

بجاءفع المقتصد  
في شرح القواعد

تأليف

المحقق الثاني

الشيخ علي بن الحسين الكركي

المتوفى سنة ٩٤٠ هـ

للمجلد الثاني

مبني

بمطبعة دار الكتب في طهران

# جَنَائِزُ الْمُفْتَاضِلِ

فِي شَرْحِ الْقَوَاعِدِ



مَرْكَزُ تَحْقِيقِ كَلِمَاتِ عِلْمِ رَسُلِي  
المُحَقِّقُ الثَّالِثُ

الشيخ علي بن الحسين البكري

الوفاء سنة ٩٤٠ هـ

للجزء الثالث

تحقيق

مؤسستنا البيت علمك لأحياء التراث

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

مركز تحقيقات كاميون علوم إسلامي

مؤسسة آل البيت لإحياء التراث

بيروت - لبنان - ص ب ٢٤ / ٢٤ - تليفاكس ٥٤١٤٣١ - هاتف ٥٤٤٨٠٥

E-mail: alalbays@inco.com.lb





النسخة المعتمدة التي اعتمدناها في تحقيقنا لكتاب القواعد  
هي غير النسخة التي اعتمدها المحقق الكركي في شرحه  
للكتاب، وهناك اختلافات بينة لا تحق على القارئ  
اللبيب

## كتاب الزكاة

وفيه أبواب:

الأول: في زكاة المال، وفيه مقاصد:

الأول: في الشرائط، وفيه فصلان:

الأول: في الشرائط العامة، وهي أربعة:

الأول: البلوغ، فلا تجب على الطفل، نعم لو اتجر له الولي استحب، ولو ضمن واتجر لنفسه وكان ملباً ملك الربح واستحب له الزكاة، ولو انتفى أحدهما ضمن والربح لليتيم ولا زكاة. ويستحب في غلات الطفل وأنعامه على رأي، ويتناول التكليف الولي.

الثاني: العقل، فلا زكاة على المجنون، وحكمه حكم الطفل فيما تقدم، ولو كان يعتوره اشترط الكمال طول الحول.

الثالث: الحرية، فلا زكاة على المملوك، سواء ملكه مولاه النصاب وقلنا بالصحة أو منعناه، نعم تجب الزكاة على المولى.

---

قوله: (ولو انتفى أحدهما ضمن والربح لليتيم).

يستثنى من ذلك الأب وإن كان معسراً، وإنما يكون الربح لليتيم إذا اشترى بالعين وكسان ولياً، أو أجاز الولي، وفي نفي الزكاة حينئذ بعد.

قوله: (ويستحب في غلات الطفل).

هذا هو المعتمد.

ولا فرق بين القن، والمدبر، وأم الولد، والمكاتب المشروط،  
والمطلق الذي لم يؤد شيئاً، ولو أدى وتحرر منه شيء فبلغ نصيبه النصاب  
وجبت فيه الزكاة خاصة، وإلا فلا.

الرابع: كمالية الملك، وأسباب النقص ثلاثة:

الأول: منع التصرف، فلا تجب في المصوب، ولا الضال، ولا  
المحجود بغير بينة، ولا الدين على المعسر - والموسر على رأي - ولا المبيع قبل  
القبض إذا كان المنع من قبل البائع  
ولو اشترى نصاباً جرى في الحول حين العقد على رأي، وكذا لو  
شرط خياراً زائداً.

ولا تجب في الغائب إذا لم تكن في يد وكيله ولم يتمكن منه،

قوله: (وأسباب النقص ثلاثة).

في عنوان هذه الأقسام كلام.

قوله: (ولا المحجود بغير بينة).

مقتضاه: أنه لو كان له بينة يجب عليه، وهو مشكل إن كان يريد وجوب  
انتزاعه وأداء الزكاة.

وإن أراد الوجوب بعد العود إليه بجميع ثأته، فهو متجه إذا كانت البينة  
بحيث ثبت بها، وهناك من ينتزعه. ولو نسيه بعد دفنه، ونحو ذلك فكالضالة.

قوله: (ولا الدين على المعسر، والموسر على رأي).

هذا هو المعتمد ما دام ديناً، ولو تمعّن بسوجه شرعي ولم يقبضه، وخلى  
بينه وبين المديون وجبت الزكاة.



ولو مضى على المفقود سنون ثم عاد زكاه لسنة استحباباً.

**الثاني:** تسلط الغير عليه، فلا تجب في المرهون وإن كان في يده، ولا الوقف لعدم الاختصاص، ولا منذور التصديق به، وأقوى في السقوط ما لو جعل هذه الأغنام ضحايا، أو هذا المال صدقة بنذر وشبهه، أما لو نذر الصدقة بأربعين شاة ولم يعين لم يمنع الزكاة، إذ الدين لا يمنع الزكاة، وفي النذر المشروط نظراً.

ولو استطاع بالنصاب ووجب الحج، ثم مضى الحول على النصاب، فالأقرب عدم منع الحج من الزكاة.

**قوله:** (ولو مضى على المفقود سنون).

عمولة على سنتين فصاعداً، كما نبه عليه شيخنا الشهيد<sup>(١)</sup> وغيره، وهو في المبسوط بصيغة وروي<sup>(٢)</sup>.

**قوله:** (فلا تجب في المرهون).

وإن تمكن من فكه على الأصح.

**قوله:** (وفي النذر المشروط نظراً).

لا زكاة فيه لمنع التصرف فيه.

**قوله:** (ولو استطاع بالنصاب ووجب الحج، ثم مضى الحول على

النصاب، فالأقرب عدم منع الحج من الزكاة).

هذا بعمومه شامل لما إذا كان مضى الحول بعد مضى جميع زمان الحج،

وهو ظاهر، وأما إذا كان ذلك في أثناءه فهو مشكل؛ لأن وجوب الحج حينئذ

(١) البيان: ١٦٨.

(٢) المبسوط: ١: ٢١٢.



وإذا اجتمع الزكاة والدين في التركة قدمت الزكاة.

ولو حجر الحاكم للفلس ثم حال الحول فلا زكاة، ولو استقرض  
الفقر النصاب وتركه حولاً وجبت الزكاة عليه، ولو شرطها على المالك لم  
يصح على رأي.

والنفقة مع غيبة المالك لا زكاة فيها، لأنها، في معرض  
الاتلاف، وتجب مع حضوره.

منوط بالاستطاعة المعينة بهذا المال، فيمتنع تعلق الزكاة والحج جميعاً.  
والاعتذار بأن الحج متعلق بالذمة<sup>(١)</sup> إنما يكون بعد الاستقرار مطلقاً.  
والظاهر وجوب الزكاة وسقوط الحج؛ لأنها واجب حاضر بخلاف الحج؛  
لعدم القطع ببقاء جميع شروطه إلى آخر زمانه.

قوله: (وإذا اجتمع الزكاة والدين في التركة...).

هذا إذا كانت الزكاة في المال المعين، وإلا فهي دين.

قوله: (ولو حجر الحاكم للفلس، ثم حال الحول فلا زكاة...).  
بخلاف التسفه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولو شرطها على المالك لم تصح على رأي).  
لا تصح على الأصح.

(١) في «ن» و«هـ»: متعلقه بالذمة.

(٢) قوله: (ولو استطاع بالنصاب...).

أي: تجب الزكاة والحج معاً، والتحقق: أن حولان الحول إن كان بعد استقرار الحج في الذمة يضي  
جميع أشهره مع التمكن من فعله ببيان وإن كان قبل ذلك، وإن سبق وجوب الحج في الذمة تجب  
الزكاة لتحقق السبب وعدم القطع باستقرار الحج، ويشتمل سبق الوجوب فيسقط حيث لا يسقط الحج؛ لأن  
الاستطاعة الموجبة للثبوت في الذمة إنما تكون بين المال.

هكذا ورد في النسخ الخطية الثلاث، علماً بأن هذا القول قد ورد قبل عدة أسطر وشرحه المصنف  
بعبارة أخرى.

الثالث: عدم قرار الملك، فلو وهب له نصاب لم يجز في الحول  
 إلا بعد القبول والقبض، ولو أوصي له اعتبر الحول بعد الوفاة والقبول.  
 ولو استقرض نصاباً جرى في الحول حين القبض، ولا تجري  
 الغشيمة في الحول إلا بعد القسمة، ولا يكفي عزل الإمام بغير قبض الغانم.  
 ولو قبض أربع مائة اجرة المسكن حولين وجب عليه عند كل  
 حول زكاة الجميع وإن كان في معرض التشطير، وكذا تجب على المرأة لو  
 كمل الحول قبل الدخول، فإن طلقها أخذ الزوج النصف كلاً، وكان  
 حق الفقراء عليها أجمع. ولو تلف النصف بفريطها تعلق حق الساعي  
 بالعين وضمنت للزوج.

مركز تحقيق كتاب مير علم سبكي

تنبيه: إمكان الأداء شرط في الضمان، فلو لم يتمكن المسلم من  
 إخراجها بعد الحول حتى تلفت لم يضمن.  
 ولو تلف بعض النصاب سقط من الفريضة بقدره، ولو تمكن  
 من الأداء بعد الحول وأهل الإخراج ضمن.  
 والكافر وإن وجبت عليه لكنها تسقط عنه بعد إسلامه، ولا  
 يصح منه أداؤها قبله، ويستأنف الحول حين الإسلام، ولو هلك  
 بفريطه حال كفره فلا ضمان.

قوله: (الثالث: عدم قرار الملك).

عمل كلام في العنوان.

قوله: (ولا يكفي عزل الإمام).

لأن له الإعراض حينئذ، نعم لو قبض الإمام نيابة عنه صار مالكاً

حقيقة، فيجري في الحول حينئذ.

**الفصل الثاني: في الشرائط الخاصة، أما الأتعام فشروطها أربعة:**  
**الأول: النصاب.**

**الثاني: الحول، وهو مضي أحد عشر شهراً كاملة، فإذا دخل**  
**الثاني عشر وجبت إن استمرت شرائط الوجوب طول الحول.**

فلو اختل بعضها قبل كماله ثم عاد استؤنف الحول من حين  
العود، وفي احتساب الثاني عشر من الحول الأول أو الثاني إشكال.

والسخال ينعقد ~~حولها من حين مومها~~ ولا ينشئ على حول  
الأمهات، فلو كان عنده أربع ثم نتجت ~~ووجبت الشاة~~ إذا استغنت بالرعي  
حولاً.

ولو تلف بعض النصاب قبل الحول فلا ركاة، وبعده يحسب الجمع  
إن فرط، وإلا فبالنسبة.

ولو ملك خمساً من الإبل نصف حول، ثم ملك أخرى ففي كل  
واحدة عند كمال حولها شاة.

ولو تغير الفرض بالثاني، بأن ملك إحدى وعشرين والشاة عند  
تمام حول نصابها واحد وعشرون جزءاً من ستة وعشرين جزءاً من بنت

قوله: (وفي احتساب الثاني عشر من الحول الأول...).

بل من الأول؛ لأن حول حقيقة اثنا عشر شهراً، و لمجار حير من النقل  
والاشتراك، مع أن الأصل البراءة.

قوله: (ثم نتجت).

بضم النون.

قوله: (واحد وعشرون جزءاً من ستة وعشرين جزءاً...).

المعتمد وحوب أربع شاة؛ لما سبأني في التي بعدها، وعلى ما ذكره،

مخاض عند حول الزيادة.

ولو ملك أربعين شاة، ثم أربعين فلا شيء في الزائدة.

ولو ملك ثلاثين بقرة وعشراً بعد ستة أشهر فعند تمام حول الثلاثين تباع أو تبيع، وعند تمام حول العشر ربع مسنة، فإذا تم حول آخر على الثلاثين فعليه ثلاثة أرباع مسنة، وإذا حال آخر على العشر فعليه ربع مسنة، وهكذا.

ويحتمل التبيع وربع المسنة دائماً، وابتداء حول الأربعين عند تمام حول الثلاثين.

ولو ارتد في الأثناء عن فطرة استأنف ورثته الحول، ويتم لو كان عن غيرها.

الثالث: السوم، فلا زكاة في المعلوفة ولو يوماً في أثناء الحول، بل يستأنف الحول من حين العود إلى السوم، ولا اعتبار بالساعة <sup>(١)</sup> وسواء علفها مال كها، أو غيره بأذنه، أو بغير أذنه من مال المالك، وسواء كان العلف لعنر كالثلح أولاً، ولا زكاة في السخال حتى تسفني عن الأمهات

وسياقي في الخمس في الحول الثاني احتمالان، خمسة أحرار من ستة وعشرين من بنت مخاض والشاة.

قوله: (وابتداء حول الأربعين عند تمام حول الثلاثين).

هذا هو الأصح.

قوله: (ولو يوماً في أثناء الحول).

بل لا بد من صدق كونها معلوفة عرفاً.

قوله: (من مال المالك).

وكذا من غير ماله.

(١) كذا في الأصل ومتى معناه الكلمة و في باقي الشروح والحرية السالطة ولا معنى له.

وتسوم حولاً.

الرابع: أن لا تكون عومل، فلا زكاة في العوامل السائمة، وفي اشتراط الأنوثة قولان.

وأما الغلات فشروطها ثلاثة:

الأول: النصاب.

الثاني: بدو الصلاح، وهو شتداد الحب، واحمرار الثمرة واصفرارها، وانعقاد الحصرم على بياض.

الثالث: تملك الملة دأراً لا يغيرها كالاتباع والانتهاج.

نعم لو شترى أزرع أو ثمرة المخل قبل بدو الصلاح، ثم بدا صلاحها في ملكه وجبت عليه، ولو انتقلت إليه بعد بدو الصلاح فالزكاة على الناقل.

ولو مات وعليه دين مستوعب وجبت الزكاة إن مات بعد بدو صلاحها، ولا فلا،

قوله: (وفي اشتراط الأنوثة قولان).

لا يشترط.

قوله: (الثاني: بدو الصلاح - إلى قوله - على رأي).

هذا هو المشهور.

قوله: (ولو مات وعليه دين مستوعب، وجبت الزكاة إن مات بعد بدو صلاحها، والآ فلا).

أي: وإن مات قبل بدو الصلاح فلا شيء عليه؛ لأن التركة إن كانت على حكم مال الميت فواضح، وإن انتقلت إلى لوارث فليس الملك تاماً؛ لتعلق الدين بها تعلقه بالرهن.

ويحتمل - قوياً - القول بالوجوب مع الشرائط؛ لأن تعلق الدين بها أضعف

ولولم يستوعب وجبت.

وعمل المساقاة والمزارعة تجب عليه في نصيبه إن منع التصاب.

وأما النقدان: فشروطها ثلاثة:

الأول: التصاب.

الثاني: حول الأنعام.

الثالث: كونها مضرويين منقوشين بسكة المعاملة، أو ما كان

يتعامل بها.

تتمة: يشترط في الأنعام والقديين بقاء عين لنصاب طوب الحول،

فلو عاوض<sup>(١)</sup> في ثنائه بغيره سقطت سوء كونه بالجنس أو بغيره، وسواء

قصده انفراداً أو لا. وكذا لو صاع النقد حطباً محرماً أو محلاً، أما لو عاوض أو

صاع بعد الحول فإن الزكاة تحميهم.

ولو باع في الاثناء بطن الحول، فإن عاد بفسخ أو بيع استأنف

من حين العود.

ولومات استأنف وارثه الحول إن كان قبله وإلا وجبت.

من لتعلق بالزهن؛ لأن للوارث التصرف من غير إذن من المدين.

قوله: (ولولم يستوعب وجبت).

إن بقي نصاب واتحد الوارث، ولا فلا بد لكل وارث من نصيب، ليجب

على الجميع.

قوله: (الثالث: كونها مضرويين منقوشين بسكة المعاملة).

ولو حرت في المعاملة بمسكة فلا زكاة؛ كما في بعض الأخبار<sup>(٢)</sup>.

ويبني أن يبيع رواحها، أن تسمى دراهم أو دنانير عرفاً.

(١) في الأصل «عازض» ولا معنى له ظهراً وكذا في المورد الثاني.

(٢) ١٨٣ في ٣، ١٨٤ حديث ٨، تهذيب ٤، ٨ حديث ١٩، الاستبصار ٢، ٦ حديث ١.

**المقصد الثاني:** في المحل، إنما تجب الزكاة في تسعة أجناس: الإبل، والبقر، والغنم، والخنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والذهب، والفضة.

والتولد بين الزكوي وغيره يتبع الاسم فهنا فصول:

**الأول:** في النعم وفيه مطالب:

**الأول:** في مقادير النصب والعرائض.

أما الإبل فنصبها اثنا عشر، فخمسة في كل واحد هو خمس شاة. ثم ست وعشرون، وفيه بنت محاص، وهي ما دخلت في الثانية فأما ما خض، أي بحامل، ويجزئ عنها ابن اللبون. ويتخير في الإخراج لو كانا عنده، وفي الشراء لو قد هما.

ثم ست وثلاثون، وفيه بنت لبون، وهي ما دخلت في الثالثة فصار لامها لبن، ولا يجزئ الحق إلا بالقيمة.

ثم ست وأربعون، وفيه حقة، وهي ما دخلت في الرابعة فاستحقت الحمل أو الفحل.

ثم إحدى وستون، وفيه جذعة، وهي ما دخلت في الخامسة.

ثم ست وسبعون، وفيه بنتا لبون.

ثم إحدى وتسعون، وفيه حقتان.

**قوله:** (ويجزئ عنها ابن اللبون، ويتخير في الإخراج لو كانا عنده).

وقيل: لا يجزئ إلا مع قدما: لظاهر الرواية<sup>(١)</sup>، وهو أحوط.



ثم مائة واحدى وعشرون، فيجب في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون وهكذا دائماً.

ويتخير المالك لو اجتمع، ولا يحزئ في مائتين حقتن وبنتا لبون ونصف، ويحزئ في اربعمائة اربع حقات وخمس بنات لبون.

وفي احزاء بنت المحاض عن خمس شياه مع قصور القيمة عنها، بل وعن شاة في الخمس مع قصور القيمة نظراً.

واما البقر فنصبها اثنان: ثلاثون، وفيه تبيع أو تبعة، وهو ما

قوله: (ثم مائة واحدى وعشرون، فيجب في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون).

هنا إشكالان:

أحدهما: أن النصاب إليه كان مائة واحدى وعشرون كما يظهر من العبارة لم يكرر لقوله: (في كل خمسين...) معنى؛ لأن النصاب إذا كان عدداً معيناً فلا معنى لذكر عدد آخر، وإن كان كل أربعين وكل خمسين فلا حاجة إلى المائة واحدى وعشرين.

لثاني: إن الاحدى والعشرين إن كانت حرة من النصاب لم يستقم قوله: (في كل أربعين، وفي كل خمسين...).

وإلا لم يكن لاعتبارها معنى.

ويجيء إشكال ثالث، وهو أن صهره التحير بين كل أربعين وكل خمسين، وليس كذلك.

قوله: (وفي احزاء بنت المحاض عن خمس شياه - الى - نظر).

لا يحزئ في وحدة منها.

قوله: (وأما البقر فنصبها اثنان).

هذا لا يضبط نصبها وقد عدها في لنتهى اربع<sup>(١)</sup>، ويرد عليه عدم

كامل له حول.

وأربعون، وفيه مئة، وهي ما كامل لها حولان. ولا يجزئ  
المسن ويجزئ عن التبعة.

وأما الغنم فنصيبها خمسة: أربعون وفيه شاة، ثم مائة وأحدى  
وعشرون وفيه شاتان، ثم مائتان وواحدة ففيه ثلاث، ثم ثلاثمائة  
وواحدة ففيه أربع على رأي، ثم أربعمائة ففي كل مائة شاة، وهكذا دائماً.  
وقيل: بل يؤخذ من كل مائة شاة في الرابع، وتظهر الفائدة في الوجوب  
والضمان.

**المطلب الثاني:** في الأشناق: كل ما نقص عن النصاب يسمى  
في الإبل شتفاً، وفي القرو وقصاً، وفي الغنم وباقي الاحناس عمواً، فالتسع  
من الإبل نصاب وشق وهو أربعة ولا شيء فيه.

فلو تلف بعد الحول قبل إمكان الأداء لم يسقط من الفريضة  
شيء، وكذا باقي النصب مع الأشناق ولا يضم مالا شخصي وإن  
وحدت شرائط الخلطة، كما لا يفرق بين مالي شخص واحد وبين تباعداً.

**المطلب الثالث:** في صفة الفريضة: الشاة للأخوة في الإبل  
والغنم أقلها لجدع من الضأن، وهو ما كامل له سبعة أشهر.

الاحتياج إلى الثالث. ولو قول في لأول كل ثلاثين وكل أربعين لانضبطت.  
قوله: (ففيه أربع).

هذا هو الأصح.

قوله: (وتظهر الفائدة في لوجوب والضمان).

أي: فائدة الزائد على ثلاثمائة وواحدة - على هذا القول - وعلى مائتين  
وواحدة - على القول الآخر - لفائدة القولين، كما نوهه بعضهم؛ لأن الوجوب  
والضمان ليس فائدة الخلاف، بل فئمة الخلاف التفاوت في الفريضة.

ومن المعز الشئ، وهو ما كمن سنة، والخيار الى المالك في اخراج ايها شاء.

ولا تؤخذ مريضة، ولا هرمة، ولا ذات عوار، ولا الرتي وهي لوالد الى خمسة عشر يوماً، ولا لأكولة وهي لمعدة للأكل، ولا فحل الضراب.

ولو كان النصاب مريضاً أو معيباً لم يكف الصحيح. ويجزئ الذكر والأنثى في الغنم، ومن غير غنم البلد وإن قصرت

قوله: (والخيار الى المالك).

هذا في شياه الإبل، لا مطلقاً.

قوله: (ولا تؤخذ مريضة).

إلا من المراض، لا من الصحاح، ولا تما فيها صحاح.

قوله: (ولا ذات عوار) <sup>(١)</sup>.

بضم العين <sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولا الأكولة... ولا فحل الضراب).

وهل يعدان؟ فيه تردد، وعدهما أحوط، ويؤخذ المحل من الفحول.

قوله: (ولو كان النصاب مريضاً).

وتبايت عيوبها في الحكم إشكال <sup>(٣)</sup>.

قوله: (ويجزئ الذكر والأنثى في غنم).

من الذكران، أو في شياه الإبل، لا مطلقاً.

قوله: (ومن غير غنم البلد).

في شياه الإبل، لوجوب الزكاة في العين.

(١) العور - فتح لعين، وقد بضم: العيب، أنظر الصحاح (عور) ٢: ٧٦١.

(٢) في «هـ»: «الفتح وبضم العين».

(٣) هذا القول مع شرحه ورد بعد قوله (ومن غير غنم البلد) في النسخ الخطية الثلاث.

قيمتها، ولا خيار للساعي في التعيين بل للمالك، والعرب والبخاتي من الإبل جنس، وعرب البقر والجاموس جنس، والضأن ولعز جنس، والخيار إلى المالك في الإخراج من أي الصنفين في هذه لمراتب.

ويجوز إخراج القيمة في لأصناف التسعة، والعين أفضل ولو فقد بنت المخاض دفع بنت لبون وستردها شاتين أو عشرين درهماً، ولا اعتبار هنا بالقيمة السوقية فنت عنه أو زادت عليه.

ولو انعكس المرض دفع بنت مخاض وشاتين أو عشرين درهماً، وكذا الجبرن بين بنت لبون والحقة، وبين الحقة والجذعة.

ولو وجد الأعلى والأدنى فمختيار إليه، ولو تضاعفت الدرجة فالقيمة السوقية على رأي، وكذا ما ردد على الخذع وأسنان غير الإبل.

**الفصل الثاني: في التقدير، للذهب نصابان: عشرون مثقالاً ففيه نصف دينار، ثم أربعة فيها قيراطان، وهكذا دائماً. ولا زكاة فيما نقص عنها وإن خرج بالتام.**

وللفضة نصابان: مائتا درهم ففيه خمسة دراهم، ثم اربعون وفيها درهم، ولا زكاة فيما نقص عنها ولو حبة.

والدرهم ستة حبات من أوسط حب

**قوله: (والعرب والبخاتي من الإبل - إلى قوله - الخيار إلى المالك).**

الأقوى وجوب التقسيط مع الاختلاف، وعدم تطوعه بالأرض.

**قوله: (ولو فقد بنت مخاض دفع بنت لبون واسترد...).**

يشكل الحكم إذا نقصت قيمتها عن الشاتين وعشرين درهماً أو ساوت.

**قوله: (ولو تضاعفت لدرجة فالقيمة السوقية على رأي).**

هذا هو الأصح.

الشعير والمثاقيل لم تختلف في جاهلية ولا اسلام.  
 أم لدرهم فانها مختلفة الأوزن، واستقر الأمر في الاسلام على  
 أن وزن الدرهم ستة دوانيق، كل عشرة منها سبعة مثاقيل من ذهب.  
 ولو نقص في اثناء الحول، أو بدل بخنسه، أو بعيره، أو اجتمع  
 النصاب من النقدين، أو كان حلياً محرماً، أو محلاً، أو آنية، أو آلة  
 سائك، أو نقاراً، أو تسراً وإن فعل ذلك قبل الحول فلا زكاة، وبعده  
 تجب.

### فروع:

أ: يكتمل جيد البقرة برديها كساعيم والخنش، ثم يخرج من كل  
 خنس بقدره.

ب: لا زكاة في المغشوشة بما لم يبلغ قدر الخالص نصاباً، وإن كان  
 الغش أقل.

ولو جهل مقدار الغش ألزم التصفية إن ماكس مع علم النصاب  
 لا بدونه، ولو علم النصاب وقدر الغش أخرج عن الخالصة مثلها وعن  
 المغشوشة منها.

قوله: (وإن فعل ذلك قبل الحول).

أي: فراراً.

قوله: (وإن كان الغش أقل).

خلافاً لأبي حنيفة (١).

قوله: (ولو علم النصاب وقدر غش، أخرج عن الخالصة مثلها،

وعن المغشوشة منها).

يحمل على أن المراد تخبيره بين الأمرين، وأن يكون عنده خالصة

(١) أنظر الباب في شرح الكتاب ١: ١٤٧.

ج: لا تجزئ المعشوشة عن الجيد وإن قل.

د: لو كان الغش مما تجب فيه الزكاة وجبت عنها، فإن اشكل الأكثر منها ولم يمكن التميز أخرج ما يجب في الأكثر مرتين، فلو كان قدر أحد النقيدين ستمائة والآخر أربعمائة أخرج زكاة ستمائة ذهباً وستمائة فضة، ويجزئ ستمائة من الأكثر قيمة وأربعمائة من الأقل.

هـ: لو تساوى العيار وختلفت القيمة كالرضوية والراضية استحب التقسيط وأجزأ التخيل.

الفصل الثالث في الغلات ولها نصاب واحد وهو بلوغ خمسة اوسق، كل وسق ستون صاعاً، كل صاع أربعة أمداد، كل مد رطلان وربيع بالعراقي ورطل ونصف بالمدني.

ولا زكاة في الناقص، فإذا بلغت النصاب وجب العشر إن

ومعشوشة، والأول أقرب إلى العبارة وإن كان أبعد معنى.

قوله: (لا تجزئ المعشوشة عن الجيد وإن قل).

أي: رأسها، أما بالقيمة فيجزئ.

قوله: (لو كان الغش مما تجب فيه الزكاة).

كالنقدين.

قوله: (ويجزئ ستمائة من الأكثر قيمة...).

لأنه إن طاقه فلا بحث، ولا كان ما أخرجه زائداً.

قوله: (لو تساوى العيار وختلفت القيمة - إلى - استحب

التقسيط).

الوجه وجوب التقسيط.

سَقِيَتْ سَيِّحاً أَوْ بَعْلًا أَوْ عَذِيًّا، وَنَصَفَ عَشْرَ إِنْ سَقِيَتْ بِالْغَرْبِ وَالْذَّوَالِي  
وَالنَّوَاضِحِ، فَإِنْ أَحْتَمَعَا حَكَمَ لِلْأَكْثَرِ، وَيَقْسُطُ مَعَ التَّسَاوِيِّ، ثُمَّ كَلَّمَا  
زَادَتْ وَجِبَ بِالنَّصَابِ.

وَتَتَعَلَقُ الزَّكَاةُ عِنْدَ بَدْوِ صَلَاحِهَا، وَالْإِخْرَاجُ وَاعْتِبَارُ النَّصَابِ  
عِنْدَ الْخُفَافِ حَالَةَ كَوْنِهَا تَمْرًا أَوْ رِيْبًا، وَفِي الْغَلَّةِ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ مِنَ التَّنْبِ  
وَالْقَشْرِ.

وَإِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ بَعْدَ لَمْؤُنِ جَمْعِ كَالذَّرِّ، وَثَمَنِ الثَّمَرَةِ وَغَيْرِهِ، لَا  
ثَمَنِ أَصْلِ النَّخْلِ،

قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْلًا أَوْ عَذِيًّا).

أَسْعَى: مَا يَشْرَبُ مَعْرُوقَهُ، وَالْعَدِيَّ يَكْسِرُ لَعِينُ: مَاءُ الْمَطَرِ، وَقِيلَ:  
بِالْعَكْسِ.

قَوْلُهُ: (بِالْغَرْبِ).

لِغَرْبٍ - مَفْتُوحٍ لَعِينُ: الذَّلُّ الْكَبِيرُ (وَالْذَّوَالِي) جَمْعُ دَالِيَةٍ: وَهِيَ دَوْلَابُ  
مَعْرُوفٍ، (وَالنَّوَاضِحِ) جَمْعُ نَاضِحٍ: وَهُوَ الْبَعِيرُ نَذِي يَسْتَقِي عَلَيْهِ.  
قَوْلُهُ: (وَتَتَعَلَقُ الزَّكَاةُ عِنْدَ بَدْوِ صَلَاحِهَا، وَالْإِخْرَاجُ وَاعْتِبَارُ  
النَّصَابِ عِنْدَ الْخُفَافِ).

هَذَا الْحُكْمُ كَالْمُتَدَافِعِ، نَظَرًا إِلَى الدَّلِيلِ.

قَوْلُهُ: (تَجِبُ الزَّكَاةُ بَعْدَ لَمْؤُنِ أَجْمَعِ كَالذَّرِّ) (١).

لَمْ يَرُدَّ بِهَا: الْمَوْنُ الْمُتَكَثِّرُ فِي كُلِّ سَنَةٍ. وَإِنَّمَا سَمَّيْتُ الْبَذَرَ إِذْ كَانَ مُزَكَّى،  
أَوْ مِمَّا لَا يَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ.

(١) «المراد بها لسوء الناحية على بدو صلاح شرط بقاء النصب بعد امتثالها، لأن شرط وجود  
النصب وهو ما يتعلق به الزكاة والمتأخرة لا يحل سداداً لسقوط الزكاة على الباقي كما لو تلف  
البعض»، وردت هذه العبارة في متن الكتاب من نسخة «هـ». وفي الهامش عبارة: ربما كان  
الكلام الطويل مكتوباً على الحاشية وأدخل في متن



وبعد حصّة السطّان.

ولا تتكرر الزكاة فيها بعد الاخراج وإن بقيت أحولاً.

ولا يجزئ أخذ الرطب عن التمر، ولا العنب عن الزبيب، ولو أخذ الساعي رجع بما نقص عند الجفاف.

**فروع:**

أ: تضم الزروع المتباعدة - والثمار المتفرقة - في الحكم، سواء اتفقت في الإيناع أو اختلفت. وما يطلع مرتين في الحول يضم السابق إلى اللاحق.

ب: الحطة وجميع جنسها لا يضم أحدها إلى الآخر.

ج: العلس حنطة، حبتان منه في كمام واحد على رأي،

قوله: (وبعد حصّة السطّان).

المرد به: حراج، لأرض، وقسمته ولو كان السطّان حشراً، لأن ذلك يتعلق بالأرض.

قوله: (سواء اتفقت في الإيناع).

بالضج.

قوله: (وما يُطلع مرتين).

هو يضمّ أوله، من أصبع النخل، وهذا هو الأصح خلافاً للشيخ (١).

قوله: (جنسان).

هنا بخلاف الرّبا.

قوله: (العلس حنطة).

هذا هو الأصح لتصريح أهل اللغة به (٢).

(١) البوط ١: ٢١٥.

(٢) انظر لصحاح (عس) ٣: ٩٥٢.

والسلت يضم الى الشعر لصورته، ويحتمل الى الحنطة لاتفاقها طبعاً، وعدم الإنضمام.

د: لا يسقط العشر بالخراج في الخرجية.

هـ : لو اشكل الأغلب في السني فكالاتواء، وهل الاعتبار في الاغلبية بالاكثر عدداً، أو نفعا وعمواً؟ الأقرب الثاني.

و: مع اتحاد الجنس تؤخذ منه، ومع الاختلاف إن ما كس قسط.  
ز: يجوز للساعي الخرص، فيضمن المالك حصة الفقراء والساعي حصة المالك، أو يجعل حصة الفقراء أمانة في يد المالك فليس له الأكل حينئذ.

ومع التضمن لو تلفت هي الثمرة بقيت بغير تفريط، أو أخذه ظالم

قوله: (والسلت يضم الى الشعر).

هذا أصح لتصريح أهل اللغة بأنه نوع من الشعر<sup>(١)</sup>، والاحتمالان الآخران ضعيفان.

قوله: (لو أشكل الأغلب في السني فكالاتواء).

لأن الأصل عدم الريادة، مع العلم بأصل الاشتراك.

قوله: (نفعا أو عمواً، الأقرب الثاني).

هذا أقرب، لكن لو كان حفظه أكثر من نموه، كما إذا قارب أربع البلوغ، وخيف عليه اليس لولا السني فشكل.

قوله: (يجوز للساعي الخرص).

ولو لم يكن ساع حاز للمالك أن يخرج عدلاً بحرصه، ولو خرص بنفسه جان كما صرح به في التذكرة<sup>(٢)</sup>، لكن يراعى الاحتياط.

(١) انظر الصحاح (سنة) ٢٥٣: ١.

(٢) التذكرة ١: ٢٢١.

سقط الضمان عن المتعهد.

ويجوز تخفيف الثمرة بعد الخرص مع الحاجة فيسقط بحسابه، ويجوز القسمة على رؤوس النخل والبيع، ولو ادعى المالك النقص المحتمل قبل دون غيره.

ويقبل قوله لو ادعى الجايحه، أو غلط الخارص، أو التلف من غير سبب لا كذب الخارص عمداً.

ح: الرطب الذي لا يصير تمراً تجب الزكاة فيه، ويعتبر بالخرص على تقدير الجفاف. إن بلغ النصاب وجبت، وتخرج منه عند بلوغه رطباً، وكذا العنب.

ط: يكفي الخارص الواحد.

ي: لو باع الثمرة بعد الخرص والضمان صح البيع، ولو كان قبله بطل في حصة الفقراء ما لم يضمن القيمة.

خاتمة: الزكاة تجب في العين لا النعمة، فإن قرط ضمن، والتأخير مع امكان التفريق أو الدفع الى الساعي أو الامام تفريط.

ولو أهمل المالك الإخراج من النصاب الواحد حتى تكرر الحول فزكاة واحدة.

ولو كان أكثر من نصاب جبر ناقص الأول بالزيادة، فلو حال على تسع حولان فشاتان، وهكذا الى أن تنقص عن النصاب فلا يجب

قوله: (ويقبل قوله لو ادعى الجائحة).

هي ما يحتاج الزرع والنثر وهلكه، وكما يجوز الخرص في الثمرة يجوز في غيرها.

قوله: (يكفي الخارص الواحد).

بشرط العدالة والمعرفة.

شيء.

ويصلق المالك في عدم الحول، وفي الإخراج عن غير بيعة ولا عيين، ويحكم عليه لو شهد عليه عدلان.

**المقصد الثالث:** فيما تستحب فيه الزكاة، وفيه مطلبان:

**الأول:** مال التجارة على رأي، وهو المملوك بعقد معاوضة للاكتساب عند التملك، فلا يستحب في الميراث، ولا الهبة، ولا ما يقصد به القنية ابتداء أو انتهاء، ولا ما يرجع بالعيب، ولا عوض الخلع، ولا النكاح، ولا ما قصد به الاكتساب بعد التملك ولو اشترى عرضاً للقنية بمثله، ثم رد ما اشتراه بعيب، أو رد عليه ما باعه به فأخذه على قصد التجارة لم ينقذ لها. ولو اشترى عرضاً للتجارة بعرض قنية فرد عليه بالعيب انقطع حول التجارة.

ولو كان عنده عرض للتجارة فباعه بآخر للقنية، ثم رد عليه لم يكن مال تجارة لانقطاع التجارة بقصد القنية.

ولا بد من استمرار نصاب أحد التقدين طول الحول، فلو نقص في الاثناء ولو حبة فلا زكاة، ومن عدم الحوران فلو طلب بنقص من

**قوله:** (ويحكم عليه لو شهد عدلان).

في ثبوت الحول، وفي شاة معينة، وفي نفي محصور لا في النفي المطلق.

**قوله:** (ثم رد ما اشتراه بعيب...).

هذا بخلاف ما إذا كان المدفوع والمأخوذ كلاهما للتجارة.

**قوله:** (ولا بد من استمرار نصاب أحد التقدين طول الحول).

هذا إذا كان اشراء بنقد محصور فيتم به لا بغيره، ولو كان بعروض

كفي أحدهما.

رأس المال ولو حبة سقطت، إلا أن يمضي أحوال كذلك فتستحب زكاة سنة.

ولو طلب في أثناء الحول بزيادة فحول الأصل من حين الانتقال، والزيادة من حين ظهورها.

ولو اشترى بنصاب زكاة في أثناء الحول متاعاً للتجارة استأنف حولها من حين الشراء على رأي، ولو كان أقل من نصاب استأنف إذا بلغه، والزكاة تتعلق بقيمة المتاع لا بعينه ويقوم بالنقدين.

ويستحب لو بلغه بأحدهما دون الآخر، والمخرج ربع عشر القيمة، وإن شاء أخرج من العين

قوله: (ولو اشترى بنصاب زكاة في أثناء الحول متاع التجارة استأنف حولها...).

هذا هو لأصح حلقاً للشيخ (١).

قوله: (والزكاة تتعلق بقيمة).

هذا هو الأصح، وقيل: يستمر من العين، فبتفاوت لوزادت قيمة العين بعد الحول، أو في آخره (٢).

قوله: (ويقوم بالنقدين).

هذا إذا اشترى بعروض، وإلا تعين التقويم بالقد الذي وقع الشراء به.

قوله: (ويستحب لو بلغه بأحدهما دون الآخر).

هذا إذا كان رأس المال عروضاً، أو بلغ بالذي اشترى به.

(١) الخلاف ١: ١٨٧ مسألة ٩٣ كتاب الزكاة

(٢) قاله السيد المرتضى في الانتصار: ٧٩.

## فروع:

أ: لو ملك أربعين شاة للتجارة فحال الحول وجبت المالية وسقطت الأخرى. ولو عاوض أربعين سائمة بمثلها للتجارة استأنف حول المالية على رأي.

ب: لو ظهر في المضاربة الربح ضمننا حصة المالك منه الى الأصل ونخرج منه الزكاة، ومن حصة العامل إن بلغت نصيباً وإن لم ينض المال على رأي؛ لأن الاستحقاق أخرجته عن الوقاية. والأقرب عدم المناقاة بين الاستحقاق والوقاية،

قوله: (ولو عاوض أربعين سائمة...).

هذا هو المعتمد، سواء كانت لأولى للتجارة أم لا؛ لأن النصاب إذا تبدل لم يتعلق به الزكاة؛ لعدم صدق تحولان الحول عليه بخلاف حول التجارة، إذا كانت الأولى للتجارة.

قوله: (لو ظهر في المضاربة الربح - إلى قوله - ومن حصة العامل إن بلغت نصيباً وإن لم ينض المال على رأي...).

المتجه عدم الوجوب.

قوله: (والأقرب عدم المناقاة).

هذا مشكل؛ لأن الاستحقاق إذا أخرجته عن الوقاية كان ذلك فرع التنافي، وثبوت التالف في دمة العامل لا يخرجها عن المناقاة بينهما، وإلا لاجتماعا في المال إذ كل متنافيين لا يتمتع فيهما بوجودي محلين.

وعلى تقدير المناقاة الذي هو مقاس لأقرب، يحتمل سقوط الزكاة، فيحتمل ثبوت القسمان في ذمة العامل، فلا يستقيم ما ذكره؛ وكأنه حاول الجمع بين ثبوت الركة وعدم سقوط حق مالك من استحقاق عوض ما يتلف، فلم تساعد العبارة بجلها.

فيضمن العامل الزكاة لو تم بها المال.

ج: الدين لا يمنع الزكاتين وإن فقد غيره.

د: عبد التجارة يخرج عنه الفطرة وزكاة التجارة. ولو اشترى معلوفة للتجارة ثم أسامها فالأقرب استحباب زكاة التجارة في السنة الأولى.

هـ: في كون نتاج مال التجارة منها نظراً، فعلى تقديره لو اشترى نخلاً للتجارة فأنمر فالعشر المخرج لا يمنع من انعقاد حول التجارة على الثمرة، ولا على الأصل.

و: لو اشترى أرضاً للتجارة، وزكها ببذر القنية وحبب المالية في الزرع، ولم يسقط استحباب التجارة من الأرض.

قوله: (فيضمن حرمته)

المتعه والمعتد عدم الوجوب؛ لأن الملك غير حقيقي، وإلا لملك ربح الزرع، ولعدم إمكان التصرف قبل انقضاء.

قوله: (الدين لا يمنع الزكاتين وإن فقد غيره).

أي: غير ما يقضى به الدين، وإن كن خلاف المتبادر من العبارة.

قوله: (عند التجارة يخرج عنه الفطرة وزكاة التجارة).

لعدم الشافي، إذ ليس زكاة الفطرة من العبد، حتى يلزم لثني في الزكاة.

قوله: (فالأقرب استحباب زكاة التجارة في السنة الأولى).

يشكل حينئذ لزوم الثاني، فالمتعه كون استحباب زكاة التجارة مراعى بعدم اجتماع شرائط المالية إلى آخر حول، فيستحب، والا فلا.

قوله: (في كون نتاج مال التجارة منها نظراً).

الظاهر أنه ليس بها بخلاف الربح؛ لأنه في مقابل بعض العين، إذ هو بعض القيمة.



### المطلب الثاني: في باق الانواع:

**الأول:** كل ماعدا ما ذكرنا من الغلات تستحب فيه الزكاة كالمدس، والماش، والارن، وغيرها مما تنبت الارض من مكيل او موزون.

وحكمه في قدر النصاب، واعتبار السقي، وقدر الفرج، واستقاط المؤن حكم الواجب، ولا زكاة في الخضراوات، وفي ضم ما زرع مرتين في السنة كالذرة بعضه مع بعض نظر.

**الثاني:** الخيل تستحب فيها الزكاة بشرط الأنوثة، والسوم، والحول. ففي كل فرس عتيق ديناران في كل حول، وعن البرذون دينار. **الثالث:** العقار المتخذ للنهاء يستحب الزكاة في حاصله، فان بلغ نصاباً وحال عليه الحول وجبت، ولا تستحب في شيء غير ذلك.

قوله: (ولا زكاة في الخضراوات).

وكذا البقول، وما يسرع إليه الفساد.

قوله: (وفي ضم ما يزرع مرتين في السنة - كالذرة - بعضه مع بعض نظر).

أي يضم نظراً إلى أنه غلة سنة واحدة.

قوله: (وعن البرذون دينار).

البرذون، بكسر أوله: المعجمي، والمراد به ماعدا العتيق. ويشترط أن لا تكون عوامل وأن لا تكون مشتركة.

قوله: (العقار المتخذ للنهاء).

المراد به: نحو الدكاكين والبيوت؛ لأن العقار - بفتح العين وكسرها - المنزل، ولا يشترط الحول ولا النصاب، ورتبها شرطها المصنف تمسكاً بالعموم.

المقصد الرابع: في المستحق وفيه فصلان:

الأول: في الأصناف وهم ثمانية:

الأول، والثاني: الفقراء والمساكين، ويشملهما من قصر ماله

عن مؤنة سنة له ولعياله.

واختلف في أيها أسوأ حالاً، فقليل: الفقير للابتداء بذكره الدال

على الاهتمام، ولقوله تعالى: (أما السقينة فكانت لمساكين) ولتعوذ النبي

صلى الله عليه وآله منه وسؤاله المسكينة

وقيل المسكين للتأكيد به، ولقوله تعالى: (أو مسكيناً ذا مترية).

ويمنع القصار على تكسب المؤنة بصنعة وغيرها، وصاحب

الحمسين إذا قدر على الاكتفاء بالمعاش بها.

ويعطى صاحب ثلاثة مائة مع عجزه وصاحب دار السكنى،

وعبد الخدمة، وفارس الركوب، وثياب لتجمل.

ولو قصر التكسب جاز أن يعطى أكثر من التتمة على رأي.

ويصدق مدعي الفقر فيه من غير يمين وإن كان قوياً، أو ذا مال

قديم، إلا مع عزم كذبه، فإن ظهر استعيد منه، ومع التعذر فلا ضمان

على الدافع مالكاً كان أو إماماً أو ساعياً أو وكيلأ، وكذا لو بان كافراً أو

واجب النفقة أو هاشمياً ولا يجب إعلام أنها زكاة.

قوله: (ولو قصر التكسب جاز أن يعطى أكثر من التتمة على

رأي).

يجوز إذا كان دفعة.

قوله: (أو واجب النفقة).

إلا أن يكون عبده، لأن يده كيده، والظاهر أن زوجته كذلك؛ لأنها

الثالث: العاملون، وهم السعاة في جباية الصدقة، ويتخير الإمام بين الجمالة والأجرة عن مدة معينة.

الرابع: المؤلف، وهم قسمان:

كفار يستمالون إلى الجهاد أو إلى الإسلام.

ومسلمون: إما من ساداتهم لهم نظراء من المشركين إذا أعطوا رغب النظراء في الإسلام، وإما سادات مطاعون يرجى بعتائهم قوة إيمانهم ومساعدة قومهم في الجهاد، وإما مسلمون في الأطراف إذا أعطوا منعوا الكفار من الدخول، وإما مسلمون إذا أعطوا أخذوا الزكاة من مانعها.

وقيل المؤلف الكفار خاصة.

الخامس: في الرقاب، وهم ثلاثة: المكاتبون، والمبيد تحت الشدة، والعبد يشتري للعتق مع عدم المستحق.

ويعطى مدعي الكتابة من غير بينة ولا يمين مع انتفاء التكذيب،

غنية به بخلاف غيرها من واجب النفقة، ويحتمل في الزوجة العدم.

قوله: (وقيل: المؤلف الكفار خاصة) (١).

هذا أشهر، وبالأول شواهد.

قوله: (وهم ثلاثة...).

هذه الأقسام مجمع عليها.

قوله: (مع انتفاء التكذيب).

أي: من السيد.

ويجوز الدفع قبل النجم، ولو صرفه في غيره ارتجع، إلا أن يدفع إليه من سهم الفقراء.

ويدفع السيد الزكاة إلى المكاتب ثم يدفعها إليه، ويجوز إعطاء سيد المكاتب.

والأقرب جواز الإعتاق من الزكاة، وشراء الأب منها.  
السادس: الغرمون، وهم المدينون في غير معصية، والأقوى في المجهول حاله الاستحقاق، وله أن يدفع إلى من أنفق في معصية من سهم العقراء، ثم يقضي هو، ويجوز المقاصة.  
ولو كان الغارم ميتاً جاز القضاء عنه والمقاصة، وإن كان واجب النفقة جاز القضاء عنه حياً وميتاً، والمقاصة.  
ولو صرف ما أحذه في غير القضاء ارتجع، ويقبل قوله في العُرم

قوله: (قبل النجم).

هو الفرض المضروب لمال الكتابة.

قوله: (ويجوز إعطاء سيد المكاتب).

مع الإذن وعدمه تمسكاً بالعموم.

قوله: (والأقرب جواز الإعتاق من الزكاة، وشراء الأب منها).

الظاهر تقييده بما إذا لم يوجد مستحق، وما ورد في الكفارة همول من

إعطاء الفقير ليشترى الرقبة ويمتصها عنه.

قوله: (والأقوى في المجهول حاله الاستحقاق).

هذا هو الأصح.

قوله: (ولو كان الغارم ميتاً جاز القضاء عنه...).

ولو كان له مال فالظاهر الجواز أيضاً، لأنه فقير، والشركة تنقل إلى

الوارث، وتعلق الدين بها لا يمنع، إذ لا يخرج بذلك عن كونه فقيراً.

من غيريين اذا تجرد عن تكذيب الغرم.

السابع: في سبيل الله، وهو كل مصلحة كبناء القناطر، وعمارة المساجد، واعانة الزائر والحاج، ومساعدة المجاهدين، وقيل يُخص به الأخي، ولو أعطي الغازي منه فصرفه في غيره استعبد.

ويسقط سهم المؤلفه والساعي والغازي حال الغيبة، إلا مع الحاجة الى الجهاد، ولا يشترط في الغازي والعامل الفقر.

الثامن: ابن السبيل، وهو المتقطع به وإن كان غنياً في بلده، وكذا الضيف، ولا يزداد على قدر لكفاية، فإن فضل أعاده.

الفصل الثاني: في الأوصاف، يشترط في الأصناف السبعة غير المؤلفه الايمان، فلا يعطى كافر، ولا مخالف للحق.

والأولاد تنفع الآباء في الإيمان وعلمه، وبهية. المخالف ما اعطي مثله، وفي اعتبار العدالة قولان.

ويشترط أن لا يكون هاشمياً، إلا أن يكون المعطي منهم، أو يقصر ما يصل اليه من الخمس عن كفايته مع حاجته، أو تكون مندوبة.

قوله: (وهو كل مصلحة).

هذا أصح.

قوله: (وكذا الضيف).

يشترط فيه م يشترط في ابن السبيل، هو راجع إليه في الحقيقة.

قوله: (وفي اعتبار العدالة قولان).

لا يعتبر وإن كانت أحوط، وأكد منه بجانب الكبائر.

قوله: (أو يقصر ما يصل إليه من الخمس عن كفايته مع

حاجته).

المراد: كفايته في السنة له ولواجبي لنفقة عليه لا في اليوم والليلة، إلا

وهم الآن أولاد أبي طالب، والعباس، والحارث، وأبي هب.  
 ويجوز إعطاء مواليتهم، ويشترط في الفقراء والمساكين أن لا تجب  
 نفقتهم على المعطي بالنسب والملك والزوجية.  
 ويجوز الدفع إلى غيرهم وإن قرب كالأخ، ولو كان عاملاً، أو  
 غازياً، أو غارماً، أو مكاتباً، أو ابن السبيل جاز إعطاؤه مطلقاً؛ إلا ابن  
 السبيل فيعطى الزائد عن النفقة مع الحاجة إليه كالحمولة.  
 ويشترط في العامل بعد الإيمان العدالة، والتفقه في الزكاة،  
 والحرية على أشكال. وفي المكاتب عدم ما يصرفه في الكتابة سوى ما  
 يعطى، وفي ابن السبيل والضيف إباحة سفرهما.  
**المقصد الخامس: في كيفية الإخراج وفيه مطالب:**  
**الأول: في الوقفية وتعيين على الفور مع المكنة ووجود المستحق.**

أن يرجى حصول الخمس في أثناء السنة على وجه لا يتوقع معه ضرر فإنه يعطى  
 تدريجاً.

والتقييد بقوله: (مع حاجته) ليخرج ماله لو كان مكتسباً بعض السنة،  
 ويُحصل البعض الآخر من الخمس، فإنه لا يعطى.

قوله: (ويشترط في الفقراء والمساكين...).

هل يجوز إعطاء لهم ممن لا يجب عليه نفقتهم؟ يجوز في الدروس إعطاء  
 من عدا الزوجة<sup>(١)</sup>.

قوله: (والحرية على أشكال).

الإشتراط قوي؛ لأن الآية تدل على الملك<sup>(٢)</sup> والعبد ليس أهلاً له، وهل  
 يشترط الذكورة؟ يحتمل ذلك.

(١) الدروس: ٦٢.

(٢) إشارة إلى الآية (٦٠) في سورة التوبة.

ولا يكفي العزل على رأي فيضمن لو تلف، ويأثم، وكذا الوصي بالتفريق أو بالدفع إلى غيره، أو المستودع مع مطالبة المالك.  
ولو لم يوجد مستحق، أو حصل مانع من التحجيل جاز التبرع، ولا ضمان حينئذ.

ولا يجوز تقديمها، فإن فعل كان قرضاً لا زكاة معجلة على رأي، فإن تم بها النصاب سقطت، وإلا احتسبها عند الحول منها مع بقاء الأخذ على الاستحقاق والمال على الوجوب، وله استعادتها والصرف إلى غيره، أو صرف غيرها إليه أو إلى الغير.

قوله: (ولا يكفي العزل على رأي).

لا يكفي.

قوله: (وكذا الوصي).

أي: مطلقاً، أو في الزكاة.

قوله: (أو بالدفع إلى غيره).

احترز عما لو كان مفوضاً بالدفع إلى نفسه، والظاهر أنها لو كانت زكاة وجب الأخذ على الفور؛ لأنها على الفور.

قوله: (والمستودع مع مطالبة المالك).

أي: في الوديعة مطلقاً، أو في وديعة الزكاة.

قوله: (فإن فعل كان قرضاً، لا زكاة معجلة على رأي).

فيه مناقشة؛ لأنه لا يجوز إلا قرضاً، ولو قصد الزكاة المعجلة لم يملكها الفقير أصلاً؛ لعدم القصد إلى القرض، وعدم صحة حل الآخر. وهل هي مضمونة حينئذ؟ يحتمل؛ لأن صحيح هذا الدفع مضمون بحوله في الملك، ويحتمل العدم؛ لعدم وجوب الغرم بتلفه، والظاهر أنه مضمون؛ لأنه يملكه، فترا به ذمة المالك.



وللقابض دفع العوض مثلاً أو قيمة، إن كانت ذات قيمة وقت القبض، وإن كره المالك.

ولو خرج عن الاستحقاق، وتعدرت الاستعادة غرم المالك.

ولو قال المالك هذه الزكاة معجلة فله الرجوع وإن لم يصرح بالرجوع، والقول قول المالك في دعوى قصد التعجيل، أو ذكره مع اليمين على إشكال ينشأ: من أن المرجع إلى نيته وهو أعرف، ومن أصالة عدم الاشتراط، وأغلبية الأداء في الوقت.

ولو لم يذكر التعجيل، وعلم الفقير ذلك وجب الرد مع الطلب، ولو انتفى العلم فالأقرب عدم الرجوع.

قوله: (وقت القبض).

ظرف للمثل والقيمة.

قوله: (والقول قول المالك في دعوى قصد التعجيل، أو ذكره مع اليمين على إشكال، ينشأ من أن المرجع إلى نيته، وهو أعرف، ومن أصالة عدم الاشتراط وأغلبية الاداء في الوقت).

في العبارة إشكال، من حيث أنه ساوى بين دعوى المالك قصد التعجيل، ودعواه ذكره، مع أن المشأ الذي ذكره لا يأتي عليها، بل أول شقيه وجه لتقديم قوله في القصد لا في الذكر.

والأصح أن القول قول الفقير مطلقاً، سواء كانت العين باقية أو تالفة؛ عملاً بظاهر صحة الدفع والقبض، واقتضائها الملك، وانقطاع سيطرة المالك ظاهراً.

قوله: (ولو انتفى العلم فالأقرب عدم الرجوع).

هذا أصح، سواء كانت العين باقية أو تالفة.

وقد يقال في هذا ما يقتضي لرجوع عن الإشكال السابق؛ لأنه يقتضي تقديم قول المالك في القصد، وإن لم يعلم الفقير على أحد الشقين.

ولو تلفت في يد القابض ضمن المثل إن كان مثلياً، وإلا القيمة.

**المطلب الثاني:** في السُّخْرَج، يتخير المالك بين الصرف إلى الإمام، وإلى المساكين، وإلى العامل، وإلى الوكيل. والأفضل للإمام خصوصاً في الظاهرة، فإن طلبها تعين، فإن فرقها المالك حينئذ أثم، وفي الأجزاء قولان وولي الطفل والمجنون كذلك.

ويجب أن ينصب الإمام عاملاً، ويجب الدفع إليه لو طلبه، وليس له الشفريق بغير إذن الإمام، فإن أذن جاز أن يأخذ نصيبه، ويصدق المالك في الإخراج من غير بينة ومبين.

ويستحب دفعها إلى الفقهاء المأمون حال غيبة الإمام وبسطها على الأصناف، وإعطاء جماعة من كل صنف، وصرفها في بلد المال، وفي الفطرة في بلده، والمزول مع عدم المستحق، ودعاء الإمام عند القبض على رأي، ووسم النعم في القوي المنكشف، وكتابة ما يفيد التخصيص.

قوله: (ولو تلفت في يد القابض ضمن المثل...).

سواء أخذها زكاة معجلة، أو قرضاً.

قوله: (وفي الأجزاء قولان).

لا يجزئ لتعين الدفع إلى الإمام، فلا يكون آتياً بالمأمور به على وجهه.

قوله: (ودعاء الإمام عند القبض على رأي).

الأصح وجوبه على الإمام، ومن يقوم مقامه؛ لقوله تعالى: (وصلِّ

عليهم) (١).

ويجوز تخصيص صنف، بل واحد بالجميع، ولا يجوز العدول بها إلى الغائب مع وجود المستحق، ولا النقل من بلد المال معه، وإن كان إلى بلد المالك فيضمن ويأثم، ولو فقد المستحق جاز النقل ولا ضمان به، ولو عتق الفطرة من غائب ضمن بنقله مع وجود المستحق فيه.

**المطلب الثالث:** في انسية، وهي القصد إلى اخراج الزكاة المفروضة، أو النافلة لوجوبها أو نذرها قربة إلى الله. ويشترط تعيين كونها زكاة مال أو فطرة، ولا يشترط اللفظ، ولا تعيين الجنس المخرج عنه، فلو نوى عن أحد ماله ولم يعين جاز.

**قوله:** (ولا يجوز العدول بها إلى الغائب مع وجود المستحق).  
جوز في الدروس إلتفات الأفتخار<sup>(١)</sup>، وفي التذكرة البسط على الأصناف<sup>(٢)</sup>، وفي البيان شرط أن لا يعد مهملًا للاخراج<sup>(٣)</sup>، وهو حسن.  
**قوله:** (ولا تعيين الجنس المخرج عنه، فلو نوى عن أحد ماله ولم يعين جاز).

قال في التذكرة: ويعين بعد ذلك مما يشاء، ثم استشكل ما لتلف أحدهما (فعين عن الباقي)، أو تفاوت لسوق، قل: مظر إلى ما يلزم من الضرر على الفقراء<sup>(٤)</sup>.

ومال شيخنا في البيان أي لتقسيط، فيكون عن المالكين معاً بالنسبة<sup>(٥)</sup>، وفيه عدول ظاهر وإن كان للكلام مجال.

(١) الدروس: ٦٤.

(٢) التذكرة ١: ٢٤٤.

(٣) البيان: ٢٠٣.

(٤) التذكرة ١: ٢٤٣. وفي القوسين ماقط من (س).

(٥) البيان: ٢٠١.

ولو قال: إن كان مالي الغائب باقياً فهذه زكاته، وإن كان تالفاً فهي نفل أجزأ. ولو قال: إن كان باقياً فهذه زكاته أو نفل، أو قال: هذه زكاة أو نفل، أو نوى عن مال مترقب تملك وإن حصل لم يجزئ.  
ولو قال: إن كان الغائب سائداً فهذه زكاته، فإن تالفاً ففي النقل إلى غيره إشكال.

ووقت النية عند إعطاء المالك للفقراء، أو للساعي أو للإمام سواء نوى الإمام حالة الدفع إلى الفقراء أولاً.  
ولو لم ينو المالك ونوى الإمام، أو الساعي حالة الدفع، فإن كان أخذها كرهاً أجزأت، لأنه أخذ الواجب، ومقط اعتبار نية المالك بمنعه، وإن أخذها طوعاً لم يجزئ، فيجب على الإمام النية في الأول

قوله: (ولو قال إن كان مالي الغائب...).

الظاهر الإجزاء، وهذا بقدر من شريد معتبر للضرورة، لعدم الجرم بوجوده وإن كن الأصل نقاؤه؛ لإمكان أن يكون تالفاً، فلا يكون المخرج زكاة ولا نفلاً.

قوله: (وإن حصل لم يجزئ).

يفهم منه أنه لو لم يحصل لا يجزئ أبصاً، وفيه توسع لانتفاء الإجزاء، وعدم الإجزاء في نحو ذلك.

قوله: (ففي النقل إلى غيره إشكال).

إن كانت العين ماقية فله النقل إن عدم الفقير، وإن لم يعلم لبقاء الملك له مطلقاً.

أما لو تلف والفقير عالم بالحال في النقل نظره من عدم اجزأ بكونه ضامناً بالإتلاف، ومن أن إباحته إنما كانت على تقدير كونه زكاة، وقد انتهى.

قوله: (وإن أخذها طوعاً لم يجزئ، فيجب على الإمام النية في الأول خاصة).

خاصة، ولو دفع الى وكيله ونوى حينئذ ونوى الوكيل حال الدفع أجزاء.  
ولو فقدت نية أحدهما لم يجزئ على اشكال، أقربه الاكتفاء بنية  
الوكيل، وولي الطفل والمجنون يتولى النية هو أو الساعي أو الامام.  
**المطلب الرابع:** في بقاء مباحث هذا الباب، اذا تلفت الزكاة  
بعد قبض الساعي أو الامام أو الفقيه لم يضمن المالك، وتبرأ ذمته حين  
القبض، ومع عدم هؤلاء، والمستحق، وادراك الوفاة تجب الوصية بها.  
وأقل ما يعطى الفقير عشرة قرريط، أو خمسة دراهم على رأي  
استحباباً، ولا حد للأكثر مع اتحاد الدفع.  
ويشترط مع الكثرة عدم الاستغناء، ولو دفع قرصاً قبل الحول  
جاز الاحتساب بعده وإن استغنى به لا بعيره.

لوقيل بالإجراء مطلقاً؛ لأنَّ لإمام ولي عام مطلقاً، فيمكن توليه النية،  
ولولا ذلك لم يصح توليته هـ، إذا أخذها كرهاً.  
قوله: (على إشكال أقربه الاكتفاء بنية الوكيل).  
هذا أصح؛ لأن النية يجب أن تقارن الدفع الى الفقير أو وكيله.  
قوله: (وأقل ما يعطى لفقير عشرة قراريط، أو خمسة دراهم على  
رأي استحباباً).  
الخلاف هـ في مقدار الأقص، وفي كونه وجوباً أو استحباباً، والأصح أنَّ  
الأقل ما ذكره، وأنه على وجه الاستحباب. ولو احر قوله: (على رأي) عن قوله:  
(استحباباً) لكن أولى.  
قوله: (وان استغنى به لا بعيره).  
احترز به عما لو كان مستغنى بنمائه، أو بمال آخر، فلا يجوز الاحتساب؛  
لكونه غنياً.  
لكن يرد عليه ما لو استغنى هـ؛ لأنَّ قيمته قد ارتفعت، بحيث يوفي قيمته

ولو تعدد سبب الاستحقاق حاز تعدد الدفع، ولو فقد وارث المشتري من الزكاة ورثه الإمام على رأي.

وأجرة الكيال والوزان على المالك على رأي.

ويكره تملك ما تصدق به اختياراً، إلا بميراث وشبهه.

وفي تعلق الزكاة بالعين احتمال الشركة؛ لأخذ الإمام منها قهراً لو

امتنع، وعدمها لجواز إخراج القيمة، فيحتمل حينئذ تعلق الدين بالرهن،

يوم القصد، ويبقى ما يكفيه سنة، فإنه لا يُعطى حينئذ وإن لم يستغن بعيره.

وهذا سؤال، وهو أنه إذا افترضنا ما يكفي مؤنة السنة منك، فيحرج به عن

الفقر؛ لأن الذين لا يقتضي كونه فقيراً، يدّيون يغطي من سهم الصاعدين لا من

سهم الفقراء، وظاهر كلامهم أنه فقير، لأنه ميسر مستغن، يعني، لو أحدث منه

لاعتقر، وهو سؤال ظاهر.

والتحقيق: أن الدفع من سهم عارمين، لا أن يقصد ما أحده عن

مؤنته، ولو كان عاملاً أو عارياً فلا حياء في حوازل حسب مطلقاً.

قوله: (ورثه الإمام على رأي).

المعتمد والمشهور إرث أرباب الزكاة مطلقاً؛ لتعليل الحديث بالشراء من

ما لهم<sup>(١)</sup>، وإن كان المذكور الفقراء والمساكين.

قوله: (وأجرة الكيال والوزان على المالك على رأي).

هذا أصح؛ لوجوب تعيين الزكاة عليه، ولا يتم إلا بذلك.

قوله: (وشبهه).

كوفاء الذين.

قوله: (وفي تعلق الزكاة بالعين احتمال لشركة...).

الأصح أن تعلقها تعلق برأسه؛ لأن سببته كل واحد من الأنواع

الثلاثة ينافي كونه من نوع الآخر.

اذ مع امتناع المالك من أداء الواجب يبيع الامام من عين النصاب اذا لم يشتمل على الواجب كما يباع لرهن، وتعلق ارش الجناية بركة العبد لسقوطها بتلف النصاب كسقوط الأرض بتلف العبد، فلو باع قبل الأداء صح.

ويتبع الساعي المال إن لم يؤد المالك، فيفسخ البيع فيه، ويتخير المشتري في الباقي. ولو لم يؤد المالك من غيره، ولم يأخذ الساعي من العين فللمشتري الخيار لتزول ملكه، ولو أدى المالك من غيره فلا خيار لزوال العيب، ويحتمل ثبوته لاحتمال استحقاق المدفوع، فيستع الساعي المال.

### الباب الثاني: في زكاة الفطرة وفيه مطالب:

الأول: المكلف، وهو كل كامل، حر، عني. فلا يجب على الطفل، ولا المجنون، ولا من أهر شوال وهو مغمى عليه، ولا العبد قناً كان، أو مدرأ، أو أم ولد، أو مكاتباً مشروطاً، أو مطلقاً لم يؤد شيئاً،

قوله: (ويتخير المشتري).

الظاهر أن تخيره مع جهله بالحال، لامع علمه.

قوله: (ولو أدى المالك من غيره فلا خيار لزوال العيب، ويحتمل ثبوته...).

هذا الاحتمال ضعيف؛ لأن الأصل عدم ظهور الاستحقاق، ولأن ظاهر اليد يدل على الملك، فلا ينتمى الى التحوير البعيد.

قوله: (أو مكاتباً مشروطاً، أو مطلقاً، لم يؤد شيئاً).

هذا هو الأصح؛ للرواية (١) ولأنها رقيقان، وقيل: تجب فطرة المشروط

فإن تحرر بعضه قسّطت الفطرة عليه وعلى المولى بالخصص، إلا أن يختص المولى بالعلولة فيختص بها.

ولا على الفقير، وهو من لا يملك قوت سنة له ولعياله. نعم يستحب له اخراجها، وإن أخذها فيدير صاعاً على عياله ثم يخرجها. ولو بلغ قبل الهلال، أو أسلم عنه، أو زال جنونه، أو أمتغنى، أو ملك عبداً، أو ولد له وجبت، وإلا استحببت إن لم يصل العيد.

والكافر تجب عليه، وتسقط بإسلامه، ولا يصح منه اداؤها قبله. ولا تسقط عن المرتد بالإسلام، ويجب أن يخرجها عنه وعن كل من يعوله، فرضاً أو نفلاً، صغيراً كان المعال أو كبيراً، حراً أو عبداً، مسلماً أو كافراً.

### فروع:

أ: الزوجة والمموك تجب عليه فطرتها وإن لم يعطها، إذا لم يعطها غيره، سواء كانا حاضرين أو غائبين، ولو عاها غيره وجبت على العاقل.

ب: زكاة المشترك على أربابه بالخصص، فإن اختص أحدهم

دون غيره (١).

قوله: (فإن تحرر بعضه قسّطت الفطرة عليه، وعلى المولى بالخصص).

وقيل: لا شيء؛ لأنه ليس عبداً، ولا حراً (٢)، والوجوب أولى.

قوله: (فيدير صاعاً على عياله، ثم يخرجها).

أي: يأمر بإخراجها إلى أحني.

قوله: (زكاة المشترك على أربابه بالخصص).

(١) قاله الشيخ في الخلاف ١: ٢٠٩ مسألة ٥ كتاب الزكاة، وابن البراج في الكامل كما نقله عنه

العلامة في المختلف: ١٩٤.

(٢) قاله الشيخ في المبوط ١: ٢٠٦.



بالعيلة تبرعاً اختص بها.

ج: لو اجتمع الدين وفطرة العبد على الميت بعد الهلال قسمت التركة عليها بالخصص مع القصور.

ولومات قبل الهلال فلا زكاة على الوارث، ولا على غيره، إلا أن يعوله أحدهما، والأقرب الوجوب على الوارث.

د: لو قبل الوصية بالعبد من الميت قبل الهلال فالزكاة عليه، ولو قبل بعده سقطت، وفي الوجوب على الوارث إشكال.

وقيل لا شيء، كما سبق في المجمع<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولومات قبل الهلال فلا زكاة على الوارث، ولا على غيره، إلا أن يعوله أحدهما، والأقرب الوجوب على الوارث).

لأن التركة تنتقل إلى ملكه، وهو الأصح.

قوله: (لو قبل الوصية بالعبد من ميت قبل الهلال).

أي: قبل الوصية قبل هلال من لميت، إذ لا يكون إلا قبله؛ لأن القبول قبل الموت لا أثر له<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولو قبل بعده سقطت).

طاهره على كل حال سوء قلنا: إن لقول كاشف، أو ناقل، ولا يخلو من قرب؛ لعدم الدليل على التدارك هنا، وبه صرح الشارح<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وفي الوجوب على الوارث إشكال).

لا يجب.

(١) قاله الشيخ في المبسوط ٣: ٢٠٦.

(٢) [يلوح من هذا عدم وجوبها على الموصى به إذا قبل بعد هلال، وإذا قلنا: القبول كاشف، وكذا الوارث وهو لا يعد بالوارث ونحوه، لعدم الدليل بدال على وجوب القضاء في حقهم]، زيادة من نسخة «س» فقط ولعلها تعليقة متأخرة.

(٣) إيضاح القول ١: ٢١٠.

هـ : لا تجب الزكاة على الموهوب له إلا بعد القبض، فلو مات الوهاب قبله بطلت الهبة ووجبت على الوارث، ولو مات المتهب قبل القبض بطلت.

و: كل من وجبت زكاته على غيره سقطت عنه كالزوجة والضيف المومنين، ولو كان الزوج معراً وجبت نعمتها دون فطرتها، والأقرب وجوبها عليها.

ز: الأمة زوجة المعسر فطرتها على مولاهما إن لم يعنها الزوج.

ح: لو أخرجت زوجة المومنين عن نفسها بإذن الزوج أجزأ، وبدونه إشكال ينشأ: من التحمل، أو الأصالة.

قوله: (والأقرب وجوبها عليها).

هذا أصح؛ لعموم دلالة الزكاة، فخرج عنه زوجة المومنين وضيفه، فسقى الباقي من الأصل.

قوله: (لأمة زوجة المعسر، فطرتها على مولاهما إن لم يعنها الزوج).

يفهم منه أنه إذا عاها لا تجب فطرتها على المولى أيضاً، ولأصح الوجوب؛ لعموم، وعدم صلاحية الزوج لتعلق الوجوب بقتضي لتخصيص.

قوله: (بإذن زوجها أجزأ).

لأنها حينئذ نائبة عنه.

قوله: (وبدونه إشكال ينشأ من التحمل أو الأصالة).

لا يجرى لتعلق التكليف به دونها، ولا نية لها بدون الإذن، وما ذكره من التحمل أو الأصالة لا حاصل له؛ لأن الوجوب إن بقي عليها فلا تحمل، وإن ثبت التحمل فلا وجوب.

على أن عمومات الوجوب إن تناولتها لا يمكن أن يذكره معنى محصل؛ لثبوت الوجوب عليها ولا تحمل، وإلا فلا وجوب عليها أصلاً، فلا يتحقق لما ذكره معنى، وفي قوله: (ينشأ من التحمل أو الأصالة) ، (و) مناقشة لا تحق.

ط: المطلقة البائن الحامل فطرتها عليه إن جعلنا النفقة لها، وإلا فلا.

ي: لو وقعت مهياة بين المتحرر بعضه وبين مولاه، فوقع الحلال في نوبة أحدهما ففي اختصاصه بالفطرة اشكال.

يا: لا يسقط وحب النفقة بالإباق فتجب الفطرة، وكذا المرهون، والمنصوب، والضال وإن انقطع خبره ما لم يغلب ظن الموت.  
يب: نفقة زوجة العبد على مولاه وفطرتها.

### المطلب الثاني:

في وقتها، وتجب بقرب الشمس ليلة الفطر، ولا يجوز تقديمها على الحلال إلا قرصاً. ويجوز تأخيرها بل يستحب إلى قبل صلاة العيد، ويحرم بعده.

قوله: (إن جعلنا النفقة لها، وإلا فلا).

لا وجه لهذا التصريح، بل يجب مطلقاً؛ لأنها من عياله.

قوله: (ففي اختصاصه بالفطرة إشكال).

لا اختصاص؛ لأنها دائرة مع الحرية والملك.

قوله: (ويجوز تأخيرها، بل يستحب إلى قبل صلاة العيد).

هذا مورد الرواية <sup>(١)</sup>، وقال بعض الأصحاب: إن وقتها من أول يوم الفطر <sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويحرم بعده).

أي ويحرم تأخيرها إلى بعد صلاة العيد، وتذكير الصغير بتأويل بعد ذلك، لكن يشكل عليه أن المحرم تأخيرها عن الزوال، وليس في العبارة ما يدل عليه.

(١) الكافي ٤: ١٧٠ حديث ١، التهذيب ٤: ٧١ حديث ١٩٣، الاستبصار ٤: ٤٤٢ حديث ١٤٣.

(٢) منهم ابن الجبلة كما في المحقق: ١٩٩، وشرح في المصنف ١: ٢٤٢، والنهاية ١: ١٩١.

ثم إن عزلها وخرج الوقت أخرجها واجباً بنية الأداء، وإلا قضاهما على رأي.  
ولو أخر مع الإمكان والعزل ضمن، ومع انتفاء الإمكان ينتف  
الضمان والتحرر، والحمل كالتأخير.  
ولو أخر العزل مع عدم المستحق فلا إثم ويقضي، ومستحقها هو  
مستحق زكاة المال.

ويستحب اختصاص القرابة ثم الجيران، وأقل ما يعطى الفقير  
صاع، إلا مع الاجتماع والقصور، ولا حد للكثرة، ويتولى التمريق  
المالك، ويستحب الإمام أو نائبه، ومع الغيبة الفقيه.

قوله: (ثم إن عزلها، وخرج الوقت).  
يمكن أن يكون عطفاً على الجملة في أصل السبب أي ثم بعد ذلك إن  
عزلها إلى آخره.

قوله: (أخرجها واجباً بنية الأداء...).  
لأصح أنه إن أخرجها في الوقت فهي أداء، وإلا فهي قضاء.  
والتفصيل ضعيف، فإن في رواية دلالة على ذلك من حيث أن تأديتها  
يقتضي ذلك، وإلا لزم أحد الأمرين، إما الوجوب الفوري مطلقاً، أو ضده، وهو  
التراخي مطلقاً من غير تقييد بوقت مخصوص، وهما معيّن بالتصريح<sup>(١)</sup> والإجماع.  
قوله: (ولو أخر مع الإمكان والعزل ضمن).  
ويأثم أيضاً.

قوله: (وأقل ما يعطى الفقير صاع، لا مع الاجتماع والقصور).  
ظاهره وجوب ذلك، وهو المشهور، ويصدر الاستحباب.  
قوله: (ويستحب الإمام، أو نائبه...).

يستحب للمالك الدفع إليهم؛ لأنهم نصر بمواقفها.

وتجب النية، فإن أخل بها لم تجزئه، ويشترط قصد التعيين،  
والجوب أو الندب، والتقرب إلى الله تعالى.  
المطلب الثالث: في الواجب، وهو صاع مما يقتات غالباً  
كالحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والأرز، واللبن، والاقط، والدقيق  
والخبز أصلاً.

قوله: (ويشترط قصد التعيين).

أي: كونها زكاة فطرة عن ثلث ميعتين، ولو موجه بأبي دحول غيرهم  
معه.

ولا بد من نية الأداء في الوقت، كونه يقصاه في حارجه لأنها مؤقتة، وعلى  
رأي المصنف يرعى الفحل وعمه بعد الوقت، فيسوي الأداء دئماً في الأول،  
والقضاء في الثاني.

فائدة: لو لم يشترط في النية قصد يقع الفعل على وجه مخصوص كالأداء  
أحزاً إيقاعه بأي وجه كان، وبأي نية كانت؛ لأنه متى لم يجب قصد ذلك لزم  
عدم وجوب يقع الفعل عليه؛ لأنه لو وجب لوجب قصده لامتناع وقوع الفعل  
على وجه مخصوص بدون لنية لقوله عليه السلام: «وأنما بكل امرئ  
ما نوى» (١) (٢).

قوله: (مما يقتات غالباً).

أعم من قوت المخرج ببلده، وغيره من البلاد على الأصح.

قوله: (والدقيق والخبز أصلاً).

لا يبعد اعتبار القيمة في الخبز؛ لأن فيه أحزاء هائلة، ولأنه ليس بواحد  
من الأنواع، أما الدقيق فأصل.

(١) صحيح البخاري ١: ٢، من أبي داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠٦.

(٢) هذه العائنة لم ترد في «س»

ويخرج من غيرها بالقيمة السوقية من غير تقدير على رأي إن شاء،  
والأفضل التمر، ثم الزبيب، ثم غالب القوت ويجزئ من اللبن أربعة  
أرطال بالعراقي على رأي.  
والأقرب في اللبن والمخيض والسمن القيمة، ولا يجزئ العنب  
والرطب والمعيب والمسوس.

قوله: (من غير تقدير على رأي).

هذا هو الأصح؛ لأن القيمة تابعة للزمان والمكان، وقيل: يقدر بدينهم،

وقيل: بثلاثة (١).

قوله: (والأفضل التمر).

أي: مطلقاً.

قوله: (ثم غالب القوت).

أي: غالب قوت البلد كما يختاره في المختلف (٢)، ويحصل غالب قوت

المكلف، وهو قول آخر للأصحاب (٣)، ولأؤن أظهر.

قوله: (ويجزئ من اللبن أربعة أرطال بالعراقي على رأي).

الخلافاً في موضعين: في أجزاء أربعة أرطال، وكونها عرقية، ولأصح

عدم أجزاء ما دون الصاع.

قوله: (والأقرب في اللبن والمخيض والسمن القيمة).

هذا أصح؛ لخروجها عن اللبن، وانحد كل باسم.

قوله: (المسوس).

تكسر الواو المشددة.

(١) قال سيد المرتضى في الجمل: ١٢٦: وروي إخراج درهم، وروي إخراج ثلاثة دراهم

(٢) المختلف: ١٩٧-١٩٨.

(٣) منهم ابن إدريس في السرائر: ١٠٨.

ولو اختلف قوت مالكي عبد بجاز اختلاف النوع على رأي،  
والاقرب أجزاء المختلف مطلقاً

الباب الثالث: في الخمس ومطالبه أربعة:

الأول: المحر، إما يحب الخمس في سبعة أشياء:

أ: غنائم دارالحرب وإن قلت، سواء حواها العسكر أولاً، مما  
ينقل ويحول كالأمتعة، أولاً كالأرض.

ب: المعادن، حامدة منطبعة كانت كالذهب والفضة  
والرصاص، أولاً كاليقوت والزمرد والكحل، أو سائبة كالقير والنفط  
والكبريت والموميا.

ج: الكثر وهو المال المدخور تحت الأرض في دار الحرب مطلقاً،  
أو دارالسلام ولا أثر له للواجب، وعليه الخمس سواء كان الواحد حراً أو  
عبداً، صغيراً أو كبيراً، وكذا المعادن والغوص.

ويحقق به ما يوجد في ملك مبتاع، أو جوف الدابة مع انتفاء  
معرفة البائع، فإن عرف فهو حق من غير يمن.

وما يوجد في حوف السمكة من غير احتياج إلى تعريف.

والأقرب اشتراط عدم أثر الإسلام.

قوله: (جاز اختلاف النوع على رأي - مع قوله: - والأقرب أجزاء  
المختلف مطلقاً).

فيه قوة، والأحوط الإقتصار على نوع واحد.

قوله: (وما يوجد في حوف السمكة من غير احتياج إلى تعريف).

لعدم ملك الضائد إليه؛ لعدم صدق الحيازة على ما في بطنها، فلا يعد  
مملوكاً، وربما بي على أن تملك لمباح مشروط بالية، ومناؤه غير ظاهر.

قوله: (والأقرب اشتراط عدم أثر الإسلام).

ولو وجده في دار الإسلام وأثره عليه فقطة، وإن كان موثقاً على رأي.

ولو اختلف مستأجر الدار ومالكها في ملكية الكنز قدم قول المالك مع اليقين على اشكال، ولو اختلف في القدر قدم قول المستأجر مع اليقين. ولو اختلف البائع والمشتري، أو المير والمستعير قدم قول صاحب اليد.

د: ما يخرج من البحر كالجواهر والآلي والدرر.

هـ: أرباح التجارات والصناعات والزراعات.

رتبنا على مسألة التسعة إذا تكسرت في البحر، وأن الغنص إذا أخرج شيئاً ملكه، إما مطلقاً، أو بشرط الاعراض، فعلى الأول لا يشترط عدم أثر الإسلام وفيه قوة، وعلى الثاني يشترط، فيكون فقطة، وعيه الصوى أصلاً وساءً. قوله: (ولو وجده في دار الإسلام وأثره عليه فقطة، وإن كانت موثقاً على رأي).

هذا أصح.

قوله: (لو اختلف مستأجر لدار ومالكها في ملكية الكنز قدم قول المالك مع اليقين على إشكال).

المتوى على تقديم قول المالك، وهو المشهور.

قوله: (ولو اختلف البائع والمشتري، أو المير والمستعير قدم قول صاحب اليد).

الأصح تقديم قول المير، ويمكن - بتكف - حمل العبارة عليه؛ لأنه صاحب اليد بالإضافة إلى الكنز في الحقيقة.

قوله: (كالجواهر).

هي كلها يكون نفياً من الأحجار والدرر وكبر الآلي.



و: أرض النعمي، إذ اشتراها من مسلم، سواء كانت مما فيه الخمس كالفتوحة عنوة، أولا كمن أسلم أهلها عليها طوعاً.

ز: الحلال الممتزج بالحرام.

المطلب الثاني: الشرط، يشترط في الغنائم انتفاء الخصية من مسلم أو معاهد، وفي المعادن اخراج المؤنة من حفر وسبك وغيره، والنصاب على رأي وهو عشرون ديناراً، وفي الكنز هذان الشرطان، وفي المأخوذ من البحر العوص وبلوغ القيمة ديناراً.

فلو أخذ منه بغير غوص، أو قست قيمته عن الدينار سقط الخمس. ولا يشترط اتحاد الفوص في الدينار، بل لو أخرج ما قيمته دينار في عدة أيام وإن تباعدت وجب الخمس.

قوله: (أرض النعمي).

المرد بها أرض الزراعة كما هو المتعارف، ويخرج خمس المفتوحة عمدة باعتبار ما يملكها، وهو آثار لتصرف، ويتولى سيرة الإمام، أو الحاكم كما احتاره في الدروس<sup>(١)</sup>، لكن يشك قوله. بما يتولد بها عنها، لاعمه. وأنه لا حاصل له، أو يقال: هذا النوع من العبادة لا يحتاج إلى اليقظة، كتعميل الكافر المسلم، وغسل التمية الحائض، لتحل على مسلم على القول به.

قوله: (وفي المعادن).

المعدن إن كان في المثلث فهو مملوك تبعاً، فما استعاد المالك منه أخرج خمسة والباقي له، وفي غيره المخرج لمن أخرجه مطلقاً بعد الخمس. قوله: (والنصاب على رأي وهو عشرون ديناراً). هذا أصح.

قوله: (ولا يشترط اتحاد الفوص في الدينار).

بشرط أن لا يتركه إعرصاً وإهملاً، وكذا القول في المعدن، أما الكنز

والعنبر إن أخرج بالغوص اعتبر الدينار وإن أخذ من وجه الماء فعدن.

وفي الأرباح كونها فاضلة عن مؤنة السنة له ولعياله، من غير اسراف ولا تقتير.

وفي الممتزج بالحرام الاشتباه في القدر والمالك، فلو عرفها سقط. ولو عرف المالك خاصة صالحة، والمقدار خاصة أخرج. ولا يعتبر الحول فيما يجب فيه الخمس، ولكن يؤخر ما يجب في الأرباح احتياطاً للمكلف.

**المطلب الثالث:** في مستحقه، وهم ستة: الله تعالى، ورسوله عليه السلام، وذو القربى وهو الإمام، فهذه الثلاثة كانت للنبي عليه السلام، وهي بعده للإمام، واليتامى والمساكين وابنائه السبيل.

فيشترط في الكبر الواحد التصاب، وما عصى عن التصاب من ذلك فهو داخل في الأرباح. ويدخل في الأرباح ما يحصل من الاحتطاب، والاحتشاش، والأرض المبنوكة بالإحياء، وغناء لأشجار، وغير ذلك.

**قوله:** (وفي الأرباح كونها فاضلة عن مؤنة السنة له ولعياله).

وكذا ما يحتاج إليه من ضيقة، وهديّة، ومصاغة من شراء وغير ذلك مما يقتضيه العرف، ولا يعد إسرافاً، وهي من الأرباح كما دلّ عليه ظاهر الأخبار<sup>(١)</sup>، والتقسيط عليها وعلى ماعده من ادب أعدل وأحوط.

**قوله:** (وفي المختلط بالحرام...).

يجب إخراج خمسة في هذا الموضع إلا أن يُعلم زيادة الحرام عليه، فيخرج حتى لا يقطع بالزيادة، ومصرفه مصرف الخمس عملاً بحقيقة اللفظ، وفي لزّيادة تردّد، ولو لم يكن الخليط قدر خمس لم يكن هذا كروياً عنه.

ويشترط انتساب الثلاثة الى عبدالمطلب، وهم الآن أولاد أبي طالب، والعباس، والحارث، وأي لب سواء الذكر والأنثى.  
ويعطى من انتسب بأبيه خاصة دون أمه خاصة على رأي، وإيمانهم أو حكمه؛ وحاجة ابن السبيل في بلد التسليم لا في بلده، وفقر اليتيم على رأي.

ولا تعتبر العدالة ولا التعميم وإن استحبها.  
وينتقل ما قبضه النبي - صلى الله عليه وآله - أو الإمام الى وارثه.  
وللإمام فاضل المقسم على الكفاية للطوائف مع الاقتصاد، وعليه المعوز على رأي.

قوله: (ويعطى من انتسب بأبيه خاصة).

فن انتسب بها يعطى بطريق أول.

قوله: (دون أمه خاصة).

هذا أصح.

قوله: (وفقر اليتيم على رأي).

يعتبر ولا يلزم التداخل لاختلاف الاعتبار

قوله: (وينتقل ما قبضه النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام بعده الى وارثه).

أي: من حقها، ولا يكون صدقة كما يراه مخالفونا.

قوله: (وللإمام فاضل المقسم على الكفاية للطوائف مع الاقتصاد، وعليه المعوز على رأي).

هذا أصح، ويتفرع عنه جوار صرف حصته في حال الغيبة إليهم، وعدم جواز إعطاء الرائد على مؤنة النسبة، وفي لأخبار ما يدل على الثاني صريحاً<sup>(١)</sup>.

١ ولا يجوز النقل مع وجود المستحق فيضمن، ولا ضمان مع عدمه.  
المطلب الرابع: في الأنفال، وهي، المختصة بالإمام عليه السلام،  
وهي عشرة: الأرض المملوكة من غير قتال، انجلى أربابها عنها أو سلموها  
طوعاً، والموات تقدم الملك أولاً، ورؤوس الجبال، وبطون الأودية وما  
بها، والآجام، وصوافي الملوك وقطاييمهم غير لمعصوية من مسلم أو  
معاهد، وغنيمة من يقاتل بغير إذنه، وميراث من لا وارث له. وله أن  
يصطفي من الغنيمة ما شاء كثوب وفرس وجارية من غير إجحاف.  
ولا يجوز التصرف في حقه بغير إذنه، والفائدة حيثئذ له، وعليه  
الوفاء بما قاطع، ويحس الفاضل.

وعن الأثر نزوماً.

قوله: (في الأنفال).

هي جمع نفل، محرّكة وباسكان الغاء.

قوله: (انجلى أربابها عنها).

المراد: إذا كانوا كفاراً.

قوله: (والموات).

إذا لم يكن لها مالك مسلم.

قوله: (وغنيمة من يقاتل بغير إذنه).

هذا هو المشهور وفيه قول آخر محتمل<sup>(١)</sup>.

قوله: (والفائدة حيثئذ له).

ليس على إطلاقه، بل إذا كان ذلك تمام ماله.

وابيح لنا خاصة حال الغيبة المناكح والمساكن والمتاجر، وهي أن يشتري الإنسان ما فيه حقهم عليهم السلام ويتجر فيه لا إسقاط الخمس من ربح ذلك المتجر.

ومع حضوره عليه السلام يجب دفع الخمس إليه، ومع الغيبة يتخير المكلف بين الحفظ بروصية إلى أن يسلم إليه، وبين صرف النصف إلى أربابه وحفظ الباقي، وبين قسمة حقه على الأصناف، وإنما يتولى قسمة حقه عليه السلام الحاكم.

قوله: (وهي أن يشتري الإنسان ما فيه حقهم عليهم السلام ويتجر فيه).

إنما متر هذا ولم يشر ما قبله لعدم التمس هـ ك، ولوقوع الخلاف في سقوط الخمس في الغيبة، مرتين نوههم سقوط خمس المتاجر مطلقاً.

قوله: (ومع الغيبة يتخير...).

ينبغي وحب صرف نصيب الأصناف إليهم، والتخير في نصيب الإمام.

## كتاب الصوم

وفيه مقاصد:

الأول: في ماهيته، الصوم لغة: الإمساك، وشرعاً: توطئ النفس

على الامتناع عن المفطرات مع النية فهنا فصول:

الأول: النية، وشرطها قصد إلى لصوم في يوم معين لوجوبه أو

ندبه، متقرباً إلى الله تعالى به. ويمكن ذلك إن كان الصوم معيناً  
كرمضان، والنذر المعين على رأي.

ولو نذر الصوم غداً عن قضاء رمضان ففي الاكتفاء بالإطلاق

---

قوله: (وشرعاً توطئ النفس...).

إنها ماقه إلى التوطئ، لأن التروك اعدام وهي غير مقدورة، فيمتنع

التكليف<sup>(١)</sup> بها.

ولك أن تقول: التوطئ إن كان أمراً رائداً على السنة وترك المفطرات

فليس بواجب، وإن كان هو النية لم يكن تعريف صحيحاً إذ الصوم غير النية،

وفي التعريف كلام.

قوله: (ويمكن ذلك).

لكن يستحب الأداء.

قوله: (والنذر المعين على رأي).

الأصح أنه لا بد من التعيين.

قوله: (ولو نذر الصوم غداً عن قضاء رمضان...).

ليبحث فيه فرع على اختلاف<sup>(٢)</sup> اعتبار التعيين في النذر المعين، والأصح

---

(١) في «ن»: التعريف، ولا معنى له هنا.

(٢) اختلفت المسح في البعض بخلاف، وفي ثبوت «على عدم اعتبار»، وفي ثالثة «على عدم

اختلاف اعتبار» وقد رخص في القضاء في متن.

نظر، والأزيد التعيين، وهو القصد الى إيقاع الصوم عن الكفارة، أو النذر المطلق، أو غيرهما.

ويبطل الصوم بترك النية ولو سهواً، وكذا بترك بعض صفاتها كالتعيين في المطلق.

ويشترط فيها الجزم، فلوردد بين الواجب والتدب، أو نوى الوجوب يوم الشك، أو نوى لبنة الشك صوم غد إن كان من رمضان لم يجز.

والحرم ممن لا يعتقد كون اليوم من رمضان لغو، وإن ظن ذلك بقول عدل، أو امرأة صادقة عنده.

ووقت النية مع الذكر من أول الليل الى آخره مستدامة الحكم، فلا يجوز أن يصبح إلا ناوياً، ومع النسيان الى الزوال.

وفي التفعل قول الى الغروب، ولو اقترنت النية بأول النهار أجراً، ولو تقدمت على الغروب لم يجز.

ولا يجب تجديدها بعد الأكل، ولا بعد الانتباه، ولا يتعرض

تعيين مطلقاً، وفي هذا على هذا التقدير.

قوله: (كالتعيين في المطلق).

أي: الذي ليس ممتنعين.

قوله: (والجزم ممن لا يعتقد...).

كأنه جواب عن سؤال مقدر قد يورد على قوله: (أوسوى الوحوب يوم

لشك) فإنه غير متردد، بل جازم في النية.

قوله: (وفي التفعل قول إلى الغروب).

وعليه العمل، وبه رواية تدل عليه<sup>(١)</sup>، وإن لم تكن صريحة.

لرمضان هذه السنة.

والمحبوس الجاهل بالأهلة يتوحي شهراً فيصومه متتابعاً، فإن افطر في اثنا عشر استأنف على أشكال ولا كفارة، وإن غلط بالتأخير لم يقض، وبالتقديم يقضي الذي لم يدركه.

ولو نذر صوم الدهر مطلقاً، وسافر مع الاشتباه لم يتوخ في افطار شهر رمضان، ولا العيدين ويقضي رمضان.

ولو كان رمضان ثلاثين لم يكفه شهر ناقص هلال.

ولو قدم النية على الشهر ونسي عنده لم يجزئه على رأي. ولا بد في كل ليلة من نية على رأي.

ولو نوى غير رمضان فيه فرصاً أو نفلاً في الأجزاء عن رمضان نظر، ولا يجزئ عما نواه.

قوله: (والمحبوس الجاهل بالأهلة يتوحي شهراً).

أي يتوحي بمعنى: يختار في صوم ما يصته رمضان، أو يرتجحه.

قوله: (ولو نذر صوم الدهر).

يريد بقوله: (لم يتوحي) أنه بصوم الجميع فلا يعطر، بخلاف المحبوس بالسهة إلى الصوم، فإنه لو افطر الجميع لم يأت بمرمضان قطعاً، وهو غير حائز على حال.

قوله: (ولو قدم النية على الشهر...).

لا يجزئ أصلاً.

قوله: (ولا بد في كل ليلة من نية...).

لا بد من ذلك.

قوله: (ولو نوى غير رمضان فيه فرصاً أو نفلاً في الأجزاء نظر).

الظاهر أن المراد إذا كان عالماً بأنه رمضان، أما الجاهل بذلك - ثم يظهر



ولو نوى النذب ليلة اشك على أنه من شعبان أجزاء وإن كان  
عن رمضان.

وإن نوى الوجوب إن كان من رمضان، والنذب إن كان من  
شعبان لم يجزئه.

ولو نوى الإفطار ثم صهر أنه من رمضان قبل الزوال ولم يتناول  
وحب الإمساك، وجدد النية وأجزأه. ولو كان قد تناول، أو علم بعد  
الزوال وإن لم يتناول وجب الإمساك والقضاء.

أنه منه. أو إنساني فصيح صومها، ويقع عن رمضان قطعاً<sup>(١)</sup>؛ للأخبار الثلاثة على  
إحراء الصوم بنية شعبان ثم يظهر أنه من رمضان<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا يضاف للنظر هذا حداً، خصوصاً إذا نوى الفل، لأن المصنف  
يعتري رمضان مع القرية بية الوجوب؛ والأصح عدم الإجزاء.

قوله: (ولو نوى النذب ليلة الشك على أنه من شعبان...).

أي: بناء على أنه من شعبان، وإحراء هذا دليل على أن الطر في المسألة  
السابقة في العالم خاصة.

قوله: (ولو نوى الوجوب إن كان من رمضان، والنذب إن كان  
من شعبان لم يجزئه).

في المختلف يجزئ<sup>(٣)</sup>، وهو قوي، لمعهم بالنية على ذلك التقدير، ولا  
ينافي ذلك تعليقه على التقدير، لأن هذا المقدر من الجزم هو الممكن، فلا يكلف  
غيره.

قوله: (أو علم بعد لزوال، وإن لم يتناول وحب الإمساك  
والقضاء).

(١) في «ص»: مطلق.

(٢) الكافي ١٤: ٨٢ حديث ٦، التهذيب ١٨٣: ١٨٤، الاستيعاب ٧٩: ٢٢ حديث ٢٤١.

(٣) المختلف: ٢١٥.

ولو نواه عن قضاء رمضان، وأبطل بعد لزوال عمداء، ثم ظهر أنه من رمضان في الكفارة إشكال، ومعه في تعيينه إشكال.  
ولو نوى الإفطار في يوم من رمضان، ثم جدد نية الصوم قبل الزوال لم ينعقد على رأي.  
ولو تقدمت نية الصوم، ثم نوى الإفطار ولم يفطر، ثم عاد إلى نية الصوم صح الصوم على إشكال.

إجماعاً، ولو تناول وجبت الكفارة.  
قوله: (ولو نواه عن قضاء رمضان وأبطل بعد الزوال عمداء، ثم ظهر أنه من رمضان في الكفارة إشكال، ومعه في تعيينه إشكال).  
الضمير في (معه) يعود إلى «يُذَوِّفُ تقديره في وجوب الكفارة إلى آخره، أي: ومع الوجوب في كونها كفارة رمضان أو قصائمه إشكال». ويمكن بناء أصل المسألة على أنه هر يجوز تكليف بفعل غلیم لمكلف فوات شرطه أم لا؟  
ويمكن صوري تحقق ذلك، فإنه لا معنى للتكليف إلا ثبوت الإثم بالمخالفة، وقد حصل.  
ويمتنع تعلو التكليف برمضان لامتناع تكليف الغفص، فتعين كون التكليف بقضائه فيحب كفارته، وهو أحوط وأولى.  
قوله: (ولو نوى الإفطار في يوم من رمضان - إلى قوله: لم ينعقد على رأي).  
فرص المسألة إذا كان يعلم أنه من رمضان، والأصح أنه لا ينعقد صومه بعد.

قوله: (ولو تقدمت نية لصوم ثم نوى الإفطار ولم يفطر - إلى قوله: صح لصوم على إشكال).  
الأصح أنه لا يصح، وهو يفرق بين ما إذا نسي أنه من رمضان أم لا؟

### الفصل الثاني: في الإمساك وفيه مطالب:

الأول: فيما يمك عنه، ويجب عن كل مأكول وإن لم يكن معتاداً، وعن كل مشروب كذلك.

وعن الجماع قبلاً ودبراً، ويفسد الصوم وإن كان في فرج الدابة، وصوم المفعول به وإن كان غلاماً.

وعن إيصال الغبار لغليظ إلى الحلق، وعن البقاء على الجنابة عامداً حتى يطبع الفجر اختبراً، وعن الحقنة بالمائع، وفي الإفساد نظراً،

---

يحتمل الفرق، بل هو الطاهر من كلام الأصحاب.

لكس يرد عليه شيء، وهو أن المسألة إذا كانت شرطاً يجب أن يكون الخروج عنها مبطلاً على كل حال للإحلال بالشرط، حتى في الصلاة ولو بوى فعل الساقط لعل أنه غير مصحح ظاهر كلامهم أن صلاته لا تنطل، فإن من أراد الاستدبار أو التكلم بظن أنه غير مصحح ثم علم يأت به لم تنطل صلاته.

وينبغي أن يكون لا فرق بين أن يعود إلى نية الصوم عند القائل بالاحراء وعدمه، لأن الصوم لا يبطل عنده بذلك.

ولو بوى فعل المتدي للصوم أو تردد فيه أو في النية فليس يبيح القول بالابطال، لفوات الاستدامة.

قوله: (وإن كان في فرج الدابة).

هذا هو الأحوط.

قوله: (وعن الحقنة بالمائع، وفي الإفساد نظراً).

الأصح عدم <sup>(١)</sup> الإفساد بها.

---

(١) كلمة (عدم) لم ترد في النسخة الحجرية، ووردت في نسخة «ن»، وأما «س» فالتصاريح بأحكامها لم ترد. وراحنا الكتب المؤلفة بعد جامع المقاصد فلم نجد متصراً عنه العبارة، فرجح ما في «ن».

وبالجماد قول بالجواز وعن الارتعاس في الماء.  
وعن الكذب على الله وعلى رسوله وأئمة عليهم السلام، وفي  
الإفساد بها نظر.  
ولو اجنب فنام ناوياً للفعل صح صومه وإن لم يستبه حتى يطلع  
الفجر، ولو لم ينو حتى يطلع فسد.  
ولو أمني عقيب الاستمراء، أو لمس امرأة فسد صومه.  
ولو احتلم نهاراً، أو أمني عقيب النظر إلى امرأة أو الاستماع لم  
يفسد.

قوله: (وعن الارتعاس) (١)  
الارتعاس والاعتماس ههنا صادق بعينه إرأس للأخبار الدالة على  
ذلك (٢).

قوله: (وفي الإفساد بها نظر).  
الأصح الإفساد (٣).  
قوله: (ولو أمني عقيب الاستمراء أو لمس امرأة فسد صومه).  
للتخصص الدالة على ذلك (٤)، ولا حاجة إلى التقييد بكونه معتاداً  
لذلك، لإطلاق النصوص.  
قوله: (أو أمني عقيب النظر إلى امرأة أو الاستماع لم يفسد).  
لو كان من عاداته ذلك فقصمه عامداً قصداً إلى حصول الإساءة فالظاهر

(١) لم ترد في «س» و«ن» وأثبتناه لأن سبق بقتضيه  
(٢) الكافي ٤: ١٠٦ حديث ٣، تهذيب ٤: ٢٠٤ حديث ٥٩١، الاستبصار ٢: ٨٤ حديث ٢٥٩،  
٢٦٠.

(٣) في المحرر: لا إفساد، وفي «س»: إن إفساد، وما أثبتناه من «ن»،  
والأمطر خمسة البقرة كان في خط في نسخ الخطبة لجامع لقصد من ناحية بتقديم والتأخير،  
فوثقناه على ما في نسخة الخطبة للقواعد.

(٤) الكافي ٤: ٣٧٦ حديث ٥، التهذيب ٤: ٣٢٠ حديث ٩٨١ و ٥: ٣٢٤ حديث ١١١٤.

والناسي والمكره معنوران، بخلاف الجاهل للحكم والناسي له.

ويستحب السواك للصلاة، ولو بعد العصر بالرطب وغيره.  
ويجوز مص الخاتم وشبهه، ومضغ الطعام، وذوقه، وزق الطائر،  
والمضمضة للتبرّد، واستنقاع الرجل في الماء، ويكره للمرأة والخنثى.  
**المطلب الثاني:** فيما يوجب الافظان وهو فعل ما اوجبنا  
الإمساك عنه عمداً اختياراً عدا الكذب على الله ورسوله واثمته  
عليهم السلام، والارتعاس على رأي فيها، والغلط بعدم طلوع الفجر مع  
القدرة على المراعاة،

وحوب الكفارة. ولو لم يقصده، وسي كون الإنزال بذلك من عادته، ففي الحوب  
نظر، وكذا القول في التحين للجماع لو ترتب عليه الإنزال.  
قوله: (بخلاف الجاهل للحكم والناسي له).

أمّا الجاهل فلا كفارة عليه للزواية<sup>(١)</sup>، وفي إلحاق الناسي به تردّد، من  
حيث أنّه غافر، ومن أنّه مكشّف بالعلم مرة أخرى؛ ويمكن لعرق في أفراد  
الناسي بين من انقلب عليه الاعتقاد، وبين من عدم أنّه قد كان حصل حكم  
المسألة، ثم زال عنه ولا يدري ما هو، فيجب على الثاني بخلاف الأول.

قوله: (ويكره للمرأة والخنثى).

وقيل: تفطر به، لأن قلها يتحتل الماء، وله منعد إلى الحرف<sup>(٢)</sup>.

قوله: (عدا الكذب - إلى قوله: - على رأي).

قد سبق الحكم.

قوله: (والغلط بعدم طلوع الفجر مع القدرة على المراعاة ويكون  
طالماً وقت تناوله).

(١) التهذيب ٤: ٢٠٨ حديث ٦٠٣، الاستبصار ٢: ٨٢ حديث ٢٤٩.

(٢) قاله أبو الصلاح في الكافي في الفقه: ٦٧٩، ١٨٣.

وبالغروب للتقليد أو للظلمة الموهمة، ولو ضل لم يفطر،

أي: وقت تناول المفطر.

قوله: (وبالغروب للتقليد).

لو أخره عدلان بالغروب فظاهر بقول كبقصلاة، لأنها حجة شرعاً

يجب المصير إليها.

قوله: (أو للظلمة الموهمة).

أي: أي لا يحصل معها طرّ غالب وإلّا حصل معها احتمال دخول  
الليل، لكن يشكل عدم وجوب الكفارة بها.

ويسمي أن يقال: إن كان لا يعلم أنّ مثل هذه لا تحوّر الإفطار وجب  
عليه العصاء حاضرة ولا كفارة، لأنه غايل دحكّم، وإن علم بذلك فاهم على  
لا فطار فأناسب وجوب الكفارة.

ويسمي أن لا يكون فرق بين عدمه بعد ذلك بقاء ليل، وبين استمرار  
النس، لأن الأصل عدمه، ولو تبين بعد ذلك دخوله فشكل.

قوله: (ولو ضل لم يفطر).

وقال المصنف: يفطر إذا تبين بقاء النهار<sup>(١)</sup>، ويظهر من المختلف الميل

إليه<sup>(٢)</sup>.

ويسبغني أن يقال: إن كان ذلك في موضع يعول على الظن فلا وجه  
للافطار أصلاً، وإن كان العلم ممكناً فلا وجه لعدمه لانتفاء جواز التعويل عليه؛  
نعم يجيء فيه حكم الجاهل بالحكم مع جهله.

والتقليد في عدم الطلوع مع قدرة المراعاة ويكون طالعاً وقت تناوله ، وترك  
تقليد المخبر بالطلوع لظن كذبه حالة التناول، وتعتمد التقيء فلو ذرعه لم  
يفطر، والحقنة بالمائع، ودخول ماء المضمضة - للتبرد - الحلق دون الصلاة  
وإن كانت نفلاً، ومعاودة اجنب الصوم ثانياً حتى يطعم الفجر مع نية  
الغسل وعدمها.

وفي الإفطار بالامساء عقيب النظر إلى المحرمة أشكال، وابتلاع  
بقايا الغذاء من بين الاسنان عمداً.

قوله: (والتقليد في عدم الطلوع ...).

يعني إذا أخبره بذلك عدلان أن لا يجب القضاء عليه، لأنها حجة.

قوله: (وترك تقليد المخبر بالطلوع ...).

لا فرق بين كونه عدلاً أو فاسقاً، ولو كانا عدلين وحسب الكفارة كما  
صرح به في الدروس<sup>(١)</sup> والمستهى<sup>(٢)</sup>، ولو طعن قولها بجرياً ففي وجوبها نظر، فبقى  
إطلاق النص بحاله<sup>(٣)</sup>.

قوله: (دون الصلاة وإن كانت نفلاً).

في رواية: يجب القضاء في النفل<sup>(٤)</sup>، وهو أحوط.

قوله: (ومعاودة الجنب النوم ثانياً).

حال من المعاودة لامن الصوم، لأن لمعنى حينئذ، ومعاودة التوم الذي وقع  
حال كونه ثانياً، وهو بعيد وإن كان صحيحاً في بعض الصور وهي: ما إذا  
كانت جنابته عن احتلام.

قوله: (وفي الإفطار بالامساء عقيب النظر إلى المحرمة أشكال).

لا إفطار بالمحللة ولا بالمحرمة إلا مع صيرورته معتاداً، ويقصد إلى النظر.

(١) الدروس: ٧٢.

(٢) النسيء ٢: ٥٧٨.

(٣) التهذيب ٤: ٢٧٠ حديث ٨١٤.

(٤) الكافي ٤: ١٠٧ حديث ١، التهذيب ٤: ٣٢٤ حديث ٩٩٩.

وفي إلحاق العايب بالمضمضة - أو طرح الخرز وشبهه في الفم مع ابتلاعه من غير قصد - بالمتبرد إشكال.

وفي إلحاق وصول الدواء إلى الجوف من الإحليل بالحقنة بالمائع نظر، أما لو وصل بغيره كالطعن بالرمح فلا، ولسقوط بما يتعدى الخلق بالابتلاع، ولا يفطر بالوصول إلى الدماغ خاصة.

ولا يفطر بالاحتخال وإن وحد منه طعاماً في الخلق، ولا بالتقطير في الإذن ما لم يصل الجوف، ولا بالنصد والحجامة، نعم يكرهان للضعف بهما.

ولا تشرب الدماغ الدهن بالمسام حتى يصل إلى الجوف، ولا

قوله: (وفي إلحاق العايب بالمضمضة - إلى قوله: - بالمتبرد إشكال).  
الإلحاق لا بأس به.

قوله: (وفي إلحاق وصول الدواء إلى الجوف من الإحليل...).  
لا يلحق، لعدم صدق الحقنة.

قوله: (أما لو وصل بغيره كالطعن بالرمح فلا).  
لمراد: أنه لو طعن نفسه بالرمح أو بغيره بذلك فوصل الرمح إلى حوفه وهو صائم لا يمطر بذلك، خلافاً لشيخ<sup>(١)</sup> عدم المقتضي، وإن كانت عبارة لا تؤدي إلى هذا المعنى، بل يقتضي ظهراً ما ليس مراداً.

قوله: (والسقوط بما يتعدى الخلق...).  
أي: ما شأنه ذلك، وهو مفتوح لأقول: ما يسقط به؛ ولم يسقطوا في مصدره إلا السقط، فيكون في العبارة حتمية أن التكيف.



بدخول ذبابة من غير قصد، ولا باستلاع الريق وإن جمعه بالعلك وتغير طعمه في الفم ما لم ينفصل عنه، وكذا المجتمع على اللسان إذا أخرجه معه. ولو تفتت العلك ووصل منه إلى الجوف أفطر.

والنخامة إذا لم تحصل في حد الظاهر من الفم لم يفطر بابتلاعها، وكذا لو انصبت من الدماغ في اشقة النافذة إلى أقصى الفم، ولم يقدر على مجها حتى نزلت إلى الجوف، ولو استلغها بعد حصولها في فضاء الفم اختياراً بطل صومه، ولو قدر على قطعها من مجراها فتركها حتى نزلت فالأقرب عدم الإفطار.

قوله: (وإن جمعه بالعلك وتغير طعمه).

خلافاً لبعض النحاة<sup>(١)</sup>، لأن الطعم فيه يكون بالكيف الحاصل من المحاورة.

قوله: (والنخامة إذا لم تحصل في حد الظاهر من الفم لم يعطر بابتلاعها).

حد الظاهر ما تعدى مخرج الحاء البهيمية؛ ولا كذلك سيلان الخارجة من الصدر كما نص عليه في التذكرة<sup>(٢)</sup>، لعدم صدق القيء عليه، ونسقاء نزولها من موضع احشائي كاللغم، فأشبهت الريق.

قوله: (ولو قدر على قطعها من مجراها فتركها حتى نزلت فالأقرب عدم الإفطار).

لا يعطر بذلك على الأصح.

فروع: بوصارت النخامة في فضاء الفم وتلغها تردّد شهيد في الدروس في وجوب كسارة الجمع<sup>(٣)</sup>، بناء على وجوب ذلك في الإفطار بالمحترّم، وهو

(١) ذهب إليه أحمد بن حنبل كما في المعنى لابن قدامة ٣: ٧٦-٧٧.

(٢) التذكرة ١: ٢٥٧.

(٣) الدروس: ٧٤.

ولو استنشق فدخل الماء دماغه لم يفطر.  
ولو جرى الريق ببقيّة طعام في حلق الأمنان فإن قصر في  
التخليل فالأقرب القضاء خاصة، وإلا فلا شيء.  
ولو تعدد الابتلاع فالتقصاء وكفارة.  
ويكره تقبيل النساء، والتمس، والملاعبة، والاكتحال بما فيه صبر  
أو مسك، وإخراج الدم ودخول حمام نصعقان، والسعوط بما لا يتعدى  
إلى الحلق، وشم الرياحين - ويتأكد الترجس - والحقنة بالجمامد، وببل  
الثوب على الجسد.

**المطلب الثالث:** فيما يجب بالإفطار يجب القضاء والكفارة  
بالأكل و لشرب للمعتاد وغيره، والجماع الموجب للفعل، وتعبد القاء

---

مشكل، لأن تلاعها من قضاء الظم غير محرم ما لم يفصل، لأن الجميع باطن،  
والإفطار به والتحريم لأجل الصوم لا يقتضيه التحريم مطلقاً.

قوله: (فإن قصر في التحليل فلاقرب القضاء خاصة).

الأقرب أقرب، لتعريضه الصوم للإفطار.

قوله: (بما فيه صبر).

هو ككتف عصارة شجر مرّ، ذكره في القاموس<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويتأكد في الترجس).

علل بأن فيه تشبهاً بالمحوس.

قوله: (والحقنة بالجمامد).

هي الفتائل المتحممة، وفي الأخبار ما يدل على الكراهة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وبل الثوب على الجسد).

علل بأنه يورث مرضاً، وهو حتى الكد أو غيره.

---

(١) القاموس المحيط (ص ٢: ٦٧).

(٢) الكافي ١١٠: ٤، حديث ٣، التهذيب ٢٠٤: ٤، حديث ٥٨٩، ٥٩٠، الاستبصار ٢: ٨٣، حديث ٢٥٦.

على الجنابة حتى يطلع الفجر، والسوم عقيبها حتى يطلع الفجر من غير نية  
الغسل، والاستمنا، وإيصال الغبار لغيط إلى الحلق متعمداً، ومعاودة  
الجنب النوم ثالثاً عقيب انتباهتين مع نية الغسل حتى يطلع الفجر.  
وما عداه يجب به القضاء خاصة.

وإنما تجب الكفارة في الصوم المتعين كرمضان، وقضائه بعد  
الزوال، والنذر المعين، والاعتكاف الواجب دون ما عداه كالنذر المطلق  
والكفارة وإن فسد الصوم.

وتتكرر الكفارة بتكرار الواجب في يومين مطلقاً، وفي يوم مع  
التفاير أو مع تحس التكفير ويعزر مع العلم والتعمد، فإن تحلل التعزير  
مرتين قتل في الثالثة.

ولو أكره زوجته على الجماع فعليه كفارتان، ولا يعد صومها،

قوله: (وإيصال الغبار لغيط إلى الحلق).

الغيط عرفاً، ويفهم من (يصال) أن ذلك على سبيل التعمد، حيث  
يمكنه التحرز منه؛ ولا بأس بالحقائق التي يحصل منه أضرار، وكذا البخار  
للقدر ونحوه.

قوله: (ومعاودة الجنب النوم ثالثاً).

أي: معاودة وقعت ثالثاً، ودليله الإجماع.

قوله: (وتتكرر الكفارة...).

ظاهرة أنها لا تتكرر بدون ذلك، والمتحيز التكرار مطلقاً لتعدد السبب.

قوله: (قتل في الثالثة).

بل في الرابعة.

قوله: (ولو أكره زوجته على الجماع فعليه كفارتان).

ويعزر بخمسين سوطاً، ولا فرق بين لدئة والمستمتع بها.

ويفسد لو طأوعته، ولا يتحمل الكفارة حينئذ، ويعزر كل منها بخمسة وعشرين سوطاً، والأقرب التحمل عن لأجنبية والأمة المكرهتين. ولو تبرع بالتكفير عن الميت أجزأ عنه لا الحي. ولو ظن الآكل ناسياً الفساد فتعمده وجبت الكفارة. ولا يفسد صوم الناسي، ومن وجر في حلقه، ومن أكره حتى ارتفع قصده، أو خوف على أشكال.

### فروع:

أ: لو طمع المحر لمظ ما في فيه من الطعام، فإن ابتلعه كفر. ب: يجوز الجماع إلى أن يبقى للصلوع مقدار فعله والغسل، فإن علم التضييق فواقع وجبت الكفارة، ولو ظن السعة فإن راعى فلا شيء، وألا فالقضاء خاصة.

قوله: (والأقرب التحمل عن الاحسية والأمة لمكرهتين). الأصح لا تحتمل. قوله: (ولو تبرع بالتكفير عن الميت أجزأ عنه لا الحي). لا يجزئ في الصوم عنه أصلاً، ويجزئ في غيره مع الإذن. قوله: (ولو ظن الآكل ناسياً الفساد فتعمده وجبت الكفارة). هذا هو المشهور وفيه نظر، لأنه حاشي لحكم، فيأتي فيه عدم الكفارة كما صرح به لمصنف، ولا ريب أن الكفارة أحوط. قوله: (ولا يفسد صوم الناسي). أي: مطلقاً وإن كان ندباً على الطاهر. قوله: (أو خوف على أشكال). المتجه عدم القضاء إن صدق عليه إسم المكره. قوله: (إلى أن يبقى للصلوع مقدار فعله والغسل). ولو كان فرضه التيمم كفي مقدار التيمم.

ج: لو أفطر المنفرد برؤية هلال رمضان وجب القضاء والكفارة عليه.

د: لو سقط فرض الصوم بعد إفساده فالأقرب سقوط الكفارة، فلو اعتقت ثم حاضت فالأقرب بطلانه.

هـ: لو وجب شهران متتابعان فعجز صام ثمانية عشر يوماً، فإن عجز استغفر الله تعالى، ولو قدر على الأكثر من ثمانية عشر - أو على الأقل - فالوجه عدم الوجوب،

قوله: (لو أفطر المنفرد برؤية هلال رمضان...).

خلافاً لبعض العامة.

قوله: (لو سقط فرض الصوم بعد إفساده فالأقرب سقوط الكفارة).

عدم تسقوط أحوط، مطراً إن أنه مكث طهراً لأنه متعبد بظنه وذلك طئه، ولهذا يأنم بالإفطار.

قوله: (فلو اعتقت ثم حاضت، فالأقرب بطلانه).

عدم البطلان أحوط.

قوله: (فعجز).

أي: من أول وقت الوجوب لأنه فوري.

قوله: (ولو قدر على أكثر من ثمانية عشر، أو على الأقل فالوجه عدم الوجوب).

لأنه لا دليل عليه، لأن من وجب تبعاً وهو الأقل، والأكثر يزول بزوال المتبوع وهو الأصح.

وفي الأخير: إن من عليه كفارة بد عجز عن الأضاف الثلاثة تصدق

أما لو قدر على العدد دون الوصف فالوجه وجوب المقدور.  
ولو صام شهراً فعجز أحنتم وجوب تسعة، وثمانية عشر،  
والسقوط.  
و: لو أجنب ليلاً، وتعذر الماء بعد تمكنه من الغسل حتى أصبح  
فالقضاء على إشكال.

بما أمكن<sup>(١)</sup>، والقول به متجه؛ فيقيد قوله: (فإن عجز مستعمر الله)  
فتلخص أنه إذا عجز عن لأصناف الثلاثة تصدق على أمكن، أو صام  
ثمانية عشر يوماً جمعاً بين الأحياء، وهو حيرة الدروس<sup>(٢)</sup>، فإن عجز  
ستعمر الله<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أما لو قدر على العدد دون الوصف فالوجه وجوب  
المقدور).

يشكل على ذلك أن الواجب هو ستابع لا لشهرين والتتابع، والظاهر  
عدم الوجوب وإن كان أحوط.

قوله: (ولو صام شهراً فعجز أحنتم وجوب تسعة، وثمانية عشر،  
والسقوط).

لأحوط<sup>(١)</sup> وجوب ثمانية عشر، لأن العجز عن الشهرين حسن قد  
حصل.

قوله: (لو أجنب ليلاً وتعذر الماء بعد تمكنه من الغسل حتى  
أصبح فلقضاء على إشكال).

ربما فصل بالتصريح مع طعن الفقهاء في قصي، وعدمه فلا قضاء، والمتجه

(١) الكافي ٤: ١١٢ حديث ٢، نفيه ٢: ٧٢ حديث ٣٠٨، التهذيب ٢: ٢٠٥٤ حديث ٥٩٤، الاستبصار  
٩٥: ٢ حديث ٣١٠.

(٢) الدروس ٧٤

(٣) الأسطر خمسة السابقة لم ترد في «هـ» و«س»، ووردت في «و»

(٤) في «و» و«هـ» الأظهر

**المطلب الرابع:** في بقاء مباحث موجبات الإفطار يجب بالإفطار أربعة.

**الأول:** القضاء، وهو وجب على كل تارك عمداً برودة، أو سفر، أو مرض، أو نوم، أو حيض، أو نفاس، أو لغير عذر مع وجوبه عليه، والمرتد عن فطرة وغيرها سواء.

ولا يجب لوفات مجنون، أو صرع، أو كفر أصلي، أو إغماء وإن لم ينوقله، أو عولج بالمفطر، ويستحب التتابع.

**الثاني:** الإمساك تشبهاً بالصائمين، وهو واجب على كل متعمد بالإفطار في رمضان سواء كان أفطاره لنفسه ولا يجب على من أبيع له

عدم القضاء مطلقاً، إذ لا يجب بمثل للصوم حينئذ إجماعاً؛ ورتبنا بني المصنف نظره في ذلك على وجوب غسل الخدبة لنفسه، مع أن في سائره هذا نظر.

**قوله:** (أو إغماء وإن لم ينوقله، أو عولج بالمفطر).

على الأصح، وقيل: أنه إذا نوى الصوم صح منه، فإذا أخل بالنية وجب القضاء، وهو قول الشيخ<sup>(١)</sup> وجماعة، وكذا قال الشيخ في المبسوط: أنه إذا عولج بالمفطر وجب القضاء<sup>(٢)</sup>.

**قوله:** (الثاني: الإمساك تشبهاً بالصائمين).

طاهره: أنه حيث لا يكون لصوم محرراً لا يعد صوماً، وفي عدة أخبار ما يدل على أنه صوم، ومن ثم تتعدد بكفارة تتعدد المفطر.

(١) المبسوط ١: ٢٨٥.

(٢) المبسوط ١: ٢٦٦.

الفطر كالمسافر والمريض بعد القدوم والصحة إذا افطرا، بل يستحب لهما، وللحائض والنفساء إذا طهرت بعد صوم الفجر، والكافر إذا أسلم، والصبي إذا بلغ، والمجنون إذا أفاق، وفي معناه المغمى عليه.

الثالث: الكفارة، وهي عتقة في رمضان: عتق رقعة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً. وتجب الثلاثة في الإفطار بالمحرم على رأي.

وكفارة قضائه بعد الروال إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد، فإن عجز صام ثلاثة أيام. وكفارة الاعتكاف كرمضان، وفي كفارة النذر المعين قولان.

فروع:

أ: المجنون إذا أكره الزوجة لا يتحمل عنها الكفارة، ولا شيء عليها.

قوله: (بل يستحب لهما وسلحائض والنساء إذا طهرتا بعد طلوع الفجر).

وإن كان قبله وجب عليها الغسل كالجنب، ومع الإحلال به عمداً اختياراً هو كالجنب.

قوله: (وتجب الثلاثة في الإفطار المحرم على رأي).

أي: الأنواع الثلاثة، وهذه هي الأحوط، وإن كان الأشهر هو الواحدة، ولا فرق بين التحريم الأصلي والعارض.

قوله: (وفي كفارة النذر المعين قولان).

الأحوط أنها كبرى، والتعصیل: أن المدور إن كان صوماً فكبرى، وإلا فصغرى أقوى، فإن أفطر بما يوجب الكفارة في رمضان فلا إشكال في وجوبها كبرى، وإلا فيحتمل الوجوب أيضاً عملاً باصلاق النص.



ب: المسافر إذا أكره زوجته وجست الكفارة عليه عنها لا عنه،  
ويحتمل السقوط لكونه مباحاً له غير مفطر لها.

ج: المعسرة المطاوعة يجب عليها الصوم، والمكرهة يتحمل عنها  
الإطعام، وهل يقبل الصوم التحمل؟ لظاهر من فتاوى علمائنا ذلك.

د: لو جامع ثم أنشأ سفرأ اختياراً لم تسقط الكفارة، ولو كان  
اضطراً سقطت على رأي.

الرابع: الفدية، وهي مدة من الطعام عن كل يوم، ومصرفها  
مصرف الصدقات بافطار نهار رمضان بأمر ثلاثة:

قوله: (المسافر إذا أكره زوجته وجست الكفارة عليه عنها، لا عنه).  
الأصح لا كفارة إذ لا تصور الكفارة عنها، إذ لا شيء من قبلها يقتضيها  
ولا من قبله، لأنه مباح له.

قوله: (وهل يقبل الصوم التحمل؟ الظاهر من فتاوى علمائنا  
ذلك).

الأصح وجوبه عليه، ولا بعد هذا تحملاً، لأن الوجوب أولاً تعيق به.

قوله: (لو جامع ثم أنشأ سفرأ اختياراً - إلى قوله: - سقطت على  
رأي).

لا فرق بين المسألين، إلا أن المسقط في الأول ماحتيال مكف بحلاف  
للثاني، وليس بمؤثر، وعدم السقوط مطلقاً أولى.

قوله: (الرابع: لعدية، وهي مدة من طعام - إلى قوله: - بأمر  
ثلاثة).

أي: من موجبات الافطار العدية مع ملاسة أمور ثلاثة.

أ: جبر فضيلة الأداء مع تدارك ثمن الصوم بالقضاء في الحامل المقرب، والمرضع القليلة اللبن إذا خافت على الولد حازلها الإفطار في رمضان ويجب عليها القضاء والفدية. ولو خافتا على أنفسهما في إلحاقهما بالخوف على الولد أو بالمريض إشكال.

وتجب الفدية في غير رمضان إن تعين على إشكال. وهل يلحق بهما منقذ الغير من هلاكه، مع افتقاره إلى الإفطار؟ الأقرب لعدم.

ب: تأخير القضاء، فمن أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان السنة القادمة، فإن كان مريضاً أو مسافراً أو عازماً على القضاء غير متهاون فيه فلا فدية عليه، بل القضاء خاصة، ولو تهاون به فعليه مع

قوله: (والمرضع القليلة اللبن).

هي نحرها إذا أريد من لها ولد ترضعه، فإذا أريد الوصف فالبدن.

قوله: (ولو خافتا على أنفسهما، في إلحاقهما بالخوف على الولد، أو بالمريض إشكال).

الأصح أنها كالمرضع، لاصابة برءة المنفعة من وجوب الكفارة عنهما، وصوم رويتهما<sup>(١)</sup> معارض لعموم دلائل المريض.

قوله: (وتجب الفدية في غير رمضان إن تعين على إشكال).

لا يجب على الأصح.

قوله: (وهل يلحق بهما منقذ الغير من الهلاك مع افتقاره إلى الإفطار؟ لأقرب لعدم).

لأصح لا يلحق.

قوله: (ولو تهاون).

القضاء عن كل يوم فدية.

ولو استمر المرض من رمضان الأول الى الثاني سقط قضاء الأول، ووجبت الفدية عن كل يوم مد. ولو استمر الى أن بقي نصف الفائت مثلاً تعين القضاء فيه، وسقط المتحلف مع الفدية.

ولو فات رمضان أو بعضه لمرض، واستمر حتى مات لم يجب القضاء عنه - بل يستحب - ولا الفدية.

وكل صوم واجب، رمضان كان أو غيره فات وتمكن من قضائه، ولم يقض حتى مات وجب على وليه - وهو أكبر أولاده الذكور - القضاء عنه، سواء فات برضه، أو سفر، أو غيرها. ولو فات بالسفر، ومات قبل التحكّن من قضائه في رواية: يجب على الولي قضاؤه. ولو كان الأكبر أتى لم يجب عليها القضاء، فحينئذ يسقط القضاء. وقيل يتصدق عنه من تركته عن كل يوم بمد، وكذا لو لم يكن له ولي.

بأن لم يعزم على القضاء، أو عزم على الترك.  
قوله: (وهو أكبر أولاده).

هل يشترط بلوعه حين الموت فلا يجب لو كان غير بالغ؟ الظاهر نعم.

قوله: (في رواية: يجب على الولي قضاؤه).

هي رواية مصور من حرم<sup>(١)</sup>؛ ولأصح عدم الوجوب، لما في رواية من أوصت إليه بصوم فلم يتمكن من قضائه، ففان له عليه السلام: كيف يقضى عنها ما لم يجب عليها<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وقيل: يتصدق عنه من تركته عن كل يوم بمد<sup>(٣)</sup>).

(١) التهذيب ٤: ٣٤٩ حديث ٧٤٠

(٢) الكافي ٤: ١٣٧ حديث ١٨، عن أنشراح. ٣٨٢ حديث ٤، التهذيب ٤: ٢٤٨ حديث ٧٣٧،

الاستبصار ١٠٩١٢ حديث ٣٥٨.

(٣) قاله الشيخ في بسوط ١: ٢٨٦.

ولو كان وليان فزید تساوا في قضاء استقسط وإن اتحد الزمان، وإن كان في كفارة وجب التتابع، فإن تبرع بعضهم سقط عن الباقيين.  
ولو أنكر يوم فكالواجب على الكفاية، فإن صاماه و أفطراه بعد الزوال دفعة، أو على التعاقب، وأحدهما في الكفارة وجوباً ومحللاً إشكال،

هو محمول على الاستحباب.

قوله: (فكالواجب على الكفاية)

قال الشرح: د هو واجب بمشروط بنزول الآخر<sup>(١)</sup>، ولا حاصل له، وزعم أن قول المصنف كالواجب على الكفاية ملاحظة ذلك، وليس كما ذكر، بل يرى أن إلحاق هذا بالواجب الكفائي بعد أن كان وجوباً عيياً بالعرض.  
قوله: (فإن صاماه و أفطراه بعد الزوال دفعة، أو على التعاقب، أو أحدهما في الكفارة وجوباً ومحللاً إشكال).

قال الشرح: إن هـ صوراً أربع<sup>(٢)</sup>؛ ولا يجيء ما ذكره، لأن أحدهما إن عطف على ضمير (صاماه) لم تجز، لا صورة واحدة وهي صوم أحدهما، وليس فيه دلالة على إفطاره، وليس متماخض فيه؛ وإن عطف على ضمير (أفطراه) لم يأت إلا صورة واحدة أيضاً، وهي ما إذا أفطره أحدهما، وما قبله يقتضي أن يكونا قد صاماه معاً، فصورة ما إذا صامه أحدهما خاصة وأفطره لا يخرج عن العمارة.  
والأحوط وجوب الكفارة على من أفطر، تعدد أو اتحد، دفعة أو على اتعاقب، لأن ما وجب من باب المقامة واجب قطعاً، فيدرج في قضاء رمضان، واتحاد الأصل لا ينافي التعدد باعتبار المقامة إلا أن يدعي أن أحدهما لا يعد قضاء رمضان، فإن صح ذلك أتجه عدم الوجوب أصلاً، لسبب محله، وفي الأول رجحان و احتياط.

(١) إيضاح الفوائد ١: ٢٣٨.

(٢) إيضاح الفوائد ١: ٢٣٨، ٢٣٩.

وفي القضاء عن المرأة والعبد اشكال.

ولو كان عليه شهران متتابعان صام الولي شهراً، وتصدق عنه من مال الميت عن شهر.

ج: المعزز عن الأداء في الشيخ والشيخة وذي العطاش، فانهم

فرع: لو صام أحبي عن الميت بغير إذن الولي، أو بآذنه في لإجزاء نظر، ينشأ كون الوحد على الولي، فلا يسقط بمصل الغيب ومن أنّ أصل الوحد على الميت، فيسقط به، وعدم الإجزاء أقوى، وإليه ذهب في المنتهى (١) (٢).

قوله: (وفي القضاء عن المرأة والعبد اشكال).

لاقضاء عن المرأة، والأحوط في العبد القضاء

قوله: (وتصدق عنه من مال الميت عن شهر).

الظاهر عن كل يوم بمدة.

قوله: (الشيخ والشيخة).

الأصح التفصيل: وهو أنها إذا لم يصبقا الصوم أصلاً ورأساً، بحيث حرج عن حذ التكليف سقط أداء وقضاء ولا كفارة، ولو أطلقا مشقة فعليه الكفارة، والظاهر وحوب القضاء مصيراً إلى غنار الأكثر فيه، وفي المختلف أسقطه (٣).

وأما (ذو العطاش) وهو بصم أوله داء لا يروى صاحبه، فإنه إن أيس من برئه لم تحب الكفارة ولا القضاء وإن برئ على خلاف الغالب، ولو لم يكن مأيوساً من برئه فلا كفارة وعليه قضاء، ولا يجوز لهذا (٤) أن يشرب إلا قدر ما يسد به الرمق، لرواية عمار (٥) وغيرها (٦).

(١) المنتهى ٢: ٦٠٤.

(٢) الاطر الثلاثة سابقة لم ترد في «هـ» و«س» ووردت في «و».

(٣) المختلف: ٢٤٤.

(٤) في «و» هـ.

(٥) الكافي ١١٧: ٦، الفقيه ٢: ٨٤ حديث ٣٧٦، تهذيب ٢٢٦: ٤ حديث ١٠١١.

(٦) الكافي ١١٧: ٦ حديث ٦.

يفطرون رمضان ويفدون عن كل يوم، فإن أمكن بعد ذلك القضاء وجب، وإلا فلا.

**فروع: أ:** المريض والمسافر إذا برأ أو قدم قبل الزوال ولم يتناول شيئاً وجب عليها الصوم، واجزأهما، ولو كان بعد الزوال استحب الإمساك، ووجب القضاء.

**ب:** لو نسي غسل الجنابة حتى مضى عليه الشهر، أو بعضه قضى الصلاة والصوم على رواية، وقيل الصلاة خاصة.

**ح:** يجوز الإفطار في قضاء رمضان قبل الزوال، ويحرم بعده، والأقرب الاختصاص بقضاء رمضان.

**د:** النائم إن سبق منه ليلة صبح صومه، وإلا وحبت انصاء إن لم يدرك ليلة قبل الزوال.

### الفصل الثالث: في وقت الإمساك وشرائطه.

وهو من أول طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، فلا يصح صوم الليل، ولو نذره لم ينعقد وإن ضمه إلى النهار.

ولا يصح في الأيام التي حرم صومها كالعیدین وأيام التشريق لمن كان معنى ناسكاً، ولو نذر هذه الأيام لم ينعقد.

**قوله: (قضى الصوم والصلاة على رواية).**

هي رواية الحلبي<sup>(١)</sup>، وعليها عمل، وهي مشهورة<sup>(٢)</sup> بين الأصحاب.

**قوله: (والأقرب الاختصاص بقضاء رمضان).**

عدم الاختصاص قوي؛ لظاهر رواية سماعة بن مهران<sup>(٣)</sup>.

**قوله: (وأيام التشريق لمن كان معنى ناسكاً).**

(١) التهذيب ٤: ٣٩١، ٣٢٢ حديث ٩٣٨، ٩٩٠.

(٢) في «د»: وهو مشهور.

(٣) التهذيب ٤: ٢١١ حديث ٦١١، الاستبصار ٢: ٨٦ حديث ٢٦٧.

ولو نذر يوماً فاتفق أحدها أطره، ولا قضاء على رأي. ولو نذر أيام التشريق بغير منى صح.

وإنما يصح من لعاقل، لمسلم، الطاهر من الحيض والنفاس، المقيم حقيقة أو حكماً، الطاهر من الجنابة في أوله، السليم من المرض. فلا يعقد صوم المجنون، ولا الغنى عليه وإن سبقت منه التية، ولا الكافر وإن كان واجباً عليه لكن يسقط بإسلامه. وصوم الصبي لمميز صحيح على أشكال.

ولا يصح من الحائض والنفساء، وإن حصل المانع قبل العروب بسحطة أو انقطع بعد الفجر. ويصح من المستحاضة، فإن أخلت بالعدل، أو غسلي النهار مع

الظاهر التحريم مطلقاً، تبعاً لإطلاق الروية (١).

قوله: (ولو نذر يوماً فاتفق أحدها أطره، ولا قضاء على رأي).

هذا هو لأصيح، لانكشاف امتناع تعلق لنذره.

قوله: (وصوم الصبي المميز صحيح على أشكال).

سأ من مكان توخه الأمر إليه وعدمه، والحق عدمه، وإنما صومه لمحص

التمرين.

قوله: (فإن أخلت بالعدل).

ينبغي أن يراد به جنس الغسل، بأن لم تغتسل أصلاً، ولا يمكن حله على غسل واحد، لأن غسل لبنة لا تنة لا دخل له في صحة اليوم الماصي، وإن قيد بغسل النهار صار قوله: (أو غسلي النهار) مستدرَك.

قوله: (أو غسلي النهار).

أي: مجموعهما، ليصدق على ما إذا أخلت بأحد العسبين رآ فإن صومها

وجوبها لم يصح ووجب القضاء.

ولا يصح من المسافر الذي يجب عليه قصر الصلاة. كل صوم واجب إلا الثلاثة بدل الهدي، وثمانية عشر بدل البدية في لمفيض من عرفة قبل لغروب، والنذر المقيده. والأقرب في المندوب الكراهية.

ولا يصح من الجنب ليلاً مع تمكنه من لفعل قبل الفجر، فإن لم يعلم بالجنابة في رمضان، والمعين خاصة، أو لم يتمكن من لفعل مطلقاً صبح الصوم، وكذا يصح لو احتلم في أثناء النهار مطلقاً. ولو استيقظ جنباً في أول النهار في غير رمضان، والمعين كالنذر المطلق وقضاء رمضان،

يطلق أيضاً، ولو كان غسلها واحداً سلاً كأ- تركت غسل العشائين، فهل يجب تقديمه على الفجر ليصح الصوم؟ فيه إشكال.

قوله: (ووجب القضاء).

ولا كفارة، وليس بعبء أن يكون غسل الحائض والمساء إذا ظهرت قبل المعجر كذلك، وإن كان المصنف الجمعها بالحب.

قوله: (والنذر المقيده).

أي: المقيده بفعله في الشهر، فهو أطفه لم يدخل فيه الشهر، هـ شيء وهو أن النذر المتعلق بالتفر قد يقال: أنه مباح لمقتضي الصوم الواجب؛ لأن حقه أن لا يصام في التفر.

قوله: (والأقرب في المندوب الكراهية).

هذا هو الأشهر، وعليه الفتوى.

قوله: (أو لم يتمكن من لفعل مصقلاً صبح لصوم).

أي: سواء كان في رمضان وغيره، أو في غيرهما، لكن لا بد من تيممه قبل الفجر ليطلع عليه متيمماً.

قوله: (ولو استيقظ جنباً في أول النهار في غير رمضان والمعين كالنذر المطلق، وقضاء رمضان، وتقل بض الصوم).



والنفل بطل الصوم، وكذا في الكفارة على اشكال، ولا يبطل به التتابع.  
ولا يصح من المريض المتضرر به، إما بالزيادة في المرض أو بعدم  
البرء أو بطؤه، ويحال في ذلك على علمه بالوجدان، أو ظنه بقول عارف  
و شبهه، فإن صام حينئذ وجب القضاء.

تمة: يستحب تمرين الصبي والصبية بالصوم، ويشدد عليها  
لسبع مع القدرة، ويلزمان به قهراً عند البلوغ، وهو يحصل بالاحتلام، أو  
الإنسات، أو بلوغ الصبي (خمس عشر) سنة، والآنثى تسعاً.  
ولو صام المسافر مع وجوب القصر عالماً وحب القضاء، والآ فلا.

للترواية الصحيحة في شعبه رمضان<sup>(١)</sup>، وألحق الشيخ والأصحاب به  
غيره مما لم يتعين.

قوله: (وكذا في الكفارة على اشكال، ولا يبطل به التتابع).  
لتعين زمانه تارة بالعمود إذا ابتدأ به وأخرى به في أنثائه وبالشروع<sup>(٢)</sup>  
والأصل عدم البطلان، وإمكان عروض المانع مرة بعد أخرى فيؤدي إلى امتناع  
صوم الكفارة، والأصح عدم البطلان.  
قوله: (أو ظنه بقول عارف وشبهه).

أي: شبه العارف أو شبه قول العارف كفعله وخطئه وقرائن الأحوال  
المعيّنة لذلك.

قوله: (فإن صام حينئذ وجب القضاء).

لعدم التكليف به فلا يجزئ.

قوله: (يستحب تمرين الصبي).

أي: تعويده وتدريبه، ويتحبر في الية بين الوجوب والتدب.

(١) انظره ٢: ٧٥ حديث ٣٢٤، البهيد ٢١١: ٤٤ حديث ٦١١، الاستبصار ٨٦: ٢ حديث ٢٦٧.

(٢) في «س» و«هـ». تارة بالعمود وأخرى به وبالشروع.

وشرط قصر لصلاة والصوم واحدة، ويزيد اشتراط الخروج قبل الزوال على رأي، وقيل يشترط لتبئيت، ولو فطر قبل غيبوبة الجدران والأذان كفر.  
ويكره لمن يسوغ له الافطار الجماع، والتلي من الطعام والشراب نهاراً.

المقصد الثاني: في أقسامه وفيه مطلبان:

الأول: أقسام الصوم أربعة: واجب، وهو ستة: رمضان، والكفارات وبدل الهدي، والنذر وشبهه، والاعتكاف الواجب، وقضاء الواجب.  
ومندوب: وهو جميع أيام السنة إلا ما يستثنى، والمؤكد: أول خميس من كل شهر، وآخر خميس منه، وأول اربعاء في العشر الثاني، ويقضي مع الفوات، ويجوز التأخير إلى الشتاء، ويستحب الصدقة عن كل يوم بمد أو درهم مع العجز.

قوله: (ويزيد اشتراط الخروج قبل زوال على رأي).  
في كون هذا شرطاً زائداً على شروط صلاة شيء، إلا أن يقال: هو بدل اشتراط خروجه قبل إدراك الصلاة في وقتها، ولأصح اشتراط ذلك، فلا يقصر لو خرج بعده.

قوله: (وقيل: يشترط التبئيت).

أي: تبئيت عزم السفر ليلاً، وهو ضعيف.

قوله: (ولو أفطر قبل غيبوبة الجدران والأذان كفر).

ولو كان السفر اضطرارياً فعنده على مسبق لا يجب الكفارة.

قوله: (ويستحب الصدقة عن كل يوم بمد أو درهم مع العجز).

والمد أفضل؛ لأنه قد ورد أنه أفضل من صيام شهر<sup>(١)</sup>.

(١) الكافي ٤: ١٤٤ حديث ٧، التهذيب ٤: ٣١٣ حديث ٩٤٨ ولم يرد له في الحديث.

وأيام البيض من كل شهر، وهي: الثالث عشر، والرابع عشر،  
والخامس عشر، وستة أيام بعد عيد الفطر ويوم العدير، ومولد النبي  
صلى الله عليه وآله، ومبعثه، ودحو الأرض، وعرفة إلا مع الضعف عن  
الدعاء أو شك الهلال، وعاشورا حزناً، والمباهلة، وكل خميس، وكل  
جمعة، وأول ذي الحجة، ورجب كله، وشعبان كله.

ولا يجب بالشروع، لكن يكره الإفطار بعد الزوال، ولا يشترط  
خلو الذمة من صوم واجب على إشكال.

قوله: (وأيام البيض).

أي: أيام الليالي البيض، كما تنبه عليه في المتن<sup>(١)</sup>، ومن طرق الجمهور  
إنها تسمى بيضاء لأن الله تعالى تاب على آدم فيها.

قوله: (ومولد النبي صلى الله عليه وآله).

هو صانع عشر شهر ربيع الأول.

قوله: (ومبعثه).

هو صانع عشرين من رجب.

قوله: (ودحو الأرض).

هو خامس عشرين شهر ذي القعدة.

قوله: (وعاشوراء حزناً).

أي: صومه ليس صوماً معتبراً شرعاً، بل هو إمساك بدون تبة للصوم،  
لأن صومه متروك كما وردت له لزواية<sup>(٢)</sup>، فيستحب الإمساك فيه إلى بعد  
الحصر حزناً، وصومه شعار بني اقية لعهم الله سروراً بقتل الحسين عليه الصلاة  
والسلام.

قوله: (ولا يشترط خلو الذمة من صوم واجب على إشكال).

(١) انتهى ٦٠٩٠٢.

(٢) الكافي ٤: ١٤٦ حديث ٤، التهذيب ٤: ٣٠١ حديث ٩١٠، الاستبصار ٢: ١٣٤ حديث ٤٤١.

ومكروه، وهو خمسة: صوم عرفة لمن يضعفه عن الدعاء أو مع شك الهلال، والنافلة سفرأ إلا ثلاثة أيام لحاجة بالمدينة، والضيف ندبأ بدون اذن المضيف، والولد بدون اذن والده، والمدعو الى طعام.

ومحرم، وهو تسعة: صوم لعبيدين مطلقاً وأيام التشريق لمن كان بمنى حاجاً أو معتمراً، ويوم الشك بنية رمضان، وصوم نذر المعصية، والصمت، والوصال، والزوجة ندبأ مع نهي لزوج أو عدم اذنه، والمملوك بدون اذن مولاه، والواجب سفرأ عدا ما استثنى.

فرع: لو قيد ناذر الدهر بالسفر فتي جواز سفره في رمضان احتياراً إشكال، أقربه ذلك، وإلا دار، فإن سوغناه فاتفق في رمضان يجب

هذه قوتي متين، والاشتراط لحوطه ولو لم يتمكن من اواحب فلا إشكال كال كفارة شهرين متتابعين وقد دخل شعبان.

قوله: (والضيف ندبأ بدون اذن مضف).

وبالعكس، للرواية (١).

قوله: (والمدعو الى طعام).

ينبغي إذا كن الداعي مؤمناً، ون في الحديث ذكر المؤمن (٢)، ولا يشترط أن يكون الطعام معمولاً لأجله، وينبغي أن لا يحبره بالصوم حينئذ.

قوله: (والوصال).

فيه تفسيران: أحدهما: أنه صوم يومي مع نيتها، والثاني: تأخير لعشاء إلى السحور، وهو الأصح، وكلاهما محرم، لأن صوم قليل أو بعضه حرام.

قوله: (ففي جواز سفره في رمضان ختیاراً إشكال، أقربه ذلك

وإلا دار).

هذا هو لأصح، ونوحيه الدور: به لو حرم لسفر لأضي إلى حوازه،

(١) الكافي ٤ ١٥١ حديث ٣، لقيه ٢ ٩٩ حديث ١٤٤، عن اشرع ٣٨٤ حديث ١.

(٢) الكافي ٤ ١٥٠ حديث ١.

الافطار ويقضي لأنه مستثنى كالأصل، وفي وجوب التأخير إلى شعبان إشكال.

وكلما أفضى ثبوته إلى نفيه فهو محال.

بيان الملازمة: أنه لو حرم لكأن تحريمه إنما هو لفوات المنذور بالافطار ومع تحريمه لا يجوز الافطار، فننتفي علة التحريم فيكون مباحاً.

وإن شئت قلت. تحريم السفر موقوف على حوار الافطار وحواره موقوف على إباحة السفر، وإباحته موقوفة على عدم فوت المنذور، وهو موقوف على تحريم السفر، فيتوقف على نفسه مما لا يليق.

واعترض: بأن تحريم السفر إنما هو لتحريم الافطار على تقدير إباحة السفر لا مطلقاً، وهذا أمر ثبت للسفر في نفسه، وإن كان السفر حراماً فالمقتضي هو استلزامه لإباحة الافطار على تقدير إباحة السفر لا مطلقاً، وهو باق لا يروى بتحريم السفر، فيبقى التحريم بحاله وإن حرم الافطار.

وجوابه: أن تحريم السفر لتحريم الافطار إذ المرص أن لا مباح غيره، وتقدير إباحة السفر لا دخل له في العلة، وإن كان الجواز إنما يكون على تقديره لاصالة عدم<sup>(١)</sup> دخوله في العلية، ولهذا بقول: لو جاز الافطار على تقدير تحريم السفر لكنا محرمين لوجهين: أحدهما. فوات المنذور [والثاني: تحريم الافطار]<sup>(٢)</sup> فلا إشكال.

قوله: (وفي وجوب التأخير إلى شعبان إشكال).

لا يجب، لفوات المنذور على كل حال، ولا يجوز الافطار في هذا القضاء قبل الزوال، بل أنه العدول إلى السنن فإن أفطر قبله في لزوم كفارة النذر نظر، أقربه ذلك، لأنه تبين كونه مندوراً، إذ لو تم لكأن قضاء رمضان، ولو أفطر بعد الزوال فكفارة قضاء رمضان.

(١) في بعض النسخ «لاحتماؤه» ولم يعرف له وجهاً.

(٢) ما بين المقوفين لم يرد في نسخ الخطبة ثلاث، وورد في نسخة المحررة.

والواجب: إما مضيق كرمضان، وقضائه، والنذر، والاعتكاف.  
ويم محتر كصوم اذى الحلق، وكفارة رمضان، وقضائه بعد  
الزوال على رأي، وخلف النذر والعهد، والاعتكاف الواجب، وجزاء  
الصيد على رأي.

وما مرتب، وهو صوم كفارة ايمين، وقتل الخطأ، والظهان  
وبذل الهدي، والاقاضة من عرفات قبل الغروب عامداً.

فرع: لو اطر في قضاء رمضان نادر لذهب سعراً وحضراً قبل الزوال  
فكفارة حلف الدر، وبعده كفارة قضاء (رمضان) كذا قبل، وفيه نظر، وينبغي  
كفارة حلف الدر لا يكشف أنه منذور لا يفصى كما في قس الروا؛ لأن هذا  
اليوم تبين أنه متعلق النذر<sup>(١)</sup>.

قوله: (والواجب إما مضيق محتر)

أي: لا بدن له.

قوله: (وقضائه بعد الزوال على رأي).

أي. كفارة قضائه، والأصح أنها مرتبة، وقد سبق مثله في كلام  
المصنف.

قوله: (وخلف النذر).

إلا أن نقول: كفارته كفارة ايمين، وهو كذلك في غير الصوم.

قوله: (والاعتكاف الواجب).

بناء على أن كفارته كفارة رمضان.

قوله: (وجزاء الصيد على رأي).

لتحيز قوي، والترتب أحوط نظراً إلى صاهر الآية<sup>(٢)</sup> والرواية<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والاقاضة من عرفات قبل غروب عامداً).

(١) هذا الموضع لم يرد في «س» و«هـ» و«و» وورد في «ن»

(٢) المائدة: ٩٥.

(٣) الكافي ٤: ٣٨٥ حديث ١، لغيره ٢: ٢٣٣ حديث ١١١٢.

وإما مرتب على غيره فغير بينه وبين غيره، وهو كفارة الواطئ  
أتمه المحرمة باذنه.

وأيضاً الواجب: إما أن يشترط فيه التتابع أولاً.

فالأول: صوم كفارة يمين، والاعتكاف، وكفارة قضاء رمضان.  
وهذه الثلاثة متى أخل فيها بالتتابع مطلقاً أعاد.

وصوم كفارة قتل الخطأ والظهار، واطار رمضان، والنذر  
المعين، أو نذر شهرين متتابعين غير معينين. وهذه الخمسة متى أفطر  
في الشهر الأول أو بعده قبل أن يصوم من الثاني شيئاً لعذر بني. وهل يجب  
المبادرة بعد زواله؟ فيه نظر.

أي: صوم كفارة، وهو بدل البدنة إذا تعذرت.

قوله: (وهو كفارة الواطئ أتمه المحرمة باذنه).

فإنها بدنة أو بقرة أو شاة، فإن عجز فشاة، أو صيام.

قوله: (وأيضاً الواجب إما أن يشترط فيه التتابع، أو لا).

أي: بأصل الشرع.

قوله: (والاعتكاف).

إن أريد صوم الاعتكاف - كما هو الظاهر من تقييد ما قبله وما بعده

بالكفارة دونه - أشكل بأن صوم الاعتكاف ليس كله مشروطاً بالتتابع؛ أو أريد

كفارته - مع أن العبارة تأباه - ورد عليه مثل ذلك؛ لأن كفارته عنده كرمضان،

فلا تتابع فيها، حواز التفريق بعد شهر ويوم.

قوله: (مطلقاً).

أي: سواء كان لعذر أم لا، تجاوز نصف أم لا بدليل ما سيأتي.

قوله: (وهل تجب المبادرة بعد زواله؟ نظر).

المعتمد أنه يجب، استصحاباً لما كان، واقتصاراً على محل الضرورة.

وإذا أكمل مع الأول شهراً ويوماً جزأ التفريق، وإن كان لغير عذر استأنف، فلو تمكن في المرتبة من لعنق وجب إن كان قبل التلبس في الاستئناف، وإلا فلا. وإن كان بعد صوم يوم فصعداً من الثاني بى، وفي إباحته قولان.

وكذا لو نذر شهراً فصام خمسة عشر يوماً، أو كان عبداً فقتل خطأ، أو ظاهر.

ولو صام أقل من خمسة عشر استأنف إلا مع العذر، والثلاثة في بدل هدي التمتع إن صام التروية وعرفة صام الثالث بعد أيام التشريق. ولو صام غير هدين وافطر الثالث استأنف. والثاني: السبعة في بدل المتعة، والندر المطلق، وجزاء الصيد،

---

قوله: (وإذا أكمل مع الأول شهراً ويوماً جزأ التفريق).

يشكل عليه ما يأتي من قوله: (وفي إباحته قولان).

قوله: (إن كان قبل التلبس في الاستئناف).

يكفي في التلبس الشروع في الصوم، سقطت لعنق حينئذ.

قوله: (وإن كان بعد صوم يوم فصعداً).

معادل قوله: (مقى أفطر في الشهر الأول...).

قوله: (وفي إباحته قولان).

لأصح الإباحة، وإلا لم يجزئ.

قوله: (أو كان عبداً فقتل خطأ...).

الأصح هدي، ويمكن الاعتناء به، فتبوه العاط الروايات<sup>(١)</sup>.

قوله: (والثاني السبعة...).

لمراد به: ما لا (يشترط) فيه التمتع.



وقضاء رمضان.

ولا يجوز لمن عليه صوم شهران متتابعان صوم ما لا يسم فيه التتابع كشعبان خاصة، ولو أضاف إليه يوماً من رجب صح. وكذا من وجب عليه شهر اذ ابتدأ بسابع عشر شعبان، ولو كان بسادس عشر وكان تاماً صح، وإلا استأنف.

**المطلب الثاني:** في شهر رمضان، ويعلم دخوله برؤية هلاله وإن انفرد وردت شهادته، وبعد ثلاثين يوماً من شعبان، ونشيع الرؤية، وبشهادة عدلين مطلقاً على رأي. ولا يشترط اتحاد زمان للرؤية مع اتحاد الليلة، ومع لتعدد وتعدد الشهر. إن شهد بالأولية فالأقرب وجوب الاستفصال، والقول إن أسداها إليها، أو موافق رأي الحاكم.

قوله: (ولو أضاف إليه يوماً من رجب صح). الأصح لا يصح إلا أن يكون شعبان تاماً؛ لأن الشهر المكسر يجب اكماله ثلاثين.

قوله: (وبشهادة عدلين مطلقاً على رأي). هذا هو الأصح.

قوله: (ومع التعدد، وتعدد الشهر إن شهد بالأولية، فالأقرب وجوب الاستفصال). الأصح يجب الاستفصال، لما في ذلك من الخلاف.

قوله: (والقبول إن أسدها إليه أو موافق رأي الحاكم). عندي في القبول تردد.

ولو غم شعبان عد رجب ثلاثين، ولو غمت الشهور فالأقرب العمل بالعدد، ولا يثبت بشهادة لواحد على رأي، ولا بشهادة النساء. ولا عبرة بالجدول، والعدد، وغيوبة اهلال بعد الشفق، ورؤية يوم الثلاثين قبل الزوال، وتطوقه، وعد خمسة من المأصية. وحكم المتقاربة واحد بخلاف المساعدة، فلو سافر الى موضع بعيد لم ير اهلال فيه ليلة الثلاثين تبعهم، ولو اصبح معيذاً وسار به المركب الى موضع لم يرفيه الهلال لقرب اندرج في وجوب الإمساك نظر.

قوله: (ولو غمت الشهور فالأقرب العمل بالعدد).

يطلق العدد على معانٍ منها: عدد جميع لشهور ثلاثين ثلاثين، ومنها: عدد رجب وشعبان تسعة وخمسين، وربما يريد به عدد شعبان ناقصاً أبدأ ورمضان تاماً أبدأ، ومنها: عدد خمسة من هلال المأصية، وحناره الشيخ في المسوط<sup>(١)</sup>، ومال إليه المصنف في المختلف<sup>(٢)</sup>، وبه رواية عمر بن الرعماني<sup>(٣)</sup>، والعمل بها قوي، لموافقها العادات، وقتله بعض الأصحاب بما عدا السنة الكبيسة<sup>(٤)</sup>، وليس به بعد أن يريد المصنف بالعدد هنا هذا المعنى.

ولا ينافي قوله فيما بعد: (وعد خمسة من المأصية) لأن المراد به إذا لم تعم الشهور، وإن كان نبي الاعتبار بالعدد فيه قد يشعر بخلافه.

قوله: (ففي وجوب الإمساك نظر).

لا يجب، لسبق تعلق الحكم بالإفطار به.

(١) المسوط ١: ٢٦٧.

(٢) المختلف ٢٣٦.

(٣) الكافي ٤: ٨٠ حديث ١، الفقيه ٢: ٧٨ حديث ٣٤٥، التهذيب ٤: ١٧٩٠٤ حديث ٤٩٧، الاستبصار ٢: ٧٦٢ حديث ٢٣١.

(٤) منهم ابن الجبيل كما في المختلف: ٦٦.

ولو رأى هلال رمضان ثم سار الى موضع لم ير فيه فالأقرب وجوب الصوم يوم أحد وثلاثين، وبالعكس يفطر التاسع والعشرين.  
ولو ثبت هلال شوال قبل الزوال أفطر وصلى العيد، وبعده يفطر ولا صلاة.

ويستحب تأخير الافطار حتى يصلي المغرب، إلا مع شدة الشوق، أو حصول المنتظر، والسحور، وكثار الصدقة فيه، وكثرة الذكر، وكف اللسان عن الهدس، والاعتكاف في العشر الأواخر، وطلب ليلة القدر المقصد الثالث: في الاعتكاف وفيه مطالب:

الأول: الاعتكاف: هو البت الطويل للعبادة، وهو مستحب خصوصاً في العشر الأخير من رمضان لطلب ليلة القدر وإنما يحب بالذکر وشبهه، أو بمضي يومين فيجب الثالث على قول. ويتعين الواجب بالشروع فيه، ولو شرط في نذره الرجوع متى شاء كان له ذلك ولا قضاء، وبدون الشرط لو رجع استأنف.

---

قوله: (ثم سار الى موضع لم ير فيه فالأقرب وجوب الصوم).  
هد حينئذ، لكن لو كان الوصول في كل من المسألتين ليسلاً في الحكم إشكال.

قوله: (وبالعكس يفطر التاسع والعشرين).  
مع نقص الشهر ولا قضاء عليه، خلافاً لبعض العامة<sup>(١)</sup>، وذكره ذلك للرد على هذا البعض.

قوله: (أو بمضي يومين فيجب الثالث على قول).  
يجب على الأصح.

قوله: (ولو شرط في نذره الرجوع متى شاء كان له ذلك).

ولا يجب المندوب بالشروع إلا أن يمضي يومان على قول، بل له الرجوع، ولا اعتكاف أقل من ثلاثة أيام ولا حد لأكثره.  
ولوعين زمانه بالنذر فخرج قبل الإكمال، فإن شرط التتابع استأنف متتابعاً وكفر، ولو لم يشترط أو لم يعين زمانه كفر وقضى متفرقاً ثلاثة ثلاثة أو متتابعاً.

### المطلب الثاني: في شرائطه وهي سبعة:

أ: النية، ويشترط فيها القصد إلى الفعل على وجهه، لوجوبه أو نديه، متقرباً به إلى الله تعالى. وينوي الوجوب في الثالث بعد نية الندب في الأولين إن قلنا بوجوبه.  
ب: الصوم، فلا يصح بدونه، ويشترط قبول الزمان له، والمكلف له، فلا يصح في العيدين، ولا من الحائض والنفساء.

الأصح أن النذر لا يصدق مع هذا الشرط لموافاته لمقتضاء، بل له اشتراط الرجوع متى عرض عارض.

ومحل الاشتراط عند النذر، ولو أتى بعتكاف مندوب فحل الشرط نيته.  
قوله: (ولا يجب المندوب بالشروع إلا أن يمضي يومان على قول).  
هذا هو الأصح.

قوله: (فإن شرط التتابع استأنف متتابعاً).  
الأصح أنه يأتي بما بقي من المنذور ويقضي ما فاتته وإن لم يكن متتابعاً، والتابع أحوط وسيأتي.  
قوله: (النية...).

لا بد من الأداء أو القضاء إن تعين الوقت.

قوله: (وينوي الوجوب في الثالث...).

نقول بوجوبه.

ولا يشترط أصالة الصوم، بل يكفي التبعية، فلو اعتكف في رمضان أو النذر المعين أجزأ.

ولو كان عليه قضاء صوم، أو صوم منذور غير معين واعتكاف كذلك فسوى بالصوم القضاء أو النذر فالأقرب الإجزاء عنه وعن صوم الاعتكاف.

ج: الزمان، فلا يصح أقل من ثلاثة أيام، فلو نذر اعتكافاً وجبت الثلاثة. ولو وجب قضاء يوم افتقر إلى آخرين،

**قوله: (واعتكاف كذلك):**

أي: منذور غير معين، واحترس على المدور المعين، لكن لا يجب أن يكون غير المنذور في زمان لا يجب صومه بسبب إخره، وكذا يحترس بالمنذور عن القضاء<sup>(١)</sup>.

**قوله: (فنوى بالصوم القضاء أو النذر فالأقرب الإجزاء عنه وعن صوم الاعتكاف):**

الأصح أنه يجزئ كما تحرى الطهارة لمعمولة مندوبة، أو لعبادة أخرى للصلاة.

**قوله: (فلا يصح أقل من ثلاثة أيام):**

لكن مع ليلتين، ويجب لمصطنع من باب المقدمة.

**قوله: (ولو وجب قضاء يوم افتقر إلى يومين آخرين):**

لأن أقل الاعتكاف ثلاثة كما عرفت، وليس هذا الحكم محتضاً بالقضاء، بل لو نذر اعتكاف أربعة أيام فاعتكف ثلاثة، أو نذر اعتكاف يوم ولم يقبله بعدم الزائد فكذلك.

(١) الأسطر الثلاثة السابقة لم ترد في «س» ووردت في «ن» و«هـ». بالاصح أن لها في النسخ مشوشة، إذ هي في بعض: «لكن لا يجب أن يكون عن المنذور»، وفي أخرى: «لكن لا يجب أن يكون غير المدور»، وفي ثالثة: «لا يجب أن يكون عن غير المنذور». لكننا رجحنا النسخة المحررة

وينوي فيها لوجوب أيضاً، ويتخير في تعيين القضاء.  
ولو اعتكف خمسة قيل: وجب لسادس ولا يجب الخامس. ولو  
اعتكف قبل لعيد بيوم أو يومين لم يصح.  
ويشترط التوالي، فلو خرج ليلاً لم يصح وإن نذر نهار الثلاثة.  
ولو نذر لنهار خاصة بطل النذر، ولو اعتكف ثلاثة متفرقة لم يصح.  
د: تكيف المعتكف و سلامه، فلو اعتكف المجنون أو الكافر لم  
يصح، ويصح من المميز تمريناً.

قوله: (وينوي فيها الوجوب)  
إن أحرمها فواضح، وإن فطمها تنصّد التوصل إلى أداء ما في ذمته  
فكذلك، ولو اعتكفها سبّة الدب فلا مانع أن يأتي لثالث عما في ذمته، إن لم  
يجمع من عبه صوم واحد من الصوم المطلوب.  
ويمكن أن يقال: قد تعتبر الثالث باعتكاف يومين، فلا يجزئ عما في  
الذمة لتحقيق وجوبه بسبب آخر، فلا يتدحّن التماس، فممكن فرضه في اليوم  
الثاني.

قوله: (ويتخير في تعيين القضاء).  
يشكل عليه ماقلناه من تعيين الثالث عنه، لثيبه بسبب آخر.  
قوله: (ولو اعتكف خمسة قيل: وجب السادس ولا يجب  
الخامس<sup>(١)</sup>).

الأصح وجوب السادس.  
قوله: (ويشترط التوالي، فلو خرج ليلاً لم يصح وإن نذر نهار  
الثلاثة).

خلافاً لشيخ رحمه الله<sup>(٢)</sup>، وخلافه ضعيف.

(١) ذهب إليه الشيخ في الهدى ١٧١، وإن جحد كم عنه في نصاب نهائد ١ ٢٥٤

(٢) المبسوط ١: ٢٩٩.

هـ : المكان، وإنما يصح في أربعة مساجد: مكة، والمدينة، وجامع الكوفة، والبصرة على رأي.

والضابط ما جمع فيه النبي - صلى الله عليه وآله - أو وصى له، جماعة أو جمعة على رأي، سواء الرجل والمرأة.  
و: استدانة اللبث، فلو خرج لا لضرورة بطل ولو كرها.

قوله: (المكان...).

الأصح حواز فعله في كل مسجد جامع، والروايات لا تهض بأزيد من ذلك<sup>(١)</sup>، فإن إجزاء كل مسجد وإن كان ظاهر القرآن<sup>(٢)</sup> إلا أن القول به نادر عندنا.

واشترط الساحد الأربعة، أو إضافة مسجد المدائن، أو حذف مسجد البصرة وعده موضعه وإن كان مشهوراً إلا أن مستند رواية<sup>(٣)</sup> لا صراحة فيها تلج إلى مرتبة تخصيص الآية<sup>(٤)</sup>، فسق حكم كما كان.

قوله: (فلو خرج لا لضرورة بطل).

أي: وإن قصر الرمان.

قوله: (ولو كرهاً).

ينبغي تفكيكه بما إذا طال رمان حتى خرج عن كونه معتكفاً، بخلاف ما إذا قصر، لأن المكروه معلون ولم يتحقق لنافي، وينبغي أن يقيد السطلان بما إذا لم يعتكف ثلاثة فصاعداً، فنه يبيح حيث إذا عاد، ولو أخرج لحق يجب وفاؤه وهو قادر عليه ولم يؤده بطل اعتكافه، لأن ذلك من قبله، قال في المنتهى:

(١) التهذيب ٤، ٢٩٠ حديث ٨٨٠-٨٨٢، ٨٨٤-٨٨٥، الاستبصار ٢: ١٢٧ حديث ٤١٦-٤١٤.

(٢) البقرة: ١٨٧.

(٣) الكافي ٤، ١٧٦ حديث ١، بحقه ٢: ١٢٠ حديث ٥١٩، ٥٢٠، التهذيب ٤: ٢٩٠ حديث ٨٨٢،

الاستبصار ٢: ١٢٩ حديث ٤٠٩.

(٤) البقرة: ١٨٧.

ولو خرج لضرورة كقضاء الحاجة، و لغسل، وصلاة جنازة  
وتشييعها، وعود مريض، وتشيع مؤمن، وإقامة شهادة، أو سهو لم يبطل.  
ويحرم عليه حينئذ الجلوس، و لمشي تحت الظلال اختياراً،

وكذا إقامة حد<sup>(١)</sup>، صرح بهذا التخصيص في نشة كرة<sup>(٢)</sup> والمختلف<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وصلاة جنازة).

إذا لم يقدر عليه في المسجد، وكذا يجوز الخروج لإقامة الجمعة إن أقيمت  
في غيره.

قوله: (واقامة شهادة).

سواء نعت عليه الأداء أم لا، أو سواء تحمى به وهو متمتع عليه أم لا، إذا  
دعي إلى إقامته عند الحاكم وبغير يدون الخروج، وهل يكون تحمى لشهادة  
كذلك؟ لا أعلم به بصرحاً، وبسفي إذا تعين على أن يسمى، لأنه واجب  
متمتع، ومع ذلك ففيه قضاء حاجة مؤمن.

قوله: (أو سهو لم يبطل).

أطلق الأصحاب ذلك، لأن الناسي معذور، وبسفي تقييده بما إذا لم  
يطل الزمان، إذ مع الطول يتحقق المدي وإن لم يأن.

قوله: (ويحرم عليه حينئذ الجلوس والمشي تحت الظلال اختياراً).

أطلق الشيخ<sup>(٤)</sup> والجماعة<sup>(٥)</sup> ذلك، والذي في الاحبار تحريم الجلوس  
تحت الظلال<sup>(٦)</sup>، فيكون الجلوس حراماً، وكونه تحت الظلال حراماً آخر، وقول  
الشيخ والجماعة أحوط، واحتراز بقوله: (اختياراً) عن حال الاضطرار فلا حرج.

(١) انتهى ٢ ٦٣٦.

(٢) النذكرة ١ ٢٩٢، ٢٩٣.

(٣) المختلف ٢٥٤.

(٤) المبسوط ١ ٢٩٣.

(٥) مهم سلافي لرسم ٩٩، و بعض في المختصر الدع ١٧٠، وابن أبي عقيل كما في المختلف ٢٥٥.

(٦) الفقيه ٢ ١٢٢ حدث ٥٢٨، التهذيب ٤: ٢٨٧ حدث ٨٧٠.



والصلاة خارج المسجد إلا بمكة فإنه يصلي بها أين شاء.  
 ز: انتفاء الولاية أو اذن الوالي، فلو اعتكف العبد، أو الزوجة لم  
 يصح إلا مع اذن المولى والزوج. ومع الاذن يجوز الرجوع مع الندية لا  
 الوجوب، فلو اعتقه بعد الاذن لم يجب الا تمام مع الندية.  
 ولو هياه حاز أن يعتكف في أيامه وإن لم يأذن مولاه.  
 المطلب الثالث: في أحكامه، يحرم عليه النساء لمساً وتقبيلاً  
 وجماعاً، وشم الطيب، والاستمناء، وعقد البيع إيجاباً وقبولاً، والمماراة

قوله: (والصلاة خارج المسجد)

إلا مع خيق الوقت

قوله: (حاز أن يعتكف في أيامه وإن لم يأذن مولاه).

هذا إذا لم يضر بالسيد في ثوبته، وإلا لم يجر.

قوله: (وشم الطيب).

وكذا الرياحين على الأقوى.

قوله: (وعقد البيع إيجاباً وقبولاً).

وكذا ما في معناه من الابردة ونحوها، صرح به المصنف في التذكرة (١).

ولا بأس به، وكذا اشتداله باقتناع كالحكة والخياطة وغيرها، صرح به  
 أيضاً (٢) لمأفة ذلك كنه مقصود الاعتكاف، ولو اضطر إلى شيء من ذلك  
 حاز.

قوله: (والمماراة).

أي: الحدال، ولا يحرم لو كان في مسألة علمية، لأن ذلك من أفضل  
 الطاعات إذا كان الغرض به أمراً دينياً.

(١) التذكرة ١: ٢٨٩.

(٢) المصدر السابق

نهاراً وليلاً، والافطار نهاراً.

ولا يحرم المحيط، ولا الترويح، ولا النظر في المعاش و الخوض في المباح.

ويفسده كل ما يفسد الصوم، وبفسده مع وجوبه كفر وقضى إن كان بالجماع ولو ليلاً في رمضان وغيره، أو كان معيناً، وإلا فالقضاء خاصة.

قوله: (نهاراً وليلاً).

أي: يحرم ذلك كله نهاراً وليلاً.

قوله: (ولا الترويح).

أي: له ولغيره، لأن النكاح طاعة وحضور صدوق، فلا يعد مباحاً للاعتكاف.

قوله: ((كفر))<sup>(١)</sup> وقضى إن كان بالجماع ولو ليلاً في رمضان وغيره، أو كان معيناً).

ظاهرة: أن التعيين أعم من أن يكون نادر أو معي يومين، فيستوي كل من النوعين في إيجاب الكفارة، أعني: مطلق الواجب بالجماع والمعين بغيره من مفسدات الصوم.

قوله: (وإلا فالقضاء).

أي وإن لم يكن بالجماع، ولا كان لاعتكاف معين، بل كان لمفسد غير الجماع، والصوم غير متعين، فلا شيء سوى القضاء.

وينبغي التقييد بما إذا لم يمض ثلاثة أيام، فيقضي جميع ماضى، أي يأتي بدله، لأن الفرض عدم التعيين، ولو مضى ثلاثة فصاعداً تدارك ما أفسده خاصة.

(١) لم ترد في نسخ جامع المقاصد، وأثبتناه من نسخة نسخة القواعد لأن الشرح يساويها

ولو جامع في هار رمضان فكفارتان، فان اكره لمعتكفة فأربع على رأي.

ولو ارتد بطل اعتكفه وأحرج، فان عاد استأنف مع الوجوب وتخرج المطلقة رجعيًا الى منزل مع عدم التعيين، وتقضيه بعد العدة مع الوجوب. ولو باع واشترى أثم، والأقرب الاعتقاد. ولو مات قبل انقضاء الواجب وجب على الولي قضاؤه عنه.

قوله: (ولو جامع في هار رمضان فكفارتان).

فتد في المختلف بما إذا تعين إعتكفه<sup>(١)</sup>، وهو متعه، لحوز الخروج من الاعتكاف المدوب، إلا أن الاختار مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فان لكره المعتكفة فأربع على رأي).

هذا هو المشهور، وقال في الدروس<sup>(٣)</sup>، أنه لا يخالف فيه إلا صاحب المعبر<sup>(٤)</sup>. فالصير إليه أخرى، وإن كان القول بوجوب ثلاث هو مقتضى الدليل.

قوله: (وتخرج المطلقة رجعية إلى منزلها).

لتعين الاعتداد فيه، بخلاف ما إذا تعين، فإنه يقدم حينئذ.

قوله: (وتقضيه بعد العدة مع الوجوب).

إذا لم تكن قد اشترطت.

قوله: (ولو باع واشترى أثم، والأقرب الاعتقاد).

هذا هو الأصح، لأن سبي لا يدل على الفساد في غير العبادات.

قوله: (ولو مات قبل انقضاء الواجب وجب على الولي قضاؤه).

هذا إذا تمكن من قصائه ولم يفعل، أو كان قد استقر في الذمة قبل

(١) المختلف: ٢٥٤

(٢) الكافي ٤، ١٧٩ حديث ٢، الفقيه ٢: ١٢٣ حديث ٥٣٤، تهذيب ٤: ٢٩١ حديث ٨٨٦.

(٣) الدروس: ٨١.

(٤) المعبر ٢: ٧٤٢.

**المطلب الرابع:** في النذر، لا يجب التتالي في المنذور إلا أن يشترطه لفظاً أو معنى.

ولو نذر اعتكاف ستة حار أن يعتكف ثلاثة ثم يترك، ثم يأتي بالباقي.

والأقرب صحة اتيانه بيوم من لئله، وتخزين من غيره، وهكذا ست مرات. نعم لا يجوز تعريق اساعات على الأيام.

ولو نذر المكان معين، وكذا الزمان والهيئة، فلو نذر أن يعتكف مصلياً

ذلك، وقد أطلق الشرح هذا الحكم<sup>(١)</sup>، وهو ظاهر إذا تبحر قضاء الصوم من دون الاعتكاف، كأن نذر الصوم متشكماً مثلاً.

أم بدونه فيشكل، ولا نعر يدن عن وجوب قضاء كل واحد، ومتى قلنا بالوجوب فهل له الاستئانة؟ يأتي فيه ما يأتي في لقلاة والصوم؛ ولو تبرع به متبرع فظاهر الصحة.

قوله: (لا يجب التتالي في المنذور، لا أن يشترطه لفظاً أو معنى). المراد بالاشتراط لفظاً؛ أن يصح عنه لفظ يدل مطابقة، وبلا اشتراط معنى: أن ينذر مالا يكون إلا متتابعاً، كشهر رجب مثلاً، وكشهر أيضاً.

قوله: (والأقرب صحة إتيانه بيوم من النذر وآخرين من غيره). الأقرب قريب، إذ لا مانع إلا اختلاف سبب وجوبه، ومانعته غير معلومة، فيستفي بالأصل.

قوله: (هكذا ست مرات). يتصور ذلك في قضاء اثني عشر يوماً مع نذر ستة.

أو يصوم معتكفاً وجب الجمع.

ولولم يشترط التتابع في المعين، فخرج في أثناؤه صح ما فعل إن كان ثلاثة فما زاد، وأتم ما بقي، وقضى ما أهمل، وكذا لو شرطه، وقيل يستأنف وكفر فيها.

ولو عين شهراً وأخر به كفر وقضى، ولا يجب التتابع في قضائه، إلا أن يشترط التتابع لفظاً على اشكال.

قوله: ((أو) <sup>(١)</sup> يصوم معتكفاً).

الصوم وإن كان شرطاً لصحة الاعتكاف إلا أنه يجوز التصريح به في نذره، وإذا نذر أن يصوم معتكفاً فلفظها أنه لا يكفيه الاتيان بصوم حر واجب.

قوله: ((ولولم يشترط التتابع...)).

أي: لم يشترط لفظاً، أعم من أن يشترط شئاً أو لا.

قوله: ((وقضى ما أهمل)).

أي: مطلقاً، أعم من أن يكون متتابعاً، أو لا.

قوله: ((وكذا لو شرطه)).

أي: التتابع، لا يجب عليه إلا قضاء ما أهمل.

قوله: ((وقيل: يستأنف <sup>(٢)</sup>)).

أي: إذا شرط التتابع مع تعيين الزمان، وهو ضعيف، لأن شرط التتابع من عوارض الأداء لا القضاء.

قوله: ((ولو عين شهراً وأحل به)).

ظاهره أن المراد: لم يأت شيء أصلاً، وإن كان مدلول اللفظ أعم، إذ الإخلال أعم من عدم فعل شيء أصلاً وفعل لبعض.

قوله: ((ولا يجب التتابع في قضائه إلا أن يشترط التتابع لفظاً على

(١) في نسخ جامع مقاصد: (أو)، وما أقتناه من نسخة القواعد المثلثة، وهو الصحيح.

(٢) قاله الشيخ في مبسوط ١، ٢٩١.

ولو نذر شهراً متتابعاً من غير تعيين، وفطر في اثني عشر استأنف، ولا كفارة إلا بالوقاع.

ولو نذر اعتكاف شهر كفاه عدة من هلالين. وكذا لو نذر العشر الأخير فنقص اكتفى بالتسعة.

(إشكال).

ما تقدم قبل الطلب الثاني طهره مضافة ما ها، وكذا إطلاق قوله: (وكذا لو شرطه) مناف لما ها وهذا، لأن تعاضد يقضي ما أهله مطلقاً، وها ترد، وهاك صريح بوجوب التتابع.

قوله: (ولو نذر شهراً متتابعاً من غير تعيين وفطر في اثني عشر استأنف، ولا كفارة إلا بالوقاع).

وعلى ما سبق من أن المتعين يجب الكفارة باعطائه مطلقاً، يجب في كل ثالث ها وإن لم يكن بالوقاع لتعينه، ويجب الاستئناف، لأن لا تسأل بالمتنوع ممكن، والمأتي به امتنع وقوعه عنه لفساد بعضه.

قوله: (ولو نذر اعتكاف شهر كفاه عدة بين هلالين).

أي: وإن نقص الشهر عن ثلاثين، وكذا يكفيه ثلاثون يوماً، لأن كلاً منها يسمى شهراً.

قوله: (وكذا لو نذر العشر الأخير فنقص اكتفى بالتسعة).

لأن ذلك هو الممكن المتصور من معنى العشر الأخير.

واعلم أن للاعتكاف باعتبار تعيين الزمان، وعدمه، واشتراط التتابع لفظاً كعشرة متتابعة، أو معنى كشهر، أو هو معاً كشهر رجب هذا متتابعاً، وعدم ذلك، والاشتراط على ربه، وعدمه. اثنا عشرة صورة:

أ: عيّن الزمان، وشرط التتابع بمعنييه وشرط.

ب: لم يشترط.

ج: لم يعيّن الزمان، ولم يشترطه بواحد من المعين عشرة مثلاً وشرط.

ولو خرج لقضاء حاجة لم يجب قضاؤه، ولا إعادة النية بعد العود.  
والحائض والمريض يخرجون ثم يقضيه مع الوجوب لا بدونه، وإلا ندباً.  
ولو عتق زماناً لم يعلم به حتى حرج كالناسي والمحوس قضاءه،  
وحكمه في التوفي كرمضان.

د: لم يشترط.

ه: عتبه ولم يشترطه لعضء بل معنى كشهر رجب هذا وشرط.

و: لم يشترط.

ز: لم يعتبه وشرط التتابع معنى كشهر وشرط.

ح: لم يشترط.

ط: لم يعتبه ومكرر لفظي وشرط.

ي: لم يشترط.

يا: لم يعين الزمان، وشرطه معنيته وشرط.

يب: لم يشترط.

وكن موضع تعين وحسب الكفارة إن تعمد الاحلال، ورتبها تكررت إذا  
تعين الزمان وأفطر نهائياً لجماع كرمضان، ولو كان مضطراً فلا شيء، ويقضي  
إلا أن يشترط، ولا يجب لاستثبات في القضاء وإن شرط التتابع، ولا التتابع،  
في القضاء أيضاً؛ ولو كان قد حلف على الاعتكاف فإن تركه فكفارة يمين، وإن  
شرع فيه فافطره فكفارة رمضان، كما فصله الشهيد<sup>(١)</sup>، وليس ببعيد.

قوله: (وإذا خرج لقضاء حاجة لم يجب قضاؤه ولا إعادة النية).

ولو طأ الزمان بحيث بطل جنده.

قوله: (ثم يقضيه مع الوجوب لا بدونه وإلا ندباً).

في قوله: (وإلا ندباً) بعد قوله: (لا بدونه) ماقشة، إذ هو معنى لا بدونه.

ولو نذر اعتكاف أربعة فاعتكف ثلاثة قضى الرابع، وضم إليه آخرين وجوباً، فإن أفطر الأول كفر، وكذا في أحد الآخرين إن أخرهما وإلا فلا.

ولو نذر اعتكاف يوم لا أزيد بطل، ولو نذر اعتكاف يوم صح واعتكف ثلاثة، فلو ظهر يوم الثلاثين أعيده فالأقرب البطلان.

قوله: (فإن أفطر الأول كفر).

إن كان بالجماع.

قوله: (وكذا في أحد الآخرين إن أخرهما وإلا فلا).

لوجوبها حيث، لكن على ما استأثره سابقاً من أن المتعين يجب في الثالث مطلقاً بالجماع وغيره.

ويبني على قوله في المطلب الثاني أنه (ينوي فيها الوجوب) الكفارة بالجماع فيها مطلقاً قلمها أو أحرهما.

والحق أنه إن فعلها بنية تدارك الواجب، فعوى فيها الوجوب تجب الكفارة بالجماع فيها مطلقاً، للرواية الدالة على الكفارة بالجماع في الاعتكاف مطلقاً<sup>(١)</sup>، خرج منه المندوب لحواز الخروج منه قطعاً، فيبقى الباقي على أصله، لتعين الواجب بالشروع، وإن فعل اعتكافاً مندوباً فأفسده فلا شيء وإن قصد في خلال اليوم التوصل به إلى الواجب.

قوله: (فلو ظهر يوم الثلاثين أعيده فالأقرب البطلان).

المراد بيوم الثلاثين: ثالث الثمن ولأصح البطلان، لظهور امتناع تعلق النذر به.

• • •

(١) الكافي ٤: ١٧٩ حديث ١، الفقيه ٢: ١٢٢ حديث ٥٣٢، تهذيب ٤: ٢٩٢ حديث ٨٨٨-٨٨٩،

الاستبصار ٢: ١٣٠ حديث ٤٢٥.



## كتاب الحج

وفيه مقاصد:

الأول: في المقدمات وفيه مطالب.

الأول: في حقيقته، الحج لغة: القصد، وشرعاً: القصد إلى بيت الله تعالى بمكة مع أداء مناسك مخصوصة عنه، وهو من أعظم أركان الإسلام، وهو واجب ونائب.  
فالواجب: إما بأصل الشرع، وهو حجة الإسلام مرة واحدة في العمر على الفور، وإما بسببه كالنذر وشبهه، أو بالإفساد، أو الاستحجار. ويتكرر تكرار السبب.

---

قوله: (الحج لغة القصد).

الشائع أنه القصد المتكرر، وإن كان إطلاقه على القصد موحوداً في كلامهم.

قوله: (وشرعاً: القصد إلى بيت الله تعالى...).

فعل هذا يكون اصح اسماً للقصد، وليست باقي المناسك داخلة في مستاه، وليس بواضح، فيكون جمعه اسماً لمجموع المناسك أولى.

ويمكن الاعتذار بأن قوله: (مع أداء مناسك...) قد يقتضي أن يكون جزء المسمى، فلا يرد السؤال. والتحقيق: إن معنى (مع) لا يقتضي الصراحة في ذلك.

قيل: إن جعله اسماً للقصد أولى من جمعه اسماً للمناسك؛ لأن الأول تخصيص، ويلزم من الثاني لقل؛ وتخصيص حين قلنا: هذا فاسد؛ لأن كلامهم نقل لنفط عن مستاه اللعوي، إلا أن الأول لمناسبة، بخلاف الثاني.

والمندوب ما عداه كفاقد الشرائط، والمتبرع به.  
 وإنما يجب بشروط وهي خمسة في حجة الاسلام: التكليف،  
 والحرية، والاستطاعة، ومؤنة عياله، وإمكان المسير.  
 وشرائط النذر وشبهه أربعة: التكليف، والحرية، والاسلام،  
 وإذن الزوج.

وشرائط النيابة ثلاثة: الاسلام، والتكليف، وأن لا يكون عليه  
 حرج واجب بالأصلالة، أو بالنذر المضيّق، أو الإفساد، أو الاستئجار  
 المضيّق.

ولو عجز - من استقر عليه وجوب الحج - عنه ولو مشيًّ صحت  
 نيابته.

وشرط المندوب أن لا يكون عليه حرج واجب وإذن الوالي على

قوله: (وشرائط النذر).

وإذن الزوج ينبغي، وإذن من له الولاية.

قوله: (أو بالنذر المضيّق).

يفهم منه أن الموضع يجوز معه الاستئجار واعترضه الشهيد في حاشيته  
 بالمنع من صحته، وفيه نظر.

قوله: (أو الاستئجار المضيّق).

يفهم منه أن الموضع يجوز معه. نعم، بشرط في جوار الاستئجار الموضع أن  
 لا يكون واجباً على الفروع، أو يتعذر من يأتي به غيره، واعترضه الشهيد أيضاً،  
 كالأول، ولا وجه له إلا أن يريد ما قلناه، وهو صرح في الدروس<sup>(١)</sup>.

قوله: (وشرط المندوب...).

ويشترط أيضاً لإسلام، ولم يذكره.

من له عليه ولاية، كالزوج والمولى والأب.

**المطلب الثاني:** في أنواع الحج، وهي ثلاثة: تمتع، وقران، وإفراد.

**أما التمتع:** فهو فرض من نأى عن مكة باثني عشر ميلاً من كل جانب.

وصورته: أن يحرم من لمقيات بالعمرة المتمتع بها في وقته، ثم يطوف لها، ثم يصلي ركعتيه، ثم يسمي، ثم يقصر، ثم يحرم من مكة للحج، ثم يمضي إلى عرفة فيقف بها إلى الغروب يوم عرفة، ثم يفيض إلى المشعر فيقف به بعد الفجر، ثم يمضي إلى رمي جرة العقبة يوم النحر، ثم يذبح هديه، ثم يحلق، ثم يمضي فيه أو في غده إلى مكة فيطوف للحج، ويصلي ركعتيه، ويسمي، ويطوف للسائر ويصلي ركعتيه، ثم يمضي إلى منى فيبيت بها ليالي التشريق، وهي: ليلة الحادي عشر، والثاني عشر،

**قوله:** (فهو فرض من نأى عن مكة باثني عشر ميلاً من كل جانب).

بل بشمانية وأربعين ميلاً على الأصح؛ للرواية الصحيحة<sup>(١)</sup>. ولا وجه بين لما اختاره هنا، إلا تخيل توزيع ما وردت به الرواية، أعني: ثمانية وأربعين على الجوانب الأربعة.

**وقوله:** (من كل جانب) يحترز به عما لو بعد بذلك من جانب دون جانب، فإنه لا بعد بعيداً وإن سلك الأبعد إلى مكة لا أعلم الآن فيه خلافاً، بخلاف البلد الذي له طريقان في القصر.

**قوله:** (وصورته أن يحرم من الميقات بالعمرة...).

الأركان في حج التمتع ثلاثة عشر، النية أحدها، والترتيب بين الأفعال.

ولثالث عشر، ويرمي في هذه الأيام الجمر لثلاث.

ولمن اتقى النساء والصيد أن يسهر في الثاني عشر فيسقط رمي

الثالث.

وأما القران والإفراد فهما فرض أهل مكة وحاضريها، وهو من

كان بينه وبين مكة دون اثني عشر ميلاً من كل جانب، وصورتها

واحدة، وإنما يفترقان بسياق الهدي وعدمه.

وصورة الإفراد: أن يحرم من الميقات أو من حيث يجوز له، ثم

يمضي إلى عرفة، ثم المشعر، ثم يقضي مناسكته يوم الحزيمنى، ثم يأتي مكة

فيطوف للحج ويصلي ركعتيه، ثم يسعى ثم يطوف للنساء ويصلي ركعتيه،

ثم يأتي بعمره معردة بعد الإحلال من أدنى الحل وإن لم يكس في شهر

الحج.

ولو أحرم بها من دون ذلك، ثم خرج إلى أدنى الحل لم يجزئه

الأحرام الأول واستأنفه.

ولو عدل هؤلاء إلى التمتع اختياراً لم يجز، ويجوز اضطراراً. وكذا

قوله: (وأما القران والإفراد فهما فرض أهل مكة وحاضريها، وهو

من كان بينه وبينها...).

بل دون ثمانية وأربعين ميلاً على الأصح.

قوله: (ولو عدل هؤلاء إلى التمتع اختياراً لم يجز).

إذا كان الفرض المتعين عليهم القران أو الإفراد بالأصالة أو بالإفساد ونحو

ذلك، وإلا جاز كما سيأتي.

قوله: (ويجوز اضطراراً).

كما لو خافت الحيض المتأخر لما ع من العمرة المفردة قبل فوات الرفقة، أو

خاف إعجال الرفقة.

من فرضه التمتع يعدل الى الأفراد اضطراراً لضيق الوقت وحصول الحيض والنفس.

ولو طافت أربعاً فحضت سعت وقصرت وصحت متعتها، وقضت باقي المناسك، وأتمت بعد الظهر.

ولو كان أقل فحكها حكم من لم يطف، تنتظر الظهر، فإن حضر وقت الوقوف ولم تطهر خرجت الى عرفة وصارت حجتها مفردة، وإن طهرت وتمكنت من صوف العمرة وأفعالها صحت متعتها، وإلا صارت مفردة.

### المطلب الثالث: في شرائط أنواع الحج.

شروط التمتع أربعة: السية، ووقوعه في أشهر الحج - وهي: شوال، ودوالقعدة، وذو الحجة - على رأيي. وإتيان الحج والعمرة في سنة واحدة،

قوله: (كضيق الوقت).

أي: عن الإتيان بأفعال العمرة، ثم الإحرام بالحج

قوله: (والأ صارت مفردة).

الظاهر في أول الرؤية أن هذه مستدركة.

قوله: (المطلب الثالث: في شرائط أنواع الحج: شروط التمتع أربعة).

فإن قيل: الإحرام بالعمرة من الميقات شرط آخر، فكان يجب أن يعلّم.

قلت: هو لازم بعد قوله: يجب كونها في سنة واحدة والإحرام بالحج من مكة، فيبقى الإحرام بالعمرة لازماً من موضع آخر، ولا موضع سوى الميقات كما سيأتي، فتعين.

قوله: (وهي: شوال وذوالقعدة وذوالحجة على رأي).

هذا هو الأصح، قال الجماعة: النزاع لفظي، وليس بظاهر؛ لأن الخلاف

والإحرام بالحج من بطن مكة، وأفضلها المسجد، وأفضله المقام.  
ولا يجوز الإحرام لعمره التمتع قبل أشهر الحج، ولا لحجه من غير  
مكة، فلو أحرم بها قبل الأشهر لم يصح له التمتع بها وإن وقع بعض أفعالها  
في الأشهر، ولو أحرم لحجه من غير مكة لم يجز به وإن دخل به مكة،  
ويجب عليه استنافه منها، فإن تعذر استأنف حيث أمكن، ولو بعرفة إن  
لم يتعمد، ولا يسقط الدم.

في مسمى أشهر الحج، لا في الأحكام المتعلقة بذلك، وعدم الاختلاف في  
الأحكام لا يقتضي عدمه في مسمى التمتع.

قوله: (من بطن مكة).

أي: فلا يجزئ من خارجها وإن كان من الحرم.

قوله: (وأفضله المقام).

أو تحت الميزاب.

قوله: (ولو بعرفة إن لم يتعمد، ولا يسقط الدم).

هذا هو الأصح خلافاً للشيخ فإنه قال بسقوطه، وهذه عبارة المسوط؛ إذا  
أحرم التمتع من مكة، ومضى إلى الميقات، ومنه إلى عرفات صبح، وعند  
بالإحرام من الميقات، ولا يلزمه دم<sup>(١)</sup>.

قال في الدروس: وعنى به دم التمتع، وهو يشعر أنه لو أنشأ الإحرام من  
الميقات لادم عليه بطريق الأولى.

وهذا بناء على أن دم التمتع حبران لاسك، وقد قطع في المسوط بأنه  
نسك<sup>(٢)</sup>، ولإجماعنا على جوار الأكل منه<sup>(٣)</sup>، يعني ولو كان حبراً لم يجز لأكل  
منه.

(١) المسوط ١: ٣٠٧.

(٢) المسوط ١: ٣١٠.

(٣) الدروس: ٩٤.

وإذا أحرم بعمرة تمتع ارتبط بالحج، فلا يجوز له الخروج من مكة إلى حيث يفتقر إلى تجديد عمرة قبله، ولو جدد تمتع بالأخيرة. وعمرة التمتع تكفي عن المفردة. ويحصل التمتع بأدراك مناسك العمرة، وتجديد إحرام الحج وإن كان بعد زوال الشمس يوم عرفة إذا علم إدراكها. وشروط الأفراد ثلاثة: البية، ووقوع الحج في أشهره، وعقد الإحرام من ميقاته، أو دويره أهله إن كانت أقرب، وكذا القارن. ويستحب له بعد التسمية الإشعار، بشق الأيمن من سنام البدنة، وتلطيف صفحته بالدم، ولو تكثرت أدخل بينها وأشعرها يميناً وشمالاً، والتقليد بأن يعلق في رقبته نعلًا صلى فيه،

قوله: (فلا يجوز له الخروج من مكة إلى حيث يفتقر إلى تجديد عمرة).

المراد به: الخروج إلى موضع يمضي به شهر من إحلاله. قوله: (وإن كان بعد زوال الشمس يوم عرفة إذا علم إدراكها). أي: إدراك عرفة، ومفهومه أنه إذا لم يعلم إدراكها لا يجوز وينبغي أن يقيّد بإدراكها، لا بالعلم بإدراكها، ويرد عليه شيء أنه لو علم إدراك المشرع خاصة، لو أنشأ حيث لا يجوز انشاؤه. قوله: (وأشعرها يميناً وشمالاً). أي: واحد يميناً والآخر شمالاً. قوله: (بأن يعلق في رقبته نعلًا قد صلى فيه).

لا بد من الصلاة فيه ولو كانت نفلًا، في صحيحة معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام: «تقلدها نعلًا حلقًا، قد صليت فيها»<sup>(١)</sup>، و(قد) للتحقيق

وهو مشترك بين البدن وغيرها.

وللقارن والمفرد الطواف إذا دخل مكة، لكنها يحددان التنية استحباباً عقيب صلاة الطواف، ولا يحل أن لو تركاها على رأي.

إذا دخلت على الماضي.

قوله: (وهو مشترك بين البدن وغيرها).

فيه تسامح؛ فإن حقه: «وغیرها».

قوله: (وللقارن والمفرد الطواف إذا دخل مكة، لكنها يحددان التنية استحباباً عقيب صلاة الطواف، ولا يحل أن لو تركاها على رأي).  
أما أن لها الطواف فلا كلام فيه. وكذا صحح حثها مع فعل التنية عقيب صلاة الطواف، كما في الرواية، <sup>(١)</sup> فيصح.

وهو هو على المورد أم على التراخي؟ لا تصریح بأحدهما، والأصل يقتضي عدم العمورية، والاحتياط يقتضيها، ثم الخلاف في أنها هل يحل أن تركها أم لا؟

والأصح أنها يحل أن تركها؛ للرويات المعتمدة لدالة على ذلك <sup>(٢)</sup>، فيجب التجديد، ولا وجه لقول القائل بعدم لإحلال <sup>(٣)</sup>، إذ قوله عليه السلام: «إما لكل امرئ ما نوى» <sup>(٤)</sup> لا يصلح لمعارضة لأخبار بصریحة فيها دلت على أنه محلل، كما يحدث المخرج من الصلاة، على أن غبار التنية لا يكاد يتحقق؛ لأن الطواف مهني عنه إذا قصد به التحلل، فيكون ماسداً، فلا يعتد به في كونه محلاً؛ لعدم صدق حصول الطواف حينئذ.

و للرواية <sup>(٥)</sup> بالفرق بين القارن والمفرد ضعيفة فالأصح عدم الفرق، لكن

(١) الكافي ٢٩٨: ٤، حديث ١، التهذيب ٤٤: ٥، حديث ١٣١.

(٢) الكافي ٢٩٨: ٤، ٢٩٩، حديث ١، ٢، التهذيب ٤٤: ٥، حديث ١٣١، ١٣٢.

(٣) هو ابن ادریس في السرائر: ١٢٣.

(٤) صحيح البخاري ٢: ١، سنن أبي داود ٢: ٢٩٢، حديث ٢٢٠١.

(٥) الكافي ٢٩٩: ٤، حديث ٣، التهذيب ٤٤: ٥، حديث ١٣٣.



وقيل المفرد خاصة، والحق بشرط النية.

وللمفرد بعد دخول مكة العدول الى التمتع

على هذا القول لو تركا سلبية، ونفي يدرمها في الرواية، وعبرة شيخ ان حقتها يصير عمرة، فيقبل تمتع<sup>(١)</sup>، وفي رواية أبي بصير: ان المفرد إذا نقل حجه إلى التمتع فطاف ثم لبى بطلت منته<sup>(٢)</sup> وهو مبني على أن بين الطواف والتلبية منافاة، كما أن بين لطواف والاحرام منافاة، فكما لا يبقى هذا مع الآخر كذا العكس، وكما يصير الحج هناك إفراداً كذا يصير في مسألتنا هذه تمتعاً.

فعل هذا هل يحتاج الى صوفى آخر للعمرة أم لا؟ كن منها مشكل:  
أما الأول فلا، لأنه لا احتياج إليه لم يكن لهذا الطواف أثر في الإحلال، وهو باطل.

وأما الثاني فإن إضرام العمرة بغير نية أيضاً معلوم البطلان، وعلى أي تقدير كان فيسمي أن لا يجزئه هذا الحج عن غيره؛ لأنه خلاف المأمور به، ولا أعلم في كلام الأصحاب نصريحاً بشيء من ذلك.

قوله: (وقيل: المفرد خاصة)<sup>(٣)</sup>.

أي: دون القارن، وقد أشرنا إلى ضعف الرواية بذلك.

قوله: (والحق بشرط النية).

أي: بنية الإحلال بالطواف وهو ضعيف؛ لبطلان الفعل حيث فكيه يكون محلاً؟

قوله: (وللمفرد بعد دخول مكة العدول الى التمتع).

الحق: أنه إنما يجوز له ذلك إذا لم يتعمّن عليه بأصل الشرع أو بنذر وشبهه، فإن تعمّن لم يجز، فلا تجري العبارة على إطلاقها.

(١) المبسوط ٣١١:١.

(٢) الفقيه ٢٠٤:٢ حديث ٩٣١، التهذيب ٩٠:٥ حديث ٢٩٥.

(٣) قاله الشيخ في التهذيب ١١٠.

لا القارن. ولا يخرج المجاور عن فرضه، بل يخرج إلى الميقات، ويجرم التمتع بحجة الاسلام، فإن تعذر خرج إلى خارج الحرم، فإن تعذر أحرم من موضعه، إلا إذا أقام ثلاث سنين فيصير في الثالثة كالمقيم في نوع الحج، ويحتمل العموم

وعبرة الشيخ<sup>(١)</sup> والجماعة مطلقاً<sup>(٢)</sup> اعتماداً على إطلاق لأخبار<sup>(٣)</sup>، وهي معارضة باطلاق الأخبار الدالة على أن أهل مكة وحاضرها لا يجزئهم التمتع عن فرضهم للإسلام<sup>(٤)</sup>.

قوله: (لا القارن).

لأن سياق الهدى مناف للتمتع

قوله: (ولا يخرج المجاور عن فرضه، بل يخرج إلى الميقات...).

المراد: ميقات بلده وغيره من الأماكن المشرفة.

قوله: (إلا إذا أقام ثلاث سنين، فيصير في الثالثة كالمقيم).

أي: لا يخرج المجاور في حال من الأحوال، إلا إذا أقام إلى آخره.

لكن الأصح أن إقامة سنتين كافية في انتقال فرضه خلافاً للشيخ<sup>(٥)</sup>،

وعبرة المصنف تقتضي اعتبار إقامة ثلاث، وإن كان قوله: (فيصير في الثالثة كالمقيم) قد يقتضي الاكتفاء بالسنتين، فأول العبارة يدفع آخرها.

قوله: (في نوع الحج، ويحتمل العموم).

ظاهر الخبر أنه يصير كالمقيم في نوع الحج، لأنه الظاهر من قوله عليه السلام

في الرواية: «فهو من أهل مكة، لا تمتعه له»<sup>(٦)</sup> وأيضاً فإن كونه من أهل مكة

(١) الميسوط ١: ٣١٦، وانتهية ٢: ٢١٥.

(٢) مهم ابن حمزة في الوسيط ١: ١١٧، وابن البراق في الهدى ١: ٢١٧، ونحو في شرائع ١: ٢٤٧.

(٣) الكافي ١: ٢٤٥، ٢٩٨ حديث ٤، ١٣٠١، عقبة ٢: ٢٠١ حديث ٩٣١، تهذيب ٤: ١٨٦ حديث

٥١٩ و ٩٠ حديث ٢٩٥، أمالي الطوسي ٢: ٢٣١، وغيرها.

(٤) التهذيب ٥: ٣٣-٣٢، حديث ١٠٠-٩٦، الاستبصار ٢: ١٥٧ حديث ٥١٤-٥١٨، وغيرها.

(٥) الميسوط ١: ٣٠٨.

(٦) التهذيب ٥: ٣٤، حديث ١٠١، الاستبصار ٢: ١٥٩، حديث ٥١٩.

فلا تشترط الاستطاعة.

ظاهرة أنه يلحق بهم، والإلحاق أعني من أن يكون في حكم واحد، أو في الجميع، والتحقيق: أن لا يحد [دليلاً] <sup>(١)</sup> قاطعاً يدل على إلحاقهم في جميع الأحكام، مثل تناول التدرج لهم و توصية الوقف عليهم ونحو ذلك.

قوله: (فلا تشترط الاستطاعة).

أي: من بلده، ظاهر هذه العبارة أن هذا مستترج على عموم إلحاق المجاور بالمقيم حينئذ، كما فهمه الشارح <sup>(٢)</sup> وغيره <sup>(٣)</sup>، وهو مشكل؛ لأن انتفاء هذا الشرط يجب أن يكون مقطوعاً به وإلا لم يعمهم الإلحاق؛ لأن ثبوت شرط حج التمتع في حج القران والافراد لا يكاد يعقل؛ لامتناع اسماء اعتبار المشروط، وبقاء اعتبار الشرط مع مساعدة الأصل على ذلك.

وربما حلت العبارة على أن قوله: (فلا تشترط الاستطاعة) مستترج على قوله: (كالمقيم في نوع الحج) وما بينهما اعتراض. ويشكل بعدم فهمه من العبارة، فلو أريد منها لم يخل من تعسف ما.

وربما حلت على أن المرد بالعموم في قوله: (ويحتمل العموم) كونه في الأمرين معاً فقط، أعني: نوع الحج، وانتفاء شرائط الاستطاعة من بلده، وهو بخلاف الظاهر أيضاً، والذي ينبغي اخزم بعدم اشتراط الاستطاعة من بلده حينئذ.

ولو انعكس الفرض بأن أقام المكي بعيداً عن مكة، فحق يخرج عن حكمه؟ لم أظفر إلى الآن بشيء. وينبغي حوالة ذلك على العرف؛ لأنه من الأمور العرفية، ومثل هذا الإطلاق لا مرجع له إلا العرف.

(١) أصبحت لاستقامة المعنى

(٢) إصباح المولود ١: ٢٦٣.

(٣) المحقق في المنتبر ٢: ٧٩٩.

وَذُو الْمَنْزِلَيْنِ بِمَكَّةَ وَنَاءً يَسْحَقُ بِغُسْبِهَا إِقَامَةً، فَإِنْ تَسَاوَى تَخَيَّرَ.  
وَالْمَكِّي الْمُسَافِرَ إِذَا جَاءَ عَلَى مِيقَاتٍ أَحْرَمَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَجُوباً، وَلَا هُدًى  
عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُفْرَدِ وَجُوباً، وَتَسْتَحِبُّ الْأَصْحِيَّةُ.  
وَيَحْرُمُ قِرَانُ النَّسَكَيْنِ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَادْخَالُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ،  
وَنِيَّةُ حَجَّتَيْنِ أَوْ عَمْرَتَيْنِ.

**المطلب الرابع:** في تفصيل شرائط الحج وفيه مباحث:

**الأول:** البسوغ والعقل، فلا يجب على الصبي والمجنون الحج، فلو  
حج عنها أو هما الولي صح ولم يجرئ عن حجة الإسلام، بل يجب عليها  
مع الكمال لاستثناؤه، ولو أدركا الشعر كميناً أحرقهما.  
ويصح من المميز مباشرة الحج وإن لم يجرئه.  
ولولي أن يحرم عن الذي لا يمين ويحضره المواقف.

**قوله:** (فإن تساوى تخير).

الظاهر أنه لو اشتبه عليه الحان، فلم يعلم هل كان هناك أعجب أم لا؟  
يتخير أيضاً، ولا يجب عليه حجتان؛ للأخبار بذالة على وجوب الحج مرة واحدة  
من غير فرق بين الناس<sup>(١)</sup>، وللأصل.

**قوله:** (ولا هدي على القارن والمفرد).

أي: بأصل الشرع، وإن وجب على لقارن هدي بالتبقي فإن ذلك  
مستند إلى فعه.

وربما حست على أن المراد: نفي هدي المنعة، وهو تكلف لا حاجة إليه.

**قوله:** (ويصح من المميز مباشرة الحج، وإن لم يجرئه).

لمراد: صحته تمريناً لا أنه شرعي، وبمقتضى أنه يريد به: الصحة حقيقة،  
وقد سبق به في الصوم بحذلك، والتحقيق أنه تمرين.

وكل ما يتمكن الصبي من فعله فعله، وغيره على وليه أن ينوبه فيه.

ويستحب له ترك الحصى في كف غير المميز ثم يرمي الولي.  
ولوازم المحظورات والهدي على الولي،

قوله: (ولوازم المحظورات، والهدي على الولي).

أما الهدى فلا تـهـ سـت، فهو أحد أعمال الحج الواجبات، وقد وجب بسبب الولي، فيتعلق الوجوب به.

وأما لوازم المحظورات بما يجب كعمداً وسهواً - وهو كفارة الإصطياد - فتتعلق بالولي أيضاً.

وما يجب عمداً لا سهواً ككفارة لتطيب اللبس، لو فعل الصبي الموجب سهواً أو جهلاً لا كفارة قطعاً؛ لأنَّ لبايع لا كفارة عليه في مثل هذه الحالة، فالصبي أولى.

وإن فعله عمداً، ففي وجوب الكفارة وجهان، يلتفتان إلى أنَّ عمد الصبي عمد أو خطأ، وقد أجروه في الذببت هكـد، وقواه الشيخ بعد أن اختار وجوب كفارته على وليه محتجاً بما روي عنهم عليهم السلام من أنَّ «عمد الصبي وخطأه واحد»<sup>(١) (٢)</sup>

ويمكن اختصاص ذلك بالذببت؛ لما أنَّ القصاص فيه خطر عظيم، ويتدارك فائته بالذبة، ولا عموم لمثل هـذ الحديث؛ ليكون عمومه متمسكاً في إسقاط الحكم بالكفارة، ولأنَّ الصبي إذ علم ذلك لم يبق له زاجر عن ارتكاب ما يحرم على المكلفين من محرمات الإحرام.

ومما يدل على ما قلناه دلالة ظاهرة أنه يجب على الولي منعه من هذه المحرمات، ولو كان فعله خطأ لما وجب عليه المنع؛ لأنَّ الخطيئ لا يتعلق به حكم

(١) التهذيب ٢٣٣: ١٠ حديث ٩٢٠.

(٢) المبسوط ٣٢٩: ١.

إلا القضاء لو جامع في الفرج قبل الوقوف فإن الوحوب عليه دون الولي، ولا يصح في الصبا بل بعد بلوغه، وأداء حجة الاسلام مع وجوبها.

أصلاً، ولا يجب على المكمن معه، في لوجوب قوة.

قوله: (إلا القضاء لو جامع في الفرج قبل الوقوف...).

إستثناء من أن لوازم المخطورات على سبب، وأما كان لقضاء عليه؛ لأنه لا يعقل صدور القضاء من غير من تعلق به؛ لأنَّ لسيابة لا تدخله اختياراً بخلاف الكفارة.

وقد بنى الشيخ تعلق القضاء بقبي وسقوطه على ما سبق في الكفارة<sup>(١)</sup>، والمعتمد الأول.

قوله: (فإن الوجوب عليه دون الولي).

أراد بالوجوب: ما لا بد منه كالتطهارة المترتبة على حدثه، أو الوجوب الحقيقي بعد بلوغه.

قوله: (ولا يصح في الصبا، بل بعد بلوغه).

إنما لم يصح في الصبا؛ لأنَّ فعله لا يوصف بالشرعية. قيل: قد سبق أن حجه صحيح، فلم لا يجزئ؟ ولو قلنا نه غير شرعي، فإذا كان السبب غير شرعي فليكن السبب مثله.

قنا: الإفساد سبب في القضاء، وكونه سبباً ثابتاً شرعاً، فهو كالحادث للطهارة، والجبابة للفعل، فيجب أن يكون مسته معتبراً في نظر الشارع ليسقط مقتضاه، ولا يكون شرعياً إلا بعد بلوغه، وليس حجه الأول في الصبا هو السبب، فإذا بلغ تعلق به مقتضى السبب وهو القضاء، فوجب عليه فعله.

ويجب تقديم حج الإسلام عليه؛ لأن سببه أسبق، إذ هو واجب بأصل الشرع، وهي الأوامر الشرعية المتقدمة على هذه الأسباب، في أول بلوغه يتعلق به قبل تعلق غيرها.

ويجب أن يدبَح عن الصبي المتمتع الصغير، ويجوز أمر الكبير بالصيام، فإن لم يوجد هدي، ولا قدر الصبي على الصوم وجب على الولي الصوم عنه.

والولي هو ولي المال، وقيل للأم ولاية الإحرام بالطفل، والنفقة الزائدة على الولي.

الثاني: الحرية، فالعبد لا يجب عليه الحج وإن أذن مولاه، ولو تكلفه بإذن لم يجزئه عن حجة الاسلام، إلا أن يدرك عرفة أو المشعر معتقاً.

قوله: (ويجوز أمر الكبير بالصيام).

لأن الصبي بالنسبة إلى هدي فقير، إذ لا يجوز صرفه من ماله، ولا يتحم من مال الولي؛ لأن له بدلاً يتم به، والانتقال إلى البدل موقوف بالمعسر من الماسك، لقوله تعالى: (فمن لم يجد صيام ثلثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم)<sup>(١)</sup>.

قوله: (وقيل: للأم ولاية الإحرام بالطفل<sup>(٢)</sup>).

هذا القول قوي، وبه رواية<sup>(٣)</sup>، وقد اختاره في المختلف<sup>(٤)</sup>، وعليه الفتوى.

قوله: (والنفقة الزائدة...).

أي على نفقة الخضر.

قوله: (إلا أن يدرك عرفة، أو المشعر معتقاً).

لابد من الاستطاعة للأجراء في العبد إذا اعتق، والصبي والمجنون إذ

(١) بقرة: ١٩٦.

(٢) قاله الشهيد في الدرر: ٨٢.

(٣) التهذيب ٦١٥ حديث ١٦، الاستبصار ١٤٦: ٢ حديث ٤٧٨.

(٤) المختلف: ٢٥٧.

ولو أفسد وأعتق بعد الموقنين وجبت البدنة، ولا كمال،  
والقضاء، وحجة الاسلام ويقدمها، فلو قدم القضاء لم يجز عن أحديهما،  
ولو اعتق قبل المشعر فكذلك إلا أن لقضاء يجزئ عن حجة الاسلام.  
وللمولى الرجوع في الأذن قبل التيسر لا بعده، فلو لم يعلم العبد  
صح حجه، وللمولى أن يحمله على اشكال.

أكملا، وظاهرهم أن الاستطاعة المعتبرة هي من العبد، وهو محل كلام.  
قوله: (ولو أفسد وأعتق بعد الموقنين).  
الظرف متعلق بـ (أعتق) لا بـ (أفسد).  
قوله: (وجبت البدنة والإكمال والقضاء وحجة الإسلام).  
أما البدنة؛ فلأنه قد صار حرّاً، وأما وجوب حجة الإسلام مع القضاء،  
فلأن الحج الذي أحسّه لم يكن محرراً له؛ لعدم حصول الحرية قبل الموقنين.  
قوله: (ويقدمها).

لأن سببها بأصل الشرع، فهو سابق على ما وجب بالشروع.  
قوله: (فلو لم يعلم العبد صح حجه).  
لأن تكليفه برجع المولى يقتضي تكليف الغافل، وهو محال، وما أشبهها  
برجع الموكل قبل التصرف ولم يعلم الوكيل.  
قوله: (وللمولى أن يحمله على إشكال).

ينشأ من أن للمولى حقاً، حيث أنه رجع قبل إحرام العبد، ولما لم يعلم  
برجوعه امتنع الحكم بفساد إحرامه فيكون صحيحاً، وله أن يحمله جمعاً بين الحقيقتين،  
ومن عموم قوله تعالى: (وأتموا الحج ولعمرة لله) (١).

وفي هذا الإشكال نظراً لأن صحة الحج إنما تكون بطلان رجوع لمولى  
قبل الإحرام، حيث لم يعلم العبد، إذ لا واسطة بين صحة الرجوع وبطلانه، فإن



والفائدة تظهر في المعتق قبل المشعر، وإباحة التحليل للمولى.  
وحكم المدبر، والمكتب، والمعتق بعضه، وأم الولد حكم القن.  
وللزوج و لمولى معاً منع الأمة المزوجة عن الحج.  
ولو هأياه وأحرم في نوبته فالأقوى الصحة

صح كان إحراماً بدون الإذن فسم ينعتق، وإن لم يصح الرجوع انعتق الإحرام  
لوقوعه بالادس، كما لو لم يرجع سواء، فحوار التحليل لا وجه له أصلاً؛ لانقضاء  
حق المولى حينئذ بالكلية.

ولا حرام ليس من العبادات الخائرة، وإنما يجوز الخروج منه في مواضع  
مخصوصة استثنيت شرعاً، ولم يتحقق أن هذا منها، فاللازم إما الفساد من رأس، أو  
عدم حوار التحليل أصلاً.

قوله: (والفائدة تظهر في المعتق قبل المشعر، وإباحة التحليل  
للمولى).

هذه لا تعد فائدة؛ لأن إباحة التحليل ليس أمراً زائداً على الحكم بأن  
للمولى أن يحمله، والصواب في عبارة أن يقول: وإباحة التحليل للمولى لا التحلل؛  
لأنه لازم.

قوله: (ولو هأياه مولا، وأحرم في نوبته فالأقوى الصحة).

ينبغي أن تكون المسألة مفروضة بما إذا كانت مدة المهابة بحيث تتسع  
لجميع أفعال الحج، وأن لا يكون فيه ضرر متوقع في نوبة المولى، وأن يكون مأذوناً  
في السفر إن توقف الحج عليه، وحينئذ فيجب القول بالصحة، سواء أطلق له  
اللفظ في التصرف أو عمم به فيما يختار من التصرفات.

هذا إن لم نقل بوجوب كفارات الإحرام والإفساد، والتمكين منها،  
والتمكين من القضاء على المولى لأذن في الإحرام، فإن قلنا بالوجوب لم يصح،  
وإلا صح وسيأتي أنه لا يجب على المولى شيء من ذلك، فيكون صحيحاً.

- وللمولى التحليل مع قصورها عن أفعال الحج - والإحزاء عن حجة الاسلام إن اعتق قبل أحد الموقفين، ولو أحرم القن بدون إذن واعتق قبل المشعر وجب تجديد إحرام من الميقات، فن تعذر فن موضعه.

ولو أفسد غير المأذون لم يتعلق به حكم.

ولو أفسد المأذون وجب القضاء، وعلى السيد التمكين على إشكال.

ولو تطيب المأذون، أو لبس فعليه الصوم، وللمولى منعه لأنه لم يأذن فيه، أما بدل الهدى فليس له منعه.

قوله: (وللمولى التحليل مع قصورها)

أي: مع قصور نوبة الصد عن أفعال الحج، سواء ظن أشاعها لأفعال الحج ثم تبين خلافه، أم لا.

وبعد القول بصحة الإحرام حينئذ، لا أن يحمل التحليل على محاره، أعني: الحكم ببطلان ما شرع فيه من الإحرام وغيره، وحينئذ في قوة الاستثناء من إطلاق الحكم بصحة الإحرام في نوبته، وإن كان لا يخلو من بعد وخفاء، أو يحمل قصور المدة على عروض مانع من الاتيان بجميع الأفعال فيها من نحو مرض أو عتق، إلا أن الحكم بالتحليل هنا مشكل؛ لأن الإحرام من العبادات المأمورة لا الجائزة.

وجواز التحليل متحصر في مواضع استندها الشارع فلا يتعداها، لكن على ما حتمله المصنف من جواز تحليل المولى مأدومه إذا رجع قبل الشروع ولم يعلم، يتجه التحليل هنا بطريق أولى؛ لاستغناء الإذن الصريح هنا بخلافه. ثم وعلى إطلاق الحكم بالصحة يحتاج إلى التمسك بسعة 'نوبة'، وغيره من القيود السابقة.

قوله: (ولو أفسد المأذون وجب القضاء).

وعلى السيد التمكين على إشكال، ويرتفع تطيب المأذون أو لبس فعليه الصوم، وللمولى منعه؛ لأنه لم يأذن له فيه.

### البحث الثالث: الاستطاعة، والمراد بها: الزاد والراحلة.

أما الراد: فهو أن يملك ما يمونه من القوت والمشروب بقدر حاله إلى الحج، وإلى الإياب إلى وطنه وإن لم يكن له أهل، فاضلاً عن حاجته من المسكن، وعبد الخدمة، وثياب السذلة، والتجمل، ونفقة عياله إلى الإياب.

أما الصوم فلأنّ لكماره بعينه لا يتصور وجوبها عليه؛ لعدم ملكه، ولا على المولى خلافاً للمعيد<sup>(١)</sup>، لأنّ المأذون فيه هو الحج، لا إفساده. وليس الإفساد من لوازم معنى الحج، بل من منافيات المأذون فيه؛ لأنّ الإذن في الفعل الحائلي بمن موجبات الكفارة حيث أنّ الإذن في العبادة الموحدة للثواب دون ما يترتب العقاب على فعله، ومن ثمّ تبين عدم وجوب تمكين السيد من الصوم.

وأما القضاء فالفرق بينه وبين الكفارة: أنّ القضاء هل هو الغرض، والفاقد هو العقوبة، أو بالعكس؟ فعلى الثاني لا يجب التمكن؛ لمثل ما قلناه سابقاً، وعلى الأول يحتمل الوجوب؛ لأنّ الإذن بمقتضى الإفساد انصرف إلى القضاء، وقد لزم بالشرع علمه التمكن. ويحتمل العدم؛ لأنه وإن كان هو الغرض إلا أنّ الإذن إنما يتناول الأول خاصة، وهو الذي حصل بالشرع فيه، وليس للإذن بالحج دلالة على انقضاء بوجه من الوجوه، والأصح عدم الوجوب.

قوله: (أما الزاد فهو أن يملك ...).

فيه تسامح، لأن ملك ذلك ليس هو الزاد.

قوله: (وثياب البذلة).

بالكسر: ما يتذل، أي: يمتن ولا يمان.

وأما الراحلة: فتعتبر في حق من يفتقر إلى قطع المسافة وإن قصرت عن مسافة القصر، ويشترط راحته مثله وإن قدر على المشي، والمحمل إن افتقر إليه، أو شق محمل مع شريك، ولو تعذر الشريك سقط إن تعذر الركوب بدونه.

وإن لم يجد الزاد والراحلة، وأمكنه الشراء وجب وإن زاد عن ثمن المثل على رأي.

ولو منع من دينه وليس غيره فعاجز، وإلا فقادر والمديون يجب عليه الحج إن فضل ماله عما عليه، وإن كان مؤجلاً بقدر الاستطاعة، وإلا فلا.

قوله: (ولو لم يجد الزاد والراحلة، وأمكنه الشراء وجب، وإن زاد عن ثمن المثل على رأي).

الأصح الوجوب ما لم يحذف بماله.

قوله: (ولو منع من دينه...).

سواء كان المنع حسيماً أو شرعياً.

قوله: (والمديون يجب عليه الحج إن فضل ماله عما عليه — وإن كان مؤجلاً — بقدر الاستطاعة، وإلا فلا).

أي: إن فضل بقدر الاستطاعة، وإلا فلا يجب وإن كان الدين مؤجلاً، فيكون قوله: (وإن كان مؤجلاً) اعتراضاً بين الجار ومتعلقه، وجملة الاعتراض معطوفة على جملة محذوفة.

وكان حقها أن تكون بعد قوله: (ولا فلا) لأن ماله إذا فضل عن دينه بقدر الاستطاعة، لا يكون بين مؤنة الحج والدين مزاحة أصلاً، فلا معنى لعطف الوجوب مع التأجيل به (أن) الوصلية. نعم، على تقدير أن لا يفضل مقدار ذلك، قد يتوهم الوجوب حينئذ؛ لعدم توجه المطالبة بالدين حينئذ، فهذه الجملة لدفع التوهم المذكور.

ويصرف المال الى الحج لا الى النكاح، وإن احتاج اليه وشق تركه.

ويصرف رأس ماله انسي لا يقدر على التجارة إلا به الى الحج.  
ولا يجب الاقتراض للحج، إلا أن يفضل ماله بقدر الحاجة المستثناة عن القرض.

قوله: (لا إلى نكاح، وإن احتاج إليه وشق تركه).  
إلا مع المشقة الشديدة المفضية إلى الضرر، فيجوز.  
قوله: (ولا يجب الاقتراض للحج إلا أن يفضل ماله بقدر الحاجة).

هنا سؤال يراد على هذه المسألة ونظيرها مثل المتمرد في المرأة، والقائد في الأعمى، والحافظ في المبتدر، وبدل الرئد عن ثمن المثل، أو أحره المثل، في آلات السفر - وصورته: أن هذه شروط للرحب المشروط، فلا يجب تحصيلها؛ لأن شرط الواجب المشروط لا يجب تحصيل شرطه.

وحله بتحقيق لمقام: وذلك أن شرط الواجب المشروط الذي لا يجب تحصيله هو الذي قرن به لأمر، أم غيره من الشروط الباقية فإن الأمر بالاصافة إليها مطلق، فيجب تحصيلها، ولأمر بالحج مشروط بالاستطاعة، فكلما يكون داخلاً في مستى الاستطاعة لا يجب تحصيله، ولا يجب الحج إلا إذا حصل.

أم غيره فيجب تحصيله مع القدرة، وبدونه يسقط وجوب الحج، والاقتراض ليس داخلاً في الاستطاعة قطعاً إذا كان المال حاصلًا، وكذا القائد في الأعمى، والدواء في المريض المحتاج إليه الذي لا يتضرر بالسفر والركوب.

وأرد بقوله: (الحاجة المستثناة).

ما سبق استناؤه، ككتاب بذلة والتحمل، وفرس الركوب، وغيرها.  
ولو كانت هذه المستثنيات نفيسة يجترئ بها دونها، فإن كان حاله يقتضيها

وفاقد الإستطاعة لو قدر على التكسب، أو وهب قدره، أو بعضها  
وبيده الباقي لم يجب إلا مع القبول.  
ولو بذلت، أو استؤجر للمعونة بها، أو اشترطت له في الإجارة، أو  
بعضها وبيده الباقي وجب.

عادة، فتكلف الاكتفاء بما دونها، فالظاهر أنه لا يجب بيعها، ولا يجرئه الحج  
لبيعها وحج بالعاقل عما يكتفى به.

قوله: (وفاقد الاستطاعة لو قدر على التكسب، أو وهب قدرها، أو  
بعضها وبيده الباقي لم يجب إلا مع القبول).

عطف قوله: (أو بعضها) على (الاستطاعة)، أي: وقد بعضها وبيده  
الباقي لو قدر على تكسب البعض الآخر، أو وهبه لم يجب القبول، وفيه تكلف  
حذف كثير.

وعكس أن يكون معطوفاً على (قدره) أي: لو قدر على التكسب قدرها،  
أو وهب قدرها أو بعضها، أي قدر على التكسب بعضها، أو وهب بعضها وبيده  
الباقي.

ويكون كل من الصور مدرجاً في قوله: (قدرة الاستطاعة) لأن العقد  
صادق بأن لا يملك شيئاً أصلاً، أو يملك البعض، وهذا أحسن من لأول.

قوله: (ولو بذلت له، أو استؤجر للمعونة بها، أو اشترطت له في  
الإجارة، أو بعضها وبيده الباقي وجب).

يراد بقوله: (أو بعضها) في جميع مسائل، ولا يفتى أنه لابد في الإجارة  
والشرط من قبول ذلك؛ ليتحقق العقد المرم، فلا يجب من دونه.

أما البذل لمجموعها، أو لبعضها وبيده الباقي ففي وجوب الحج بمجرد  
قولان: أصحها أنه إن كان على وجه لازم كسند وجب، وإلا لم يجب ما لم يقبل  
شروطه في عقد لازم، ونحوه كما في أهبة.

وقول المصنف: (وجب) على إطلاقه لا يستقيم؛ لأن الإجارة لا بد فيها

ولو حج الفاقدين نائياً لم يجزعه لو استطاع.  
وليس الرجوع الى كفاية من صناعة، أو حرفة شرطاً على رأي.  
وأوعية الزاد والماء داخلة في الاستطاعة، فإن تعذرت مع الحاجة  
سقط الوجوب. ويجب شراؤها مع وجود الثمن وإن كثر.  
وعلف البهائم المملوكة ومشروها كالزاد والراحلة. وليس ملك  
عين الراحلة شرطاً بل ملك منافعتها.  
ولو وجد الزاد والراحلة، وقصر ماله عن نفقة عياله الواجبي  
النفقة، والمحتاج إليهم ذهاباً وعوداً سقط الحج.

من القبول اتفاقاً، فلا يجب بلونه.

قوله: (وليس الرجوع إلى كفاية...).

الأصح أنه لا يشترط ذلك؛ لصديق الاستطاعة، وليس في الرواية صراحة  
عند الشيخ والجماعة<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويجب شراؤها مع وجود الثمن وإن كثر).

إلا أن يحذف، أو يضر به.

قوله: (وعلف البهائم المملوكة...).

لابد من تقييدها بكونها محتاجة إليها في الطريق، أو لكونها من  
المستثنيات، وإلا فلا يحد من الاستطاعة.

قوله: (وقصر ماله عن نفقة عياله الواجبي النفقة والمحتاج  
إليهم...).

أي: المحتاج إليهم ولا تجب نفقته كالخادم الذي لا يشترط، لكنه إذا لم  
ينفق عليه يذهب.

(١) إجماع الشيخ في البوط ٢٩٧: ١، والرواية وردت في الكافي ٢٦٧: ٤ حديث ٢، التهذيب

٣: ٥ حديث ٢، الاستبصار ١٣٩: ٢ حديث ٤٥٤.

ولو تكلف لحج مع فقد لاستطاعة، أو حج عنه من يطيق الحج مع الاستطاعة وبدونها لم يجزئه.

ولا يجب على الولد بذل الاستطاعة للأب.

البحث الرابع: إمكان المسير، وبشتمل على أربعة مباحث:

أ: الصحة، فلا يجب على المريض المتضرر بالركوب والسفر، ولو

لم يتضرر وجب. وهل يجب على متضرر لاستئانة؟ الأقرب العدم.

والدواء في حق غير المتضرر مع الحاجة إليه كالزاد.

قوله: (أو حج عنه من يطيق الحج مع الاستطاعة وبدونها...).

هذه العبارة لا تخلو من شيء لأن من يطيق الحج كأنه لا فائدة فيه،

فكون مستدركا، إلا أن يتكلف كمالاً يصير به مساهمة.

قوله: (ولا يجب على الولد...).

وكذا العكس طريق أولى.

قوله: (وهل يجب على المتضرر الاستئانة؟ لأقرب العدم).

سوق الكلام يقتضي أن الحكم فيما لم يسبق استقرار وجوب الحج في

ذمته، وبه صرح في شرح الارشاد.

ويظهر من استدلال المختص أن وجوب الاستئانة في حق هذا الفرد

لا كلام فيه<sup>(١)</sup>، وإليه يرشد تعليل ابن إدريس- نبي الوجوب<sup>(٢)</sup>، وقد صرح

الشيخ<sup>(٣)</sup> والمصنف بأن رجوب الاستئانة إنما هو مع اليأس من زوال العذر، أما

معه فلا<sup>(٤)</sup>، وهو واضح، وإلا لم يتحقق عتد التمسك من المسير في الاستطاعة في

حق أحد من المكلفين، وهو معلوم البطالان، وحينئذ فالأصح الوجوب تمسكاً

(١) المختص ٢٥٧.

(٢) الصرائر، ١٢١.

(٣) المبسوط ١، ٢٩٩.

(٤) المنهاج ٢، ٦٥٥.



ويجب على الأعمى، ون افتقر الى قائد وتعذر. لفقده، أو فقد مؤنته. سقط، وإلا فلا.

ويجب على المحجوز المئزر، وعلى الولي أن يبعث معه حافظاً.  
والنفقة الزائدة في مـ المئزر، وأجرة الحافظ جزء من الاستطاعة  
إن لم يجد متبرعاً.

بظاهر الآية<sup>(١)</sup> والأخبار<sup>(٢)</sup>، وإذا برئ فقد صرح الشيخ والمصنف بوجوب الإعادة، وهو الأصح.

وبشكل بأن الاستتابة إن كانت مرضه لم يجب حج آخر، وإلا لم يجب الاستتابة؛ للأخبار المصروفة بأن الحج في العظم مرة واحدة.

ولو اسباب من يزجوزوان العذر حار وإن لم يجب، وإذا برئ فلا كلام في وجوب الحج مع تحقق الاستطاعة.

ولومات بعد لره وقر لحج وحج الاستتابة عنه، وكذا القول في المأبوس من برئه. ولومات عنه، ون استتاب المأبوس فلا شيء، وإلا وجبت الاستتابة أما غير المأبوس فقد صرح المصنف بعدم وجوب الاستتابة بعد الموت وإن لم يستتب قبله.

والمسوع بكبر، أو زمن<sup>(٣)</sup>. بحيث لا يتمسك على الراحلة، أو بعدو كالريض في ذلك كله<sup>(٤)</sup>.

قوله: (فإن افتقر الى قائد - الى قوله: - إن لم يجد متبرعاً).

قد سبق في جواب الإشكال تنقيح ذلك، وفي المئزر بزيادة، فإن المنع مستند إليه، فإن التبذير من معه، وهو قدر على تركه، فإذا لم يفعل كان هو

(١) ال عمران: ٩٧.

(٢) الكافي ٢٦٦: ٤ باب استطاعة الحج، تهذيب ٣: ٥ باب وجوب الحج، الاستبصار ٢: ١٣٩ باب ماهية الاستطاعة وما شرط في وجوب الحج

(٣) في «ن»: مرض

(٤) النجاشي ٢: ٦٥٥

ب: التثبت على الراحلة، فالمعضوب غير المستمسك عليها،  
والاحتاج الى الزميل مع فقدّه لا حج عليها. ولو لم يستمسك بخلقه لم تجب  
الاستنابة على رأي.

ولو احتاج الى حركة عسيقة يعجز عنها سقط في عامه، فإن مات  
قبل التمكن سقط.

ج: أمن الطريق في النفس و لضع و لمال، فيسقط الحج مع  
الخوف على النفس من عدو أو سبع، ولا تجب الاستنابة على رأي.  
ولو كان هناك طريق غيره سلكه واحداً، وإن كان أبعد مع

المصيح للحج.

قوله: (فالمعضوب).

المراد به: الضعيف النصوّ، أو الرمس الذي لا حراك له.

قوله: (والاحتاج إلى الزميل).

زميل: هو لترديف.

قوله: (ولو لم يستمسك بخلقه....).

نظم هذه العبارة غير جيد؛ لأنّ غير المستمسك مطلقاً هل تجب عليه  
الاستنابة أم لا، إذا يشك من برئه؟ فيه قولان، وأيضاً فإنّ العبارة تقتضي أن  
تكون هذه مسألة مستأناة، وفي الواقع هي بعض أقسام أحكام المعضوب، والأصح  
فيه ما قلناه في المريض.

قوله: (ولو احتاج إلى حركة عسيقة - إلى قوله: - سقط).

هذه تقتضي أنّ المسائل كلها معروضة فيمن لم يسبق الوجوب في حقه.

قوله: (فيسقط الحج مع الخوف على النفس من عدو أو سبع، ولا

تجب الاستنابة على رأي).

تجب الاستنابة مع اليأس من روجه أصلاً عادة كما سبق في المريض

والمعضوب على الأصح، وإلا فلا، وجميع ما سبق هناك آت هنا.

سعة النفقة.

والبحر كالبر إن ظن السلامة به وجب، وإلا فلا.  
 والمرأة كالرجل في الاستطاعة، ولو خافت المكاره أو احتاحت  
 إلى محرم وتعذر سقط، وليس المحرم مع العي<sup>(١)</sup> شرطاً. ولو تعذر إلا بمال  
 مع الحاجة وجب مع المكنة، ولو خاف على ماله سقط.  
 ولو كان العدو لا يندفع إلا بمال، وتمكن من التحمل به ففي  
 سقوط الحج نظر.

ولو بذل له بأذى وجب، ولا يجب لو قال: أقل المال وادفع  
 أنت.

قوله: (ولو خاف على ماله سقط).  
 محترق قوله أولاً: (والمال) في قوله: (أمن الطريق).  
 قوله: (ولو كان العدو لا يندفع إلا بمال، وتمكن من التحمل به  
 ففي سقوط الحج نظر).

أي: وتمكن من تحمل الحج بالمال، ولا يحق ضعف هذا التركيب،  
 ومنشأ النظر من الشك في دخول ذلك في الاستطاعة وعدمه.  
 فإن قلنا: لا أول لم يجب لعقد الاستطاعة، وإلا وجب. وفي سقوط بعد  
 الشك في دخول ذلك في الاستطاعة، ولأنه لو احتاج إلى مال لإصلاح  
 الطريق، أو قنطرة الهر ونحوهما لزم أن لا يجب.  
 والأصح الوجوب، لا أن يحذف بماله، وموضع التردد ما إذا لم يكن قد  
 أحرم، فإن أحرم ثم عرض المنع وجب البذل.

قوله: (ولا يجب لو قال: أقل المال، وادفع أنت).  
 الفرق أن هذا تحصيل للشرط، أعني: الاستطاعة، إذ المال المبدول لاشبهة  
 في دخوله في الاستطاعة.

ولو وجد بدرقة بأجرة، وتمكن منها فالأقرب عدم الوجوب.  
ولو افتقر إلى القتال فالأقرب لسقوط مع ظن السلامة.  
ولو تعددت الطرق تخير مع لتساوي في الأمن، والآ تعين  
لمختص به وإن بعد، ولو تساوت في الخوف سقط، ولو افتقر إلى الرفقة  
وتعذرت سقط.

د: اتسع الوقت لقطع المسافة، فلو استطاع وقد بقي من الوقت  
مالا يتسع لإدراك المناسك سقط في عدمه. ولومات حينئذ لم يقض

قوله: (ولو وجد بدرقة بأجرة، وتمكن منها فالأقرب عدم  
الوجوب).

سدرقة: الخمر، وإمّا أفق بعدم الوجوب ههنا لأنه بعد بذل الما  
لا يتحقق أمر الطريق إلا بوجود البدرقة وكونه مع الحاح، والأصح الوجوب كما  
سبق.

قوله: (ولو افتقر إلى القتال فالأقرب السقوط مع ظن السلامة).  
لمراد به العلم المستفاد من لعادت، والأصح عدم الوجوب؛ لما فيه من  
التفريط بالنفس، وإلتفاء صدق الاستطاعة حينئذ.

قوله: (وإن تساوت في الخوف سقط).  
لكس لو توسط الطريق لمخوف، و ستوى عوده ودهابه فليس بسعيد  
الوجوب، ويكون كمن توسط أرضاً مفصولة بتعذر معه من الخروج منها، فحيث  
تعلق غرض بالذهاب ولا ضرر زيادة متوقفاً نعم.  
ولو تكلف الحج في موضع الخوف والمشقة الشديدة مع المرض ففي لإجراء  
نظر.

وينبغي أن يقال: إن تحقق بعد تكلف كونه مستطعاً فقد تكلف  
تحصيل لشرط، كما لو قاتل العدو، أو بدل به مالا عظيماً لا يجب بدنه. وزال،  
وهو في موضعه فيجزئ، وإن بقي الدرع فلا.

عنه، وكذا لو علم الإدراك لكن بعد طي المنازل وعجزه عن ذلك، ولو قدر وجب.

### مسائل:

أ: إذا احتضعت الشرط واهمل أتم، واستقر الحج في ذمته، ويجب عليه قضاؤه متى تمكن منه على الفور ولو مشياً، فإن مات حينئذ وجب أن يحج عنه من صلب تركته من أقرب الأماكن إلى الميقات على رأي، ولو لم يكن له مال أصلاً استحب لوليه. ولو ضاقت التركة عن الدين، وأحرة المثل من أقرب الأماكن قسّطت عليها بالنسبة، فإن قصر نصيب الحج صرف في الدين.

ب: لو مات حاج بعد الإحرام ودخول الحرم أحراً عنه ولو

قوله: (ولو قدر وحب)؟

شرط أن لا تلحقه مشقة شديدة لا يتحمل مثلها عادة.

قوله: (من أقرب الأماكن إلى الميقات على رأي).

بل من سده، إلا أن لا تلي التركة به، وتجب أقل أحرة لأوسط العدول

مع الاحتمال على الطاهر.

قوله: (ولو ضاقت التركة عن الدين وأحرة المثل من أقرب

الأماكن قسّطت عليها بالنسبة).

هذا بناء على أن الاستشعار من أقرب الأماكن، وعلى ما اخترناه

فالتقسيم على الأحرة من بلده.

قوله: (لو مات الحاج بعد لأحرم ودخول الحرم أجزاء عنه).

إطلاق عبارة يشاؤ ما إذا عاد إلى الحل بعد دخول الحرم ومات فيه،

لكن أورد المفيد<sup>(١)</sup> رواية حكاه في مختلف<sup>(٢)</sup> تصبّنت اعتبار موته في الحرم.

(١) المقنعة ٧٠

(٢) المختلف ٢٥٨.

كان نائباً، وتبرأ ذمة المنوب. ولو مات قبل ذلك قضيت عنه إن كانت قد استقرت، وإلا فلا والاستقرار بالإيمان بعد اجتماع الشرائط، ومضي زمان جميع أفعال الحج، أو دخول الحرم على أشكال.

ج: الكافر يجب عليه ولا يصح منه، فإن أسلم وجب الإتيان به إن استمرت الاستطاعة، وإلا فلا.

ولو فقد الاستطاعة بعد لإسلام ومات قبل عودها لم يقصر عنه. ولو أحرم حال كفره لم يعتد به وأعادته بعد الإسلام، فإن تعذر الميقات أحرم من موضعه ولو بالمشعر.

د: لو ارتد بعد إحرامه لم يجده نوعاً، وكذا الحج. ولو استطاع في حال لردة وجب عليه، وصح عنه إن تاب. ولو مات أخرج من صلب تركته وإن لم يتب على أشكال.

هـ: المخالف لا يعيد حجه بعد استنصاره وجساً، إلا أن يحل

بركن، بل يستحب.

قوله: (أو دخول الحرم على أشكال).

يشأ من أن ذلك وقت في لحظة فيكي مصيبه في الوجوب، ومن أن كونه وقتاً مشروطاً بالإحرام ودخول الحرم، وأصح أنه لا يكي ذلك؛ لأن هذا إما يكي إذا تحقق فعل الإحرام ودخول الحرم

قوله: (ولو مات أخرج من صلب تركته وإن لم يتب على

أشكال).

بعد؛ لأن الكفر لا يتصور القرينة في حقه منه ولا عنه؛ لامتناعها بالتسبية

إليه، فتمتع لعبادات الشروطة، وفي المرتد مطرة مع آخر، وهو خروج لتركته

عنه بارتداده، فالأصح عدم الاستئذان، ونوعاد إلى الإسلام وكانت رذته عليه

أخرج عنه من تركته، وإلا فلا.

قوله: (إلا أن يحل بركن).

و: ليس للمرأة، ولا ساعد الحج تطوعاً بدون إذن الزوج والمولى، ولا يشترط إذن الزوج في ابواب، وفي حكم الزوجة المطلقة رجعية لا بائمة.

و: المشي للمستطيع فصل من الركوب مع عدم الضعف، ومع الركوب أفضل.

المطلب الخامس: في شرائط النذر وشبهه، قد بينا اشتراط التشكليف، والحرية، والاسلام، وإذن الزوج خاصة. فلا ينعقد نذر

أي: عندنا كما صرح به في المشي (١).

قوله: (ليس للمرأة، ولا للبدن الحج تطوع بدون إذن الزوج والمولى).

وكذا لولد بالنسبة إلى والديه، إذا استدعى سفرأ.

قوله: (المشي للمستطيع أفضل من الركوب، مع عدم الضعف).

إلا أن يقصد المومر به تقبيل النفقة فالركوب أفضل؛ لرواية البرنطي، عن أبي عبدالله عليه السلام (٢).

قوله: (قد بينا اشتراط تشكليف والحرية والاسلام).

قيل عليه: إن كان المراد شرائط نفس حج النذر فالحرية ليست شرطاً، وإن كان المراد شرائط نفس النذر وشبهه، فاشتراط الاسلام في يمين محالف لما اختاره المصنف في كتاب اليمين.

قوله: (وإذن الزوج خاصة).

يرد عليه أن إذن الوالد في ولد أيضاً كذلك، إن قل بعدم انعقاد يمينه من دون الاذن.

شروط أنواع الحج ..... ١٣٩

الصبي، ولا المجنون، ولا السكران، ولا المغمى عليه، ولا الساهي، ولا الغافل والنائم، ولا العبد إلا بأذن المولى، ومعه ليس له منعه، وكذا الزوجة والولد، وللأب حل يمين الولد.

وحكم اليمين والنذر والعهد في الوجوب والشرط واحد.  
ولو نذر الكافر لم ينعقد، ومع صحة النذر يجب الوفاء به عند وقته إن قيده بوقت، وإلا لم يجب الفور.

نعم لو تمكن بعد وجوبه ومات لم يأنم، ويقضى من صلب التركة.

ولو كان عليه حجة الاسلام قُتِلَتْ التركة بينهما.  
ولو اتسعت لاحديهما خاصة قُتِلَتْ حجة الاسلام، ولو لم يتمكن ومات سقط.

ولو قيده بالوقت فاخل به مع القدرة قضى عنه، ولا معها لمرض

---

ولو قلنا: بالانقضاء من دونه وللأب الحل، فالزوجة والمملوك أيضاً كذلك، فلا وجه للفرق.

وفي الدروس في باب الحج توقف في أن النذر من الولد والزوجة والمملوك كاليمين في ذلك للشك في تسميته يميناً، وأن النص إنما ورد على اليمين<sup>(١)</sup>. وكيف كان فالفرق الذي فعله المصنف لا يتبين وجهه.

قوله: (وللاب حل يمين الولد).

بل لا ينعقد إلا بالأذن كالزوجة.

قوله: (ولو اتسعت لاحداها خاصة قلعت حجة الاسلام).

لسبق سببها، ولأنه قد انكشف عدم صلاحية ذلك الزمان؛ لتعلق النذر



وعدو وشبهها يسقط.

ولو نذر أو أفسد وهو معصوب قيل وجبت الاستئانة.

ولو قيد النذر بالمشي وجب، ويقف موضع العبور، فإن ركب طريقه قضاه، ولو ركب البعض فكذلك على رأي. ولو عجز فإن كان مطلقاً توقع المكنة، وإلا سقط عن رأي.

قوله: (ولو نذر أو أفسد وهو معصوب قيل: وجبت الاستئانة)<sup>(١)</sup>.

فرض الامداد طاهر الوقوع، أما النذر فيشكل اتعقده، لأنه إذا نذر مالا يستطيعه لا يتعقد لامتناعه.

ولو نذر الاستئجار لم يكن للتوقف في وجوبه وجه، وكيف كان فتنى تعذر عليه الحج بعد وجوبه ويجب الاستئجار منه على الأصح.

قوله: (ويقف موضع العبور).

لرواية لتكوي المتضمنة الأمر بسوقه إذا عجز<sup>(٢)</sup>، وقد عمل بها الشيخ<sup>(٣)</sup>، وجمع<sup>(٤)</sup>، ولا بأس بالعمل بها، ولو أحل به لم يقدح في صحة الحج؛ لعدم تناول النذر له، نعم يأنم.

قوله: (ولو ركب العجز فكذلك على رأي).

هذا هو الأصح؛ لعدم الاتيان بالمنذور.

قوله: (ولو عجز - إلى قوله: - وإلا سقط على رأي).

هذا هو الأصح؛ لتعذر المنذور. ويستحب أن يحج راكباً، ويسوق بدنة

(١) قاله الشيخ في مبسوط ٢٦٩: ١، والمحقق في الشرائع ٢٣٠: ١.

(٢) انكافي ٤٥٥: ٧، حديث ٦، معقبه ٢ ٢٣٥، حديث ١١١٣، تهذيب ٤٧٨: ٥، حديث ١٦٩٣، الاستبصار ٥٠: ٤، حديث ١٧٩.

(٣) المبسوط ٣٠٣: ١، النهاية: ٢٠٥.

(٤) مهم. المحقق في المختصر المجمع ١ ٧٦، والشهيد في الممعة: ٦٤، والسيوري في المنقح للرائع

ولو نذر حجة الاسلام لم يجب غيرها، ولو نذر غيرها لم يتد خلا،  
ولو اطلق فكذلك على رأي.

**المطلب السادس:** في شرط النيابة وهي ثلاثة:

كمال لثائب، واسلامه، واسلام المنوب عنه، وعدم شغل ذمته  
بحج واجب؛ فلا تصح نيابة المجنون، ولا صبي غير المميز، ولا المميز على  
رأي، ولا الكافر، ولا نيابة المسلم عنه، ولا عن المخالف إلا أن يكون  
أب النائب.

تزيلاً للرواية بذلك<sup>(١)</sup> على الاستحباب

قوله: (ولو اطلق فكذلك على رأي).

هذا هو الأصح، ولو عمن كان قال: لله علي أن أحج أي حجة كعب،  
ففي إجزء حجة الاسلام وجه لا يخلو من شقوة  
قوله: (وهي ثلاثة).

سيأتي اشتراط العدالة وقدره الأخير وعدمه بأفعال الحج إلى آخره، ولا  
ينحصر فيها ذكره.

قوله: (ولا المميز على رأي).

لا تصح نيابته مطلقاً، إذا كن الحج واجباً أو مندوباً وقلنا: إن أفعاله  
غير شرعية، وهو الأصح.

قوله: (ولا عن المخالف).

لمخالف مهي عن موادته فكيف يجوز الحج عنه وأفعاله لا تنفعه شيئاً إذا  
هدت عن خلافه، وما ورد من صحة عاداته مخصوص بما إذا استبصر<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لا أن يكون أب النائب).

(١) التهذيب ٥: ٤٠٣، حديث ١٤٠٣، الاستبصار ٢: ١٤٩، حديث ١٩٠

(٢) الكافي ٣: ٤٥٥، حديث ١، و ٢٧٥: ٤، حديث ٤، تهذيب ٤: ٥١٤، حديث ١٤٣، و ٩٠٥، حديث ٢٣،

والأقرب اشتراط العدالة لا معنى عدم الإجزاء لوحج الفاسق،  
ولا نيابة من عليه حج واجب من أي انواع الحج كان مع تمكنه، فان  
حج عن غيره لم يجوز عن أحدهما.

ويجوز لمن عليه حج أن يعتصر عن غيره، وليس عليه عمرة أن يحج  
نيابة اذا لم يجب عليه النسك الآخر، ولو استأجره الثمان واتفق زمان  
الإيقاع والعقد بطلا. ولو اختلف زمان العقد خاصة بطل المتأخر، ولو  
انعكس صحا.

ويشترط نية النيابة، وتعيين الأصل قصداً، ويستحب لفظاً عند  
كل فعل.

وبصح نيابة فاقد شرائط حجة الاسلام، وإن كان ضرورة، أو

هذا قول الشيخ<sup>(١)</sup>، واختاره المصنف في المختلف<sup>(٢)</sup> وهو قوي.

قوله: (والأقرب اشتراط العدالة...).

يشترط بهذا المعنى، وكذا القول في الصلاة والصوم، فلا يحرم عليه أخذ  
الأجرة لو علم من نفسه الفسق إذا أتى بالحج.

قوله: (ويجوز لمن عليه حج أن يعتصر عن غيره...).

ينبغي التقييد بما إذا لم ينافي القورية.

قوله: (ولو انعكس صحا).

بشرط أن تكون الحجة المتأخرة متبرعاً بها، أو لا يجد الوصي من يستأجره  
عاجلاً، وإلا لم يجوز التأخير.

قوله: (وتعيين الأصل قصداً).

أي المنوب عنه عند كل فعل.

(١) البوط ٣٣٦٠١.

(٢) المختلف: ٣١٢.

امرأة عن رجل، وبالعكس.

ولومات بعد الإحرام ودخول الحرم أحزاً، وقبله يعيد مقابل  
الباقي و لعود، وكذا لو صد قبل دخول الحرم محرماً.  
ولا يجب اجابته لو ضمته في مستقبل، ولا اكمال الأجرة لو  
قصر، ولا دفع الفصل الى المستأجر و فصلت عن المقة، وتبرع لحي  
يرئ الميت،

قوله: (وقبله يعيد مقابل الباقي والعود).

أي: إلى البلد، بأن يقطع لاجرة على الجميع؛ لأن قطع المسافة داخل في  
الاجارة، والضمير في (قله) يعود إلى دخول الحرم، لكن بشكل يس كإن ساكناً  
في الحرم، إذا صار نائباً وأحرم.

قوله: (ولا تحب إجابة لو ضمته في المستقبل).

حلاًفاً لتشيع<sup>(١)</sup>، سواء كانت الاجارة مطقة أو مفدة، لانفساح لاجارة  
في المفدة بعام الصد، وثبوت المسخ لكل منها في المطقة.  
وقال الشبحدان: كان عليه مما أحد بغير نصيب ما بقي من الطريق التي  
يؤدي فيها الحج، إلا أن يصغر العود لاداءه وحب<sup>(٢)</sup>.

وختار المصنف في المسهي وحب لانيان دلج مرة ثانية، و سحقاق  
الاجرة تكاملاً، وأنه ليس للمستأجر لمسح إن كانت الاجارة مطقة، وإن كانت  
معتنة كان له المسخ<sup>(٣)</sup>، والتحقيق ما قلناه.

قوله: (ولا اكمال الاجرة لو قصر).

لكن يستحب.

قوله: (وتبرع لحي يرئ الميت).

(١) البسوط ١: ٣٢٣

(٢) للميد في الفقة: ٦٩، و لطوسي في التهذيب ٥: ١١٧

(٣) المنتهى ٢: ٨٦٤

ويجب امتثال الشرط وإن كان طريقاً مع العرض، وعليه رد التفاوت لا معه.

ولو عدل إلى التمتع عن قسميه، وتعلق الغرض بالأفضل أجزاء،

بخلاف الحلي، فإنه لا بد من إذه.

قوله: (ويجب امتثال الشرط وإن كان طريقاً مع العرض، وعليه رد التفاوت لا معه).

سواء كان الغرض ديساً كزيرة وطول طريق يحصل به الأجر، أو ديبوياً كنجارة.

ويمهم، منه أنه لا يستحق العرض لمن اشترطه، وعدم بالقراض أنه هو وغيره سواء عند المستأجر لم يجب سلوكه حينئذ، ولا ينقص من الحرية بسببه شيء، خلافاً لمصنف في المختلف<sup>(١)</sup> وعليه ترك صحيفة حرير، عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

ولو أخرج بالشرط حيث يجب الوفاء به كالطريق مع تعلق العرض به، وجب رد التفاوت من الحرية، بأن تُنظر أجرة المثل للمشترط والمأني به وقدر التفاوت، ويؤخذ من المسمى بسببه إلى أجرة المشترط خلافاً للشيخ، إذ لم يوجب شيئاً<sup>(٣)</sup>، فالصير في قول المصنف: (لا معه) يعود إلى الامتثال، أي: لا مع الامتثال.

ولا يقال: لا يستحق أجرة؛ لأنه لم يأت بالمستأجر عليه، لأننا نقول: استؤجر على عمليين فأني بأحدهما، فيستحق نصيبه من المسمى.

قوله: (ولو عدل إلى التمتع عن قسميه، وتعلق الغرض بالأفضل أجزاء).

(١) المختلف ٣١٤، ١.

(٢) الكافي ٣٠٧: ٤، حديث ٢، الفقيه ٢: ٢٦١، حديث ١٢٧١، تهذيب ٤١٥: ٥، حديث ١٤٤٥.

(٣) البسوط ٣٢٥: ١.

وإلا فلا، ولا يستحق أحراً.

ويحوز البيّنة في لطوف عن عدل و معذور كالمغني عليه  
والمسجون، لا عمن انتفى عنه الوصف، والحامل والمحمول وإن تعدد  
يحتسبان، وإن كان الحمل بأجرة على أشكال.

الرد متعلق العرض بالأفضل: أن لا يكون غير التمتع متعناً عليه بدر  
وشبه، أولكونه من حاصري مكة وفد وحب عنه أحد لوعن، بل ستأخر حج  
وعدم منه أنه لا يأتي الأفضل، لكنه سمي غير تمتع أنه يصح، ولا ينقص من  
احترته شيء، وعنه تكون صححة أبي بصير عن أبي عبد الله عنه السلام<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولا فلا، ولا يستحق أحراً).

لأنه لم يأت بشيء من المتأجر عليه.

قوله: (وتحوز لبيّنة في الضوابط عن الغائب والمعدور...).

تدخل في عبرته الحائض، وإن توفى في حوار لاستنباطها مع  
حصولها؛ بطراً أي عدم دلالة النص على ذلك في حقها، وإن شربك غيرها من  
لمعدودين يدين ورد النص على حوز الاستئجار عنهم<sup>(٢)</sup>.

وللتوقف في ذلك بحال، وإن كان مع اضرة الشديدة التي تفصي إلى  
انقطاعها عن أهله في البلاد النائية لا يعد العرب بالاستئجار.

قوله: (لا عمن انتفى عنه الوصفان).

أي: كل منها، فلا إشكال.

قوله: (والحامل، والمحمول وإن تعدد، يحتسبان، وإن كان الحمل

بأجرة على إشكال).

يد كان تبرعاً يحتسبان، وكذا لو كان بأجرة لكن استأجره ليحمله في

(١) الكافي ٣١٧:٤ حديث ١، المعقب ٢٦١:٢ حديث ١٢٧٢، تهذيب ٥ ٤١٥ حديث ١٤٤٦،

الاستبصار ٣٢٣:٢ حديث ١١٤٥.

(٢) الكافي ٤٢٢:٤ حديث ٢، المعقب ٢ ٢٥٢ حديث ١٢١٤، التهذيب ١٢٣٠:٥ حديث

٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٩، الاستبصار ٢٢٦:٢ حديث ٧٧٩-٧٨١

وكفارة الجدية، والهدي في التمتع والقران على النائب.  
 ولو أحصر تحمل دهدي ولا قضاء عليه، وإن كانت الإجارة  
 مطلقة على اشكال. فإن كان الحج ندباً عن المستأجر تخيراً، وإلا وجب  
 الاستئجار، وعلى الأجير رد باقي من الطريق.

طوافه، وإلا احتسب للمحمول خاصة<sup>(١)</sup>؛ لاستحقاقه قطع المسافة بالإجارة، فلا  
 يجري عن فرض الحامل، وعليه نزل صحيحة حفص بن المغيرة، عن الصادق  
 عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولو أحصر تحمل دهدي، ولا قضاء عليه وإن كانت  
 الإجارة مطلقة على إشكال).

الأصح أن الإجارة إن نعتت عام لاحتصار انفسخت، وإن كانت مطلقة  
 لم تنسخ، لعدم تشخص الزمان خلافاً للنسخ<sup>(٣)</sup>؛ لكن لكل منها الفسخ، فبراعي  
 الولي المصلحة.

فقول المصنف: (ولا قضاء عليه) يحتمل أن يراد به الانقضاء، فتبي  
 وحوب القضاء، وأن يرد به التوسط على الفسخ في المطلقة بأن القضاء لا يتحقق  
 على هذا التقدير. لكن قوله: (وإن كان الحج ندباً...)، يشعر بإرادة الأول.

قوله: (وإن كان الحج ندباً عن المستأجر تخيراً، وإلا وجب  
 الاستئجار).

أي: تخير المستأجر في الاستئجار مرة أخرى وعدمه، وإن لم يكن ندباً  
 تحتم الاستئجار، ومقتضاه كون العقد الأول قد انفسخ.

قوله: (وعلى الأجير رد الباقي من الطريق).

(١) النص أملاء مطابق نسخة «ن» ولعله الصحيح، وما يفي في النسخ من الزيادة الخالصة منه لا وجه  
 لها، في نسخة «س» العبارة هكذا: (وإلا فلا كما يستأجر نفسه بحمده فحمل عليه آخر  
 احتسب للمحمول خاصة) وفي نسخة «هـ» هكذا (والأفلا احتسب للمحمول خاصة).

(٢) الكافي ٤: ٤٢٩، حديث ١٣.

(٣) الميعوط ١: ٣٢٣.

ولمن عليه حجة الاسلام ومنذورة أو غيرها أن يستأجر اثنين لها  
في عام واحد مع العذر.  
ولو نقل النائب بعد التمس من منوب النية الى نفسه لم يجزئ  
عن أحدهم ولا أحرة له.

### مسائل:

أ: لو أوصى بحج واجب أخرج من الأصل، فإن لم يعين القدر  
أخرج أقل ما يستأجر به من أقرب لأماكن.  
وإن كان بدلاً فكذلك من الثلث، ولو عتبه فإن زاد أخرج  
الزائد من الثلث في الواجب، والجميع منه في المستحب.

أي: رد ما قاس الساقى من الأجرة حلالاً لتشيع إذا أوجب له أحرة مثل  
ما فعل<sup>(١)</sup>، وهذا كله لأن لما ع من الامام ليس من قبل الأخير.  
قوله: (ولمن عليه حجة الاسلام - ن قوله: - مع العذر).

وحجه عدم ثبوت الترتيب بينهما، وإن كان حج الاسلام لا يجوز تأخره.  
قوله: (لو أوصى بحج واجب أخرج من الأصل، فإن لم يعين  
القدر أخرج أقل ما يستأجر به من أقرب لأماكن).

أي يجزئ من أقرب الأماكن مع صبر التركة. وأما وجوب الاستئجار  
بأقل ما يمكن أن يستأجر به فلا يعد أن يفسد الإطلاق بحمل على أحرة المثل  
الغالبية في العادة، كما يقال في ثمن المثل، أم أقل ما يستأجر به لافراد المكففين،  
فبعد القول بتحتيمه؛ لأنه يقتضي عدم حوز الاستئجار بالأحرة العالية إذا أمكن  
أقل منها ندراً.

ومثل هذا قد يستعاد من عبارة انتهى<sup>(٢)</sup>، وعبرة المصنف في هذا  
الكتاب في أول المسائل السابقة في مثل هذه قد تنافي ما هنا.

(١) الميسوط ١: ٣٢٥

(٢) انتهى ٢: ٨٧٣



ولو اتسع المعين للحج من بلده وجب، وإلا فمن أقرب الأماكن،  
ولو قصر عن الأقل عاد ميراثاً على رأي.

ب: يستحق الأجير لأجرة بالعقد، فإن خالف ما شرطه فلا  
أجرة.

ج: لو أوصى بحج وعبره قدم الواجب، ولو وجب الكل قسمت  
التركة بالحصص مع القصور.

د: لو لم يعين الموصي العدد اكتفي بالمرة، ولو علم قصد التكرار  
كرر حتى يستوفي الثلث، ولو قصر على التكرار والقدر فقصر جعل  
مالمستين وأزيد لسنة.

قوله: (ولو قصر عن الأقل عاد ميراثاً على رأي).

هذا هو الأصح، لعدم صحة وصيته، لكن هذا إذا لم يمكن الوصي من  
إخراج الوصية<sup>(١)</sup>، ثم طرأ القصور بعد ذلك بحدوث زيادة الحرية، فانه بعد القول  
بعوده ميراثاً لها.

قوله: (فإن خالف ما شرط فلا أجرة له).

ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بما إذا كان الإحلال بالشرط مقتضياً  
للاحلال بالمستأجر عليه، بأن لم يأت شيء مما استؤجر عليه، كما لو عدل من نوع  
إلى نوع، أما مع عدم ذلك فانه يستحق بالنسبة من المسمى.

قوله: (ولو أوصى بحج وغيره قدم الواجب، ولو وجب الكل  
قسمت التركة بالحصص مع القصور).

هذا إذا استوت الواحدات في خروجها من الأصل ومن الثلث، ولم  
يترتب في هذا القسم، فـ كان فيها ما يخرج من الأصل قدم على ما يخرج من  
الثلث، ولو اشتركت كلها في الخروج من الثلث ورتب بدئ بالاولى فالاولى.

قوله: (ولو علم قصد التكرار ككرر حتى يستوفي الثلث).

(١) في «د» و«هـ» لكن هذا إذا لم يمكن إخراج الوصية.

هـ : للمستودع بعد موت المودع، مشغول بحجة واجبة اقتطاع الأجرة، ويستأجر مع علمه بمنع الوارث.  
و: تجوز الامتنابة في جميع أنواع الحج الواجب مع المعجز بموت أو

حماً للرويتين على ذلك<sup>(١)</sup>، ولو كان عليه حج الاسلام وأوصى بهذه الوصية أخرج أولاً، ثم كرر الحج بقدر الثلث.  
قوله: (للمستودع بعد موت المودع المشغول بحجة واجبة اقتطاع الأجرة، ويستأجر مع علمه بمنع الوارث).

أصل هذا الحكم مستفاد من رواية يزيد لعجلي، عن الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup>، وليس في الرواية منع الوارث، لكن قوله الأصحاب عليه؛ حذراً من التصرف في مال الغير بغير إذنه لغير مقص وتضمنت أنه المستودع بحج، لكن القول بجواز الاستئجار قد يقال: بثبوت طريق أولى. <sup>(٣)</sup> ويخرج بعضهم وجوب استئذان الحاكم إذا أمكن، ولا بأس به، قد في الثروس<sup>(٤)</sup>. وطردو - يعني الأصحاب - الحكم في غير الوديعة كالدين والعصب والأمانة الشرعية<sup>(٥)</sup>.  
ولو تعدد الودعي أمكن توزيع الأجرة، وكونها كفروض الكفايات، وإن أخرج كل منهم أمكن تضمين كل مهم عارداً على حصته، ومع سبق يصح اللاحق.

وهل يُعَدَّى الحكم إلى غير حجة لاسلام كالنذر، والعمرة، وقضاء الدين، والكفارة، والزكاة، والخمس؟ يحتمل ذلك. وطبي أن التوقف عن ذلك أولى؛ فقصرنا للرواية المخالفة للأصل على مورده<sup>(٦)</sup>، نعم لو أمكن استئذان الحاكم فجواز الجميع ظاهر.

(١) تهذيب ٤٠٨:٥ حديث ١٤١٩، ١٤٢٠، الاستبصار ٢: ٣١٩ حديث ١١٢٩، ١١٣٠.

(٢) الكافي ٣٠٩:٤ حديث ٦، الفقيه ٢: ٢٧٢ حديث ١٣٢٨، التهذيب ٥: ٤١٦ حديث ١٤٤٨.

(٣) الثروس ٩٠.

(٤) منهم: المحقق في المعتبر ٧٧٤:٢.

(٥) الكافي ٣٠٦:٤ حديث ٦، الفقيه ٢: ٢٧٢ حديث ١٣٢٨، التهذيب ٥: ٤١٦ حديث ١٤٤٨.

(٦) الكافي ٣٠٦:٤ حديث ٦، الفقيه ٢: ٢٧٢ حديث ١٣٢٨، التهذيب ٥: ٤١٦ حديث ١٤٤٨.

زمن، وفي التطوع مع القدرة. ولا يجوز الحج عن المعضوب بغير اذنه، ويجوز عن الميت من غير وصية.

ز: يشترط قدرة الأحيى، وعلمه بأفعال الحج، واتساع الوقت، ولا يلزمه المبادرة وحده بل مع أول رقة.

ح: لو عقد بصيغة الجمالة كمن حج عني فله كذا صح، وليس للاجير زيادة. ولو قال: حج عني مما شئت فله اجرة المثل، ولو قال: حج أو اعتمر بمائة صح جمالة.

ط: لو لم يحج في المعينة انفسحت الإحارة، ولو كانت في الذمة لم تنسخ.

قوله: (وعلمه بأفعال الحج...).

المعوم منه اعتبر العلم به تفصيلاً، ولظاهر الاكتفاء بالاجمالي بشرط أن يتعلمها بعد ذلك، أو يكون مع مسدد يوقعه على كل فعل من ويحب أيضاً أخذها من دلائلها، أو استغليد لمن يجوز تفكيده، وكذا يجب هذا على كل حاج قوله: (بل مع أول رقة).

ينبغي أن يكون هذا مقيداً بما إذا كانت الرقة هي المعتاد خروجها دائماً، أو لم يتوقع خروج غيرهم. فلو خرجت لرقة قبل الزمان المعتاد، كالسافرين في البحر في رجب مثلاً يطبسون المحورة، فظاهر عدم وجوب الخروج معهم، إذا كانت القامدة المعتاد خروجها متوقفاً سفرها على العادة مع إمكان وجوب الخروج معهم<sup>(١)</sup>؛ لإمكان عروض مابع، ويسعد بأن إطلاق الإحارة يحمل على المعتاد القالب.

قوله: (لو لم يحج في المعينة فسحت الإجارة، ولو كانت في الذمة لم تنسخ).

ي: لو استأجره للحج خاصة، فأحرم من الميقات بعمره عن نفسه  
واكملها، ثم أحرم بحج عن المستأجر من ميقات أجزأ، ولو لم يعد الى  
الميقات لم يجزه مع المكنة، ولو لم يتمكن أحرم من مكة.

لكن لكل منها الفسخ في المطعة إذا لم يكن التأخير من قبل الأخير، فإن  
كان من قبله لم يكن له اختيار الفسخ.

قوله: (فأحرم من الميقات بعمره عن نفسه واكملها ثم أحرم بحج  
عن المستأجر من الميقات أجزأ).

إحرامه بالعمرة لا يخدم: إما أن يكون مع ظن إمكان العود إلى الميقات  
ظناً مستنداً إلى عادة مع اتساع الرمان، أولاً، وعلى كلا التقديرين: قد أن  
يكون المستأجر قد شرط عليه الإحرام من الميقات، أولاً، فهذه صورتان.

فإن طعن العود إلى الميقات في حواجز الاحتمار لنفسه نظراً.

وقول المصنف فيما سبق: تلزمه المبادرة مع أول رقة يقتضي العدم.

وإن لم يظن لم يجز قطعاً.

فإن عاد وأحرم من الميقات فلا بحث، ولا ففي صحة إحرامه من مكة أو  
بما دون الميقات على حسب ما يمكنه نظراً لإصلاق قول الأصحاب: ن من تجاوز  
الميقات عامداً لا نسك له.

وقد به على ذلك في الدروس قال: لا أن يفرق بين المعتبر عن نفسه  
وغيره<sup>(١)</sup>، والفرق غير طاهر.

نعم يمكن أن يفرق بين من تجاوز بغير إحرام أصلاً، وبين من أحرم  
نسك آخر.

قال قلنا بعدم المناقاة من هذا الوجه، في صحته عن الإجارة توقف؛ لأن  
المستأجر عليه هو ما يكون إحرامه من الميقات لاسيما إذا شرط ذلك في عقد  
الإجارة، إلا أن يقال: إن عقد الإجارة وإن اقتضى ذلك، إلا أنه إذ أتى بالحج،

وفي احتساب المسافة نظراً، يشأ: من صرفه الى نفسه فيحط من أجرته قدر التفاوت بين حجة من بلده وحجة من مكة، ومن أنه قصد بالمسافة الحج الملتزم إلا أنه أراد أن يريح في سفره عمرة، فتوزع الأجرة على حجة من بلده إحرامها من الميقات، وعلى حجة من بلده إحرامها من مكة، فيسقط من المسمى بنسبة التفاوت،

بحيث يكون صحيحاً شرعاً، لا يقدح فيه الاحلال ببعض الأمور المشترطة لعذر، إذا لم تكن قاذحة في الصحة، كما لو لم يدرك من وقوف عرفة إلا الاضطرارية مع احتياري الآخر مثلاً، فإن ذلك لا يقدح في وقوع الحج عن المستأجر، وإن كان عقد الاجارة معمولاً على الاستعانة.

وكذا القول في باقي الأصول، حتى لو فعل محرماً كس عبط ونحو ذلك لا يخل لوقوعه عن المستأجر، فكذا هنا.

بقي شيء، وهو أن عمرة المستأجر لنفسه هل توصف بالصحة، حيث يحرم عليه الاتيان بها لتحتم الاحرام بحج البيعة؟ فيه تردد، يلتفت إلى تعلق الهي بها وعدمه، وفي الصحة قوة.

قوله: (وفي احتساب المسافة نظراً يشأ من صرفه إلى نفسه ...).

أي: من صرف الاحرام من الميقات إلى نفسه، وفيه مناقشة، من حيث أن المرجع غير واضح.

وقد يناقش من جهة إطلاق الصرف على ذلك؛ ولا مناقشة؛ لأن الية تصرف الفعل بعد أن كان صالحاً لوحه معين إلى وجه آخر. ويمكن عود الصمير إلى قصع المسافة؛ لأنه يصرف فائدته إليه، وهي الاحرام من الميقات قد صرفه إلى نفسه، وفيه ما سبق.

قوله: (فيسقط من المسمى بنسبة التفاوت).

أي: من المسمى في الإحارة، والمراد: نسبة التفاوت بين أجرتي المثل للحجبتين المذكورتين من أجرة لمثل للحجة التي إحرامها من الميقات، فإن كان

وهو الوجه إن قصد بقطع المسافة الحج، وإن قصد لاعتمار فالأول.

يا: لو فاته الحج بتفريط تحمل بعمره عن نفسه لانقلابه إليه، ولا أجرة، ولو كان بغير تفريط فله أجرة مثله <sup>(١)</sup> حين لموت، قاله الشيخ، والأقرب أن له من المسمى بنسبة ما فعل.

يب: لو فسد النائب الحج فعليه بقضاء عن نفسه، فإن كانت معينة انفسخت،

ربيعها مثلاً أخذ من المسمى الربع، فو كان يسمى مائة، وأجرة المثل العليا مائتين، وأدبها مائة وخمسين أحد من المسمى خمسة وعشرين. وعلم أن هذه المسألة قد تساوى بظهورها ما ذهب من قوله: (وإن حالف ما شرط فلا أجرة).

قوله: (وهو الوجه إن قصد بقطع المسافة...)

لم يذكر حكم ما إذا قطعها لها معاً، وهو مشكل، والحق وحب رد التذويت في أصل المسألة خلافاً للشح<sup>(٢)</sup>، واحتسب المسافة إن قطعها للمستأجر. قوله: (تحلل بعمره عن نفسه لانقلابه إليه).

قد يناقش في ذلك لأن تحلله بعمره غير موقوف على انقلاب الاحرام إليه؛ لأن محرمت الاحرام متعلقة به، والتحلل غير مستأجر عليه.

قوله: (و لأقرب أن له من المسمى بنسبة ما فعل).

هذا هو الأصح خلافاً للشيخ، حيث اعتبر قدره من أجرة المثل، ويشكل بأنه ربما يساوي المسمى، فيلزم الضرر<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فإن كانت معينة انفسخت).

هذا مبني على أن المرض في انفساد هو القضاء، والعاعدة عقوبة، ولو قلنا بالعكس - وهو الأصح كما سيأتي - فلا دفع، ولا انفساخ.

(١) البسوط ١: ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) البسوط ١: ٣٢٥-٣٢٦.

وعلى المستأجر استئجاره أو غيره وإن كانت مطلقة في الذمة لم تنسخ  
وعليه بعد القضاء حجة النية، وليس للمستأجر الفسخ.

يج: إن عين المستأجر الرمال في العقد تعين، فإن فات انفسخت،  
ولو اطلق اقتضى التعجيل، فإن أهمل لم تنسخ، ولو شرط التأجيل عامين  
أو أزيد جاز.

قوله: (وعلى المستأجر استئجاره أو غيره).

ربما يوقش في استئجاره بعد الاشتراط العدالة كما سبق، ولا مناقشة؛  
لأنه لا يخرج من العدالة بذلك.

قوله: (وإن كانت مطلقة في الذمة لم تنسخ وعليه بعد القضاء  
حج النية).

هذا أيضاً مبني على أن سائدة عموية، لكن لا يحج على هذا انفس  
وجوب حجة حري للنية بعد وجوب القضاء؛ لأن إينها كما تب العموية أخرأت  
الأخرى عن الفرض، وبه صرح شيخنا الشهيد<sup>(١)</sup>، والأصح أن الأول هي  
الفرض، فلا شيء سوى القضاء جرمًا.

قوله: (وليس للمستأجر الفسخ).

على ما اختاره من أن السادة لا تحرى، وأن من أحصر يتحلل، وتنسخ  
الاجارة بالسنة إليه مع الاطلاق على الإشكال السابق، كما يستعاد من ظاهر  
قوله: (وإلا وجب الاستئجار) يجب أن تنسخ، وعلى ما احتراه هناك من أن  
لكل منها لفسخ، يجب أن يكون للمستأجر لفسخ هنا إذا قد بأن الأولى عقوبة.  
قوله: (فإن أهمل لم يفسخ).

هذا جيد لكن ينبغي أن يكون للمستأجر لفسخ.

قوله: (ولو شرط التأجيل عامين أو أزيد جاز).

يد: لو عين الموصي النائب والقدر تعييناً، فإن زاد عن المثل، أو كان الحج ديباً ولم يخرج من الثلث أخرج ما يحتمله الثلث، فإن رضي النائب به وإلا استؤجر به غيره، ويحتمل باحرة المثل. ولو أطلق القدر استؤجر بأقل ما يوجد من يحج عنه مثله إن لم يزد على الثلث،

بشرط أن لا يتمكن الوصي والوكيل من استئجار من يحج قبل ذلك بالشروط المعتبرة.

قوله: (فإن زاد عن المثل، أو كان الحج ديباً، ولم يخرج من الثلث أخرج ما يحتمله الثلث).

أي: فإن زاد القدر عن أحرة المثل في وجب لأقل ما يجري الاستئجار به لو لم يوص به أو كان الحج ديباً - ولم يخرج (من الثلث) <sup>(١)</sup> الرائد الذي دل عليه «رأى» تضمناً في الواجب، وعموم الاحرة في المدون، أخرج ما يحتمله الثلث من الأمرين.

قوله: (ويحتمل بأجرة المثل).

التفصيل لا بأس به، وهو إن تعلق عرض الموصي بالمعين، فقد تعذرت الوصية، فيستأجر غيره بأجرة المثل، وإن لم يتعلق عرضه بخصوصه استؤجر غيره بذلك القدر؛ لأن تعيين الموصي له كلا تعيين، على ما فرضه القدر؛ لأنه الموصى به في الحقيقة. ولا يجوز الإخلال به حيث، كما لا يجوز لإحلال بالوصية أصلاً.

قوله: (وإن أطلق القدر استؤجر بأقل ما يوجد من يحج عنه مثله...).

أي: استؤجر الشخص المعين بأقل شيء يوجد من يحج به عنه مثل ذلك

(١) لم ترد في «ن» و«ه».



فإن لم يرض المعين استؤجر غيره.

به: لو نص لمستأجر على المباشرة، أو أطلق لم يجز للنائب الاستنابة، ولو فوض إليه جازت.

المقصد الثاني: في أفعال المتمتع وفيه فصول:

مقدمة: الواجب منها ستة عشر: الاحرام، والطواف، وركعتاه، والسعي، واستقصير، والإحرام للحج، والوقوف بعرفات، وبالمشعر، ونزول منى، والرمي، والديح، وحلق بها أو استقصير، والطواف، وركعتاه، والسعي، وطواف النساء ~~وزكيات~~ ثم لقارن ~~واي~~ بمفرد يعتمر ~~الحج~~ عمرة مفردة متأخرة، والمتمتع يقدم عمرة التمتع.

ويستحب أتم التوجه الصدقة.

الشخص، بل لم يزد المصطلح عن المثل في الواجب، ومجموع الاحرة في المدبوع عن الثالث.

قوله: (فإن لم يرض المعين استؤجر غيره).

أي: مما يليق من الاحرة، وهي الاحرة الغالبة عادة مع رعاية حال الشخص، وعدم التجاوز عن أقل لمحرم بل غيره، إلا مع التعذر. قوله: (الواجب منها ستة عشر).

الذي عدده سبعة عشر، إلا أن يرد عدد الوقوفين واحداً، وهو بعيد.

قوله: (ويستحب أمام التوجه الصدقة).

في صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «تصدق، واحرج أي يوم شئت»<sup>(١)</sup>.

(١) المحاسن ٣٤٨ حديث ٢٣، سكر في ٢٨٣ حديث ٤، المعية ١٧٥-٢ حديث ٧٨١، تهذيب ٤٩: ٥ حديث ١٥١.

وصلاة ركعتين، والوقوف على باب داره قرناً فاتحة الكتاب أمامه وعن  
جانبه، وآية الكرسي كذلك، وكسبت الفرج، وغيرها من المأثور،  
والبسملة عند وضع رجله في الركاب، و بدعاء بالمأثور عند الإستواء على  
الراحلة.

### الفصل الأول: في الإحرام وفيه مصلب:

#### الأول: في تعيين المواقيت.

إنما يجوز الإحرام من المواقيت، وهي ستة: لأهل العراق العتيق  
وأفضله لمسلخ،

وفي صحيحة حماد بن عثمان، عنه عليه السلام وقد سأله، أيكراه السر في  
شيء من الأيام المكروهة مثل الأربعاء وغيره؟ فقال: «أفتتح سمرق بالصدقة،  
وأخرج إذا بدا لك»<sup>(١)</sup>.

قوله: (وصلاة ركعتين).

يقرأ فيها ما شاء من القرآن، ذكره في المنتهى<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والوقوف على باب داره).

تقاء وجهه الذي يتوجه له.

قوله: (لأهل العراق العتيق).

كله ميقات من أين أحرم منه صح، صرح به المصنف<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وأفضله المسلخ).

لم نقف على شيء يعتمد عليه في ضبط الحاء بالمهملة أو المعجمة.

(١) المحاسن ٢٤٨ حديث ٢٢، انكافي ٤ ٢٨٣ حديث ٣، تنقيح ١٧٥٠٢ حديث ٧٨٢، تهذيب

٤٩٠٥ حديث ١٥٠، ومعه عن حماد بن عيسى.

(٢) المنتهى ٢ ٦٤٦.

(٣) المنتهى ٢ ٦٦٦، التذكرة ١ ٣٢٠.

(٤) مهم، الشيخ في الهايه ٢١٠، وأبوالصلاح في الكافي في المعه ٢٠٢، والمحقق في المختار ٢ ٨٠٣.

ثم غمرة، ثم ذات عرق، فلا يجوز الخروج منها بغير احرام.  
ولأهل المدينة مسجد اشجرة اختياراً، واضطراراً الجحفة،

قوله: (ثم غمرة).

لم يجد في كون الميم ساكناً أو غيره شيئاً يعول عليه.

قوله: (ثم ذات عرق).

يجوز الاحرام منها اختياراً، خلافاً لابن بابويه<sup>(١)</sup>، ونقل في المنهى عن  
سميد بن جبير أنها كانت قرية ثم خربت، وصارت القرية في موضع آخر، والمقابر  
في موضع الاول<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولأهل المدينة مسجد الشجرة اختياراً).

المراد به: نفس المسجد على ما يتأذر من العبارة، وفي الأخبار أن الميقات  
ذو الحليفة<sup>(٣)</sup>، وهي بضم الحاء وفتح اللام: موضع على ستة أميال من المدينة،  
وهو ماء لبي حشم. ميقات للمدينة والشام، قاله في القاموس<sup>(٤)</sup> فيكون الميقات  
هو هذا لانفس المسجد.

وفي حواشي شيخنا الشهيد: إن المشهور في الروايات أن الاحرام من  
الوادي المسمى بندي الحليفة<sup>(٥)</sup>، وكيف كان فالاعتصار على المسجد أحوط،  
وجواز الموضع كله لا يكاد يدفع.

قوله: (واضطراراً الجحفة).

هذا إذا سغ الحاج ذا الحليفة، فانه يمتنع العدول حينئذ إلا اضطراراً، والا  
فلا حرج عليه لو عدل عن الطريق، مدياً كان أو غيره؛ لعموم كون هذه المواقيت  
لأهلها، وليس مربها.

(١) الفقيه ١٩٩: ٢ دين حديث ٩٠٧.

(٢) المنهى ٢: ٦٧١.

(٣) الكافي ٤: ٣١٨، ٣١٩ حديث ٣-١، فقيه ١٩٨: ٢ حديث ٩٠٣، علل الشرائع: ٤٣٤ حديث ٧،

٣، التهذيب ٥: ٥١٠، ٥٥، ٥٦ حديث ١٦٦-١٦٨، ١٧٠.

(٤) القاموس (جلف) ٣: ١٢٩.

(٥) انظر الحاشي (٥).

وهي المهيعة، وهي ميقات أهل الشام حثيراً ولليمن جبل يقال له يلملم، وللطائف قرن المنازل.

ومن منزله أقرب من الميقات منزله، ولحج التمتع مكة، وهذه المواقيت للحج والعمرة المتمتع بها والمفردة.

ولو عدل اختياراً بعد المرور على ذي الحليفة إلى الجحفة، أو ذات عرق، قال في الدروس: أساء وأجزأ<sup>(١)</sup>، لإطلاق<sup>(٢)</sup> النصوص الدالة على أن هذه مواقيت لكل من مر بها<sup>(٣)</sup>، ولا منافاة بين تحريم العدول وإجزاء الإحرام منها. قوله: (وهي المهيعة).

هي بفتح الميم، وإسكان الهاء، وفتح الياء المشاة من تحت، والعين المهملة: الموضع الواسع، وهي في الأصل كانت قرية ثم خربت، فالمعتبر موضعها.

قوله: (ولليمن جبل يقال له: يلملم).

ويقال له: الململم، ويرمم.

قوله: (وللطائف قرن المنازل).

هو بفتح القاف، وإسكان الراء: حين صغى وفي الصحاح: إن الراء مفتوحة، وإن أويماً منسوب إليه<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ومن منزله أقرب من الميقات منزله).

المراد: إلى مكة، كما هو مصرح به في الأحبار<sup>(٥)</sup>.

(١) الدروس: ٩٥، وفيه لم يجرى، ولو صار إليها فالصحة قوية وإن أساء.

(٢) في جميع النسخ الخطية: وإطلاق.

(٣) الكافي ٣٢٣: ٤ حديث ٢.

(٤) الصحاح (قرن) ٦: ٢١٨١.

(٥) الكافي ٣١٨: ٤، ٣٢٢ حديث ١، ٥، الفقيه ١: ١٩٩ حديث ٩٠٩، ٩١١، ٩١٢، التهذيب ٥: ٥١٥.

ويجرد الصبيان من فح إن حجوا على طريق المدينة، وإلا فن مواضع الإحرام.

والقارن والمفرد إذا اعتمرا بعد الحح وحب أن يخرجوا إلى خارج الحرم ويحرموا منه، ويستحب من الحرمان، أو الحديبية، وهي اسم بئر خارج الحرم تخفف وتنقل، أو لتنعيم فإن أحرم من مكة لم يجزئها .  
ومن حج على ميقات وحب أن يحرم منه وإن لم يكن من أهله، ولو لم يؤد الطريق إليه أحرم عند محاذة أقرب المواقيت إلى مكة، وكذا من حج في البحر، ولو لم يؤد إلى المحاذة فالأقرب إنشاء الإحرام من أدنى الحل، ويحتمل مساواة أقرب المواقيت.

قوله: (ويجرد الصبيان من فح)

فح: بئر على نحو فرسخ عن مكة، وظاهر العبارة أن التجريد من المحيط من فح، فيكون الإحرام من الميقات كغيرهم. واحتار في الدروس تأخير الإحرام إلى فح<sup>(١)</sup>، فيكون المراد من تأخير التجريد تأخير الإحرام.

والظاهر الأول؛ لأن الميقات موضع الإحرام، فلا يتجاوزه أحد إلا محرماً، والذي في الأخبار تأخير التجريد دون غيره<sup>(٢)</sup>، وهذا رخصة من حج على طريق المدينة أما غيره من الميقات كسائر المحرمين كما صرح به في الكتاب.

قوله: (ويستحب من الحرمان).

هي بكسر الحيم، وإسكان عين، وبكسرها، مع تشديد الراء، موضع بين مكة والطائف<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ولو لم يؤد إلى المحاذة، فالأقرب إنشاء الإحرام من أدنى الحل، ويحتمل مساواة أقرب المواقيت).

(١) الدروس ١٥.

(٢) الكافي ٤: ٢٠٣ حديث ٢، الفقيه ١: ٢٦٥ حديث ١٢٩٢.

(٣) في «س»: الحديبية تخفف وتنقل.

ولا يجوز لإحرام قبل هذه المواقيت إلا لدر بشرط أن يوقع الحج في أشهره، أو لمعتمر مفرد في رجب مع خوف تقصيه، ولو أحرم غيرهما لم ينعقد وإن مر بالميقات ما لم يحدده فيه.

ولا يجوز تأخيرها عنها إلا لعدمه، فيحب الرجوع مع المكنة، ولا معها يحرم حيث زال المانع.

ولو دخل مكة خرج إلى الميقات، فإن تعذر قالى خرج الحرم،

هذا ليس سعيد، مصيراً إلى مساواة قذرة الميقات عند تعذره.

قوله: (إلا لناذر يوقع الحج في أشهره).

قال ابن إدريس: لا يجوز مطلقاً وإن كان تأديراً؛ لأن مدرم لا بشرع لا ينعقد<sup>(١)</sup>، والأصح الإتقاد؛ للروايات العشرة، ومهر صحيحة الحلبي<sup>(٢)</sup>، لكن إن كان الإحرام في الحج اشترط كونه في أشهر الحج؛ لامتناع وقوعه قبلها، وكذا عمرة التمتع أم لعمرة المفردة، ففي مدر إحرامها قبل الميقات انعقد، وصح في جمع السنة.

قوله: (أو لمعتمر مفردة في رجب).

ورد أن عمرة رجب كالحج<sup>(٣)</sup> في أفضل<sup>(٤)</sup>، فإذا خاف تقصيه وأراد إدراك إحرامها فيه، شرع له الإحرام قبل الميقات للنص والإجماع.

قوله: (ولو دخل مكة خرج إلى ميقات).

ولو خرج إلى ميقات آخر فإظهار الإحرام؛ لعموم كونها موقيت لكل من

مر بها.

(١) السرور: ١٢٣.

(٢) التهذيب ٥: ٥٣ حديث ١٦٢، الاستبصار ٢: ١٦٣ حديث ٥٣٤.

(٣) في «د» و«هـ» «تلي الحج».

(٤) علل الشرائع ٤١٨ حديث ١٤٤.

فإن تعذر فنها، وكذا الناسي، ومن لا يريد النسك، والمجاور بمكة مع وجوب التمتع عليه.

ولو تعمد التأخير لم يصح إحرامه، إلا من الميقات وإن تعذر.  
وناسي الإحرام إذا أكمل المناسك يجزئه على رأي.

قوله: (وكذا الناسي).

وكذا الجاهل.

قوله: (ومن لا يريد النسك).

لو أراد دخول مكة دون النسك فظاهرهم أنه كغيره، إذ يجب عليه الإحرام بعمره مفردة، إذ لا يجوز الدخول بغير إحرام، إلا المتكرر والمعمور، فلو أخل بالاحرام حينئذ وتعذر الوجه فليحرم الدخول حينئذ، وعدم الاكتفاء بالاحرام من أدنى الحل نظر.

قوله: (ولو تعمد التأخير لم يصح إحرامه، إلا من الميقات وإن تعذر).

فلانسك له هنئنا، ولو أحرم المتعمد من ميقات آخر أجزاء، واختاره في الدروس<sup>(١)</sup>.

قوله: (وناسي الاحرام إذا أكمل المناسك تجزئه على رأي).

الحق أنه إن كان المنسي النية لم يجزئ، وإن كان المنسي التلبية أجزاء والأخبار لا تدل على أكثر من ذلك<sup>(٢)</sup>.

ولا يقدح في صحة الإحرام ترك التجرد ولبس ثوبي الاحرام، واختار المصنف في المختلف أن الاحرام مركب من اللبس والنية والتلبية<sup>(٣)</sup>، وهو بعيد.

(١) الدروس: ٩٥.

(٢) الكافي ٣٢٥: ٤، حديث ٨، التهذيب ٥: ٦٠، ٦١ حديث ١٩١، ١٩٢.

(٣) المصنف: ٢٦٤.

ولو لم يتمكن من الإحرام لمرض وغيره أحرم عنه وليه، وحنبه ما يجتنبه المحرم، والحیص والفاس لا يمنع لأحرم ولا غسله.

### المطلب الثاني: في مقدمات الإحرام:

يستحب توفير شعر الرأس من أول ذي قعدة للمتمتع، ويتأكد عند هلال ذي الحجة، وتطيف الجسد عند الإحرام، وقص الأظفار، وأخذ الشارب، والاطلاء، ولو تقدم بقص من خمسة عشر يوماً أجزأ، والغسل فإن تعذر فالتييم.

ولو أكل بعده، أو لبس ما يمنع منه أعاد لغسل استحباباً. ويقدم لو خاف فقد الماء، فإن وخدم يستحب أعدته، ويجزئ غسل أول النهار لباقيه، وكذا أول الليلة لآخرها ما لم يم.

قوله: (ولو لم يتمكن من الإحرام، لمرض وغيره أحرم عنه وليه). يشكل ذلك؛ بأن المريض مكلف بقدر على البتة والتلبية، فلا تتصور نيابة الولي عنه فيها، وتعذر نزع الخيوط لا يخل بالحرام. نعم لو كان مجنوناً أو مغمى عليه أحرم عنه وليه، وإذا أفاق قبل الموقفين أجزأه عن حجة لاسلام مع الاستطاعة.

قوله: (يستحب توفير شعر الرأس من أول ذي القعدة للمتمتع). يستحب له ولغيره.

قوله: (ويقدم لو خاف فقد الماء).

أي: يقدم على الميقات لو خاف فقد في الميقات، وإلى كم يجزئ؟ ليس في كلامهم تحديد لأجزائه، ويمكر الاقتصاره على ليوم أو الليلة<sup>(١)</sup>، ويكون التقديم هو الرخصة.



ولو أحدث فاشكال ينشأ: من التنبيه بالأدنى على الأعلى، ومن عدم النص عليه.

ولو أحرم من غير غسل، أو صلاة ناسياً تدارك وأعاد الإحرام، وأيهما المعتبر؟ اشكال.

وتجب الكفارة بالمتحس بينهما، والإحرام عقيب فريضة الظهر، وإلا ففريضة، والإفست ركعت، وإلا فركعتان عقيب الغسل، ويقدم نافلة الإحرام على الفريضة مع السعة.

قوله: (ولو أحدث فاشكال، ينشأ من التنبيه بالأدنى على الأعلى).

في كونه كذلك نظر، لمع كون المحدث أقوى من النوم، وعدم الاستحباب أظهر لعدم الدليل.

قوله: (وأيهما المعتبر؟ إشكال).

المعتبر هو الأول في الصحة، ولثاني في الكمال.

وتظهر المائدة في عد الشهر من حين إحرامه إن قلنا به، وفيمن نذر لإحرام بعد الأول فإنه يبرأ ناشئ، وفي حملها عمرة التمتع إذا كان الثاني قد وقع في الأشهر خاصة، أما الكفارة فتجب على التقديرين.

والحق: أن اعتبار الثاني إنما هو بالكمال، وما أشبهه بالصلاة المعتادة. والظاهر أنه ينوي بالإحرام الثاني ما يويه بالأول، حتى الوجوب لو كان واحداً، ولولا هذا لم يكن للتردد في أن أيها المعتبر وجه.

قوله: (وإلا ففريضة).

ولو كانت مقضية، وإطلاق فريضة يشاؤل نحو الكسوف.

قوله: (وتقدم نافلة الإحرام على الفريضة مع السعة).

أي: ثم يصلي الفريضة ثم يحرم، ومع تضيق يقتصر على الإحرام عقيب

الفريضة.

**المطلب الثالث: في كميته، ونحوه ثلاثة:**

أ: النية، وهي المقصد من ما يحرم له من حج الإسلام أو غيره، متمتعاً أو غيره، لوجوبه أو بدنه قرينة إلى أنه تعالى.  
ويبطل الإحرام تركها عمداً وسهواً، ولا اعتبار بالطق، فلو نوى نوعاً وطق بعمره صح الموى، ولو نطق من غير نية لم يصح إحرامه، ولو نوى الإحرام ولم يعين لا حجاً ولا عمرة، ونواها معاً فالأقرب البطلان وإن كان في أشهر الحج.

**قوله: (من حج الإسلام أو غيره):**

يسدح في غيره: عمرة المتمتع، والأيدي للإسلام وغيره، وحج لئلا  
و لإفساد، والبيعة وغيرها<sup>(١)</sup>.

**قوله: (متمتعاً أو غيره):**

قيل عليه: لا دلالة في العبارة على وجوب قصد كونه متمتعاً في النية؛ لأن  
المعنى: القصد إلى ما ذكر متمتعاً كان أو غيره.

**قوله: (ويبطل الإحرام تركها عمداً وسهواً):**

قد يقال: ما سبق أن ناسي الإحرام حتى أتى بالمناسك يجزئه ما فعل.  
يبافي ما ذكره هنا من بطلان الإحرام إلى آخره.

ويمكن الجواب: بأن بطلان الإحرام لا يحمل بصحة المناسك، إذا أتى بها

الناسي، فلا منافاة.

**قوله: (ولو نوى الإحرام ولم يعين حجاً ولا عمرة، أو نواها معاً**

**فالأقرب البطلان، وإن كان في أشهر الحج):**

حاول بقوله: (وإن كان في أشهر الحج) الاعتناء بالرد على من أبي

(١) في «س» لم يرد قوله: (من حج الإسلام أو غيره) يسدح في غيره.

ولو نسي ما عيّنه تحيّر إذا لم يلزمه أحدهما، وكذا لو شك هل أحرم بها أو بأحدهما.

عقيل<sup>(١)</sup> ومس وافقه، القائلين بخوار الاحرام بالحج والعمرة معاً مع سياق الهدى<sup>(٢)</sup>، وهو تفسير القرآن عده، ولا يتحلل من العمرة حتى يأتي بأفعال الحج ويجزئه سعيه الأول عن سعيه للزيارة.

والأصح الطلاق في المسائين، أما الأولى فلانصاء الية انني هي شرط الصحة فإن: «كل امرئ ما سوى»<sup>(٣)</sup>، وأما الثانية فللدلالة الأخبار على المنع منه<sup>(٤)</sup>، والهي يقتضي العباد.

قوله: (ولو نسي ما عيّنه تحيّر إذا لم يلزمه أحدهما).

إن لزمه أحدهما صرف إيه عملاً بالطاهر، وإلا فلا سبل إلى الحكم بالخروج من الإحرام بعد لحكم ما سقاه، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، فيتحير بينهما.

قوله: (وكذا لو شك هل أحرم بها أو بأحدهما؟).

أي: وكذا يتحير بينها لو شك في آخره ووجهه أنه لا طريق إلى تعيين ما أحرم به، ولا يبطل الإحرام إذا حكم بصحته، إذ ليس بفعل حائز.

هذا إذا لم يكن بعد لطواف، فإن كان بعده بمنع كما قاله المصنف، قال في الدروس: وهو حسن إن لم يتعين عليه غيره، وإلا صرف إليه<sup>(٥)</sup>.

ويشكل أصل الحكم، أنه مع الشك في وقوع النية صحيحة كيف يُحكم بالصحة؟

(١) نقله عنه في انحر ٢: ٨٠٠.

(٢) مهم: اشيع في البسوط ٣١٦: ١، وليس فيه شرط مياق الهدى.

(٣) صحيح البخاري ٢: ١، سنن أبي داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

(٤) الفقيه ٢: ٣٠٢ حديث ٩٢٨، ٩٣٠.

(٥) الدروس: ٩٧.

ولو قل: كإحرام فلان صح إن علم حال نية صفته، وإلا فلا.  
 ب: التلبيات الأربع، وصورتها: سيك انهم لييك، ليك إن  
 الحمد و لنعمة و للملك لك، لا شريك لك ليك.  
 ولا ينعقد إحرام التمتع و لمعد لا بها، و لأخرس يشير مع عقد  
 قلبه بها.

ويتخير لقارن في عقد إحرامه بها، أو بالإشعار المختص بالبدن، أو  
 التقليد المشترك بينها.

قوله: (ولو قال: كإحرام فلان صح إن علم حال النية صفته،  
 وإلا فلا).

ظاهر الخبر عن علي عليه السلام الصحة وإن لم يعلم الصفة حال النية<sup>(١)</sup>،  
 وهو احتير الشيخ<sup>(٢)</sup>، وذهب إليه جماعة<sup>(٣)</sup>، واحتاره في الدروس قل: فإن لم  
 ينكشف له حاله تمتع احتياطاً<sup>(٤)</sup>.

وما ذكره المصنف هنا أحوط، لكن ينبغي أن يعتبر مع عدمه صفة إحرام  
 فلان قصده إليه، على وجه تكون الأمور المعتبرة في النية قصدها حاصلة.  
 قوله: (وصورتها...).

الواجب هو التلبيات الأربع، ووجوب زيادة: إن الحمد إلى آخره أحوط.  
 قوله: (والأخرس يشير مع عقد قلبه بها).

أي: يشير بأصبعه، ويجب أن يحرك لسانه بها أيضاً، وتجب المقارنة  
 بالتلبيات كالمقارنة بتكبيرة الإحرام.

قوله: (أو التقليد المشترك بينها).

(١) الكافي ٢٤٥: ٤ حديث ٤، تهذيب ٤٥٤: ٥ حديث ١٥٨٨.

(٢) البسوط ٣١٦. ١-٣١٧.

(٣) مهم: بن حزم في الوسيلة: ١٧٦.

(٤) الدروس: ٩٧.

ولو جمع بين التبيية وأحدهما كان الثاني مستحباً.  
ولو نوى ولبس الثوبين من غير تلبية لم تلزمه كفارة بفعل المحرم،  
وكذا القارن إذا لم يلبس، ولم يشعر، ولم يقدد.  
ج: لبس ثوبي الإحرام، يأتزر بأحدهما ويتوشع بالآخر أو يرتدي  
به، وتحوز اريادة وإبدال، لكس لأفضل الطواف فيما أحرم فيه،  
وشرطهما حوز الصلاة في جنسهما، والأقرب جواز الحرير للنساء، ويلبس  
القباء منكوساً لو فقدهما.

في العبارة مناقشه: لأن نصمير في (بينها) إن كان للبدن فلا بد من ذكر  
المشارك لها، وإن عاد إلى اليدين وغيرها عاد إلى غير مذكور.

قوله: (ويتوشع بالآخر أو يرتدي به).

التوشع: تعطية أحد المكبسين، والارتداء: تعطينها، كما ذكره الشيخ<sup>(١)</sup>،  
نقله الشهيد في حواشيه.

قوله: (والأقرب حواز الحرير للنساء).

هذا أصح؛ للرواية الصحيحة الصريحة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويلبس القباء منكوساً لو فقدهما).

المراد بكونه منكوساً: كون ذيله على الكتفين، كما فسره في رواية  
البرزنطي<sup>(٣)</sup>، وفي أخرى: إنه يقبله<sup>(٤)</sup>، وفيها ما يدل على أن المراد جعل باطنه  
ظاهره، ولا يخرج يديه من كميه، وكل من لتضيرين معتبر على الأصح.  
ولو أخرج يديه من كميه لزمه كفارة لس الخيط حيثنذ، لا قبله لتحقق  
النهى حيثنذ.

(١) النهاية: ٢١٢.

(٢) التهذيب ٧٤: ٥ حديث ٢٤٦، الاستبصار ٣٠٩: ٢ حديث ١٩٠٠.

(٣) السرائر: ٤٧٤.

(٤) الكافي ٣٤٧: ٤ حديث ٥.

### المطلب الرابع: في المدورات و مكروهات.

يستحب رفع لصوت بالتلبية سرحل، وتحديد لها عند كل صعود وهبوط، وحدث حادث كنوم، واستيقظ، وملاقاة غيره، وغير ذلك إلى الرول يوم عرفة للحاج، ومشاهدة بيوت مكة للمتمتع، ومشاهدة الكعبة للمعتمر، فراداً إن كان قد خرج من مكة، وإلا فعند دخول الحرم، و لجهر بالتلبية للحاج على طريق المدينة حيث يحرم لسرحل، وعند علو راحلته اليباء للراكب. وللحاج من مكة إذا اشرف على الأنطح،

قوله: (يستحب رفع الصوت بالتلبية للرجل).

أي: في التلبية مطلقاً، إلا ما ينطبق

قوله: (وحدث حادث كنوم).

أي: وجود علاماته، أو إرادة فعله.

قوله: (ومشاهدة بيوت مكة للمتمتع).

وحدها عقبة المدنيين في أعلى مكة، وعقبة ذي طوى في أسفلها.

قوله: (إن كان قد خرج من مكة).

أي: إن كان خرج منها للإحرام بعمرة وخير الصدوق في المفردة بين قطعها عند مشاهدة الكعبة ودخول الحرم<sup>(١)</sup>، لاختلاف الأحبار<sup>(٢)</sup>، ونزلها الشيخ عن اختلاف حال المعتمر<sup>(٣)</sup>، وهو الأصح.

قوله: (والجهر بالتلبية للحاج على طريق المدينة حيث يحرم

للراجل، وعند علو راحلته اليباء للراكب).

هذا كالمقح لما سبق من استحباب رفع الصوت بالتلبية للراجل، وبناءؤه

(١) لفتحه ٢: ٢٧٧.

(٢) الكافي ٤: ٣٩٩، باب قطع تلبية المتمتع، التهذيب ٥: ٩٤-٩٥ حديث ٣٠٧-٣١٥، الاستبصار

٢: ١٧٦، باب للمتمتع متى يقطع التلبية.

(٣) الهبوط ١: ٣١٧.

والتعطف بالمنوي به ولا اشتراط بان يحبه حيث حبسه وإن لم تكن حجة فعمرة، والإحرام في القطن خصوصاً البيض.

ويكره الإحرام في المصبوعة بالسواد، والمعصر، وشبهه، والنوم عليها، والوسحة، والمعلمة،

أن المحاج على طريق المدينة إنما يرفع صوته بالتلبية إذا كان راكعاً، إذا علت راحلته البيده، وهي الأرض التي تحسف يعيش السفياي على ميل من مسعد الشجرة، اقتداء بالنبي صلى الله عليه وآله فانه هكذا فعل<sup>(١)</sup>.

وهذه غير التلبية التي يعتقد بها الإحرام في الميقات لامتناع تأخير الإحرام عنه، وامتناع عقده بغير التلبية، فيعتقد بها هناك مرأ، كما به عليه في المنتهى<sup>(٢)</sup>. وأما الراحل فحيث يحوم، ومن خرج عن غير طريق المدينة فوضع إحرامه يرفع صوته.

قوله: (والاشتراط بأن يحمله حيث حبسه ...).

المفهوم من الأخبار أن موضع الاشتراط قبل السية<sup>(٣)</sup>؛ لأنه مذكور في الدعاء الذي يستحب عند إرادة الإحرام وفي بعض الأخبار ما يدل على ذكره في التلبيات<sup>(٤)</sup>، وليس من طرقها، ويمكن ذكره في خلال التبة، كما صرح به بعض الأصحاب في الشرط في الاعتكاف المتدوب.

والظاهر إجزاء الجميع حتى الثاني؛ لأن التلبية هي التي بها يتحقق عقد الإحرام، ولم أجد لأحد من الأصحاب تصريحاً بشيء من ذلك.

قوله: (والنوم عليها).

أي: على المصبوغة بالسواد إلى آخره.

(١) الفقيه ٢١١، ٢ حديث ٩٦٦، من أبيه ٤٥.

(٢) منتهى المطب ٢، ٦٧٩.

(٣) الكافي ٤: ٣٣٣، ٣٣٥ حديث ٦، ١٥، 'سديد ٨١-٨١٠٥ حديث ٢٦٦-٢٦٩، الاستبصار ١٢: ١٦٩ حديث ٥٥٦، ٥٥٧.

(٤) صحيح مسلم ١: ٨٦٨ حديث ١١٦، من الكبرى ١: ٢٢٢، المعني لابن قدامة ٣: ٢٤٩-٢٥٠.

والنقاب للمرأة، والحنا قبله بما يبقى معه، والحمام، وذلك الجسد فيه وتلبية المنادي بل يقول يا سعد، وشم الرياحين.

المطلب الخامس: في أحكامه.

يجب على كل داخل مكة الاحرام، إلا المتكرر كالخطاب، ومن سبق له الاحرام قبل مضي شهر من إحرامه أو إحلاله على اشكال، والداخل بقتال مباح.

قوله: (والنقاب للمرأة).

الأصح أنه يحرم.

قوله: (بل يقول: يا سعد).

أي: يقول هذا اللفظ في جواب المنادي، كما وردت به الرواية<sup>(١)</sup>.

قوله: (وشم الرياحين).

الأصح أنه يحرم؛ للرواية<sup>(٢)</sup>.

قوله: (إلا المتكرر كالخطاب).

في المنتهى: إن البريد لا يجب عليه الإحرام لدخولها على إشكال<sup>(٣)</sup>.

وينبغي اعتبار صدق التكرار وعدمه، ويستثنى العبد؛ لأنه لا يجوز له

إنشاء الإحرام إلا بإذن السيد.

قوله: (ومن سبق له إحرام قبل مضي شهر من إحرامه أو إحلاله

على إشكال).

أي: من إحرامه على إشكال أو من إحلاله كذلك، فإنه لا معنى للترديد

بين الأمرين، وكونه على إشكال.

(١) الكافي ٣٦٦: ١ حديث ٥، التهذيب ٣٨٦: ٥ حديث ١٣٤٨.

(٢) الكافي ٣٥٥: ٤ حديث ١٢، التهذيب ٢٩٧، ٣٠٧ حديث ١٠٠٥، ١٠٤٨، الاستبصار ١٧٨: ٢

حديث ٥٩٠.

(٣) المنتهى ٢: ٦٩٠.



ولو تركته الحائض طناً أنه لا يجوز رجعت الى الميقات واحرمته،  
فان تعذر من موضعها، فان دخلت مكة خرجت الى أدنى الحل، فان تعذر  
فمن مكة ولا يجوز للمحرم ان شاء آحر قبل إكمال الأول، ويجب اكمال ما  
احرم له من حج أو عمرة.

ولو كمل عمرة لتمتع المندوبة في وجوب الحج اشكال.

والأصح أنه من حلاله، لانه ما دام محرماً لا يطلب منه الاحرام لدخولها،  
ولو بقي شهرين وأزيد، فامتنع إرادة الشهر من الإحرام في هذا القسم، ويلزم مثله  
في الباقي لعدم العاضل.

قيل: فيه نظير؛ لأن موضع النزاع إنما هو المحل دون المحرم، إلا أن ترجيح  
اعتبار الاحلال يتحقق بمعدة لأصل، إذ الأصل براءة بدعة من زيادة  
التكليف.

قوله: (لو تركته حائض طناً أنه لا يجوز...).

يمكن أن يراد: تركها للإحرام اللازم لها بقصد دخول مكة، فيكون مفهوم  
الصفة أنها لو علمت الحال وتركتم امتنع من السك، فيمتنع الدخول.

ويمكن تعلقه بأصل لبس، فيكون المراد: إن الحائض لو تركت الاحرام  
من الميقات مع إرادة السك أو الدخول، فيتناون الحكم المذكور باطلاقه، لكن  
امتناع الدخول في هذه الحالة قد يستبعد.

وربما يقال: لا بعد فيه؛ لأن مريد السك إذا ترك عمداً يمتنع منه  
الدخول أيضاً، فلا مزية لهذا الفرد عليه.

قوله: (ولو أكمل عمرة لتمتع المندوبة في وجوب الحج إشكال).

الأصح الوجوب، وفي لأخبار ما يدل عليه، مثل قول الصادق  
عليه السلام في الفرق بين تمتع ولعمرة: «إن تمتع مرتبط بالحج، والمتمتع إذا  
فرغ منها ذهب حيث شاء» وقوله صلى الله عليه وآله: «دحيت العمرة في الحج

ويجوز لمن نوى الإفراد مع دخول مكة الطواف، والسعي،  
والتقصير، وجعلها عمرة التمتع ما لم يلت، فإن لبى انعقد إحرامه. وقيل:  
إنما الاعتبار بالقصد لا بالتلبية.

هكذا وشبهت بين أصابعه<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويجوز لمن نوى الإفراد).

هذا إذا لم يكن متعيناً عليه، لا مطلقاً.

قوله: (ما لم يلت، فإن لبى انعقد إحرامه، وقيل: إنما الاعتبار  
بالقصد، لا التلبية<sup>(٢)</sup>).

الأصح لأول؛ لرواية أبي بصير الصحيحة<sup>(٣)</sup>. ويشهد لها من حيث المعنى  
الأخبار الدالة على أن تلبية عقب الطواف تعقد إحرام الفرد، إذا طاف بعد  
دخول مكة، ولولاها لأحل<sup>(٤)</sup>.

ومعنى قوله: (وقيل: إنما الاعتبار بقصد لا التلبية) معناه: إن الاعتبار  
بقصد الإهلال بالتلبية، لا بالتلبية وحدها، فيكون مقتضاه أنه لو لبى قاصداً إلى  
عقد الإحرام بطلت التلبية حينئذ، لا بدون ذلك.

ويشكل بأن التلبية إذا لم تكن مقتضية لعقد الإحرام، كيف تكون مؤثرة  
مع النية، ولا دليل على ذلك؟

ويحتمل أن يكون المراد: أن الاعتبار بقصد أولاً إلى التلبية، ولا عبرة  
بالتلبية الواقعة بعد ذلك، وكلام ابن دريس محتمل للأمرين، وإن كان أظهر في  
المعنى الأول<sup>(٥)</sup>.

(١) إلهام نوراني: ١٣١.

(٢) قاله ابن دريس في السرائر: ١٢٣.

(٣) الفقيه ٢: ٢٠٤، حديث ٩٣١، التهذيب ١٠: ٩٠٥، حديث ٢٩٥.

(٤) الكافي ٤: ٢٩٨، حديث ٤٤٠، التهذيب ٤: ٤٤٠، حديث ١٣١.

(٥) السرائر: ١٢٣.

وللمشترط مع الحصر التحلل بالهدي؛ وقائدة الشرط جواز التحلل على رأي.

وإنما يصح الشرط مع الفائدة، مثل إن مرضت، أو منعي عدو، أو قلت نفقتي، أو ضاق الوقت.

ولو قال: أن تُحلني حيث شئت

قوله: (وللمشترط مع الحصر التحلل بالهدي).

المراد: أنه لا يجوز بدونه، وإن كان ظاهر العبارة لا يدل عليه؛ لأنّ اللام تقتضي الجواز، إلا أنّ السياق يرشد إليه.

قوله: (وقائدة الشرط جواز التحلل على رأي).

جواب عن سؤال مقدر يرد على ماسبق، وصورته: أنه لا فرق بين المشروط وغيره، فلا فائدة للشرط حينئذٍ.

وجوابه: أنّ فائدته مذكّره<sup>(١)</sup>، وهو كون التحلل مستحقاً بالأصالة بعد أن كان رخصة.

ومن فوائده أنه عادة فيترتب عليه الشواب، ولا يخفى ما في العبارة من المناقشة، فإنّ جواز التحلل ليس هو الفائدة، بل ثبوت الجواز حينئذٍ أصالة.

قوله: (وإنما يصح الشرط ...).

أي: إنما يصح بحيث يترتب عليه أثره الذي يختلف فيه الأصحاب، إذا علق بالعذر الذي فائدة الشرط إنما تتحقق معه.

ولا يخفى ما في العبارة من التعسف والتعقيد، فإنّ الفائدة المذكورة هنا إن أُريد بها الفائدة السابقة، لم يبق للعبارة معنى بدون تكلف تقدير شيء لا يدل عليه الكلام، وإن أُريد بها العذر، كان تسميته بالفائدة أمراً خفياً، لا ينتبه إليه.

قوله: (ولو قال: أن تحلني حيث شئت).

لو أتى بإلغاء لكان أولى.

فليس بشرط، ولا مع العذر.

ولا يسقط الحج عن المحصور بالتحلل مع وجوبه، ويسقط مع

بدنه.

المطلب السادس: في نروكه، والمحرم عشرون:

أ: الصيد، وهو الحيوان الممتنع بالأصالة اصطفاً وأكلاً. وإن

قوله: (فليس بشرط، ولا مع العذر).

مراد. أنه ليس بشرط في حالة لا بد من العذر وهو طاهر، ولا معه؛ لعدم صحته فيكون ولا معه معطوفاً على محذوف، لا أنه لو قال: ولو مع العذر لكان أولى.

ويمكن عطفه على (حيث شئت) والمعنى لو قال: أن تحلي حيث شئت فليس بشرط، وأن تحلي لامع العذر، والمراد: أنه ليس بشرط أيضاً.

والأول أسبق إلى أهم وأقل تكديفاً، والثاني ألحق بالمقام وأوقع في معنى؛ لأن ما لا يكون شرطاً لا يتفاوت حركته في عدم شرطيته بعروض العذر وعدمه، فالتعرض إليه لا موقع له.

قوله: (ولا يسقط الحج عن المحصر بالتحلل مع وجوبه).

أي: مع استقرار وجوبه، فهو كالواجب عامه، ولم يسبق استقراره فلا حج عليه بعد ذلك، إلا أن تبقى الاستطاعة.

ويلوح من قوله: (ويسقط مع بدنه) أن المراد بقوله: (مع وجوبه): إنشاؤه واجباً، فيحتاج حينئذ إلى استثناء من لم يسبق استقراره عليه، ولم تبقى الاستطاعة له، كما صرح شيخنا الشهيد في حواشيه.

قوله: (وهو الحيوان الممتنع بالأصالة).

يدخل فيه المهل والمحرم، وبعض المحرم لا يحرم، ولو قيد بالمهل خرج ما يحرم من المحرم، ويترج في الوحشي، كما تأس كما يخرج مقابله.

ذبحه وصاده المحل- وإشارة، ودلالة، وغلقاً، وذبحاً فيكون ميتة يحرم على المحل والمحرّم، والصلاة في جلده، والفرخ والبيض كالأصل. والجراد صيد، وما يبيض ويفرخ في البر.

ولا يحرم صيد البحر، وهو ما يبيض ويفرخ فيه، ولا الدجاج الحشّي، ولا فرق بين المستأنس والوحشي، ولا يحرم الأنسي بتوحشه،

قوله: (وإن ذبحه وصاده المحل).

هو وصلي لقوله: (وأكله).

قوله: (وإشارة ودلالة).

الإشارة معلومة، وأيدلالة نحو القول والكثانة.

قوله: (وما يبيض ويفرخ في البر).

كالط ونحوه، فإنه لا يبيض في الماء وإن كان لازمه، وبه صرح في التذكرة<sup>(١)</sup> وعبرها<sup>(٢)</sup>، حاكياً إجماع العلماء، إلا من شدّ<sup>(٣)</sup>.

والمعيار فيها يعيش في بر والماء ببيضه، فإن كان في البر صيد، وإلا فبحري، ولو احتشف جسمه في ديك فلكل حكم نفسه كالسلحفاة، فإن منها برية ومنها بحرية.

قوله: (ولا الدجاج الحشّي).

للص على ذلك عندنا - خلافاً لبعض العامة - فإنه لا يطير بين السماء والأرض كما في الرواية<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ولا فرق بين المستأنس والوحشي).

أي: من الوحشي.

(١) التذكرة ١ ٣٣١

(٢) انتهى ٨١٢٠٢

(٣) هو عطاء كما في معي لابن قدامة ٣ ٣٤٨.

(٤) الكافي ٤: ٢٣٧ حديث ٢، القعي ٢: ١٧٢ حديث ٧٥٦.

ولا فرق بين المملوك والمباح، ولا بين الخميح وأبعاضه.  
ولا يختص تحرمة بالإحرام، بل يحرم في الحرم أيضاً، ولا اعتبار في  
المتولد بالاسم، ولو انتفى الإسمان فإن مشع جنسه حرم، وإلا فلا.  
ب: النساء وطأ، ولمساً بشهوة لا بدوها، وعقداً له ولغيره.  
والأقرب جواز توكيل الجد المحرم محلاً، وشهادة عليه، وإقامة على  
اشكال، وإن تحمل محلاً ويجوز بعد الإحلال وإن تحمل محرماً، وتقبيلاً

قوله: (ولا بين المملوك والمباح).

أي: في تقسيم المستأنس من الوحشي وعكسه، أو في مطلق الانسي  
والوحشي، وكل ماله نوعان وحشي ونسي كسفره فكل نوع حكم نفسه.

قوله: (ولو انتفى الاسمان وإن امتنع جنسه حرم، وإلا فلا).

المراد: كونه ممتعاً بالغنوا أو لطيران، وكأنه أراد الجنس مشابه، ومنه  
تكلف صاهر، لأنه مع انتماء الإسمين عنه كيف يكون جسده ممتعاً؟ وقد كان  
يسمي اعتبار امتناعه نفسه؛ لأنه حينئذ حسبه نفسه، ولا مانع ينافي ذلك من  
نسبته إلى جنس آخر.

قوله: (والأقرب جواز توكيل الجد المحرم محلاً).

لا أرى وجهاً لتخصيص الجد بالذكر، فإن الأب مثله، وكذا غيرها من  
الأولياء. ولأصح عدم الجوار؛ لأنه يشترط في لوكل أن يملك مباشرة التصرف  
الذي يوكل فيه، ولأن الفعل حينئذ نيابة عنه.

قوله: ( وإقامة على إشكال).

لأصح التحريم؛ لإطلاق مصوص سبي عن الشهادة على لكاح<sup>(١)</sup>،  
وهو شامل محل سزاع، لكن مع خوف حصول الرنى المحرم ترك الشهادة، يعلم  
المحكم بأن عنده شهادة، فيوقف الحكم إلى إحلاله، ويفهم ما يقتضي إيقاف

(١) الكافي ٤: ٣٧٢ حديث ١، العقيه ٢: ٢٣٠ حديث ١٠٩٥، تهذيب ٥: ٣١٥ حديث ١٠٨٧،

ونظراً بشهوة، وفي معناه الاستمنااء.

ويقدم انكار ايقاع العقد حالة الإحرام على ادعائه، فان كان المنكر المرأة فالأقرب وجوب المهر كماً، ويلزمها توابع الزوجية، وبالعكس ليس لها المطالبة مع عدم القبض، ولا له المطالبة معه.

الحكم، فلا يلزم حصول صرون ولا فرق بين كونهما على محين، أو مُخبرين، أو بالتفريق.

قوله: (ونظر الشهوة).

لا بدوها في الزوجة والأختين بالنسبة إلى المطرة الأولى، سواء على حوارها.

قوله: (وفي معناه الاستمنااء).

أي: وفي معنى ما ذكره من تحريم النساء باعتار الوطء ومحوه الاستمنااء.

قوله: (فالأقرب وجوب المهر كماً).

هذا هو الأصح؛ بوجوب مهر كنه بالعقد، وانعفاء المقضي للتصيف وهو الطلاق.

وقيل بوجوب الصف<sup>(١)</sup>، بناء على أن العقد يقتضيه فقط، ويكون دعوى الزوج العاد قبل الدخول بمسرة الطلاق.

قوله: (وتلزمها توابع الزوجية).

عمقتى إقرارها، وكذا نرمة حقوق الزوجية إذا حلفت ظاهراً، وفيما بينه وبين الله يجب عليه ما يعلم أنه الحق.

قوله: (وبالعكس ليس لها المطالبة مع عدم القبض...).

وعليها القيام بحقوق الزوجية ظاهراً، وتفضل فيما بينها وبين الله تعالى ما تعلم أنه الحق، وعلى الزوج عمقتى الإقرار نفقتها والمبيت عندها، وإن لم يكن لها المطالبة بذلك.

ولو وكل محرم محلاً فواقع لعقد فيه بطل، وعده يصح.  
ويجوز الرحمة للرجعية، وشراء الإماء وإن قصد التسري ومفرقة النساء.

ويكره للمحرم الخطبة، ولو كانت المرأة محرمة والرجل محلاً  
فالحكم كما تقدم.

ج: الطيب مطلقاً على رأي، أكلاً ولو مع المازجة

وهي عمل بالأصلين المتشابهين؛ لأن حقوق العبد منية على تضييق، فلا  
يجوز تضييع حقها ولا حقه، بل يراعى الجمع بين الحقين إن أمكن.  
قوله: (وشراء الإماء، وإن قصد التسري).

ولو كان قصده فعل ذلك في سائر الأحكام المحرم للمعص، ولا بعد  
العقد؛ لعدم مبداهة الأحرام له، والهي لا يقتضي الفساد في المعاملات.  
قوله: (ومفارقة النساء).

أي: يجوز ذلك بالطلاق وعبره.

قوله: (ويكره للمحرم الخطبة).

سواء له ولغيره.

قوله: (ولو كانت المرأة محرمة...).

أي: الحكم في المرأة المحرمة ما تقدم في الرجل لمحرم من الوطء، والنظر،  
والتقبيل، ولعقد، ولتوكيل فيه، وشهادة، وغير ذلك من الأحكام لساقطة  
كلها.

قوله: (الطيب مطلقاً على رأي).

يحرم كنهه على الأصح؛ للنص<sup>(١)</sup>.



مع بقاء كيفه، ولساً، وتطيباً وإن كان المحرم ميتاً، إلا خلوق الكعبة، واضطراراً ويقبض على ثمنه. ويتأكد المسك، والعنبر، والكافور، والزعفران، والعود.

ويجوز السعوط مع الضرورة، ولاجتيار في موضع يباع فيه،

قوله: (مع بقاء كيفه).

أي: من لون أو طعم أو رائحة، ومع انتفاء الجميع وستهلاكه فلا بأس.

قوله: (إلا خلوق الكعبة).

هي منتج الخفاء: الخلط من الطيب، منها الزعفران، فمن هذا يحرم لو كان طيب الكعبة غيرها.

قال الشيخ: لو دخل الكعبة، وهي تَحْتَمَرُّ لو تطيب لم يكن له الشم<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويقبض على ثمنه).

أي: وحبواً، فتحب الكفارة بدونه.

قوله: (ويتأكد المسك...).

أي: يتأكد تحريم هذه؛ نظراً إلى قوة مدركها؛ لاجتماع عليها ووقوع الخلاف في غيرها.

قوله: (ويجوز السعوط مع الضرورة).

هو منتج السير، والظاهر لزوم الكفارة. ويدوح من عبارة المنتهى<sup>(٢)</sup> والتذكرة لعدم<sup>(٣)</sup>، وكأنه لو حود الأمر به في الرواية<sup>(٤)</sup>، ويظهر من الدروس وجوب الكفارة<sup>(٥)</sup>.

(١) الخلاف ٢٥٤: ١ مسألة ٩٧ كذب الحج.

(٢) انتهى ٧٨٩: ٢.

(٣) التذكرة ١: ٣٣٤.

(٤) الفقيه ٢: ٢٢٤ حديث ١٠٥٤، التهذيب ٥: ٢٩٨ حديث ١٠١٢، الاستبصار ٢: ١٧٩ حديث.

٥٩٥.

(٥) الدروس: ١٠٦.

ويقبض على أنفه ولا يقبض من الكربة، ويزيل ما أصاب الثوب منه.

د: الاكتحال بالسواد على رأي، وم فيه صيب.

ه: النظر في المرأة على رأي.

قوله: (ويقبض على أنفه).

أي: وجوباً، فإن لم يفعل وحسب الكفارة.

قوله: (ولا يقبض من الكربة).

أي: لا يجوز، فإن فعل أثم ولا كفارة.

قوله: (ويزيل ما أصاب الثوب منه).

أي: وجوباً إن لم يمكن طرده (وأخذ غيره، وحسنه فيأمر الحلال بعسله، أو يعسله ناقة<sup>(١)</sup>) فإن تعذر غسله بيده، وصرف الماء إليه أول من صرفه إلى لطهارة وإزالة الجاسة، ذكر ذلك كله في البروقس<sup>(٢)</sup>.

لكن لو لم يجد طهوراً أصلاً، فصرف ماء إلى الطهارة أول؛ لعدم مسافة الطيب الاحرام، وامتناع فعل الصلاة بعير طهارة، مع انفصلتها على الاحرام. وحرر في المنتهى غسل الطيب بنفسه<sup>(٣)</sup>. وإن أمكن استئانة الحلال في ذلك. لأمر النبي صلى الله عليه وآله محرماً بغسل الطيب<sup>(٤)</sup>، ولأنه ترك تنطيب لا تطيب، فكان كالمخرج من الأرض لمقصورة، ومختار الدروس أحوط.

قوله: (الاكتحال بالسواد على رأي).

لأصح تحريمه، وفي الرواية التعليل بكونه زينة<sup>(٥)</sup>.

قوله: (النظر في المرأة على رأي).

(١) في «س» و«ه» وردت جملة (فإن تعذر... على الاحرام) بعد جملة (وجوز في المنتهى... الدروس أحوط)

(٢) الدروس ١٠٦.

(٣) المنتهى ٧٨٥٠٢.

(٤) صحيح ليحاري ١٦٧:٢.

(٥) الكافي ٣٥٦:٤ حديث ١، المعقبي ٢٢١:٢ حديث ١٠٢٩، التهذيب ٣١١:٥ حديث ١٠٢٤.

و: الإدهان بالدهن مطلقاً، وما فيه طيب وإن كان قبل الإحرام  
إذا كانت رائحته تبقى إلى بعد الإحرام، ولو لم يبق جاز. ويجوز أكل ما  
ليس بطيب منه كالسمن والشيرج  
ز: إخراج الدم اختياراً على رأي وإن كان يحك الجلد أو  
السواك .

ح: قص الأظفار

ط: إزالة الشعر وإن قل، ويجوز مع الضرورة كما لو احتاج إلى

تحريمه أصبح أبصاً وفي لرواية تغليبه بكونه رية أيضاً<sup>(١)</sup>.  
قوله: (الادهان بالدهن مطلقاً اختياراً).

أي: سواء كانه طيباً لروحة أم لا، به دليل قوله: (وما فيه طيب) لكن  
سوق العبارة يقتضي أن ذلك في حال الإحرام، لأن الكلام في تروكه.  
لكن المعطف (أن) الوصلية في قوله: (وإن كان قبل الإحرام) يقتضي  
خلاف ذلك، إذ المعطوف (أن) الوصلية لابد من اندراجها في الجملة التي قبلها.  
قوله: (ويجوز أكل ما ليس بطيب).  
الظاهر قراءته بتشديد الباء.

قوله: (إخراج الدم اختياراً على رأي).

هذا هو الأصح، وتندرج فيه الحكة والفصد ونحوهما.  
قوله: (وإن كان يحك الجلد).

استثنى في رواية عمار حكة الأحرب حله المفضي إلى خروج الدم،  
ففيها: إنه لا يحرم<sup>(٢)</sup>.

قوله: (إزالة الشعر وإن قل).

سواء كان يحك أو يمراريد، لا إن كان نائلاً في العين، ولا إن قطع من

(١) الكافي ٤: ٣٥٦ حديث ١، العقبه ٢: ٢٢١ حديث ١٠٣٦، التهذيب ٥: ٣٠٢ حديث ١٠٢٩.

(٢) الكافي ٤: ٣٦٧ حديث ١٢.

الحجامة المفتقرة اليه.

ي: قطع الشجر أو الحشيش، إلا أن ينبت في ملكه، وإلا شجر الفواكه والاذخر والنخل وعودتي المحالة.

يا: الفسوق، وهو الكذب.

يب: الجدال، وهو قول: لا والله وبلى والله، والأقرب اختصاص

المنع بهذه الصيغة،

البدن نحو عضو وكان عليه شعر، كما صرح به في المنتهى<sup>(١)</sup> وشيخنا في الدروس<sup>(٢)</sup>.



قوله: (الشعر والحشيش).

المحرم قطع الأحصنين دون الياسين، كما صرح به المصنف<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>، وكذا المعصم المكسر الذي هو في حكم الماء. ولا يجوز قلع أصول اليابس؛ لأنه مما يرجى أن ينبت.

قوله: (وعودتي المحالة).

هما لعودان اللدان تحمل عليهما البجدة ليستق بها، والمحالة بكسر الألف: الكرة العظيمة.

قوله: (والأقرب اختصاص المنع بهذه الصيغة).

في حديثين: أحدهما معتبر الاسناد: أن مطلق اليمين جدال<sup>(٥)</sup>، ولا ينافيها ما روي صحيحاً، من أن الجدال إما هو: لا والله، وبلى والله<sup>(٦)</sup>؛ لأن الحصر الواقع في هذا الحديث إصافي؛ لأن في أوله: «بَنَ لعمري» لا تعد جدالاً، مع أن

(١) المنتهى ٢، ٧٩٣.

(٢) الدروس: ١٠٩.

(٣) التذكرة ٣٤١-٣٤١.

(٤) مهم: الشهيد في الدروس: ١١١.

(٥) الكافي ٣٣٨: ٤، حديث ٤، ٥، الفقيه ٢: ٢١٤، حديث ٩٧٣.

(٦) الكافي ٣٣٨: ٤، حديث ٣، تهذيب ٥: ٣٣٦، حديث ١١٥٧.

وفي دفع الدعوى الكاذبة اشكال.

يج: قتل هوام الجسد كالقمل وغيره، ويجوز النقل لا الإلقاء،  
إلا القراد والحسم.

يد: لبس الخيط لدرجال، إلا السراويل لفاعد الأزار، وإلا  
الطيلسان المزرو ولا يزره.

دلالتها أصح من دلالة الحصر، وأرجحيتها من جهة التعدد ظاهرة.  
فالأصح عدم الاختصاص بالصيغة المذكورة، وتعديده الحكم إلى كل ما  
يعد ميمناً شرعاً.

قوله: (وفي دفع الدعوى الكاذبة إشكال).

عن ما اختاره المصنف، من أن الحكم يختص بلا والله (وبلى والله)<sup>(١)</sup>،  
لا وجه لهذا الإشكال، ولأصح الجواز للصراحة.  
قوله: (قتل هوام الجسد).

هي جمع هامة كقمل والبراغيث وقراد، فلا يجوز قتل شيء منها على  
حال، ولو سحر الرثيق.

قوله: (ويجوز النقل، لا الإلقاء).

أي: النقل من مكان إلى مكان آخر من الجسد؛ لورود النص<sup>(٢)</sup>، ولدفع  
شدة الصراحة، ولا يجوز الإلقاء.

قوله: (إلا القراد والحسم).

القراد مضموم الأول معروف، والحلم محرقة: كباره وصغاره، فقد نص  
عليه في القاموس<sup>(٣)</sup>، فيحوز نقوده عن نفسه وبغيره لا قتلها.

قوله: (وإلا الطيلسان).

(١) لم ترد في «و».

(٢) لفقهاء ٢٣٠: ٢ حديث ١٠٩٩، التهذيب ٣٣٦: ٥ حديث ١١٦١.

(٣) القاموس (قراد) ٣٣٩: ١، (حسم) ٩٩: ٤.

به: لبس الخفين، وما يستر ظهر قدم اختياراً، ولا يشقهها لو اضطر على رأي.

يو: لبس الخاتم للزينة لا للسنة، وليس احبي للمرأة غير المعتاد أو للزينة، ويجوز المعتاد، ويجرم اظهاره للزوج.  
ير: الحناء للزينة على رأي.

هو ثوب مسوح يحيط بالبدن، ومعنى قوله: (المزور) الذي له أضرار، شأنه أن يزر. ومنه يستعاد بالأياء عدم جواز عقد ثوب الإحرام الذي يكون على المكين وبحود ذلك، وكذا يحرم ما يشبه القبط من الثياب المسوحة.  
قوله: (ولا يشقهها لو اضطر على رأي).  
يجب الشق؛ لورود الأمر<sup>(١)</sup>، ولوحوب كشف ظهر القدم بحسب الإمكان.

قوله: (لبس الخاتم للزينة).  
أي. فلا يحرم لبسه للسنة، فيكون المرحع إلى قصده.  
قوله: (غير المعتاد أو للزينة).  
أي: يحرم غير المعتاد مصقاً، وكذا يحرم مكان بلزينة.  
قوله: (ويجزم إظهاره للزوج).  
ظاهر العبارة عدم تحريم إظهاره لغير زوج من المحارم، وتعليله في التذكرة بحدوث الشهوة إلى يقاع لمهي عنه قد يشعر بس<sup>(٢)</sup>، إلا أن في الرواية: «من غير أن تظهره للرجاء في مركبها ومسيرها»<sup>(٣)</sup> وهو عام.  
قوله: (الحناء للزينة على رأي).  
الأصح التحريم، ولا يحرم للسنة، وحكم ما قبل لأحرام إذا قاربه حكمه،

(١) النكاح ٤ ٣٤٦ حديث ١، الفقه ٢١٨٠٢ حديث ٩٩٧

(٢) تذكرة ١: ٣٣٦.

(٣) نكاح ٤ ٣٤٥ حديث ٤، تهذيب ٧٥٠٥ حديث ٢٤٨، لا استبصار ٢: ٣١٠ حديث ١١١٤

يج: تغطية لرأس لمرجل ولو بالارتماس، فإن غطاء وجب الإلقاء، واستحب تجديد التلية، ويجوز لمرأة وعليها أن تسفر عن وجهها، ويجوز لها سدل القناع من رأسها إلى طرف أنفها إذا لم يصب وجهها.  
 يط: التظليل للرجل سائراً اختياراً، ويختص المريض والمرأة به وزاملهما، ويجوز المشي تحت اطلال، والتظليل جالساً.

نص عليه في الدروس<sup>(١)</sup>.

قوله: (وعليها أن تسفر عن وجهها).

بالسنة إلى الاحرام، لا بالنسبة إلى نظر الأجانب، فستر الرأس واجب قطعاً لأنه عورة، بخلاف الوجه فإنه مختلف فيه.  
 ويتخير المني عن الأمرين، ولا تحب عليها الكفارة إلا إذا جمعت بين تغطية الرأس والوجه معاً.

قوله: (التظليل للرجل سائراً).

إذا حمل ما يتغطى به فوق رأسه حرم قطعاً، وإلا ففي التحريم نظر، ونقل المصنف في المنتهى<sup>(٢)</sup> والشيخ في الخلاف إجماع على يجوز<sup>(٣)</sup>، وتردد في الدروس<sup>(٤)</sup>. وظاهر إطلاق الأحبار التحريم<sup>(٥)</sup>، وهو أحوط، وإن كان نقل الشيخ والمصنف الإجماع على الجواز لا سبيل إلى رده.

قوله: (ويجوز المشي تحت الظلال).

(١) الدروس، ١١٠.

(٢) في «ن»: وحيث أن المرأة بحرم علي ستر وجهها في الاحرام، فلا بد من كشف شيء من الرأس من باب المنفعة، لكن حال الصلاة يجب عليها ستر جزء من الوجه، لأن الرأس عورة ولا يتم ستره إلا بستر جزء من الوجه فقد ندرنا، لا يدي يقدم لا يستقدم حكم الصلاة لأن وجوبه أسبق، ولا تقبل النيابة.

(٣) المنتهى ٢: ٧٩٢.

(٤) الخلاف ١: ٢٥٧ مسألة ١١٩ كتاب الحج.

(٥) الدروس ١١٧.

(٦) الفقيه ٢: ٢٢٥ حديث ١٠٥٩، التهذيب ٥: ٣١١، ٣١٢ حديث ١٠٦٧-١٠٧٠، الاستبصار ٢: ١٨٥ باب المريض يظل على وجهه.

ك : لبس السلاح اختياراً على رأي، ويجوز لبس المنطقة وشد  
الحميان على الوسط.

### الفصل الثاني: في الطواف.

قد بينا أن المتمتع يُقدم عمرته، فإذا أحرم من الميقات دخل مكة  
لطواف العمرة واجباً. أما القارن، والمفرد فيقدمان الوقوف عليه.  
وفي الطواف مطالب:

الأول: في واجباته، وهي أحد عشر:

إطلاق الأحبار يقتضي التحريم مطلقاً، لا مع الضرورة مثل: «أصبح لم  
أحرمت له»<sup>(١)</sup> أي: أبرر للشمس، ومثلي: «لا يطل»<sup>(٢)</sup> وغيرها<sup>(٣)</sup>، إلا أن  
المصنف نقل الإجماع على حواز التطل بالمحمل ونحوه إذ لم يكن فوق رأسه<sup>(٤)</sup>  
ونقل المصنف<sup>(٥)</sup> والشيخ الإجماع على حوز نصب ثوب والتطل به إذا لم  
يصر فوق الرأس<sup>(٦)</sup>؛ وتردد في الحكم في الدروس<sup>(٧)</sup>؛ والتحريم أحوط.  
قوله: (لبس السلاح اختياراً على رأي).  
هذا هو الأصح؛ لمفهوم الأحبار اندالة عن تقييد الحواز بحال الضرورة<sup>(٨)</sup>.  
قوله: (قد بينا...).

يريد بهذا: بيان وجه ذكر الطواف بعد الاحرام.

(١) الكافي ٣٥١: ٤ حديث ٢.

(٢) الكافي ٣٥١: ٤ حديث ٦، التهذيب ٣٠٩: ٥ حديث ١٠٦٠.

(٣) الفقيه ٢٢٥: ٢ حديث ١٠٩٥، التهذيب ٣١٣: ٥ حديث ١٠٧٥.

(٤) المنتهى ٧٩٢: ٢.

(٥) المنتهى ٧٩٢: ٢.

(٦) الخلاف ٢٧٥: ١ مسألة ١١٩ كتاب الحج.

(٧) الدروس: ١٠٧.

(٨) الكافي ٣٤٧: ٤، الفقيه ٢١٨: ٢ حديث ١٠٠٤، التهذيب ٣٨٧: ٥ حديث ١٣٥١.



أ: طهارة الحدث والخبث عن الثوب والبدن، وستر العورة. وإنما يشترط طهارة الحدث في الواجب، ويستحب في الندب.  
ولو ذكر في لوجب عدم الطهارة استأنف معها، ويعيد الصلاة واجباً مع وجوبه، وندباً مع ندبه.  
ولو طاف الواجب مع العلم سجاسة الثوب أو البدن أعاد، ولو علم في الأثناء أزاله وتمم،

قوله: (طهارة الحدث والخبث عن الثوب والبدن).  
ما شرط في الواجب قطعاً، ويعني في لخدمة عما عني عه في الصلاة على الأصح؛ لأنه كالصلاة بلا في الكلام، ولا يشترط الطهارة من الحدث في المدون على الأصح؛ للرواية<sup>(١)</sup>.  
قوله: (وسر العورة).

أي: بني بسترها في الصلاة وبه رواية<sup>(٢)</sup>، وظهر من المصنف في المختلف التوقف في وجوبه<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ولو ذكر في الواجب عدم الطهارة استأنف معها).  
ولو كان بتذكيرين الحدث مع اشك في الطهارة.  
قوله: (ويعيد الصلاة واجباً مع وجوبه).  
كأن قوله: (مع وجوبه) مستدرك؛ لأن تقييد الحكم السابق يكون الطواف واجباً يعني عه.

قوله: (ولو علم في الأثناء أزاله وأتم).  
أي: أزال الثوب النجس، وقد كان لمناسب أن يقول: أزاله، فإن المعروف إزالة النجاسة، ويجب أن يقيد بما إذا لم يحتج إلى فعل يستدعي قطع

(١) نكاهي ٤ ٤٢٠ حديث ٣، بغيره ٢ ٢٥٠ حديث ١٢٠٢-١٢٠٤، التهذيب ٥ ١١٦ حديث ٣٨٠.

(٢) تفسير انقي ١ ٢٨٢.

(٣) المختلف ٢٩١.

ولولم يعلم إلا بعده أجزأ.

ب: الحُتَّان، وهو شرط في ارجل استمكن خاصة.

ج: النية، وهي أن يقصد الى ايقاع طواف عمرة التمتع أو غيرها، لوجوبه أو ندبه، قربة الى الله تعالى عند شروع، فلو أدخل بها أو بشيء منها بطل.

الطواف، ولم يكمل أربعة أشواط، وإلا لم يجز التميم، بل يجب الاستشاف.

قوله: (ولولم يعلم إلا بعده أجزأ):

قيل عليه: يجب إعادة الجاهل بالسجدة في الصلاة في الوقت، فتجب الإعادة هنا.

قلنا: هناك وقت محدود شرعاً، وهنا وقت الطواف زمان فعله، فإذا فرغ منه لم يبق وقت.

نعم، لو وجب القضاء في الصلاة - كما في ناسي الحاسة - اتجهت الإعادة هنا مع احتمال العدم لانتهاء الأداء والقضاء معاً مقتضي لانتهاء وقتها.

قوله: (الحُتَّان، وهو شرط في الرجل لمتمكن خاصة).

أي: دون المرأة؛ للرواية<sup>(١)</sup>، لكن يرد عليه الحُتَّان والصبي، فإن النص يتناولهما، ولا بعد فيه بالنسبة إلى الصبي، فإن حُتَّان شرط الطواف كالطهارة، فيعترف فيه كما تعتبر الطهارة.

قوله: (النية...).

ويجب أن يقصد ما يطوف له من حج لاسلام أو غيره، وعمرة الاسلام أو غيرها؛ لأن «لكل امرئ ما نوى»<sup>(٢)</sup>.

(١) الكافي ٢٨١:٤ حديث ١، ٢، الفقيه ٢: ٢٥٠ حديث ١٣١٥، ١٢٠٦، التهذيب ١٢٥٠:٥، ٤٦٩ حديث ١١٢، ١٦٤٦.

(٢) أمالي الطوسي ٢٣١:٢، صحيح مسلم ١٥١٥:٣ حديث ١٥٥، سنن ابن ماجة ١٤١٣:٢ حديث ٤٢٢٧.

د: البدأة بالحجر الأسود، فلو بدأ بغيره لم يعتد بذلك الشوط، الى أن ينتهي الى أول الحجر، فنه يبتدئ الاحتساب إن جدد النية عنده للاتمام

### قوله: (البدأة بالحجر الأسود...).

ويجب فيه أن يحادي بأول مقادير بدنه، - حال كون البيت على يساره، أول الحجر الذي إلى جهة الركن الأيمن، مقارناً بالنية أول حركات الطواف بحيث تمر عليه كنه، ولا يجب أن يستقبله بوجهه ثم ينحرف، بل يجزئه أن يجعله على يساره ابتداءً، وإن كان الأفضل استقباله أولاً، وقد نبه على ذلك في المختلف<sup>(١)</sup>، والدروس<sup>(٢)</sup>.

### قوله: (فنه يبتدئ الاحتساب إن جدد النية عنده للاتمام).

قال الشرح: إن قوله: (للا تمام) تعليل للصحة حيث، والتقدير: ويصح ذلك لكونه طوافاً تاماً مستحجماً ما يعتبر فيه<sup>(٣)</sup>. وفيه بعد؛ لأن المتبادر من العبارة تجديد النية للاتمام.

وحكى، أن على النسخة التي بخط المصنف قيداً بغير خطه، حاصله: أن المقصود بالاتمام إكمال الشوط الناقص، بحيث لا يجعل المبتدأ منتهى، ويبتدئ الطواف منه، ثم يأتي الى الحجر<sup>(٤)</sup>.

ولا يحصل لهذا؛ لأنه إن جعل ذلك تعديلاً للصحة كان تقدير الكلام: ويصح لا تمام الشوط الناقص، بحيث لا يجعل المبتدأ منتهى إلى آخره، كان فساداً ظاهراً، فإنه لا رابطة بين الصحة واتمام الشوط الناقص أصلاً، مع عدم انتظام قوله: «بحيث لا يجعل» إلى آخره، معه.

(١) المختلف: ٢٩٢.

(٢) الدروس: ١١٤.

(٣) إيضاح الفوائد ١: ٢٩٨.

(٤) إيضاح الفوائد ١: ٢٩٨.

مع احتمال البطلان، ولو حاذى آخر الحجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف لم يصح.

وإن جعل متعلق اللام فيه جدد بحيث يكون تنمة للكلام فظاهر في الفساد، إذ لا معنى لتجديد النية الذي هو شرط لابتداء الاحتساب من الحجر، لا تمام الشوط الناقص إلى آخره أصلاً.

وحكى ولد المصنف أنه كان قد اشتهر بين تلامذة المصنف أن المراد: أن ينوي عند الحجر الاتمام، أي: يأتي بستة أشواط إتمام الشوط الأول، ثم يأتي بنية أخرى عند تمام الستة شواط ماض، ويبطل ذلك الناقص، فكأنه قد نوى الطواف بنيتين، فاللام تتعلق -أي: إن جدد البنية لا تمام الطواف- بستة أشواط أخر إلى آخره.

وهذا أغرب؛ لأنه مع وقوع العبارة ~~بمقتضى~~ <sup>بمقتضى</sup> أن لا يجزئ غيره، كما هو مقتضى قوله: (إن جدد النية...)، بل يقتضي أن ابتداء الاحتساب إنما يتحقق إذا جدد البنية عند الحجر للاتمام على الوجه المذكور، وهو أشد غرابة.

والحق أن العبارة لا تخلو من شيء، ومع كمال التعسف، وحملها على ما اختاره الشارح تسلم من الفساد في المعنى.

قوله: (مع احتمال البطلان).

وجه هذا الاحتمال أن الطواف حينئذ مشتمل على الزيادة بحسب الصورة، حيث لم يفصل بين الزيادة والطواف سكون، وصحفه أظهر من أن يحتاج إلى بيان.

قوله: (ولو حاذى آخر الحجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف لم يصح).

المراد بآخر الحجر: الطرف الآخر الذي (يلي الطرف الذي) <sup>(١)</sup> يتدئ منه الطائف، والتقيد بآخر الحجر غير محتاج إليه، فإن محاذاته بشيء من بدنه غير

هـ : الختم بالحجر، فلو أبقى من لشوط شيئاً وإن قل لم يصح، بل يجب أن ينتهي من حيث ابتداء.

و: جعل البيت على يساره، فلو جعله على يمينه أو استقبله بوجهه لم يصح.

ز: خروجه بجميع بدنه عن البيت، فلو مشى على شاذرون الكعبة لم يصح، ولو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذرون صح.

الطرف الأول لا يعتد به.

قوله: (الختم بالحجر).

يراد: الختم بموضع ابتدئه كما يدل عليه آخر كلامه.

قوله: (أو استقبله بوجهه لم يصح).

وكذا لو جعل ظهره إليه.

قوله: (فلو مشى على شاذروان الكعبة...).

المرد به: أساسها الذي بقي بعد تعميرها أخيراً.

قوله: (ولو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذروان صح).

إن كان متعلق (في) هو (يمس)، كان المعنى: إن المس إذا وقع في موازاة

الشاذروان (صح) <sup>(١)</sup>، أي: مقابله يصح.

ويشكل؛ بأنه غير خارج عن البيت بجميع بدنه حينئذ، والأصح عدم

الصحة على هذا التقدير <sup>(٢)</sup>.

وإن كان متعلقه محذوفاً عن أنه حال من الجدار كان المعنى: أنه لو لمس

الجدار الكائن في موازاة الشاذرون صح، وهو ظاهر لخروجه حينئذ بجميعه عن

البيت.

(١) لم ترد في «ل» و«هـ».

(٢) لم ترد في «س».

ح: ادخال الحجر في الطوف، فهو مشى على حائطه، أو طاف بينه وبين البيت لم يصح.

ط: الطواف بين البيت والمقام، فهو أدخل للمقام فيه لم يصح.

ي: رعاية العدد، فلو نقص عن سبعة ولو شوطاً، أو بعضه ولو خطوة لم يصح. ولو زد على طواف الفريضة عمداً بطل، ولو كان سهواً قطع إن ذكر قبل بلوغه الركن، ولو كان بعده استحباب إكمال مسوعين، وصلى للفريضة أولاً، وللمائة بعد اسمي.

ويكره الزيادة عمداً في الدقة فإن فعل استحباب الانصراف على

الوتر.



والأول هو السابق إلى ألهم من الحارة وإن كان ارتكب المس في موزاة الشدروان لا يخنو من تجوز

قوله: (الطواف بين البيت والمقام...).

وكذا يجب مراعاة النسبة من كل حاسب، كما دلت عليه الأحبار<sup>(١)</sup>، حتى من جانب الحجر؛ لما علم أنه من البيت.

قوله: (قطع إن ذكر قبل بلوغه الركن).

المراد به: العراقي، وفي رواية أبي كهمش، عن الصادق عليه السلام: «إن ذكر قبل أن يأتي الركن فيقطعه»<sup>(٢)</sup>. وقصره بعض الأصحاب بالشامي.

قوله: (استحب إكمال مسوعين).

فيمكن أن يقال: ينوي لثاني من الآن، ولا بعد في أن يؤثر فيما مضى، أو يكتفي بنية الأول، وهو بعيد.

(١) الكافي ٤: ٤١٣، حديث ١، التهذيب ١٠٨: ٥، حديث ٣٥١.

(٢) الكافي ٤: ٤١٨، حديث ١٠، التهذيب ١١٣: ٥، حديث ٣٦٧، الاستبصار ٢: ٢١٩، حديث ٧٥٣.

ولو نقص من طوافه ناسياً أتمه إن كان في الحال، وإن انصرف فان كان قد تجاوز النصف رجع فأتى، ولو عاد إلى أهله استأنف. ولو كان دون النصف استأنف. وكذا لو قطع طوافه لدخول البيت، أو للسعي في حاجة، أو مرض في أثنائه، فإن استمر مرضه وتعذر الطواف به طيف عنه وكذا لو أحدث في طواف الفريضة يتم مع تجاوز النصف بعد الطهارة، وإلا استأنف.

ولو شرع في السعي، فذكر نقصان الطواف رجع إليه فأتى مع تجاوز النصف، ثم أتم السعي. ولو لم يتجاوز استأنف الطواف، ثم استأنف السعي.

قوله: (فإن كان قد تجاوز النصف رجع فأتى، ولو عاد إلى أهله استأنف).

لا يبعد جواز الاستسابة هنا احتياراً، وبه صرح في الدروس في حكم طواف النساء<sup>(١)</sup>.

قوله: (وكذا لو قطع طوافه لدخول البيت، أو للسعي في حاجة...).

أي: إن أكمل أربعة منى وإلا استأنف، وكذا لو قطعه لصلاة فريضة دخل وقتها، وكذا التناقضة إذا تضيق وقتها، وقيل: يبني على شوط<sup>(٢)</sup>، وهو ضعيف. وإنما يجوز القطع لواحد من الأسباب المذكورة، لا بدونها<sup>(٣)</sup>، ويجب أن يحفظ موضع القطع ليكن منه (إذا عاد، فوشك احتمال الأخذ بالأقل، ويحتمل البطلان)<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ولو لم يتجاوز استأنف الطواف ثم استأنف السعي).

(١) الدروس: ١١٦.

(٢) قاله الشيخ في التهذيب ٥: ١٢١.

(٣) هكذا في نسخة «س» وفي «ن» و«هـ» (يحرم لا بدونها). وهي كما ترى.

(٤) لم ترد في «ن».

ولو شك في العدد بعد الانصراف لم يستفت، وكذا في الأثناء إن كان في الزيادة ويقطع، وإن كان في النقصان أعاد، كمن شك بين الستة والسبعة، وفي النافلة يبني على الأقل. ويجوز الإخلاد إلى الغير في العدد، فإن شكاً معاً فالحكم ما سبق.

فرع: لو سعى قبل الطواف أعادهما وإن كان تاسياً، وهو في صحيحة منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup>.

قوله: (وكذا في الأثناء إن كان في الزيادة ويقطع).

هذا إذا سعى ركناً الحجراً ولا بطناً؛ يتردد بين الزيادة والنقصان، فإن كان سعى قطعاً وحبواً، حذراً من حصول الزيادة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويجوز الإخلاد إلى الغير في عدد).

سروية<sup>(٣)</sup>، ويشترط فيه السلوع، لا المدكورة ولا خربة. وهل تشترط العدالة<sup>(٤)</sup> وسهام، وطاهر الأحبار بعدم، لأنه عليه سلام لما سئل عن ذلك لم يستفصل عنها<sup>(٥)</sup>، وإن كان اعتبارها أحوط.

قوله: (فإن شكاً معاً فالحكم ما سبق).

أي: يطرأ بما أن يكون في لزيادة أو لنقص، وعلى الزيادة فاما أن

(١) الكافي ٤٢١: ٤، حديث ٢، تهذيب ١٢٩: ٥، حاشية ٤٢٦، ٤٢٧.

(٢) في هامش نسخة «هـ» أي وكذا الحكم لو شك في أثناء نقص، أي قبل الفراغ منه إن كان الشك في محض الزيادة، بأن تحقق السعة وشك في برائته، ولا يتصور هذا العرض إلا إذا كان عدد الحجر، ولا كان الشك في الزيادة ونقصه أو كانت الزيادة مقطوعاً بها، وإن كان العرض الأول قطعاً وحبواً، وإن كان العرض الثاني قطعاً وحبواً. ولا كان الشك قطعاً وحبواً، إلا أن يكون في الشك من الزيادة بخطه وجهه، وحده في النسخة «ن» مدرجة في المتن. وأما ما في هامش ما لفظه من الزيادة من قوله «وإذا شك في آخر الحاشية كتب في الحاشية بخطه».

(٣) الكافي ٤٢٧: ٤، حديث ٢، المصنف ٢: ٢٥٤، ٢٥٥، حديث ١٢٣٣، ١٢٣٤، تهذيب ١٣٤: ٥، حاشية ٤٤٠.

(٤) المصدر السابق.



يا: الركعتان، وتجهان في لواجب بعده في مقام ابراهيم عليه السلام حيث هو الآن، ولا يجوز في غيره، فان زوحم صلى وراءه أو في أحد جانبيه، ولو نسيها وجب الرجوع، فان شق قضاها موضع الذكر، ولو مات قضاها الولي.

يكون قد بلغ ركن الحجر أولاً (إلى آخره)<sup>(١)</sup>.  
قوله: (حيث هو الآن).

فيه: ب (الآن) على انتقال المقام، وقد نقل أنه كان في عهد النبي صلى الله عليه وآله عند الباب<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (ولا يجوز في غيره).

قال في الدرر: إن معظم الأخبار وكلام الأصحاب ليس فيها الصلاة في المقام، بل عنده أو خلفه<sup>(٣)</sup>.  
وتعبر بعض الفقهاء بالصلاة في المقام محاز<sup>(٤)</sup>، تسمية لما حول المقام باسمه؛ لأنَّ المرد بالمقام حقيقة: هو لصخرة التي عليا أثر قدم إبراهيم عليه السلام، ولا يصلي عليها ولا قدمها، وهذا حق.  
لكن أراد بالمقام: هو الساء المعد للصلاة، الذي هو ورة الموضع، الذي فيه هذه الصخرة بلا فصل، ومع الزحام يصلي حنف هذا الموضع أو إلى جانبيه.  
ووقتها عند الفراغ من الصوف؛ لقول الصادق عليه السلام: «لا تؤخرها ساعة، إذا طفت فصل»<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ولو نسيها وجب الرجوع).

(١) لم ترد في «ن».

(٢) الكافي ٢٢٣: ٤ حديث ٢.

(٣) الدرر: ١١٣.

(٤) عبر عن ذلك ابن حرة في توصية: ١٩٠، والشح في المبسوط ١: ٣٦٠، والنهاية: ٢٤٢، وصارفي المراسم: ١١٠.

(٥) الكافي ٢٣: ٤ حديث ١، التهذيب ٢: ٢٨٦ حديث ١٧٢.

**المطلب الثاني:** في سنته، يستحب الغسل لدخول مكة، ولو تعذر فبعده. والأفضل من بئر ميمون بن الحضرمي بأنطح مكة، أوفح وهي على رأس فرسخ من مكة للقادم من مدينة، وآلاف من منزله، ومضغ الاذخر، ودخول مكة من أعلاها حافياً، بسكينة ووقار، والغسل لدخول المسجد الحرام، ودخوله من باب بني شيبه

أي: إلى المقام، قال في اندروس: <sup>(١)</sup> «فإن تعذر فحيث شاء من الحرم، فإن تعذر فحيث أمكن من البقاع» <sup>(٢)</sup>. قال كان مرادة وجوب الرجوع إلى الحرم إذا تعذر المقام - وهو الظاهر - توقف على النص الدال على ذلك. وقال أيضاً: إنَّ الحاحل كالبليسي <sup>(٣)</sup> وهو محتمل، ويمكن إلحاقه بالعامد إن <sup>(٤)</sup> لم يجوز له فعلهما في غير المقام، لأيه مقصر بحمله. قوله: (من بئر ميمون الحضرمي)، هو بإحاء المهمة.

قوله: (والآلاف من منزله).

في العبارة ماقشة؛ لأنَّ ههنا الحكم لا يستقيم على إطلاقه، إذ ليس كل من لا يكون قادماً من المدينة يستحب به الغسل من منزله بدخول مكة. قوله: (ودخول مكة من أعلاها).

أي: لكل قادم، سواء قدم على طريق لمدينة أم لا؛ تأسيساً بالنبي صلى الله عليه وآله <sup>(٥)</sup> وقيل: إنَّ هذا مختص بالقادم من المدينة <sup>(٦)</sup>. قوله: (ودخوله من باب بني شيبه).

قيل: لأنَّ ههنا الصنم مدفون تحت عتبة باب بني شيبه، فسأله لدخول منه

(١) اندروس، ١١٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) في «ن»، أي.

(٤) الكافي ٢٤٨٠٤ حديث ٤، التهذيب ٥ ٤٥٧ حديث ١٥١٨.

(٥) ذهب إليه سلافي لمراجع: ١٠٩، وابن إدريس في السير ١٣٤.

بعد الوقوف عندها، والدعاء بالمأثور، والوقوف عند الحجر، والدعاء رافعاً يديه به، واستلامه بيده أجمع، وتقبيله فإن تعذر فبعضه، فإن تعذر فبيده، ويستلم المقطوع موضع القطع، وفقد اليد يشير، والدعاء في اثنيائه، والذكر، والمشي، والاقتصاد فيه بالسكينة

ليطووه بأرجلهم<sup>(١)</sup>.

قلت: سمعنا أن هذا الباب يدعى الآن باب السلام، ويشفي أن يعلم أن هذا الباب الآن غير معلوم؛ لأن المسند قد ثبت أنه زيد فيه. نعم يراعى الدخول من باب الذي يسامته الآن، على ما سمعناه يدخل من باب السلام المعروف الآن بذلك. قوله: (بعد الوقوف عندها).

في حوشي الشهد: لم يسمع تأييد لآب في اللغة، والصواب تكديره. قوله: (واستلامه بيده أجمع).

المراد: معظمه مجازاً، والاستلام بغير همز معناه: المس، إفتعال من السلام بالكسر: وهو الحارة، أو من السلام بالفتح، (أعني)<sup>(٢)</sup> التحية، أي: يحيي نفسه عند الحجر، كما في قولهم: احتدم<sup>(٣)</sup>، أي خدع نفسه إذا لم يكن له خادم. وقيل: إنه بالكسر همز من الامة: وهي الدرع، فيكون معناه: إتخذ جنة وسلاحاً.

قوله: (والمشي والاقتصاد فيه).

أي: في المشي بحيث يتوسط فيه.

وقوله: (بالسكينة).

أي: يكون ساكن الأعضاء.

(١) ورد هذا التصريح رواية عن الامام الصادق (ع)، انظر: لفقته ٢ ١٥٤ حديث ٦٦٨

(٢) لم ترد في «س».

(٣) في «د»: احتدم نفسه.

على رأي، ويرمل ثلاثاً، ويمشي أربعاً في طواف لقُدوم على رأي.  
والتزام المستجار في السابع، وسط اليد على حائطه، والصاق

وقوله: (على رأي).

يتعلق بالمشي، أي: يستحب لشيء في جميع الطواف، ويستحب مع ذلك  
الاقتصاد والسكينة.

قوله: (ويرمل ثلاثاً، ويمشي أربعاً في طواف القُدوم على رأي).  
الرمل (محرّكاً)<sup>(١)</sup>: هو الإسراع في المشي مع تقارب الخطى، دون الوثوب  
والعدو، ويسمى الخبب.

والمراد بطواف القُدوم: أول طواف يأتي به المُقَدِّم إلى مكة، (واحداً كان  
أو مندوباً)<sup>(٢)</sup> ومواء كان عقيب مسمى، كطواف العمرة بالتمتع بها وطواف الحج  
المقدم، أم لا كطواف الحاج معزداً إذا قَدَّمَ ندياً.  
ولا رمل في طواف النساء والوداع إجماعاً، ولا في طواف الحج تمتعاً، ولا  
فيه إفراداً إذا كان المفرد قد دخل مكة أولاً.

وأما يستحب - على القول به - للرجل الصحيح، دون المرأة والخنثى  
والمريض بشرط أن لا يؤدي غيره، ولا يتأذى هو، ولو كان راكباً حرك دابته،  
ولا فرق بين الركنين اليمانيين وغيرهما عندنا.

والأصح في المذهب والشهور بين لأصحاب عدم الاستحباب؛ لقوله  
عليه السلام: «مشي بين المشيين»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والتزام المستجار في السابع...).

ويستحب الإقرار بالذنوب، فانه ليس عبد مؤمن يقر لربه بذنوبه في هذا  
المكان، إلا غفر له<sup>(٤)</sup>.

(١) لم ترد في «س».

(٢) لم ترد في «و».

(٣) الكافي ٤١٣: ٤ حديث ١، التهذيب ١٠٩: ٥ حديث ٣٥٢.

(٤) انظر: الكافي ٤١١: ٤ حديث ٥، التهذيب ١٠٤: ٥، ١٠٧: ١ حديث ٣٣٩، ٣٤٩.

البطن به، ويخذ والدعاء، فان تجاوزه رجع.  
والترام الأركان خصوصاً العرق واليماني، وطواف ثلاثمائة  
ومستين طوافاً، فان عجز جعل عدة اشواطاً، فالأخير عشرة، والتداني من  
البيت، ويكره لكلام بغير الدعاء والقرآن.

قوله: (فان تجاوزه رجع...).

قال في الشرائع: لم يرجع<sup>(١)</sup>، فالمسألة ذات قولين، يمكن حملها على اختيار  
كل قولاً، ويكره حمل كلامه هنا على البيان، وكلام صاحب الشرائع على  
العمد، أو يحمل كلام المصنف على من تجاوز ولم يبلغ الركز اليماني، وكلام  
الشرائع على بدوئه، كما ذكرت عليه صحيحة علي بن يقطين عن أبي الحسن  
عليه السلام<sup>(٢)</sup> وكيف كان فالعمل على الرواية.

قوله: (واليماني).

بتحقيق الياء؛ لأن الألف عوض من ياء النسبة على اللغة المشهورة.

قوله: (فان عجز جعل عدة أشواطاً والأخير عشرة).

هذا هو المشهور وقوفاً مع صهر النقل، وزاد ابن زهرة أربعة؛ ليصير الأخير  
طوافاً كاملاً<sup>(٣)</sup>.

قال شيخنا الشهيد: واستقره العماء<sup>(٤)</sup>، وفي جامع البزنطي إشارة إليه؛  
لأنه ذكر في سياق أحاديثه عن الصادق عليه السلام أنه اثنان وخمسون طوافاً<sup>(٥)</sup>.

(١) الشرائع ١/ ٢٦٩

(٢) التهذيب ٥/ ١٠٨ حديث ٣٥٠

(٣) الفتن (المجموع العقبة)، ٥١٥

(٤) سببه الماحل هدي في كشف النام ١/ ٣٤٣ إلى شهيد في حاشيته على الفوائد

(٥) لم نجده في منطوقات أسرارها منطوقه من كتاب جامع البزنطي، لكن روى شيخ في التهذيب

٤٧١٠٥ حديث ١٦٥٥ عن أبي بصير عن علي بن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: «يستحب أن

يطاف مائيت عدد أيام السنة كل أسبوع لمئة أيام عدلت اثنان وخمسون اسبوعاً»

### المطلب الثالث: في الأحكام، من ترك الطواف عمداً بطل

حجه، وناسياً يقضيه ولو بعد المناسك،

قوله: (من ترك الطواف عمداً بطل حجه).

فما يشكل تحقيق ما به يتحقق الترك، فانه لو سعى قبل لطوف لم يعتد به، ولو قصر لزمته لكهارة إن كان معتمراً، وإن أحرِمَ بسك آخر بطل فعله. ويمكن أن يحكم في ذلك بعرف، فدا شرع في سك آخر عمداً على ترك الطواف، بحيث يصدق الترك عرفاً حكم بطلان الحج، أو يراد به خروجه من مكة نية عدم فعله، ولم أظفر في هذا الباب بشيء. وفي رواية عبي بن أبي حمزة: إن من جهل بأن يطوف حتى رجع إلى أهله عليه إعادة الحج ومدة<sup>(١)</sup>. ولا دلالة فيها على اعتبار الرجوع إلى أهل في تحقق الترك؛ لأن ذلك وقع في حكاية سائر التاركين. ويمكن أن يقال: إن كان الطواف لعمرة التمتع، فيتحقق الترك إذا تركه بعد صيق الوقت، إلا عن باقي المناسك من إحرام للحج والوقوف وغيرها أقل اسواحب، وإن كان للحج بعد خروج ذي الحجة، وإن كان لعمرة لأفراد بعد الخروج من مكة، أو يحكم في هذا لأخير العرف، أو يقال في هذا لأخير. مادام لا يتضيق عليه نسك آخر، لا يتحقق الترك، بل يقال: لا يكاد يتحقق معي انترك المقتضي للبطلان فيها؛ لأن لعمرة مبردة هي المحملة من لأحرِمَ بعد بطلان نسك آخر لا غيرها<sup>(٢)</sup>، ولو بطلت لأحتج في التحلل من إحرامها إلى أفعال العمرة، وهو ظاهر البطلان.

قوله: (وناسياً يقضيه...).

الجاهل كالعمد، وعليه بدنة لصحيحة عبي بن جعفر عن أبي الحسن

عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

(١) الفقيه ٢: ٢٥٦، حديث ١٢٤٠، التهذيب ٥: ١٢٧، حديث ٤١٩، الاستبصار ٢: ٢٢٨، حديث ٧٨٦.

(٢) في «س» و«هـ»: غير، ولا يمكن المساعدة عليه.

(٣) قرب الاسناد ١٠٧.

ويستنيب لو تعذر العود.

ولونسي طواف اريارة، ووقع بعد رجوعه الى أهله فعليه بدنة،  
والرجوع لأجله. وقيل لا كفارة إلا على من واقع بعد الذكر.  
ولونسي طواف النساء استناب، فان مات قضاءه عليه واحياً.

قال في الدروس: وفي وجوب هذه البدنة على العالم نظر من الأولوية<sup>(١)</sup>.  
قوله: (ويستنيب لو تعذر العود).

قال في الدروس: المراد به: المشقة لكثرة، ويحتمل أن يراد بالقدرة.  
الاستطاعة لمعهودة في الحج<sup>(٢)</sup>، ولا تأس بها صدر إليه؛ نظراً إلى المتبادر إلى انهم  
عرفاً.

قوله: (ولونسي طواف الزيارة وواقع) الى قوله: (وقيل: لا كفارة  
إلا على من واقع بعد الذكر)<sup>(٣)</sup>.

هذا لقول هو لأصح؛ بظاهر حصة معاونة بن عمار<sup>(٤)</sup>، وبشكل على  
هذا القول ما سيأتي من روايتي عبد الله بن مسكون، وسعيد بن يسار: أن من واقع  
وقد نقص من سعيه شرطاً ما هباً قل أن يذكر، عليه دم بقرة<sup>(٥)</sup>. فإن الوجوب  
لنقص شوط من السعي. إذا واقع قل التذكر مع اشتراط تذكر في جميعه. غير  
واضح، ولعل الايجاب مطلقاً أصهر. ويجب الرجوع لأجله، فان تعذر استناب.  
ولو تكرر الوطء عمداً فينبغي تكرار الكفارة<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ولونسي طواف النساء استناب...).

(١) الدروس: ١١٦.

(٢) المصدر السابق

(٣) قانه ابن ادريس في السرائر ١٣٥.

(٤) الكافي ٣٧٨:١ حديث ٣، تهذيب ٣٢١:٥ حديث ١١٠٤.

(٥) التهذيب ١٥٣:٥ حديث ٥١٤، ٥٠٥.

(٦) في «ن» و«هـ» وردت حصة (ويجب سرجوع). تكرار لكفارة (قيل حصة (ويشكر على هذا...  
مطلقاً ظهر).

ويجب على المتمتع ثلاث طوافات: طواف عمرة التمتع، وطواف الحج، وطواف النساء.  
وعلى القارن والمفرد أربعة: طواف الحج، وطواف النساء، وطواف العمرة المفردة، وطواف النساء فيه.

المستند حسنة معاوية بن عمار<sup>(١)</sup>، ولو واقع بعد الذكر وجب عليه ما يجب على المجامع قبل طواف النساء عمداً.

ولو اتفق حضور من عليه طواف نساء، أو كان من بيعة العود لم تجز الاستنابة، ولو ترك طواف النساء عمداً وجب الرجوع لأجله، صرح به في الدروس<sup>(٢)</sup>، ووجهه: أن الاستنابة بما وردت في الهامشي، فيبقى العائد على حكم الوجوب. ولو نسي طواف عمرة التمتع أو الأقرب وحده العود له مع الإمكان.  
ولو واقع، فإن كان ناسياً فلا شيء عليه، وإن كان بعد الذكر أمكن انسحاب حكم طواف الزيارة لها، ولو تركه جاهلاً بالطاهر بطلان السك؛ لأن الجاهل عامد، إذ هو مخاطب بالتعلم. وهل تحب الكفارة كطواف الزيارة؟ فيه احتمال؛ للمساواة<sup>(٣)</sup>.

### فرع:

قال شيخنا الشهيد في حواشيه: لم يذكر الأكثر قضاء السعي لو قضى الطواف، وفي الخلاف يقضي السعي بعده، ونقل عن المخالف قولاً، ثم قال: ما قلناه مجمع عليه<sup>(٤)</sup>.

قلت: ويشهد له ما تقدم التنبيه عليه من الرواية الدالة على أن من سعى ولم يطف يطوف ثم يعيد السعي<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ٤: ٥١٣ حديث ٥، العية ٢: ٢١٥، حديث ١١٧٥، التهذيب ٥: ١٢٨، ٢٥٥ حديث ٤٢٢، ٨٦٦، الاستبصار ٢: ٢٢٨، ٢٣٣ حديث ٧٨٩، ٨٠٨.

(٢) الدروس: ١١٦.

(٣) لم ترد في «س».

(٤) الخلاف ١: ٢٧٧ مسألة ٢٥٨ كتاب الحج.

(٥) الكافي ٤: ٤٢١ حديث ٢، التهذيب ٥: ١٢٩، ٤٢٦، ٤٢٧.



وطواف النساء واجب في الحج والعمرة المبتولة، دون عمرة التمتع، على الرجال، والنساء، والصبيان، والخنثى، والخصيان، وهو متأخر عن السعي لمتمتع وغيره، فادفعه ساهياً أجزاً، والآ فلا إلامع الضرورة كالمرض وخوف الحيض.

وعبر طواف النساء متقدم على لسعي، فإن عكس أعاد سعيه. ويجب على المتمتع تأخير طواف الحج وسعيه عن الموقفين ومناسك منى يوم النحر.

ولا يجوز له تقديمه إلا لعذر كالمرض، وخوف الحيض، والزحام للشيخ العاجز.

ويكره للقارن والمفرد ولئن طأف تأخير السعي ساعة، ولا يجوز إلى الغد مع القدرة.

قوله: (والعمرة المستولة).

من لست: وهو القطع؛ لأنها مقطوعة عن الحج، أي: منفردة بخلاف عمرة التمتع، فإنها داخلية فيه.

قوله: (فإن عكس أعاد سعيه).

وإن كان ناسياً كما قدمناه.

قوله: (إلا لعذر كالمرض).

المانع من العود مثلاً، وخيض الذي يتوقع حصوله حين العود، وخوف فوت الرفقة، ونحو ذلك.

قوله: (ويكره للقارن والمفرد).

أي: يكره ذلك لهما، فيجوز التقديم احتياطاً على الأصح.

قوله: (ولئن طأف تأخير السعي ساعة، ولا يجوز إلى الغد).

ولا يجوز لس الرطبة في طواف العمرة، ولا في طواف الحج مع تقديمه، ولو نذر الطواف على أربع فالأقوى بطلان النذر.

### الفصل الثالث: في السعي وفيه مطلبان:

الأول: في أفعاله، ويجب فيه لية المشتمة على الفعل، ووجهه، وكونه سعي حج الاسلام أو غيره، وانتقرب إلى الله تعالى، والبدأة بالصفة بحيث يجعل كعبه ملاصقاً له،

لمنوع منه تأخيرته إلى العداء فيحور في الليل، وهو في بعض الأحبار<sup>(١)</sup>، ولو أخره إلى الفدأتم وأجزأه.

قوله: (ولا يجوز لس الرطبة).

نصم ساء والطاء المهملة وإسكان يراه وتشديد اللام مع المنع: هي قسوة طوية، كانت تدس قديماً وروى، أنها من يري اليهود<sup>(٢)</sup>، وأصح لقولهم تحريم لبسها، حيث يحرم ستر الرأس.

قوله: (ولو نذر الطواف على أربع فالأقوى بطلان النذر).

هد هو الأصح، إذ لم يتعد مثله، و لرواية بوجوب طوافين<sup>(٣)</sup> لأعمل عيها.

قوله: (فيه النية المشتمة على الفعل، ووجهه، وكونه سعي حج الاسلام أو غيره...).

وتجب أيضاً فيها الاستدامة والمعارفة بوقوفه على الصفا، أي جره منه، أو لإصاق عقبه به إن لم يصعد عليه، ولأول حركات السعي.

قوله: (بحيث يجعل كعبه ملاصقاً له).

لو قال: عقبه لكان أولى؛ لأن كعب في لغة العرب غير العقب، وهذا

(١) الكافي ٤: ١٢١، حديث ٣، الفقيه ٢: ٢٥٢، ٢٥٣، حديث ١٢١٨، ١٢١٩، التهذيب ٥: ١٢٨، حديث ٤٢٣، الاستبصار ٢: ٢٢٩، حديث ٧٩٠.

(٢) الفقيه ٢: ٢٥٥، حديث ١٢٣٥، التهذيب ٥: ١٣٤، حديث ٤٤٣.

(٣) الكافي ٤: ٢٩٠، حديث ١١.

والختم بالمروة بحيث يلصق أصابع قدميه بها.

والسعي سبعة أشواط من الصفا إليه شوطان.

ويستحب الطهارة، واستلام الحجر، والشرب من زمزم، وصب مائها عليه من الدلو المقابل للحجر، والخروج من الباب المقابل له، والصعود على الصفا، واستقبال ركن الحجر، وحمد الله، والثناء عليه، وإطالة الوقوف، والتكبير سعاءً، والتهيل كذلك، والدعاء بالمأثور

إذا لم يصعد على الصفا.

قوله: (بحيث يلصق أصابع قدميه بها).

أي: بالمروة، وهذا إذا لم يصعد على درجة المروة، وفي اعتبار الصاق أصابع القدمين معاً توقفاً.

قوله: (من الصفا إليه شوطان).

وحكي قول بأنها شوط واحد<sup>(١)</sup>.

قوله: (والخروج من الباب المقابل له).

قال في الدروس: الذي خرج منه النبي صلى الله عليه وآله، وهو الآن من المسجد معلّم باسطوائتين معروفتين، فليخرج من بينهما، قال: والظاهر استحباب الخروج من الباب الموازي لها<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والصعود على الصفا).

في بعض الأخبار ما يدل على استحباب الصعود على المروة<sup>(٣)</sup>، ونبه عليه في المنتهى<sup>(٤)</sup>.

قوله: (إطالة الوقوف).

(١) قاله أبو بكر الصيرفي من الشافعية كما في المجموع ٧١٠٨.

(٢) الدروس: ١١٨.

(٣) الكافي ٤: ٤٣٣ حديث ٨، التهذيب ٥: ١٤٧ حديث ٤٨٤.

(٤) المنتهى ٢: ٧٠٤.

والمشي فيه، والرمل للرجل خاصة بين المسارة وزقاق العطارين، والهنئية في الطرفين، والركب يحرك دابته، ولوسسي الرمل رجع القهقري ورمل في موضعه، والدعاء فيه.

أي: على الصفا بقدر سورة البقرة مرسلاً؛ تأسيساً بالنبي صلى الله عليه وآله روجه معاوية بن عمار، عن الصادق عليه السلام صحيحاً<sup>(١)</sup>، وروي: أنه يورث العنى<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والرمل للرجل خاصة بين المسارة وزقاق العطارين).

في رواية معاوية بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «ثم انحدروا ماشاً، وعليكم السكينة والوقار حتى تأتوا المسارة، وهي طرف المسعى، فاسع ملء مروجك، - إلى أن قال: - حتى تبلغ المسارة لاخرى، فاب: وكان المسعى أوسع مما هو اليوم، ولكن الناس ضيقوه»<sup>(٣)</sup>. وعمل الرمل في هذا الموضع بأنه من جهة وادي عسرة، ذكره في المنتهى<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>.

قوله: (والهنئية في الطرفين).

في حواشي الشهيد: إن المعروف الهبة، قال في لصاح: على هينئت، أي: على ريشك<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ولونسي الرمل رجع القهقري).

أي: إلى المكان الذي يرمل فيه، والقهقري معتح القفين والراء وسكان

(١) الكافي ٤٣١: ٤ حديث ١، التهذيب ١٤٥: ٥ حديث ٤٨١.

(٢) الكافي ٤٣٣: ٤ حديث ٦، العقيه ١٣٥: ٢ حديث ٥٧٨، تهذيب ١٤٧: ٥ حديث ٤٨٣.

الاستبصار ٢٣٨: ٢ حديث ٨٢٧.

(٣) الكافي ٤٣٤: ٤ حديث ٦، التهذيب ١٤٨: ٥ حديث ٤٨٧.

(٤) المنتهى ٧٠٥: ٢.

(٥) التذكرة ٣٦٦: ١.

(٦) الصحاح (هون) ٢٢١٨: ٦.

**المطلب الثاني: في أحكامه، السعي ركن، إن تركه عمداً بطل حجته، وسهواً يأتي به، ولو خرج رجع، فإن تعذر استتاب، وتحرم الزيادة على السبع عمداً فيعيد، لا سهواً فيتخير بين إهدار الثامن وبين تكميل أسبوعين.**

الهاء هو: المشي إلى حلف من غير انتفات بالوجه والرجوع مستحب. لكن هذه الكيفية ذكرها الشيخ<sup>(١)</sup> ولأصحاب<sup>(٢)</sup>، وعبارتهم محتملة للوجوب والاستحباب، فيحتمل وجوباً وعدمه.

قوله: (السعي ركن إن تركه عمداً بطل حجته).

تحقيق الترك<sup>(٣)</sup> كالتسليم في الطريق.

قوله: (وسهواً يأتي به).

هل الحاحل كالعامد، أم كالتاسي؟ لمنحه الأول.

قوله: (فإن تعذر استتاب).

المراد بالتعذر: مشقة الكثيرة، وهل تدرمه كفارة لو ذكر ثم واقع؟ لا يصح فيه. لكن وجوبها على من طس بتمامه فوق، ثم تبين النقص كما سيأتي، يقتضي الوجوب بطريق أولى، ومقتضاه الوجوب وإن واقع قبل التذكر<sup>(٤)</sup>، وهذا في المتمتع، أما غيره فلا دليل يدل عليه.

قوله: (فيتخير بين إهدار الثامن، وبين تكميل أسبوعين).

إنما يتخير إذا أكمل الثامن، وإلا قطع وجوباً، فإن لم يعمل بطل؛ لدلالة الأخبار على إبطال الزيادة، إلا بد سعى ثمانية<sup>(٥)</sup>، وحيث تخير يكون السعي

(١) المبسوط ١، ٣٦٣، النهاية ٢٤٥.

(٢) منهم: ابن البراج في المهدب ٢٤٢٦، والشهد في الدروس: ١١٩.

(٣) في «س»: «ركن». والمثبت هو الصحيح انظر صحيحه ٨٥٨.

(٤) في «س» و«ه»: «الذكر».

(٥) الكافي ٤: ٤٣٦، حديث ٢، بقرينه ٢٥٧، حديث ١٢٤٦، ١٢٤٧، التهذيب ١٥٢، حديث ١٩٩.

٥٠٢، الاستبصار ٢: ٢٣٩، حديث ٨٣٢، ٨٣٥.

ولولم يُحصل العدد، أو حصله وشك في المبدأ وهو في المزدوج على المروة، أو قدمه على الطواف أعاد.

ولوتيقن النقص أكمله، ولو ظن تمتع، كماله في العمرة فأحل ووقع، ثم ذكر النقص أتمه، وكقر ببقرة على روية. وكذا لو قلم، أو قص شعره ويجوز الجلوس خلاله لرحلة، وقطعه لحاجة له ولغيره ثم يتمه

الثاني مستحاً، قيل: لم يشرع استحباب السعي إلا هذا.

قوله: (ولو ظن المتمتع، كماله في العمرة فأحل ووقع، ثم ذكر النقص أتمه وكقر ببقرة على روية، وكذا لو قلم أو قص شعره).

مستند الحكمين رواية عبد الله بن مسعود<sup>(١)</sup> ورواية سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup>. لكن في حجة المصنف إشكال، فإن قوله: (فأحل) مقتضاه أنه قصر، فيكون الحكم بالدم للمواقعة، فيمكن حملها على اعتقاده الإحلال في نفسه.

قيل: إما فعل كذا؛ لأن الكفارة تنرب على المجموع، وعلى الإيعاض كدرة واحدة.

والحق: أن ترتيب الحكم على المجموع يشعر بأن الإيعاض لا تقتضيها، وإذا نص على القلم وقص الشعر وحده بقي حكم الواقعة غير معلوم. قوله: (وقطعه لحاجة له ولغيره).

هذا يشعر بأنه لا يجوز قطعه إلا لحاجة، ويجوز قطعه لصلاة فريضة إذا دخل وقتها كما سيأتي، وهل يجوز اختياراً؟ فيه شك. قوله: (ثم يتمه).

إطلاق لعبارة يقتضي الباء و«و» على شوط، وهكذا يستفد من

(١) الفقيه ٢٥٦٠٢ حديث ١٢٤٥، التهذيب ١٥٣٠٥ حديث ٥٠٥

(٢) التهذيب ١٥٣٠٥ حديث ٥٠٤

ولو دخل وقت الفريضة قطعه ثم أتمه بعد الصلاة.

**الفصل الرابع:** في استقصين، فإذا فرغ من السعي قصر واجباً،  
وبه يحل من إحرام العمرة المتمتع بها، وأقبح قص بعض الأظفار أو قليل  
من الشعر.

ولا يجوز أن يحلق، فيجب عليه شاة مع العمد، ويمر يوم النحر  
الموسى على رأسه وجوباً،

الأخبار<sup>(١)</sup>، وهو مذهب الأكثر<sup>(٢)</sup>، والظاهر أن بعض الشوط كالشوط، وقيل:  
تعتبر معاوضة الصف بالطواف<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ولو دخل وقت الفريضة قطعه، ثم أتمه بعد الصلاة).  
يستحب قطعه جسد، ولا يجب ذلك قطعاً، وإن كان ظاهر العبارة ربما  
يوهمه.

قوله: (ولا يجوز أن يحلق، فيجب عليه شاة مع العمد).  
ولا يجزئه الحلق على الأصح؛ للهي عنه<sup>(٤)</sup>.  
ولا يقال: إن الحق إما يكون تدريجاً، فإذا زال أقل شعر صدق التقصير؛  
لأن الاعتبار بالية والموسى - وهو الحلق - منهي عنه، فيجب التقصير بعد ذلك.  
ويجب في التقصير النية لمشتملة على كونه في عمرة التمتع، والوجه إلى  
آخره، ويجب كونه مكة.  
ويستحب أن يكون على المروة، وتكفي الإزالة بالنتف والحديد والبورة،  
والقرض بالسن.

قوله: (ويمر يوم النحر الموسى على رأسه وجوباً).

أي: الذي حلق في إحرام العمرة المتمتع بها؛ لمؤثقة أبي بصير عن أبي

(١) الكافي ٤: ٤٣٨، حديث ٢، الفقيه ٢: ٢٥٨، حديث ١٢٥٣، التهذيب ٥: ١٥٧، حديث ٥٢٠.

(٢) مهم الشيخ في المبوط، ٣٦٢-٣٦٣، وابن ادريس في السرائر، ١٣٦.

(٣) القائل المفيد في النسخة: ٦٩.

(٤) التهذيب ٥: ١٦٠، حديث ٥٣٣.

والأصلح استحباباً، ويأخذ من لحيته أو صدره، ولو حلق بعض رأسه جاز، ولو ترك التقصير حتى أهل بالحج سهواً صحت منعته، ولا شيء عليه، وروى شاة،

عبدالله عليه السلام<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا الشهيد رحمه الله. وفيه تسببه على أن الواجب في الحج موطئ بالرأس اختياراً، قال: وفي الآية الكريمة إيماء إلى ذلك، وهي قوله تعالى: (محققين رؤوسكم ومقصرين)<sup>(٢)</sup>.

ولا دلالة فيه على الوجوب؛ لإمكان أن يقال: يستحب الحلق، فلو كان قد حلق في إحرام عمرة التمتع فقد قوته، فيجب عليه الحلق إن ثبت على رأسه شعر ويكفيه، وإن لم يكن قد سب (على رأسه)<sup>(٣)</sup> شعر أمر موسى وحواء، ثم قصر مع ذلك وحواء، ولا يلزم ما ذكره من التقصير قوله: (والأصلح استحباباً).

أي: يستحب له ذلك؛ لأن الحج يصب فيه الحلق، فمع فواته يصدر إلى ما يشبهه.

قوله: (ويأخذ من لحيته وأطماره).

أي: كل من الخالق والأصلح، قال شيخنا الشهيد: وفيه تشبيه على أنه بدل إضطرري<sup>(٤)</sup>، وهذا يتم له إن اراد بذلك الاستحباب.

قوله: (ولو حلق بعض رأسه جاز).

أي: في عمرة التمتع؛ لأن المسحوق منه حلق الرأس، وهذا لا يخرج عن التقصير.

قوله: (ولو ترك التقصير حتى أهل بالحج - إلى قوله: - وروى:

(١) التهذيب ١٥٨: ٥ حديث ٥٢٥، الاستبصار ٢: ٢٤٢ حديث ٨٤٢

(٢) الفتح ٢٧.

(٣) ما بين القوسين لم ترد في «س» و«هـ».

(٤) في «س»: احتياري.



وعمداً تصير حجته مفردة على رأي، ويبطل الثاني على رأي.

شاة).

هي رواية إسحاق بن عمار<sup>(١)</sup>، وهي محمولة على الاستحباب؛ لرويته هو عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه لا شيء عليه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وعمداً تصير حجة مفردة على رأي، ويبطل الثاني على رأي).

لأول: هو المشهور في الأصحاب؛ لصحيفة أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «المتعمد لا طاف قمسي» ثم لى بالبحر قبل أن يقصر، فليس عليه أن يقصر، وليس له متعمد<sup>(٣)</sup>.

والمراد به: المتعمد؛ جمعاً بينه وبين حجة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في رجل أهرق بالعمرة، ونسي أن يقصر حتى بدح في الحج قال: «يستغفر الله، ولا شيء عليه، ونمت عمرته»<sup>(٤)</sup>.

ويشكل بوجه:

الأول: إن الإحرام مهي عنه قبل التقصير، والهي في العبادة بدل على الفساد.

وقيل: الهي ليس عن لإحرام، بل عن وصف حارج، أعني: الاختلال بالتقصير المقارن به.

وحواه: إن الهي عنه نفس الإحرام؛ لأنه على هذه الحالة غير مشروع. ويرد عليه، أن عدم شرعيته على هذه الحالة لا يقتضي عدم شرعيته مطلقاً؛ لأن انتفاء الشرعية المخصوصة لا يقتضي انتفاء الشرعية مطلقاً؛ لأن انتفاء

(١) التهذيب ٥ ١٥٨، حديث ٥٢٧، الاستبصار ٢: ٢٤٢، حديث ٨٤٤.

(٢) التهذيب ٥ ١٥٩، حديث ٥٢٨، الاستبصار ٢: ٢٤٢، حديث ٨٤٥.

(٣) التهذيب ٥ ١٥٩، حديث ٥٢٩، الاستبصار ٢: ٢٤٣، حديث ٨٤٦، باختلاف في اللفظ.

(٤) التهذيب ٥ ١٥٩، حديث ٥٢٨، الاستبصار ٢: ٢٤٢، حديث ٨٤٥.

ولو جامع عامداً قبل التقصير وحب عليه بدنة للموسر، وبقرة للمتوسط، وشاة للمعسر. ويستحب له بعد التقصير التشبه بالمحرمين في ترك الخيط.

الأخص لا يقتضي انتفاء الأعم، وللمعارضة<sup>(١)</sup> بكثير من الصور مثل التقدم على الامام عمداً، والصلاة مع منافاتها لحق آدمي مصيق، أو حق الله تعالى كذلك. ويمكن أن يقال: إن الترتيب بين الاحرام والتقصير إن كان شرطاً لتحقيق النهي عن الاحرام؛ لأنه حينئذ لم يأت بلوجب على الوجه المأمور به كتقديم المعسر<sup>(٢)</sup> عمداً، والتحقيق أنه لولا الرواية لآتاه البطلان.

الثاني: منافاة قوله عليه السلام: «وَبِمَا كُنَّا نَمُرُّ بِمَنْزِلٍ»<sup>(٣)</sup> فإن المنوي وهو حج التمتع غير واقع على ذلك التقدير والواقع وهو حج الأفراد غير موسي. ويمكن الجواب بأن الاختلال ما يتقصير يقتضي تقدمه على إحرامه الأول، والإحرام الثاني مانع من التقصير بعد ذلك فتبني المنعة، فيلزم الأفراد، لا أن الأفراد يقع بالاحرام الثاني ليقع الفعل بغيره.

الثالث: إن أفعال العمرة قد تمت، وتقصير خارج؛ لأنه محلل. وجوابه: أن كونه متحلاً لا يقتضي حروجه، واتباعه ببعض الأفعال لا يقدح بمقائه على الإحرام الأول. ولو سلم يكفي نقؤه على الإحرام الأول في إعداده لثبوت الحكم المدعى، ولا يضر إلى كون الأفعال (قد)<sup>(٤)</sup> تمت أولاً؛ لأن التقصير بعد الاختلال ممتنع للرواية<sup>(٥)</sup>، والإحرام الأول بق. الرابع: إن الرواية<sup>(٦)</sup> قاصرة بدلالة، مع إمكان حملها على متمتع عدل

(١) في «ن» والمدرسة.

(٢) في «ن» و«هـ»: لقصر.

(٣) صحيح البخاري ٢٠١، سنن أبي داود ٢٦٢: ٢ حديث ٢٢٠١.

(٤) لم ترد في «س» و«هـ».

(٥) التهذيب ١٥٩: ٥ حديث ٥٢٨، الاستبصار ٢٤٢: ٢ حديث ٨٤٥.

(٦) المصدر السابق.

**الفصل الخامس: في احرام الحج والوقوف، وفيه مطالب:**

**الأول: في احرام الحج، والطر في مورثاثة:**

**الأول: في وقته ومعه، أما وقته فاذا فرغ الحاج من عمرة التمتع**

**أحرم بالحج، وأفضل أوقاته يوم التروية عند الزوال بعد أن يصلي الظهر،**

الى<sup>(١)</sup> الافراد، ثم لم يبعد السمي، لأنه قد ورد التصريح بذلك في رواية اخرى<sup>(٢)</sup>

وجوابه: لا قصور في الروية؛ لأن بني المتعة لا يدل على بطلان الحج، بل يشعر ببقاء أصله صحيحاً، وإلا لمكان المنع هو الحج لا المتعة، ولا ريب في انتفاء القرآن، فلم يبق إلا الأفراد، ونخلص المذكور بخلاف الطاهر، ولا باعث قويا على ارتكابه والعدول إلى التأويل، مع أن الحكم مشهور بين الأصحاب، كما حكاه في الدروس<sup>(٣)</sup>.

ويمكن المعارضة بالناسي، فإن الاحرام لو كان مناهياً للتقصير لافى في حق الناسي، وهو باطل.

ويجاب بأن ذلك كونه مدامة للبصر الصحيح الصريح وليس بخائر، وقد علم وجه القول لثاني مما قرناه و يعمل على الأول.

في شيء، وهو أنه بعد بقلاب حج يتمتع بإفراداً، هل يحزى عن فرض المكلف؟ الأقرب لا، إن كان يتمتع متعباً عليه وفقاً لفتوى لدروس<sup>(٤)</sup>.

**قوله: (وأفضل أوقاته عند الزوال).**

**أي: بعده بدليل قوله: (بعد أن يصلي الظهر) وفي الرواية: بعد أن يصلي**

(١) في بعض النسخ «من» وهي كما ترى.

(٢) التهذيب ١٥٩.٥ حديث ٥٢٩، الاستبصار ٢: ٢٤٣ حديث ٨٤٦.

(٣) الدروس: ٩٢.

(٤) الدروس: ٩٢.

أو ست ركعات إن وقع في غيره، وأقنه ركعتان.  
ويحوز تأخيرها إلى أن يعلم ضيق وقت عرفة فيجب إيقاعه حينئذ.  
وأما المحل فلكة، فلا يحوز إيقاعه في غيرها، وأفضل المواطن  
المسجد تحت الميزاب أو في المقام.

(١) القرصين

قوله: (أو ست ركعات إن وقع في غيره).

يسمي أنه إن لم يتفق وقت فريضة الظهر بوقته بحيث فريضة وبومفصية،  
فإن لم يتفق كتنى ست ركعات أو ركعتين، ومع العرض يصل الركعات قبله كما  
سبق في إحرام العمرة.

ولعارة لا تعد هذه الأحكام، مع أن يصير في (غيره) إذا رذ إلى (عدد  
الروال)، وهو المشار من سباق العمرة، انتهى الاكتفاء في الأفضة ست  
ركعات في غير وقت الروال مطلقاً، (وس كدك؛ لاستحباب رعاية العرض  
مطلقاً) (٢)، ويكلف رذ الصمير إلى العرض لا يحوز من تعسف.

قوله: (ويحوز تأخيرها إلى أن يعلم ضيق وقت عرفة، فيجب إيقاعه  
حينئذ).

ضيق وقت العبادة يستعمل في صفة عنها بحث لا يسعها، وفي ضيقه عن  
غيرها بحث لا يكفي إلا للعبادة، فإن حمل العبادة على المعنى الثاني سلمت عن  
الطعن.

قوله: (وأفضل المواطن المسجد، تحت الميزاب أو في المقام).

(١) تهذيب ١٦٧: ٥ حدث ٥٥٧.

(٢) ما بين القوسين لم ترد في «س».

ولو نسيه حتى يخرج أو مسى رجع إلى مكة وجوباً مع المكة،  
فإن تعذر أحرم من موضعه ولو من عرفات.

الثاني: الكيفية، وتحب فيه لنية المشتملة على قصد حج التمتع  
خاصة - من غير ذكر العمرة فإنها قد سبقت، ولو نسي وأحرم بها بنى على  
قصد من إحرام الحج.

كل منها مروي<sup>(١)</sup>، وفي الدروس رجع فعلها في المقام<sup>(٢)</sup>، وهو خيرة  
المختلف<sup>(٣)</sup>، ورواية<sup>(٤)</sup>، وهو الأصح.

قوله: (ولو نسيه...).

مثل<sup>(٥)</sup> الجاهل بخلاف عمد، فإنه لا بد من عوده، وإلا فلا يسك له.

قوله: (فلو نسي وأحرم بها بنى على قصد من إحرام الحج).

إن كان إحرامه بها بمجرد لطق، والمقصود هو الحج فلا شبهة في الصحة،  
إلا أن ذلك بعيد أن يكون مقصود العارة.

والظاهر من عبارته هـ، ومن عبارة غير هذا الكتاب: أن الخطأ في  
القصد الذي هو النية<sup>(٦)</sup>، وروية تدل بظاهرها على اعتبار الخطأ في الإرادة<sup>(٧)</sup>.  
وفي الصحة حينئذ نظر؛ لأن «الأعمال بالنيت، ولكل امرئ

(١) أما حكم لأحرام من عمد نعم مروي عن الشيخ في التهذيب ٥: ١٦٩ حديث ٥٦١، والاسبغ  
٢٥٢: ٢ حديث ٨٨٦.

وأما حكم الأحرام تحت المبرأ، دل في كشف النام ١: ٣٥٢. (وم أظن لخصوص المبرأ  
بخير)، لكن روي في حرماوية «من عمد المقام أو في المحرم»، راجع لك في ٤: ٥٤١ حديث ١،  
التهذيب ٥: ١٦٧ حديث ٥٥٧.

(٢) الدروس: ١٢٠.

(٣) مختطف: ٢٩٧.

(٤) النظر: الفاش رقم (٢).

(٥) في «ن» و«هـ»: مظه.

(٦) في التذكرة ١: ٣٧٠، وفي النتي ٢: ٧١٥.

(٧) قرب الأسد ١٠٤ وفيه .. فأخطأ قيل العمرة... التهذيب ٥: ١٦٩ حديث ٥٦٢، وفيه... فأخطأ  
قار: للعمرة...

وعلى الوجوب أو التذب لوجهها. والتقرب الى الله تعالى، وليس الثوبين، والتلييات الأربع كما تقدم في احرام العمرة من لواحب والمستحب. ويأتي الماشي في الموضع الذي صلى فيه، والراكب اذا نهض به بغيره، ويرفع صوته اذا أشرف على الأبطح، ثم يخرج الى منى مبشياً.

ما بوى»<sup>(١)</sup>. وب الجملة، فالقول بالصحة لا يخلو من اشكال.

قوله: (وعلى الوجوب أو الدب).

الكلام في حج اتمتع اسوق بالعمرة، والتذب إما يتصور على نقول بعدم وجوبه بالشروع في العمرة، وقد سبق للمصنف فيه إشكال. قوله: (لوجهها).

الاولى حل الوجه على سبب الوجوب كسدر والاسلام وغيرهما، لكن تصور هذا في الدب غير واضح، ولو أحرأ في المدب لمذكور فاعلمت معاً وجوب ذكر السبب حينئذ.

ولا ريب أن حل وجهها على وجه مقتضي شرع التكليف بالوجوب والمدب بعيد، إذ لا يجب الجمع بينهما وبين وجهها معاً، إلا على نسخة التي صورتها: (أو وجهها) فإنه لا إشكال حينئذ.

قوله: (كما تقدم في إحرام العمرة من لواحب والمستحب).

أي: في لیس والتلييات الأربع، ولو عمم فقال: وغيرهما من الواحب والمستحب لكان أولى.

قوله: (ويأتي الماشي في الموضع الذي صلى فيه، والراكب إذا نهض به بغيره).

ظاهره تأخير التلبية إلى نهوض المعمره، ويشكل بأنه لا بد من عقد

(١) أمالي الطوسي ٢٣١:٢، تهذيب ٨٣:٦ حديث ٢١٨، صحيح بخاري ٢:١، صحيح مسلم ١٥١٥:٣ حديث ١٥٥، سنن ابن ماجة ١٤١٣:٢ حديث ٤٢٢٧، سنن النسائي ١: ٥٠٩، سنن أبي داود ٢٦٢:٢ حديث ٢٢٠١.

ويستحب استمراره عينا إلى روال الشمس يوم عرفة.  
 الثالث: في أحكامه، ويحرم به ما قدمناه في محظورات إحرام  
 العمرة.

ويكره ما يكره فيه، وتاركه عمداً يبطل حججه، لا ناسياً على رأي

الإحرام بها، واستحباب الإحرام في المقام، أو تحت الميزاب يقتضي عدم تأخيرها  
 إلى وقت الركوب.

وفي الدروس مستحب رفع الصوت بالتبعية في موضع الإحرام للماشي  
 وللراكب إذا نهض به غيره<sup>(١)</sup>، وهو خلاف المذهب من الأخبار<sup>(٢)</sup>، ومن عذرة  
 المصنف السعة مع قوله (ويرفع صوته إذا أشرف على الأنطح) وفي التذكرة<sup>(٣)</sup>  
 والمنتهى<sup>(٤)</sup> مثل ما هتأ، والموافق بقوي المذهب هو ما ذكره في دروس<sup>(٥)</sup>.

ويمكن تدويل الأخبار على أن الركب يجهر بالتبعية إذا نهض به غيره،  
 ويرفع صوته بها إذا أشرف على الأنطح. أما التبعية التي يعقد بها إحرامه فإنه يسر  
 بها، وهو تدويل ملائم، وهو قريب مما قال من أدریس في لسنن: فإن كان ماشياً  
 جهر بالتبعية من موضعه الذي عقد الإحرام فيه، وإن كان ركباً سبى إذا نهض به  
 غيره، فإذا انتهى إلى الردم وأشرف على الأنطح رفع صوته بالتبعية<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وتاركه عمداً يبطل حججه، لا ناسياً على رأي).

قد سبق الكلام على ذلك، قد الشارح ولد المصنف ما معناه: إن  
 الخلاف في سبب التبعية، أما نسي الية ون إحرامه يبطل إجماعاً<sup>(٧)</sup>.

(١) للدروس: ١٢٠.

(٢) التهذيب ٥: ٨٥ حديث ٢٨١، الاستبصار ٢: ١٧٠ حيث ٥٦٣.

(٣) لتذكرة ١: ٣٧٠.

(٤) المنتهى ٢: ٧١٤.

(٥) لدروس: ١٢٠.

(٦) نسوان: ٣٧.

(٧) ابصبح لفرند ١: ٣٠٥.

فيجب ما يجب على المحرم من الكفارة على اشكال.

ولا يجوز الطواف بعد الاحرام حتى يرجع من منى، فان طاف ساهيا لم ينتقض احرامه. قيل ويجدد التلبية ليعقد بها الاحرام.

المطلب الثاني: في نزول منى.

يستحب للحاج بعد الاحرام يوم ثروية الخروج الى منى من مكة بعد طلوع الظهر، والإقامة بها الى فجر عرفة، وقطع وادي محسر بعد طلوع الشمس.

---

ويظهر من كلام شيوخنا الشهد في شرح الإرشاد أن الخلاف في ترك التبة أيضاً.

قوله: (فيجب عليه ما يجب على المحرم من الكفارة على اشكال).

يشأ من عموم الأحكام الدالة على أن من فعل ما يوجب لكفارة على المحرم قبل التلبية لا شيء عليه<sup>(١)</sup>، ومن أنه يستحق بالمحرم، وهذا صحت باقي أفعاله، وفي الأول قوة، والوجوب أحوط.

قوله: (فان طاف ساهياً لم ينتقض احرامه، قيل: ويجدد التلبية؛ ليعقد بها الاحرام)<sup>(٢)</sup>.

الأصح الاستحباب، واختاره الشيخ في تهذيب<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والاقامة بها إلى فجر عرفة).

فيكره قبله، وقيل: يحرم<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وقطع وادي محسر بعد طلوع شمس).

---

(١) التهذيب ٨٢٠٥ حديث ٢٧٢-٢٧٤، الاستبصار ٢ ١٨٨ ب من حرم قبل عقد الاحرام «تلبية»، وغيرها.

(٢) قاله ابن حزم في الوسعة، ١٩٦، و لشيخ في المبسوط ١ ٣٥٥، و لهية ٢٤٨

(٣) تهذيب ١٦٩: ٥.

(٤) قاله أبو الصلاح في التكري في لعمري ١٦٨، و اس ليرج في مهذب ١ ٢٥١



وللعسيل وكبير وحائف الرحام الخروج قبل الظهر، وكذا الإمام يستحب له أن يصلي الظهرين مثنى، والاقامة بها إلى طلوع الشمس.

ويكره الخروج منها قبل الصبح لغير عذر. ويستحب ادعاء عند دخولها، والخروج منها، واليها بالمقول، وحدها من العقبة إلى وادي محسر، والمبيت مثنى ليلة عرفة مستحب للترفة لا فرض.

المطلب الثالث: في الوقوف بعرفة ومباحته ثلاثة:

الأول: الوقوف والمحل، ثم لعرفة وقتان احتياري: من روى

أي: محاورته فذكره قبله، وقيل بالتحريم<sup>(١)</sup>.

قوله: (وللعيل - إلى فوه: قبل الظهر).

لكن مهم الخروج قبله بما شاء من نحو يوم ويومين.

قوله: (ويكره الخروج منها قبل الصبح لغير عذر).

وقيل: يحرم<sup>(٢)</sup>، وقد سبق.

قوله: (وحدها من العقبة إلى وادي محسر).

محسر بكسر السين. موضع من مئى، ذكره في الصحيح<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والمبيت مثنى ليلة عرفة مستحب؛ للترفة لا فرض).

قبل: فلا ينوي له إذا لا بعد في المستحب الدينية، وليس بشيء؛ لأن

المستحب ديني، وإن كان العرض منه الدنيا.

ويمكن أن يقال: هو إرشادي كالأشهاد عند التبايع، لكن تعبير المصنف

بالاستحباب ينافيه.

(١) قاله الشيخ في المبسوط ٣٦٦:١، والنجية: ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) قاله أبو الصلاح في الكافي في عقه. ١٩٨، وابن سراج في المذهب ٢٥١:١.

(٣) الصحيح (حسن) ٦٣٠:٢.

الشمس يوم التاسع الى غروبها، أي وقت منه حضر أدرك الحج، واضطرابي الى فجر النحر.

والمحل عرفة، وحدها من بطن عرنة وثوية وغرة الى ذي الحجاز فلا يجوز الوقوف بغيرها كالأراك، ولا بهذه الحدود.

ويجوز عند الضرورة الوقوف على حل، والمستحب أن يقف في السفح في ميسرة الجبل، وسد الخلل بنفسه ورجله،

قوله: (وحدها من بطن عرنة).

هي بضم اعين المهمة، وفتح الإاء والنون.

قوله: (وثوية).

هي ففتح الشاء المثناة، وتكثر الواو ونشد الياء الشاة من تحت المفتوحة.

قوله: (ويجوز عند الضرورة الوقوف على الحل).

أي: يجوز بحيث لا يكون مكروهاً، فع عدم الضرورة يجوز بالكراهية.

قوله: (والمستحب أن يقف في السفح).

سفح الجبل: أسفل، حيث يقف<sup>(١)</sup> الماء.

قوله: (في ميسرة الجبل).

المرد: ميسرته بالقياس<sup>(٢)</sup> إلى القادم من مكة.

قوله: (وسد الخلل بنفسه ورجله).

في المنتهى: قال الله تعالى: (كأهم بيان مرصوص)<sup>(٣)</sup> فوصفهم

بالاجتماع<sup>(٤)</sup>، وفي حديث سماعة بن مهران، عن الصادق عليه السلام: «وإذا

(١) في «هـ» يسمع.

(٢) في «هـ» بالاصفة

(٣) لصف: ٤.

(٤) انتهى ٧٢٢٠٢.

وأن يضرب خباءه بنمرة وهي بطن عرنة.

الثاني: الكيفية، وتجب فيه النية، والكون بها الى الغروب فلو وقف بالحدود أو تحت لأراك بطل حججه، ولو أقاض قبل الغروب عامداً عالماً فعليه بدنة، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً، ولا شيء لو فقد أحد الوصفين، أو عاد قبل الغروب.

رأيت خلافاً فسه بنفسك وراحتك»<sup>(١)</sup>.

والمراد: أنه لا يدع بينه وبين أصحابه فرجة يطعم في دخولها أجنبي حيث يشتغلون بالتحفظ منه عن الدعاء، أو يؤذيهم في شيء من أمورهم. ويستحب القرب من الحل.

قوله: (وَأَنْ يَضْرِبَ خَبَاءَهُ بِنَمْرَةٍ، وهي بطن عرنة).

مرة تمتع السوء، وكسر الميم، وفتح الراء، وقد ورد أنها بطن عرنة في حديث معاوية بن عمار<sup>(٢)</sup>، وربما يلوح في كلامه السابق لما سبق من أن مرة وعرنة حدن لعرفة. ويمكن اعتبار كونهما حديثين، على أن أحدهما أصح من الآخر. قوله: (وتجب فيها الية).

ويجب كونها مقدرة لأبواب الروال؛ لوجوب الوقوف في مجموع هذا الوقت، وإن تأخرت أثم، وأحرأ، ويعتبر فيه ما سبق من قصد الفعل والوجه وتعيين الحج. قوله: (فلو وقف بالحدود - إلى قوله: - بطل حججه).

ينبغي تقييد هذا الإطلاق بما إذا لم يقف بغيرها أصلاً عامداً، ولو سبي ولم يقف بالمشعر فكذلك.

قوله: (فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً).

هل يشترط التولي في صيامها أو لا؟ الطاهر المدم.

(١) الفقيه ٢ / ٢٨١ حديث ١٣٧٧، التهذيب ١٨٠٠٥ حديث ٦٠٤

(٢) الكافي ٤ / ٤٦١ حديث ٣، التهذيب ١٧٩٠٥ حديث ٦٠٠.

ويستحب الجمع بين الظهر وعصر بأذان واحد وإقامتين،  
والشروع في الدعاء بالمنقول لنفسه ولوالديه وللمؤمنين، والوقوف في  
السهل، وللدعاء قائماً.

ويكره الوقوف في أعلى الجبل، وركباً، وقاعداً.

الثالث: الأحكام، الوقوف الاحتشائي بعرفة ركن، فمن تركه  
عمداً بطل حجه.

وناسي يتدارك ولو قل الفجر، فإن منه هاراً وليلاً حترأ  
بالمشعر.

و لو احب ما يطلق عليه اسم احضور وإل سارت به داتته مع  
السنة.

وناسي الوقوف يرجع، سوائو إلى طلوع الفجر إذا عرف أنه يدرك

قوله: (والشروع في الدعاء بالمنقول).

أي: ويستحب الشروع عميب الصلاة في الدعاء، وإن كانت العبارة غير  
صريحة في ذلك.

قوله: (لنفسه ولوالديه).

أي: يستحب كونه لنفسه ولوالديه، ويستحب لأخوانه المؤمنين، ويستحب  
إيثارهم على نفسه؛ للنص الوارد في ذلك<sup>(١)</sup>.

قوله: (والواحب ما يطلق عليه اسم الحضور).

لمراد: الواحب الذي يعد ركناً، أي: و لو احب في الركن هذا فإن المجموع  
واجب، والركن هو ما صدق عليه الاسم، وليس لمعاد من الوقوف إلا الكون.

قوله: (وناسي الوقوف يرجع، ولو إلى طلوع الفجر...).

الواجب في وقوف عرفة الاضطرابي ما صدق عليه الاسم، وهو ركن

لمشعر قبل طلوع الشمس، وإن صن الموت اقتصر على المشعر قبل طلوع الشمس ويصح حجه وكذا لو لم يذكر وقوف عرفة حتى وقف بالمشعر قبل طلوع الشمس، ولا اعتبار بوقوف المغمى عليه و لنا. أما لو تجدد الإغماء بعد الشروع فيه في وقته صح.

ويستحب للإمام أن يحطب في أربعة أيام: يوم السابع، وعرفة، والحرمبي، ولغير الأول لإعلاء لناس مناسكهم.

المطلب الرابع: في الوقوف بالمشعر، ومباحثه ثلاثة:

الأول: لوقت ولحجـة ولزلفة وقتان:

إصطراحي، هو أحل به عمد أو مع وجوبه بطل الحج.

قوله: (فإن طهر الموت اقتصر على المشعر قبل طلوع الشمس).

مفهوم هذه: أنه لو تردد تعثر عليه المصلي إلى عرفة، ومفهوم قوله قبل.

(إذا عرف أنه يدرئ المشعر) عدمه، مبتدع المفهوم، ولطهر أنه متى تردد في

ذلك لا يجوز له المضي إلى عرفة؛ لأنه يعرض حجه للموت حسد.

قوله: (أما لو تجدد لاعمى بعد الشروع فيه في وقته صح).

أي: بعد الشروع في الوقوف على ابوجه الشرعي، ولا خلاف في ذلك،

وإن كان المصنف في الإرشاد قد أشار إلى خلاف الشيخ في ذلك، وفي الحقيقة

لاخلاف.

قوله: (ويستحب للإمام أن يحطب - إلى قوله: - لإعلام الناس

مناسكهم).

إقتداءً بالنبي صلى الله عليه وآله فإن شيخنا الشهيد يعمم منه أنه

لا يشترط لصحة حج علم حاج منسكه، بل يتعلمها شيئاً فشيئاً.

وقد سبق أنه يجوز ذلك حتى في الأخير، إذا علم ما لا بد منه في صحة

الاجارة.

قوله: (ولزلفة وقتان).

اختياري من طلوع الفجر الى طلوع الشمس يوم لنحر، واصطري الى الزوال.

والحل المشعر، وحده ما بين المأرمين الى الحياض ان ودي محسر، فلو وقف بغير المشعر لم يجزء. ويجوز مع ارحام الارتفاع الى الحل.

الثاني: الكيفية، وتجب فيه اسة، وانكون بالمشعر. ويوحى أو ندم أو غمي عليه بعد اسة في وقت صح ححه. ولو كان قبل لنية لم

يقال: مردلة نصم الميم، ويسكن الزاي، وكسر نلام، وفتح سفاء، ويقال: جمع ففتح الجيم، ويسكن الميم واعمير مهملة، ويقال: المشعر.

قوله: (اختياري من طلوع الفجر الى طلوع الشمس).

وتجب استعاب هذا الوقت بالوقوف، كما صرح به الشيخ<sup>(١)</sup>، وشعبا اشهد رحمه الله في الدروس<sup>(٢)</sup>.

وصرح المصنف<sup>(٣)</sup> وابن دريس: متحبات الوقوف الى طلوع الشمس<sup>(٤)</sup>، والركن منه الأمر الكلي كما في عرفة.

قوله: (ويجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل).

أي: بغير كراهية، فيكره مع عدمه، دل في الدروس: ولطاهر أن ما أقبل من جمال من المشعر، دون ما ادير<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وتجب فيه النية).

مقاربة لطلوع الفجر، فان تأخرت أثم وأجزأ.

ولوقسا: إن سواحب هو مسمى الوقوف بعد لصحر لم يتحه تحتم المقاربة

(١) ليسوط ١: ٣٦٨، النهاية، ٢٥٢

(٢) الدروس، ١٢٢.

(٣) المختلف، ٣٥٠.

(٤) السرائر، ١٣٨.

(٥) الدروس، ١٢٢.

يصح- والوقوف بعد طلوع الفجر، فلو أفاض قبله عامداً بعد أن وقف به ليلاً- ولو قليلاً- صح حجه إن كان قد وقف بعرفة وجبره بشاة.

المذكورة، وإلى الآن لم أضعر بسد في ذلك، سوى رواية هشام بن الحكم الآتية<sup>(١)</sup>.

ويجب أيضاً المبيت بالمشرقيلاً مقارناً بالنية أول وصوله إليه، وهو ركن عند عدم الوقوف الاحتباري، فيه شائبة الاضطرابي كما ذكره شيخنا الشهيد، وحكي في الدروس عن المصنف في تذكرة نبي وحوه<sup>(٢)</sup>، والذي في التذكرة نبي ركبته، لا نبي وحوه كما ذكره<sup>(٣)</sup>، لكني وجدت التصريح بالامتناع بها بعد هذا البحث يسير.

ولا شبهة في الوجوب عندئذ لآلة إذا عُذَّ ركناً نعتي أن يكون واحداً. وحكم جمع الأصحاب: **بِالْأَثَرِ إِذْ تَمَّ إِجْرَاءُ** (١) وقف ليلاً بعد أفاض قل العجر عامداً عالماً، وصحة حجه من غير تفصيل بنية الوجوب وعدمه يقتضي الوجوب؛ لامتناع إحراء المنحب عن الواجب.

قوله: (فلو أفاض قبله عامداً بعد أن وقف به ليلاً ولو قليلاً صح حجه).

يسفي أن يقيد مقوله: (عامداً) عالماً كما سبق في وقوف عرفة، ومن الحكم بإجراء الوقوف الليلي بعلم وحوه؛ لاستحالة إجراء غير الواجب عنه، ومنه أيضاً يعلم كونه ركناً احتباراً، وإن كان فيه شائبة الاضطرابي؛ لأن الموصوف بالركنية حال اجتماعه مع الوقوف بعد الفجر هو الثاني دون الأول، وإن كان واجباً معه.

قوله: (وجبره بشاة).

(١) الكافي ٤: ٧٠، حديث ٦، التهذيب ٥: ٩٣، حديث ٦٤٠.

(٢) الدروس: ١٢٢.

(٣) التذكرة ١: ٣٧٥.

(٤) السرائر: ١٣٨-١٣٩.

وللمرأة والخائف الإفاضة قبل الفجر من غير جبر، وكذا الناسي.

ويستحب الوقوف بعد أن يصلي الفجر، والدعاء، ووطء الصلابة المشعر برجله، والصعود على قرح، وذكر الله تعالى عليه.

أي: وحوراً كالبدنة في عرفة، ويسمي أن يكون هذا إذ لم يعد، فإن عاد في وقته أتى بالواجب عليه<sup>(١)</sup>.

قوله: (وللمرأة والخائف...)

وكذا غيرها من ذوي الاعذار، فلا وجه لتخصيص

قوله: (ويستحب الوقوف بعد أن يصلي الفجر والدعاء).

أي: الوقوف للدعاء كدائم حيثما شئ الشهيد<sup>(٢)</sup> في العبارة ما لا يخفى، لأن هذا الوقوف إن كان هو المنوي<sup>(٣)</sup> فهو واجب وانتدائه قبل الصلاة، وإن كان غيره فعير طاهر استحبابه، إلا أن يقيد بما ذكره لشهيد.

قوله: (ووطء الصلابة المشعر برجله).

المراد بالصلابة: من لم يحج، والمراد بوطئه برجله: أن يعلو عليه، وإن لم يمكن فبغيره. وظاهر العبارة: أن مشعر الحرام معاير لقرح بصم القاف، وفتح الراي والحاء المهملة. وقال الشيخ: والمشعر الحرام حل هناك، يسمى قرح، ويستحب لصعود عليه، وذكر الله عنده<sup>(٤)</sup>. وفي حديث: إن النبي صلى الله عليه وآله وقف عليه، وقال: «هذا قرح وهو الموقف وجمع كلها موقف»<sup>(٥)</sup> وفي آخر: إن النبي صلى الله عليه وآله ركب القصوى حتى أتى مشعر الحرام فركب عليه لي أن

(١) في «ن» ولو أفاض ناساً ثم تذكر عاد، فإن لم يعد فالظاهر أنه عاد.

(٢) في «س» إن كان لموي فيتحدث.

(٣) المبسوط ١: ٣٦٨

(٤) سنن الترمذي ٢: ١٨٥، حديث ٨٨٦، مسند أحمد ١: ٧٥



### الثالث: في أحكامه.

يستحب للمفيض من عرفة إتيه الاقتصاد في السير، والدعاء إذا بلغ الكتيب لأحمر عن يمين الطريق، وتأخير المغرب والعشاء إلى المزدلفة، يجمع بينهما بأذان واحد وقامتين ولو تريع الليل، فإن مع صلى في الطريق، وتأخير نوافل المغرب إلى بعد العشاء.

والوقوف بالمشر ركن، من تركه عمداً بطل حجّه، لا سيما إن

قال: فلم يزل واقفاً حتى «سفر جداً»<sup>(١)</sup> قرب في الدروس: والطاهر أنه المسح الموحود الآن<sup>(٢)</sup>، وليس ما ياله سعيد.

واعلم أنه بتأخير بدرتهم كثيراً من وطء الضرورة المشعر برحله كونه حافاً، لكن استحباب وطئه إناء يسيرة فلا يتأخر، مع أن الوطء بالرجل صادق مع الحماة والانتعان.

فعل المراد: (استحباب)<sup>(٣)</sup> الصعود على وجه لا يكون محمولاً على غير البعير مثلاً، ويراد به: أنه يستحب أن يطأه برحله، فإن لم يفعل فبغيره: تأسأ بالنبى صلى الله عليه وآله.

قوله: (والدعاء إذا بلغ لكتيب لأحمر عن يمين الطريق).

أي: عن يمينه للمفيض من عرفات.

قوله: (ولو تريع الليل).

بل ولو تثنى؛ لرواية محمد بن مسلم<sup>(٤)</sup>.

قوله: (والوقوف بالمشر ركن...).

(١) صحيح مسلم ٢/ ٨٩١ حديث ١٢١٨، سنن ابن ماجة ١٠٢٦١٢ حديث ٣٠٧٤، سنن الدارمي ٤٨٠٢.

(٢) الدروس: ١٢٢.

(٣) لم ترد في «هـ».

(٤) التهذيب ١٨٨٠٥ حديث ٦٢٥، الاستبصار ٢/ ٢٥٤ حديث ٨٩٥.

كان قد وقف بعرفة، ولو تركها معا بطل حجه وإن كان ناسياً.  
ولو أدرك عرفة اختياراً والمردنعة اضطراراً، أو بالعكس، أو  
أحدهما اختياراً صح حجه، ولو أدرك الاضطراريين فالأقرب لصحة، ولو  
أدرك أحد الاضطراريين خاصة بطل حجة.  
ويتحصل من فاته الحج بعمره مفردة

---

المراد به: الوقوف المتساوٍ ليس ولما بعد المحر، فالركن هو مسمى يكون  
ليلاً أو نهاراً، وإن كان في الليل شائنة الاضطرار كما قنعاه  
قوله: (بطل حجه وإن كان ناسياً).  
وإن كان جاهلاً بطريق أولى، ومنه صرح في الدروس<sup>(١)</sup>.  
قوله: (ولو أدرك الاضطراريين فالأقرب لصحة).  
ما قربه هو الأصح؛ لظاهر النصوص<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (ولو أدرك أحد الاضطراريين خاصة بطل).  
على لأصح في اضطراري يشعر بخلاف اضطراري عرفة فقط، فانه  
لا يكاد يتحقق فيه الخلاف.  
قوله: (ويتحصل من فاته حج بعمره مفردة).  
سواء كان محرماً بالحج أو بعمره التمتع؛ لأن الشروع فيها شروع في الحج،  
والمراد: أنه يأتي بباقي أفعالها بما سوى الإحرام  
وهل تشترط نية العدول بالاحرام إلى العمرة، أم ينقلب بنفسه؟ فيه  
وجهان.

أصحهما: توقفه على النية؛ لأن «الاعمال بالنيات»<sup>(٣)</sup> وفي بعض الأخبار

(١) الدروس: ١٢٣.

(٢) التهذيب ٢٩٢٠٥ حديث ٩٩٠، الاستبصار ٢: ٣٠٥ حديث ١٠٨٨.

(٣) التهذيب ١: ٨٣ حديث ٢١٨، أمالي الطوسي ٢: ٢٣، صحيح البخاري ٢: ٢٠٩، من من حاجة

٢: ٤١٣ حديث ٤٢٢٧، من أبي داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠١

ثم يقضيه واجباً مع وجوبه كما دلت، ولا ندباً، ويسقط باقي الأفعال عنه، لكن يستحب له الإقامة على أيدي التثريق، ثم يعتمر للتحلل. ويستحب التقاط حصي الجمار من لمشعر، ويجوز من غيره، لكن من الحرم عدا المساجد.

ما يشهد لهذا<sup>(١)</sup>. ولا ينافيه ما في بعضها مما يوهم خلافه<sup>(٢)</sup>، لعدم صراحة فينزل على الموافقة.

قوله: (ثم يقضيه واجباً مع وجوبه).

هذا إذا كان وجوبه قد استقر لكونه قد وجب قبل عامه، أو في عامه مع تفريطه على وجه لولاه لأدرك الحج. أما لو كان واجب عامه ولم يفرط فإقضاء عليه؛ لأنه قد تبين بذلك عدم الوجوب.

قوله: (وتسقط باقي الأفعال عنه).

يحتمل أن يراد بباقي الأفعال ما لا يجب<sup>(٣)</sup> مثله في العمرة المفردة، مثل الرمي والمبيت بهي.

ويحتمل أن يراد: جميع ما سوى الإحرام؛ لأن الواجب حينئذ من الطواف والسعي والخلق أو التقصير للعمرة لا للحج.

قوله: (ثم يعتمر للتحلل).

يراد به: أنه حينئذ ينقل النية إلى العمرة، ويأتي بأفعالها.

قوله: (عدا المساجد).

مطلقاً عن الأصح، واقتصر المتقدمون في عباراتهم على المنع من المسجد الحرام ومسجد الخيف<sup>(٤)</sup>.

(١) التهذيب ٢٩٤: ٥، ٢٨٠ حدث ٩٩٨، ١٧٤، الاستبصار ٢: ٣٠٤، ٣٠٧ حديث ١٠٨٤، ١٠٩٥.

(٢) قرب الاسناد ١٧٤، التهذيب ٥: ٢٩٠، ٢٩١ حديث ٩٨٤، ٩٨٧، الاستبصار ٢: ٣٠٣، ٣٠٤.

حديث ١٠٨٢، ١٠٨٥.

(٣) في «س» م يجب.

(٤) مهم. الشيع في بسوط ٣٦٩: ١، وابن تيمية في سرائر ١٣٩.

ويستحب لغير الإمام الإفاضة قبل طلوع الشمس بقس، لكن لا يجوز وادي محسر إلا بعد الطلوع، وللامام بعده، والهرولة في وادي محسر

قوله: (لكن لا يجوز وادي محسر).

صرح به الشيخ<sup>(١)</sup> والجماعة<sup>(٢)</sup>، ود فعل أثم ولا كفارة، وحكى في الدروس قولاً لابن بابويه: أنه إن فعل وحب عليه شاة<sup>(٣)</sup>، وليس معتمد. ويدل على المنع ما رواه هشام بن حكيم في الصحيح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يجوز وادي محسر حتى تطلع الشمس»<sup>(٤)</sup>.

ويمكن الاستدلال بهذه على وجوب استيعاب الوقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس بالوقوف في المسعر، لكن يسمى الاستيعاب بقوله: «لا يجوز وادي محسر» أنه لا يجاوز إليه، أي لا يدخله وإن كان خلاف الظاهر؛ لأن وادي محسر من مئى، فالمع من مجاورته لا يظهر له وجه، إلا على تقدير المع من دخول مئى قبل الطلوع، ويلزم من المع من دخول الوادي أيضاً.

وقد يقال: استحباب الهرولة في وادي محسر يقتضي مع دخوله قبل الطلوع، إذ لا يجوز محاورته قبله، وهو يتم إذا كانت الهرولة بحيث تستوعبه. ولا ريب أن عدم دخول محسر إلى طلوع، واستيعاب الوقت كله بالوقوف وإن حصلت الإفاضة أولى.

قوله: (وللامام بعده).

أي: استحباباً ومنه يلوح أن مراد المصنف من عدم تجاوز الوادي الاستحباب دون الوجوب، والرواية<sup>(٥)</sup> حجة عليه.

قوله: (والهرولة في وادي محسر).

(١) الميسوط ١: ٣٦٨.

(٢) منهم: عميد في النقطة، ٦٥، والمحقق في الشرائع ١: ٢٥٨.

(٣) الدروس: ١٢٢، وفيه: وقال الصدوقان: عليه شاة.

(٤) الكافي ٤: ٤٧٠، حديث ٦، التهذيب ٥: ١٩٣، حديث ٦١.

(٥) المصدر السابق.



وتجب في الرمي النية، ورمي سبع حصيات بما يسمى رمياً،

به كان لمكلف مأثوماً باعتبار هذا الأمر الخاص بالوجه المعين، ويتحقق لإجزاء بالاضافة إلى الأمر الأول؛ لأنّ المأمور به هذه الأمور بأي وجه اتفق؛ ولا متنع في كون الكيفية المخصوصة مطلوبة باعتبار أمر، غير مطلوبة باعتبار أمر آخر<sup>(١)</sup>.

ويكشف لك كون الحال كذلك بحتراء الشارع بها من دون الوجه المخصوص، ولولا تصريح الشارع بهذا الحكم - أعني: الصحة من دون الوجه المخصوص - لما تحقق الاجزاء بدونه، هيتأمل.

فان قلت: يمكن أن يقال: في كل وجه لا يبرم من وجوه اشتراطه.

قنا: بل يلزم بحسب الطاهر حتى يدل دليل على عدم الوجوب.

فان قلت: يلزم أنه إذا وجب لأمرين لا يجرى أحدهما بدون الآخر.

قلنا: مع اللزوم، إذ لا يبعد أحدهما وجهاً للآخر، ولا كيفية له، وعروض

كيفية بسببه موقوف وجوه على الدليل.

قوله: (وتجب في الرمي النية).

ويجب اشتغالها على تعيين العصر ووجهه، وكونه في حج الاسلام أو

غيره، حج التمتع وغيره، والمعارفة لأمر الرمي ولاسدمه.

قل في لدروس: والأولى استعرض سداد<sup>(٢)</sup>، وفي النفس منه شيء؛

لأنّ تعيين هذا الزمان هذه الأعمال على طريق لتأقيت يعين الاداء في اجميع كما

في مناسك يوم النحر، وإن كان طريق باب صلاحية الزمان ها وقبوه لفعنها لم

يجب.

ويمكن أن يقال: للرمي رتبة خصوصية، فانه لا يكون إلا في هذه الأيام

المخصوصة، فإن غيره يقع في باقي ذي حجة، وإن حرم تأخير العصر.

قوله: (ورمي سبع حصيات بما يسمى رمياً).

(١) في «ن». غير مطلوب باعتبار آخر.

(٢) في «س». أوجب.

(٣) الدروس ١٢٤.

وإصابة الجمرة بها بفعله، مما يسمى حجراً، ومن الحرم وبُكاراً.  
ويستحب البرش، الرحوة، المسقطة، الكحبة، المتقطعة، بقدر

قد ينظر في متعلق اباء، ون ظاهر لعارة أن متعلقها المصدر في قوله:  
(ورمي) وحينئذ فلا حاصل به؛ لأنها ناء لاستعانة على حد (كتبت بالقلم)،  
وهو ظاهر، ولو قل: بحيث يسمى رمياً لكان أنسب.  
قوله: (بما يسمى حجراً).

لا يحى ما فيه من التكلف وعدم المصاحبة؛ لأن رمي سبع حصيات بما  
يسمى حجراً غير مستظم.  
ويمكن أن يعلق بمحدوف تقديره: «ويعتبر الرمي بما يسمى حجراً، وإن  
كان بعداً».

قوله: (ومن الحرم).  
قد سبق بيان هذا حكمه قبل فصل عن الشيخ: أنه لا يجوز أخذ  
الحصى من وادي عسر ومسجد الحرم ومسجد الخنف، ذكره الشهيد في حواشيه.  
قوله: (وأبكاراً).

أي: لم يُرم بها.  
قوله: (وتستحب البرش).  
أي: الذي حاطب البياض منها السواد<sup>(١)</sup>.  
قوله: (المتقطعة).

أي: التي لا تكون مكسرة، بل يلتقط كل حصاة بخصوصها.  
قال المصنف في المنتهى: ويستحب تقاط الحصى، ويكره تكسيرها<sup>(٢)</sup>.  
ظاهره أن ذلك تفسير له، وعن الصادق عليه السلام: «التقط حصى، ولا تكسر  
منها شيئاً»<sup>(٣)</sup> وهو مشعر بما قلناه.

(١) انظر مجمع البحرين ١٢٩: ٤ «برش»

(٢) المنتهى ٧٣٠: ٢

(٣) الكافي ١٧٧: ٤ حديث ٤، وفيه: ولا تكسرن مني شيئاً.

الأتملة، والطهارة، والدعاء، وتباعد عشر ادرع الى خمسة عشر ذراعاً،  
والرمي خفياً، راجلاً، والدعاء مع كل حصاة، واستقبال الجمرة،  
واستدبار القبلة، وفي غيرها يستقبلها.

ويكره الصلابة والمكسرة ويجوز الرمي راكباً.

**فروع:**

أ: لو وقعت على شيء وانحدرت على الجمرة صح، ولو تمتها  
حركة غيره لم يجز.

ب: لو شك هل أصابت الجمرة أم لا لم يجز.

ج: لو طرحها من غير رمي لم يجز.

**قوله: (والطهارة).**

وقيل بوجوبها<sup>(١)</sup>، والأصح خلافه، ولا فرق بين الحدث الأكبر  
والأصغر.

**قوله: (والرمي خفياً).**

وقيل: يجب<sup>(٢)</sup> وهو ضعيف، وقصره المعظم بأن يضع الحصاة على بطن  
إبهام يده اليمنى، ويدفعها بظفر السبابة<sup>(٣)</sup>.

وقصره السيد: بأن يضعها على إبهام يده اليمنى، ويدفعها بظفر الوسطى<sup>(٤)</sup>،  
وفي الصحيح أنه الرمي بأطراف الأصابع<sup>(٥)</sup>.

**قوله: (وتكره الصلابة والمكسرة).**

وكذا الحمر والسود والبيض، ذكره في الدروس<sup>(٦)</sup>.

(١) قاله السيد المرتضى في جل العلم وانعمل: ١١٠، وابن الجوزي في المصنف: ٣٥٢.

(٢) قاله السيد المرتضى في الانتصار: ١٠٥، وابن تيمية في السرائر: ١٣٩.

(٣) مهم، انشيع في المبسوط: ٣٦٩، وابن ادريس في السرائر: ١٣٩.

(٤) الانتصار: ١٠٥.

(٥) الصحيح (حذف) ١٣١٧-٤.

(٦) الدروس ١٢٣-١٢٤.



د: لو كانت الأحجار بحمة أجزأت، والأفضل تطهيرها.

هـ: لو وقعت في غير رُمى على حصاة فارتفعت الثانية إلى الرمي لم يجزئه.

و: يجب التفريق في الرمي لا الوقوع، فلورمي حجرين دفعة وإن كان بيديه فرمية واحدة وإن تلاحقا في الوقوع، ولو اتسع أحدهما الآخر فرميتان وإن اتعقا في الإصابة.

المطلب الثاني: في الذبح ومسحته أربعة:

الأول: في أصناف الدماء، اراقه الدم إما وحب أو ندب، فالأول: هدي تمتع، والكفارات، والمذكور وشبهه، ودم لتحل.  
والثاني: هدي القران، والاضحية، وما يتقرب به تبرعاً فهدي التمتع يجب على كل متمتع مكياً كان أو غيره، متطوعاً بالحج أو مفترضاً، ولا يجب على غيره.

قوله: (وإن كان بيديه).

أي: وإن كان الرمي دفعة بيديه معاً، بحيث يرمي بكل يد حصاة في زمان واحد فرمية<sup>(١)</sup> واحدة لاتحاد زمانها.

قوله: (وإن تلاحقا في الوقوع).

لأن الرمي دائر مع الإلقاء باليد، لا مع الإصابة.

قوله: (فهدي التمتع يجب على كل متمتع، مكياً كان أو غيره).

وقيل: لا يجب على مكّي إذا تمتع<sup>(٢)</sup>، والحق الوجوب للعموم.

قوله: (متطوعاً بالحج أو مفترضاً).

لا يتصور تطوع في الحج، لا في ابتدائه، لوجوب إتمامه بالشرع فيه.

(١) في «س» و«هـ» 'رمية'

(٢) قاله الشيخ في بسوط ٣٠٨٦

ويستخير مولى المأذون فيه بين الإهداء وبين أمره بالصوم، فإن عتق  
قل الصوم تعين عليه الهدي.

ولا يجزئ الواحد في الواجب إلا عن واحد، ومع الضرورة الصوم  
على رأي.

وفي ليدب يجزئ عن سبعة إذا كانوا أهل حوان واحد، ولو  
فقد الهدي ووجد ثمنه خلفه عند ثقة اشترى عنه.

ويذبح طول ذي الحجة، فإن لم يوجد في العام المقبل في  
ذي الحجة.

وإن عجز عن اثنى عشر البدن، وهم صوم عشرة أيام، ثلاثة في  
الحج متوالة آخرها عرفة، فإن أجز صام يوم التروية وعرفة، وصام لثالث

قوله: (ويستخير مولى المأذون فيه بين الإهداء عنه، وبين أمره  
بالصوم).

أي: المأذون بالحج، وإنما يتخير لأن مدسك غير الواحد عليه الصوم، فإذا  
تسع مولا بالهدي جاز.

قوله: (ومع الضرورة الصوم على رأي).

هذا هو لأصح؛ لأن على كل واحد هدباً وله مدل.

قوله: (وفي النذب يجزئ عن سبعة إذا كانوا أهل خون واحد).

لا يراد بالنذب الحج بدءاً، بل الهدى المدب وهو الأضحية، والمبعوث  
من الآفاق والمتبرع به في السياق، دام يتعين بالاشعار أو التقيد أو لقول،  
والخون بضم الحاء المعجمة وكسرها: ما يؤكل عليه.

قوله: (ولو فقد الهدي، ووجد ثمنه خلفه عند ثقة).

هذا هو لأصح؛ لأنه واحد (لأن حدة هي اغنى)<sup>(١)</sup>.

قوله: (فإن آخرها صام يوم التروية...).

بعد النفر، ولو فاته يوم التروية أخر الجميع الى بعد النفر.  
 ويجوز تقديمها من أول ذي الحجة لا قبله، بعد التلبس بالمتعة فان  
 وجد وقت الذبح فالأقرب وجوبه.  
 ويجوز ابقاؤها في باقي ذي الحجة، فان خرج ولم يصمها وجب  
 الهدي.

أي: إذا أخرها إنما يجزئه صومها على هذا الوجه فقط، وإلا صامها بعد  
 أيام التشريق.  
 قوله: (ويجوز تقديمها من أول ذي الحجة، لا قبله بعد التلبس  
 بالمتعة).

تقديمها من أول ذي الحجة رخصه ورد بهارواية<sup>(١)</sup>، لكن يشترط أن يكون قد  
 تلبس بالمتعة، وأن أحرم بها ولو بالعمره ولا يشترط التلبس بالحج على الأصح  
 لعدم الدليل، ولأن التلبس بعمره التمتع تلبس بالحج ولا يشرع قبله - أي: قبل ذي  
 الحجة - قطعاً.

قوله: (فإن وجد وقت الذبح فالأقرب وجوبه).  
 يحتمل عود ضمير (وجد) إلى من قلم صوم الثلاثة من أول ذي الحجة،  
 ويحتمل عوده إلى من صامها قبل يوم النحر، إلا أنه ليس في العبارة مرجع ظاهر  
 يدل عليه الكلام، وعوده إلى ما دل عليه قوله: (وهو صوم عشرة أيام، ثلاثة في  
 الحج متوالية آخرها عرفة) مع خفائه لا يطابق المراد، إلا أن يقال: إذا دل على  
 وجوب الذبح هنا، دل في غيره بطريق أول.

ووجه القرب أنه قدر على الذبح في محله، وفي الكبرى منع، والأصح  
 عدم الوجوب؛ لأن أمثال الأمور به يقتضي الاجزاء.

قوله: (فإن خرج ولم يصمها وجب الهدي).

أي: متحتماً في ذمته إلى حين التمكن منه.

ولو وجدته بعدها قبل التلبس بالسعة ذبحه استحباباً، والسبعة اذا رجع الى أهله، فان أقام بمكة انتظر الأسبق من مضي شهر ووصول أصحابه بلده ثم صامها.

ولو مات من وجب عليه لصوم نفسه صام لولي عنه وجوباً العشرة

قوله: (ولو وجدته بعدها قبل التلبس بالسعة ذبحه استحباباً).

أي: بعد الثلاثة قبل التلبس بالسعة، وذلك حين حضور وقتها، وهو بعد أيام التشريق، فلا يرد التدافع في عبارة على تقدير لاحتمال الثاني، من عود ضمير (وحد)، فانه لولا ذلك لزم من العبارة الأولى الوجوب الدبوح، ومن هذه العبارة استحبابه، على تقدير أن يكون الموجد بعد الثلاثة مطلقاً وقت مدبح، فان مقتضى هذه لعبارة الاستحباب مطلقاً وروي يوم النحر، لولا القيد الذي قيدنا به.

وعلى لاحتمال، فالعرق من ما لو صام من أول ذي الحجة، وما إذا صام يوم لسابع وما بعده، أن الأول رحصة، فيكون إحرقه مشروطاً بعدم الوجدان وقت الذبح بخلاف الثاني، وكيف كان والأصح الاستحباب مطلقاً.

والمراد بقوله: (ذبحه استحباباً) أنه يستحب له ضم الذبح الى الصوم، لا أنه يوقعه بهية الاستحباب، كذا قيل. وفيه نظر؛ لأنه بعد الخروج من العهدة وبراءة الذمة، كيف يتحتم عليه الوجوب؟ نعم ممكن أن يقال: يتخير.

فان قيل: نية الوجوب لأجل سقوط السبعة التي بقيت، فان الفعل الواجب لا يسقط بالتدوب.

قلنا: التخير ثابت، فان بوي الوجوب سقطت السعة، وإن لم يشو لم تسقط هيأتي بها، ويكون قد جمع بين فعل وبدله، فلا يتم ما ذكره من اعتبار نية الوجوب مطلقاً.

قوله: (ولو مات من وجب عليه الصوم قبله، صام لولي عنه وجوباً العشرة على رأي، وإن لم يصل بلده).

على رأي وإن لم يصل بلده، ولو مات من وجب عليه الهدى أخرج من صلب المال.

ولا يجب بيع ثياب لتجمل في الهدى، ومن وجب عليه بدنة في نذر أو كفارة ولم يجد فعليه سبع شياه.

البحث الثاني: في صفات الهدى وكيفية الذبح.  
يجب أن يكون من نعم الإبل أو البقر أو الغنم شيئاً، فمن الإبل ما كمل خمس سنين، ومن البقر والغنم ما دخل في الشاة.

هذا هو لأصح، إذ تمكّر من همه، ولا صراحة في الرواية الدالة على عدم الوجوب بالنسبة إلى حل النزاع<sup>(١)</sup>.  
فإن قلت: كيف يتصور استقراره قبل الوصول إلى بلده؟  
قلنا: يتصور في مجاوزة مكة إذ مضت المدة المشروطة، وفيمن تراخي في الطريق عن الوصول.

قوله: (ولا يجب بيع ثياب التجمل في الهدى).  
ولو من أحرأ لأنه محاطب بالصوم حوراً لاحتماً (للأصل)<sup>(٢)</sup>، ولهذا لو تبرع له متبرع أجراه.

قوله: (ومن وجب عليه بدنة في نذر، أو كفارة...).  
سيأتي في الدر: أن نافذ ذلك يذبح بقرة إذا عجز عن البدنة، فإن عجز فسبع شياه. وإذا وجبت الشياه سبع لعجز عن بدنة الكفارة، فعجز عنها صام ثمانية عشر يوماً؛ لرواية داود الرقي<sup>(٣)</sup>، ويسمي أن يكون تتابعها مستحباً.

قوله: (ومن ابقر والغنم ما دخل في الشاة).  
في عبارة الشيخ في المبسوط ما دخل في الثالثة<sup>(٤)</sup>. وربما قيل: أن الشى

(١) الكافي ٤: ٥٠٩ حديث ١٣، التهذيب ٤: ٥٠٥ حديث ١١٨، الاستبصار ٢: ٢٦١ حديث ٩٢٢

(٢) لم ترد في «س»

(٣) الكافي ٤: ٣٨٥ حديث ٢، تهذيبه ٢: ٢٣٢ حديث ١١١١، التهذيب ٥: ٢٣٧ حديث ٨٠٠.

(٤) المبسوط ١: ١٩٨-١٩٩.

ويجزئ الجذع من الضأن لسته تاماً، ولا يجزئ العوراء، ولا العرجاء لتي عرجها، ولا مكسورة الفم الداخ، ولا مقطوعة لاذن، ولا الخصي، ولا المهزولة وهي لتي لست على كليتها شحم، لا أن يكون قد اشتراها على أنها سمينة،

من المزم ما دخل في الثالثة. ذكره المصف في المنتهى في كتاب الزكاة<sup>(١)</sup> وحكاه عن الشيخ، والأصح أجزاء ما دخل في شاة مصقاً في غير الإس. قوله: (ويجزئ الجذع من الضأن لسته).

إذا أكمل سعة أشهر ودخل في الشاس، وقبل. إذا دخل في السادس<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فلا تجزئ العوراء). سوء كان عورها بلسة وهي المتخمة بعين. أم لا، صرح به في المنتهى<sup>(٣)</sup> فوكان على عيبها بياض طاهر لم تجزئ. قوله: (ولا العرجاء البين عرجها).

وهي التي لا تسير مع القطيع. قوله: (ولا مقطوعة الأذن). بخلاف المشقوقة من غير أن بين من شيء فبها تجزئ، ولو تعدر إلا المعيبة فبظاهر الانتقال إلى الصوم.

قوله: (ولا المهزولة، وهي لتي ليس على كليتها شحم). الكية بالضم. قوله: (إلا أن يكون قد اشتراها على أنها سمينة). فإن ظهور هزاها لا يقدح في صحة، ويجب أن يكون ذلك مقيداً بما إذا

(١) لتي ١ ٤٩١

(٢) قاله العلامة في المنتهى ٢: ٧٤١، والتذكرة ١: ٣٨١

(٣) المنتهى ٢: ٧٤٠

ولو اشتراها على أنها تمة فدانت ناقصة لم تجزئ.

ويستحب أن تكون سميئة، تنظر في سواد، وتمشي فيه، وترك فيه، قد عرّف بها، انثاءً من الابل والبقر، وذكراناً من الضأن والمعر، وقسمته اثلاثاً بين الأكل والهدي والصدقة، والأقوى وجوب الأكل.

لم يظهر الحان قبيل الذبح، فإن عم هزأها قبله لم تجزئ.

قوله: (ولو اشتراها على أنها تمة فدانت ناقصة لم تجزئ).

للفرق مع النص خفاء الأول بخلاف الثاني.

قوله: (ويستحب أن تكون سميئة تنظر في سواد...).

يمكن أن يكون المراد بنظرها في السواد إلى آخره: الكناية عن سمنها من حيث سعة طيها، بحيث تمشي فيه وتطير فيه لو أنها سمنت؛ لأنها تطرت ومشت وبركت في السواد الذي هو الطيب الأحقر.

ويمكن أن يراد: سواد هذه المواضع منها، وهو حنيفة اسمط، لكن لما كان المقصود بفع العقراء كان المجاز هنا راجحاً.

قوله: (قد عرّف بها).

أي: أحضرت عشية عرفة معروفة، كذا فسر المصنف في المشي<sup>(١)</sup> والتذكرة<sup>(٢)</sup>، وبكفي قول بائعها.

قوله: (وقسمته اثلاثاً بين الأكل والهدي والصدقة، والأقوى وجوب الأكل).

الأصح وجوب القسمة، وجوب الأكل منه بما يقع عليه اسمه، والاهداء، والصدقة. وظهر عبارة المصنف أن الأكل واجب دون الاهداء، ولا يعلم حال الصدقة من عبارته. لكن قال في التذكرة: إنه على القول بوجوب الأكل لا يصح بتركه؛ بل يترك الصدقة؛ لأنه المطلوب الأصلي من الهدي، قال:

(١) المشي ٢ ٧٤٢.

(٢) التذكرة ١ ٣٨٢.

ولو أُخِلَ بالإهداء، فإن كان بسبب أكله ضمن، وإن كان بسبب صدقة فلا<sup>(١)</sup>.

ومقتضى هذه العبارة أمور :

ووجب كل من الأمور الثلاثة، على القول بوجوب القسمة فيأثم لو لم يهد، كما يأثم إذا لم يأكل، وإن كان لا يصبر مع الصدقة.

ويفهم منه أنه لو لم يتصدق بضمن، ويفهم منه أنه لا يكرى في الصدقة القليل، - كما صرح به ابن إدريس<sup>(٢)</sup> -، وأنه يضمن لو صرفه في غيرها.

واعلم أن مستحق الصدقة هو الفقير المؤمن والقانع هو الذي يقع بما أعطي، والمعتز أي منه، وهو الذي يعتز بك فلا يسألك، كذا في الرواية، ومنها أن المساكين هم لسؤال وإن لم يثأ، ويلقاع والمعتز ثلثاً<sup>(٣)</sup> وهو خلاف ما عليه الأصحاب، وخلاف ظاهر الآية<sup>(٤)</sup>.

(والذي يعتصبه النظر ووجب قسمة أفدي أثلاثاً، ووجب لأكل من ثلث، وإن كان الحديث يقتضي أكل ثلث جميعه<sup>(٥)</sup>؛ لعدم قائل بوجوب أكل جميع الثلث؛ ولأن مطلق العبادة يتأدى بذلك، ووجب إهداء ثلث إلى المعتز الذي هو أغنى من القانع، ووجب الصدقة بثلث على القانع؛ تمسكاً بظاهر الآية<sup>(٦)</sup>).

ومنى أحل شيء من ذلك، والذي يسمى أن يقال مع ثبوت لاثم عليه: يضمن سهم الصدقة قطعاً. وفي صمد سهم الإهداء تردد، ينشأ من أنه لم يأت

(١) التذكرة ١: ٣٨٥

(٢) السرائر ١٤١

(٣) التهذيب ٥: ٢٢٣ حديث ٧٥٣

(٤) الحج: ٣٦

(٥) الكافي ٤: ٤٨٨ حديث ٥، التهذيب ٥: ٢٠٥ حديث ٦٧٢

(٦) الحج: ٣٦



وتكره التضحية بالخدموس، والثور، والمجوه.  
ويجب في الذبح النية، ويجوز أن يتولاها عنه الذابح.  
ويستحب نحر لإبل قثمة قد ربطت بين الخنف والركبة،

بالمأمور به على وجهه، إذ مطلق لصدقة هنا غير مطلوب، بل صدقة مخصوصة ولم يأت بها، ومن أن الصدقة على الأحرار أسخ من الصدقة على غيره إن أعطاه القانع، وإن أعطاه للمعتز لا لخلال إثم هو لخصوصية بية الإهداء، ولا يكاد يخرج عن معنى الصدقة، والنظر يساق إلى الأول، وإلا لم يأنم. فإن قلنا به ضمن القبضة، فيهدى إلى المعتز.

وأما ثلث الأكل إذا حلف به فصاحه أهد. ويمكن أن يقال: يأنم شركه، ويتحقق الإجراء ولو جوب شيء آخر بخلاف الأصل.

ولا يرد هنا في سهم لإهداء؛ لأن المستحق لم يصرف إليه وصرفه ممكن، ومول المصنف في التذكرة بأحزائه إن تصدق به<sup>(١)</sup> غير واضح؛ لأن هذه الصدقة مهي عنها لوجوب الإهداء، فكيف تقع بجرئة، قال الهبي في العادة يدل على العساد؟<sup>(٢)</sup>

قوله: (وتكره التضحية بالجاموس).

وكذا الحمل.

قوله: (والمجوه).

هو مرضوض الخصيتين.

قوله: (وتجب في الذبح النية).

مقارنة به، مستدامة الحكم، مشتملة على تعيين الحج الذي يذبح به

والوجه.

قوله: (قد ربطت بين الخنف والركبة).

أي: ربطت يداها معاً كذلك.

(١) التذكرة ٢٨٥٠١

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «س».

وطعنها من الجانب الأيمن، والدعاء عند لدبح، والمباشرة فإن لم يحسن  
فجعل اليد مع يد الدابح.

ولو ضل الهدي فذبحه غير صاحبه لم يجزئه عنه.

وباقى الدماء الواجبة تأتي في أماكنه.

البحث الثالث: في هدي القرن والاضحية، وهما مستحبان،

ولا يخرج هدي القران عن ملك سائقه، وله إيداله والتصرف فيه وإن  
أشعره أو قلده،

قوله: (وطعنها من الجانب الأيمن).

أي: يقف الذابح من جانبها الأيمن، ويطعنها في الشقرة، وهي لوادة.

قوله: (ولو ضل الهدي، فذبحه غير صاحبه لم يجزئه عنه).

الأصح أنه يجزئ إذا ذبحه عن صاحبه؛ للرواية الصحيحة<sup>(١)</sup>، واحتاره في

الدروس<sup>(٢)</sup> وهل يجب تعريفه؟ في رواية: أنه يعرفه ثلاثة أيام، ثم يدبجه<sup>(٣)</sup>، ولم

أجد لأحد تصريحاً بالوجوب. وصرح في الدروس بالاستحباب<sup>(٤)</sup>، ولعله لكون

الفعل يدخله النيابة، فلا يلزم من عدم تعريفه فساد.

ويمكن أن يقال: إنَّ التعريف فائدته عدم احتياح مالكه إلى هدي آخر،

وكيف قلنا: فلو ترك التعريف قبل الدبح صح، ويتحه أن يعرفه بعد ذلك، فإن

لم يجد ذلك ينبغي أن يقال: يتصدق به، ويسقط وجوب الأكل حينئذ، ولا

أعلم بهذا التفصيل تصريحاً.

قوله: (ولا يخرج هدي السياق عن ملك سائقه، وله إيداله

والتصرف فيه وإن أشعره أو قلده).

(١) الكافي ٤٩٤:٤ حديث ٥، التهذيب ٢١٧:٥ حديث ٧٣١.

(٢) الدروس، ١٢٨.

(٣) الكافي ٤٩٤:٤ حديث ٥، التهذيب ٢١٧:٥ حديث ٧٣١.

(٤) الدروس، ١٢٩.

لكن متى ساقه فلا بد من نحره.

هذا يخالف لعبارة الشيخ<sup>(١)</sup> وابن ادريس<sup>(٢)</sup>، فانها حكما بأن له ذلك إذا لم يشعره ولم يقلده.

ويسمي أن<sup>(٣)</sup> يحمل عن ما إذا لم يكن الإشعار والتقليد على الوجه المعتبر، وهو الذي يحقد به الإحرم، أو يؤكد به إذا عقد بالتلبية؛ لأنه إذا أشعره أو قلده كذلك تعين دعه أو نحره؛ لقول الصادق عليه السلام في صحيحة الحلي: «وإن كان أشعرها نحرها»<sup>(٤)</sup> وبه صرح في المنتهى<sup>(٥)</sup>، ولهذا يجب دعه لو وصل فأقام غيره ثم وحده قبل ذبح لأخيه وجيشد فلا يجوز إبداله، ولا إتلافه، ولا التفريط فيه، كما سيأتي في عبارته.

قوله: (لكن متى ساقه فلا بد من نحره).

لا يراد بسياقه أمر زائد على إشعاره أو تقليده فسمي أن يحمل عنه، ويكون السياق الأول يرد به مصلق المصاحبة من غير إشعار ولا تقليد، فإن السياق بمفرده لا يوجب ذلك قطعاً اتفاقاً.

ومقتضى النص وكلام الأصحاب عدم الاحتياج إلى صميمة مع الإشعار أو التقليد في ذلك.

عبارة المصنف لا تخلو من تدافع؛ لأن جواز إبداله يمس من وجوب نحره متحتماً، ومن صمانه مع التفريط، ومن وجوب ذبح الأول إذا ضل فأقام بدله، ثم وجده.

والتأليف الذي حاوله شيخنا الشهيد في هذه العبارة لم يتم له؛ لأن تدافعها باق، نعم لا دليل يدل على حروجه عن ملك مالكه.

(١) البسوط ١: ٣٧٥.

(٢) البرائز: ١٤٩.

(٣) في «س»: أن يقال يحمل...

(٤) التهذيب ٥: ٢١٩ حديث ٧٣٨، الاستبصار ٢: ٢٧١ حديث ٩٦٢.

(٥) المنتهى ٢: ٧٥٠.

ولا يتعين هدي السياق لصدقة إلا بالنذر، ولو هلك لم يجب بدله.

والمضمون كالكفارات يجب النذر فيه، ولو عجز هدي السياق ذبح أو نحر مكانه، وعُلِّم بما يدل أنه صدقة،

قوله: (ولا يتعين هدي السياق لصدقة إلا بالنذر).

مقتضى هذه العبارة مع ما قلنا أن لواجب هو النحر خاصة، دون ماسوه، فاذا نحره فعل به ما يفعله بآثار أمواله. والحق: أنه يجب فيه ما وجب في هدي تمتع، وسبأني عن قريب إن شاء الله تعالى.

قوله: (والمضمون كالكفارات يجب "نذر" فيه).

أي وهدي السياق المضمون في آخره، فعلم منه أن هدي السياق لا يشترط أن يكون متبرعاً به، بل لو كان مستحقاً صح. ودا ساق هدياً وجب في دمه بكفارة، أو نذر. لا هداء ما ليس معيماً. نعم، فاد هلك وجب بدله، لأن الذي في الذمة أمر كلي، وإما يتحضر الخروج عن عهده إذا ذبحه على الوجه المعتبر، فحق لم يتحقق ذلك عاد إلى الذمة كما كان.

ويمكن أن يكون معنى العبارة. والهدي لمضمون كالكفارات إلى آخره، وكيف كان فالعبارة صالحة لأن يكون هدي هدي سياق، وإن كان لا يستفاد منها إلا بارتكاب تكلف، وهو إدخاله في أحكام هدي السياق.

ويفهم من العبارة أن غير المضمون كالمسور بعينه، لا يجب بدله إذا هلك وهو حق، والأخبار شاهدة بذلك<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولو عجز هدي السياق ذبح أو نحر مكانه، وعُلِّم بما يدل على أنه صدقة).

(١) الكافي ٤٩٤:٤ حديث ٣، التهذيب ٥ ٢١٥ حديث ٧٢٦، الاستبصار ٢ ٢٦٩ حديث ٩٥٥.

ويجوز بيعه لو انكسر، فيستحب الصدقة بثمنه أو شراء بدله.

المتحج كون ذلك كنه على طريق الوجوب؛ لأن النحر واجب فلا يسقط،  
وتعذر مكان الواجب لا يسقط بوجوب، ولأنه حق الفقراء، فيمتنع القول  
بسقوطه. ويجب الأكل منه<sup>(١)</sup> إن قلنا بوجوبه من هدي السياق، وسيأتي. ولو  
كان مذكور الصدقة به لم يحز الأكل منه. وعلى هذا نزل رواية عمر بن حفص  
الكلبي، عن اصادق عليه لسلام وقد قال به: رجل ساق الهدى، فعطى في موضع  
لا يقدر على أن يتصدق به عليه، ولا من يعلمه أنه هدي، قال: «يسحره، ويكتب  
كتاباً ويضعه عليه؛ ليعلم من يمر به أنه صدقة»<sup>(٢)</sup>.

وعارة المصنف في الخمس الوجوب وعدمه، وفي التحرير عبر بالحوار<sup>(٣)</sup>،  
والذي أذهب إليه الوجوب؛ لأن صريق التوصل إلى التصديق به محصر في ذلك،  
ولا تحب لاقامة عنده وإن أمكن.

نعم لو أمكن إيصاله إلى موضع دحه بغير مشقة وجب، وإعلامه بما يدل  
على حاله (بكونه)<sup>(٤)</sup> بالكتابة - كما في الرواية -<sup>(٥)</sup> ونفخس النعل في دمه، وضرب  
صفحة ستامه به. ويعول على ذلك حيث، فيحوز الأكل منه.

ويدرم منه شيئاً الاكتفاء في لتدكة بالقربية، ولا اعتماد في الأكل  
من مال الغير على الكتابة ونحوها.

قوله: (ويجوز بيعه لو نكسر، فيستحب الصدقة بثمنه، أو شراء  
بدله).

هذا الحكم مشكك؛ لأن هدي السياق صار متعباً محره، فيكف يجوز

(١) في «س». بسقوط الأكل منه.

(٢) التهذيب ٢١٨: ٥ حديث ٧٣٦

(٣) تحرير الأحكام ١٠٧: ٦.

(٤) لم ترد في «س».

(٥) التهذيب ٢١٨: ٥ حديث ٧٣٦

بيعه؟ ثم إنه لا معنى لتخصيص الحكم بذلك بالكسر، فإن الأخبار الحالية عن الدلالة على أن ذلك حكم الكسر وحده، وإن حسنة الحلبي - قال: سألت عن الهدي الواجب إذا أصابه كسر أو عطب، أبيه صاحبه، ويستعين شمه في هدي آخر؟ قال: «يبيعه، ويتصدق بشمه، ويهدي هدياً آخر»<sup>(١)</sup> - مصرحة بالكسر و لعطب كما هو واضح.

وكذا صحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما عنهما السلام قال: سألت عن الهدي الواجب إذا أصابه كسر أو عطب، أبيه صاحبه ويستعين شمه في هدي آخر؟ قال: «لا يبيعه، وإن باعه تصدق بشمه، ويهدي هدياً آخر»<sup>(٢)</sup>.  
و يدي يقتضيه صحيح البجلي أن ذلك حكم الهدي المضمون في السنة، إذا عيب في هدي بقوله: هذا الهدي انقلاقي، فإنه يتعين كسر خلاف، نقل الإجماع عيبه في المنتهى<sup>(٣)</sup> فإذا عرض له كسر وعيوبه فإنه يبطل بتعيين على الأصح، ويعود إلى ملكه، فيقيم بدله وحبواً، وإن شاء باع هدياً أو وهبه؛ لأنه ملكه، وإن شاء ذبحه وتصدق به استحباباً؛ نظراً إلى أنه قد عيبه. وإن باعه فلا يصل له الصدقة بشمه، فالصدقة بشمه<sup>(٤)</sup> وذبحه مع الآخر في روايتين<sup>(٥)</sup> محمولان على (الاستحباب؛ لما قلناه من بطلان التعيين الخاص لا مناعه.

ولا يمكن حل الروايتين على<sup>(٦)</sup> هدي لياق؛ لقطع بعدم وجوب إقامة البدل، وبطلان القول بجواز بيعه لتعيين محره بأشعاره، ومساواة ذلك للرواية السابقة بالذبح<sup>(٧)</sup>. فيحملان على الهدي المضمون جمعاً بين الأخبار والدلائل،

(١) الكافي ٤: ٤٩٤، حديث ٤، تهذيب ٥: ٢١٧، حديث ٧٣٠.

(٢) لفتحه ٢: ٢٩٨، حديث ١٤٨٢، التهذيب ٥: ٢١٧، حديث ٧٣١.

(٣) المنتهى ٢: ٧٤٩.

(٤) لم ترد في «و».

(٥) الكافي ٤: ٤٩٤، حديث ٤، لفتحه ٢: ٢٩٨، حديث ١٤٨٢، التهذيب ٥: ٢١٧، حديث ٧٣٠، ٧٣١.

(٦) ما بين القوسين لم يرد في «و».

(٧) التهذيب ٥: ٢١٨، حديث ٧٣٦.

ولو سرق من غير تفريط لم يضمن وإن كان معيناً بالنذر، ولو ضل فذبحه الواحد عن صاحبه أجزأ عنه.

وتقليلاً لارتكاب المجاز بحسب الامكان.

وهذا هو الذي يسوح من عبارة المصنف في المنتهى<sup>(١)</sup> والتذكرة<sup>(٢)</sup> ولم أحد هذا في كلام أحد من الأصحاب، بل الجميع يحورون البيع من غير تقييد. نعم عبارة المصنف في كتابين ترشد إلى ذلك، فمضى هذا قول المصنف: (ويجوز بيعه) لا يمكن إحراؤه في هدي السياق فلا بد من التنبيه؛ لكون ذلك حكم الهدي المضمون، لا الهدي السياق. قوله: (ولو سرق من غير تفريط لم يضمن، وإن كان معيماً بالنذر).

حالة إن الوصلية معطوفة على جملة محدوفة تقديرها: إن لم يكن معيماً بالنذر. وإن كان معيماً بالنذر. ويندرج في الأولى لمضمون المعين بالقول، فإنه ليس معيماً بالنذر مع أنه يجب إقامة بدله فصماً، وفي عدة من الأخبار دلالة عليه<sup>(٣)</sup>، وهذا من مدلول العبارة بمنطوقها؛ لأن محدوف لدليل كالمذكور. ورغم شيخنا شهيد أن هذا مستفاد بمفهوم الموافقة، وليس كذلك. ويفهم من القيد في قوله: (وإن كان معيماً بالنذر) أن المعين بغيره يجب بدله، وليس كذلك؛ لأن المعين بالقول مع الية يتعين، ولا يجب إقامة بدله، وكذا المعين بالإشعار، فالعبارة غير جيدة.

قوله: (ولو ضل فذبحه الواحد عن صاحبه أجزأ عنه).

الظاهر أن المرد به: هدي السياق بدليل سوق العبارة. فلا يرد أن ذلك ليس على إطلاقه، بل تستثنى منه الكفارة والنذر المطلق، إلا أن العناية بالتنبيه على

(١) المنتهى ٧٥٠٠٢.

(٢) تذكرة ١ ٣٨٤.

(٣) منها ما في الكافي ٤٩٣، ٤ حديث ٢، التهذيب ٧١٧، ٥ حديث ٧٣٣.

ولو أقام بدله، ثم وجدته دمه، ولا يجب ذبح الأخير ولو ذبح  
الأخير استحب ذبح الأول، ويجب مع النذر، ويجوز ركوبه وشرب لبه مع  
عدم الضرر به وبولده.

حكمها أمر مطلوب؛ لأنه ربما أوهم التميم، وجميع ماسق في هدي التمتع إذا فعل  
آت ها.

قوله: (ولو أقام بدله، ثم وحده ذبحه، ولا يجب ذبح الأخير، ولو  
ذبح الأخير استحب ذبح الأول).

قد سبق أنه لا يجب إقامة بدله، وحسب فلا يكون الذبح واجباً، فكيف  
يجزئ عن الواجب المعين، أعني: ذبح الأول؟

ويسمي أن يكون هذا الحكم لهدي مضمون إذ عينه أما هدي السياق  
فانه يتعين دمه، سواء ذبح الثاني أم لا، ولو نذر ذبح الثاني عنه فدمه، فالظاهر  
أنه لا يقتضيه ذبح الأول عند وحدانه.

قوله: (ويجب مع النذر).

أي: ويجب ذبح الأول مع كون دمه مسذوراً وإن ذبح الثاني، وكذا  
ينبغي أن يقال في هدي السياق.

قوله: (ويجوز ركوبه وشرب لبته).

أي: هدي السياق؛ لأنه لم يخرج عن منكبه كما قلناه، بخلاف ما لو خرج  
بنذر وشبهه، - كما صرح به ابن الجنيب<sup>(١)</sup>، والمصنف في المحتف<sup>(٢)</sup> - فيغرم لمساكين  
الحرم لو فعل.

قوله: (ما لم يضر به وبولده).

يعلم منه أن حال ولده كحاله في وجوب لذبح، وهو الأصح.

(١) نقله عنه في المختلف: ٣٠٧.

(٢) المختلف: ٣٠٧.



ولا يجوز إعطاء الجزر من الواجب شيئاً، ولا من جلودها، ولا الأكل، فإن أكل ضمن ثمن المأكول.  
ويستحب أن يأكل من هدي لسياق، ويهدي ثمنه، ويتصدق بثمنه كالمتمتع، وكذا الأضحية.  
ويجزئ الهدي الوجوب عن الأضحية، والجمع أفضل، فإن تعذرت تصدق بثمنها، فإن اختلفت تصدق بثالث الأعلى والأوسط والأدون.

قوله: (ولا يجوز إعطاء الجزر من الواجب شيئاً).

أي: من الواجب في نفسه أو كفاً ونحوهما.

قوله: (فإن أكل ضمن ثمن المأكول).

هذا هو المناسب، وفي عبارة التحرير ضمن مثل المأكول<sup>(١)</sup>، وهو غير

ظاهر.

قوله: (ويستحب أن يأكل من هدي السياق...).

الأصح الوجوب كهدي التمتع؛ للرواية<sup>(٢)</sup>، وهو مقرب الدروس<sup>(٣)</sup> واختيار أبي الصلاح<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ويجزئ الهدي الواجب عن الأضحية).

لأن التضحية تتحقق بالذبح، وإن كان واحداً.

قوله: (فإن اختلف تصدق بثمنه الأعلى والأوسط والأدون).

أي: إن اختلف الثمن، وقد كان لا شمل أن يقول: تصدق بثمن نسبه

إلى المجموع نسبة الواحد إلى عدد الأثمان.

(١) تحرير الأحكام ١٠٧:١.

(٢) الكافي ٤٨٨:٤ حديث ٥، التهذيب ٢٠٢:٥ حديث ٦٧٢.

(٣) الدروس: ١٢٩.

(٤) الكافي في الفقه: ٢٠٠.

ويكره التضحية بما يريه، وأخذ شيء من جودها واعطاؤها  
الجزار، بل يستحب الصدقة بها.

**البحث الرابع:** في مكان إراقة الدماء وزمانها.

أما دم التحلل فإن كان عن صد فكه موصعه، وزمانه من حين  
الصد إلى ضيق الوقت، فيتعين التحلل بالعمرة، فإن منع عنها تحلل بالهدي،  
فإن عجز صام. وإن كان عن حصر فكه منى إن كان حاجاً، ومكة إن  
كان معتمراً وزمانه يوم النحر وأيام التشريق.

ومكان الكفارات جمع منى إن كان حاجاً، وآلا مكة. وزمانها

قوله: (وتكره التضحية بما يريه)

لنصر على ذلك<sup>(١)</sup>، بل يشتري ويسحي.

قوله: (واعطاؤها الجزار).

يكره إعطاؤه من الجلود واللحم، والمراد: إعطاؤه الجرة، فلو كان فقيراً فلا

شبهة في الجوار؛ لفقره.

قوله: (وزمانه من حين الصد إلى ضيق الوقت).

المراد: ضيق وقت الحج، بحيث يعلم موته باعتبار عدم سعة الوقت له،

فحينئذ يتعين العمرة، فإن تعذر تحلل بالهدي.

قوله: (فإن عجز صام).

المروي: ثمانية عشر<sup>(٢)</sup>، وقيل عشرة كهدي التمتع<sup>(٣)</sup>، وهو بناء على أن

لهدي الصد بدلاً، وقيل: لا بدل له<sup>(٤)</sup>، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

قوله: (ومكان الكفارات جُمع).

(١) الكافي ٥٤٤: ٤ حديث ٢٠، تهذيب ٤٥٢: ٥ حديث ١٥٦٨.

(٢) الكافي ٣٨٥: ٤ حديث ٢، الفقيه ٢: ٢٣٢ حديث ١١١١، التهذيب ٥: ٢٣٧ حديث ٨١١.

(٣) قاله ابن حزم في النونية، ١٨٦.

(٤) يقول لابن وهبة في لغته (الجوامع الفقهية): ٥٢١.

وقت حصول سببها، ومكان هدي التمتع منى.  
ويجب اخراج ما يذبح معنى إلى مصرفه بها، وزمانه يوم النحر قبل  
الحلق، ولو أخره أثم وأجزاء، وكذا يجرى لو ذبحه في بقية ذي الحجة.  
ومكان هدي السياق منى إن كان الإحرام للمحج، وإن كان  
للعمره ففناء الكعبة بالخزوة. وزمانه كهدي التمتع.  
ومن نذر نحر بدية وعين مكان تعين، وإلا نحرها بمكة، ولا  
يتعين للاضحية مكان، وزمانها بمنى أربعة: يوم النحر، وثلاثة بعده، وفي  
الأمصار ثلاثة.  
ويجوز ادخار حمها، وبكره أن يخرج به من منى، ويجوز اخراج م  
ضحاها غيره.

بضم الجيم وفتح الميم، تأكيد للكمات.  
قوله: (ويجب إخراج ما يذبح معنى إلى مصرفه بها).  
أي: يجب صرفه إلى ذلك.  
قوله: (فبفناء الكعبة بالخزوة).  
هي بفتح الحاء المهملة، واسكان الزاي وتخفيف الواو المفتوحة، والراء  
بعدها، وفناء الدار بكسر الفاء: ما امتد من جوارها.  
قوله: (ويجوز إخراج ما ضحاها غيره).  
وكذا يجوز إخراج لسنم، ولو شترى اللحم من المسكين جاز أيضاً،  
ذكره في الدروس<sup>(١)</sup>. وبشكل لو كان لحم أضحيته؛ لإطلاق الأخبار بكراهة  
إخراجه عن منى<sup>(٢)</sup>.

(١) الدروس: ١٣١.

(٢) التهذيب ٢٢٦: ٥ حديث ٧٦٥، ٧٦٦، الاستبصار ٢: ٢٧٤ ماب ١٨٩.

المطلب الثالث: في الحلق والتقصير، ويجب بعد الذبح.  
أما الحلق أو التقصير بمنى، والحلق أفضل خصوصاً للملبّد  
والضرورة، ولا يتعين عليهما على رأي.  
ويجب على المرأة التقصير، ويحرم الحلق وفي إجزائه نظر.  
ويجزئ في التقصير قدر الأثمة.

قوله: (والحلق أفضل).  
أي: أفضل الواجبين الخير فيهما.  
قوله: (خصوصاً للملبّد والضرورة).  
الملبّد بكسر الباء الواحدة متمدّد، قال في التذكرة: وتلبّد الشعر: أن  
يأخذ صلاً أو صمغاً، ويحمله في رأسه لئلا يقل أو يتسح<sup>(١)</sup>.  
قوله: (ولا يتعين عليهما على رأي).  
الأصح أنه لا يتعين عليهما؛ لقاهر الآية<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (ويجب على المرأة التقصير - إلى قوله: - وفي إجزائه نظر).  
الأصح أنه لا يجزئ؛ للنهي عنه تبعاً للنهي عن الجملة المقصودة دون  
الابحاض.

قوله: (ويجزئ في التقصير قدر الأثمة).  
بل أقل المجزئ أقل ما يقع عليه اسم التقصير عرفاً؛ لإطلاق الأخبار<sup>(٣)</sup>،  
وبه صرح في المنتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) التذكرة ١: ٣٩٠.

(٢) الفتح: ٢٧.

(٣) الكافي ٤: ٤٣٩، حديث ٦٠٤، العنق ٢: ٢٣٨، حديث ١١٣٦، ١١٣٨، التهذيب ٥: ١٦٢، حديث

٥٤٢، ٥٤٣، الاستبصار ٢: ٢٤٤، حديث ٨٥١، ٨٥٢.

(٤) المنتهى ٢: ٧٦٣.

ولو رحل عن منى قبل الخلق رجع فخلق بها، فإن تعذر خلق، أو قصر مكانه وحبواً وبعث شعره ليدفن بها تدبياً، ولو تعذر لم يكن عليه شيء.

ويُتر من لا شعر على راسه الموسى عليه.  
ويجب تقديم الحق أو التقصير على طواف الحج وسعيه، فإن أخره عامداً جبره بشاة، ولا شيء على الناسي ويعيد الطواف.

قوله: (ولو تعذر لم يكن عليه شيء).

أي: لو تعذر البعث.

قوله: (ويتر من لا شعر على رأسه الموسى عليه).

سواء كان حلالاً في إحرام "عمرة أو كان أصلاً كما سبق، لكن يجب الامرار في الأول، ويستحب في الثاني للروية<sup>(١)</sup>.

وهل يجرى عن التقصير؟ فه قولان، وفي رواية ما يدل على الاجزاء<sup>(٢)</sup>، ولا ريب أن وجوب التعصير أولى، والاستدلال بالرواية لا يخلو من شيء.

ولا يمتنع وجوب لأمرين على الخالق في إحرام العمرة، نظراً إلى إمكان كون وجوب الخلق عقوبة.

قوله: (ويعيد الطواف).

الأصح أنه لا فرق في وجوب إعادة طواف بين العامد والناسي.

وهل يعيد السعي؟ بينهم من لعبارة العدم، وصرح المصنف في التذكرة<sup>(٣)</sup>، وانتهى داعدته<sup>(٤)</sup>، وهو الأصح؛ (لظاهر رواية علي بن يقطين<sup>(٥)</sup>،

(١) لم نثر على هكذا رواية وقال في المسالك ٩٣: ٩ إن هذا التفصيل رواية، وفي الجواهر

٢٤٥: ١٩، ولدارك ٤٨٦: إن ما ذكره في المسالك من وجود رواية لهذا التفصيل لم نقف عليه،

وفي المستند ٢٧٠: ٢ إن القول بالتفصيل لا دليل عليه.

(٢) الكافي ٤: ٥٠٤ حديث ١٣، التهذيب ٢٤٤: ٥ حديث ٨٢٨.

(٣) لتذكرة ١: ٣٩٠.

(٤) انتهى ٢: ٧٩٤.

(٥) التهذيب ٢٤١: ٥ حديث ٨١١.

ويستحب أن يبدأ في الحق بناصيته من قرنه لأيمن، ويخلق إلى العظمين ويدعو، فإذا خلق أو قصر أحل من كل شيء، إلا الطيب والنساء والصيد على أشكال،

وللأنخبار لدالة على عدم الاعتداد بالسمي لو لم يكن طاف<sup>(١)</sup> (٢).

قوله: (ويستحب أن يبدأ في الحق بناصيته من قرنه الأيمن).

المرد: به يبدأ بشق ناصيته الأيمن، ويخلق قرنه لأيمن.

قوله: (ويخلق إلى العظمين).

المراد بهما: العظمان اللذان في أسفل الصدر، يحاذيان وتدي لأذنين، وهما الهيئتان اللتان في مقدمهما. ولا يحى أنه يجب في الخلق أو استقصير الية مقارنة لأوله مستدامة حكم، ولا بد من التعرض لكونه في حج الإسلام أو غيره، وأوجه من وجوب أو ندب.

ولو قدم الصوف والسعي على ادسح، ففي الدروس: إن الكلام فيه كالكلام في الخلق، قل: وكذا لو قدم الطوف على الرمي، أو على جميع مناسك منى، يجزئ مع الجهل، وفي اعتماد والسيان لأشكال<sup>(٣)</sup>.

قوله: (إلا الطيب والنساء والصيد على أشكال).

الأشكال في الصيد خاصة، والمراد به الصيد الذي حرمه الإحرام دون الذي حرمه الحرم، فإن ذلك يبقى وإن طاف بنساء.

ومشأ الأشكال من زوال الإحرام المفتصي للتحريم، ومن أن بقاء شيء من محرماته يقتضي بقاء التحريم، وللاستصحاب، والأصح تحريمه إلى أن يطوف للنساء.

(١) الكافي ٤٢١:٤ حديث ٤١، ٢، القمعية ٢٥٢:٢ حديث ١٢١٧، التهذيب ١٢٩:٥ حديث ٤٢٨-٤٢٩.

(٢) ما بين القوسين لم ترد في «و».

(٣) الدروس، ١٣٣.

وهو التحلل الأول للمتمتع.

أما غيره فيحل له الطيب أيضاً، فإذا طاف للحج حل له الطيب وهو التحلل الثاني، فإذا طاف للنساء حللن وهو التحلل الثالث، ولا تحل النساء إلا به.

ويحرم على المرأة الرجل لو تركته على أشكال ولو وجب عليها قضاؤه.

قوله: (وهو التحلل الأول للمتمتع، أما غيره فيحل له الطيب أيضاً).

المراد بغيره: القارن والمعمود، وإنما يحل لها الطيب إذا قدمها طواف الحج وسعيه على الوقوفين، فإنه يجوز لها ذلك اختصاراً على الأصح. وعبارة المصنف مطلقة، وظاهره الجوار مطلقاً، وكذا عبارات أكثر الأصحاب وهو مشكل؛ لأن روايات تحريم الطيب حتى يطوف وسعي مطلقة<sup>(١)</sup>.

وطريق الجمع: الحمل على تقديمها، وبه صرح في الدروس<sup>(٢)</sup> والظاهر أن المتمتع لو قدمها لضرورة كذلك.

قوله: (فإذا طاف للحج حل له الطيب).

الأصح أنه لا بد في حله من الاتيان بالسمي أيضاً؛ لرواية منصور بن حازم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فإذا طاف للنساء حللن له).

وحينئذ فيحل الصيد الاحرامى.

قوله: (ويحرم على المرأة الرجل لو تركته على أشكال).

(١) الفقيه ٢٢٤:٢ حديث ١٠٥١، التهذيب ٢٩٨:٥ حديث ١٠٠٩.

(٢) الدروس: ١٣٣.

(٣) التهذيب ٢٤٥:٥ حديث ٨٢٩، الاستبصار ٢٨٧:٢ حديث ١٠١٨.

ولو تركه الحاج متعمداً وجب عنه الرجوع الى مكة والإتيان به  
لتحل له النساء، فان تعذر استناب، فاذا طاف له النائب حل له النساء.  
وهل يشترط مغايسته لما يأتي به من طواف النساء في إحرام آخر؟  
اشكال.

ويحرم على المميز النساء بعد سوغه لو تركه على اشكال، ويحرم  
على العبد المأذون،

مشوؤه عدم النص، وأن الطاهر اشتراك التحريم، ولأصح اشائي، إذ لا  
معنى لوجوب طواف النساء عليها لولا ذلك.  
قوله: (فان تعذر استناب).

أي: لزم منه المشقة الشديدة.  
قوله: (فاذا طاف النائب حل له النساء).

إذا عدم ذلك، - كما صرح به ابن دريس<sup>(١)</sup> - لا مطلقاً، وفي الدروس:  
لو وعده في وقت بعينه فالأقرب حينئذ محصوره عملاً بالظاهر، فوتين عدمه  
اجتناب<sup>(٢)</sup>، والذي ينبغي عدم الجواز حتى يعلم بيان الدنب.

قوله: (وهل يشترط مغايسته لما يأتي به من طواف النساء...).  
الأصح أنه يشترط ذلك، ولا تحل نساء بدونها معاً، ويتخير في تقديم  
أيها شاء، لكن بشكل إنشاء إحرام آخر قبل صوف النساء للأول.

قوله: (وتحرم على المميز النساء بعد سوغه لو تركه على إشكال).  
لأنه من باب الأسباب، ولهذا يجب على الولي منعه من حال الإحرام.  
وتجب عليه الكفارة لو فعل موجهاً، إما مطلقاً أو إذا كانت بحيث تجب بالحرمة  
صدداً وسهواً والأصح التحريم.

(١) السرائر: ١٤٢.

(٢) الدروس: ١٣٤.



وإنما يحرم بتركه الوطء دون العقد.

ويكره ليس المحيط قبل طواف الزيارة، والطيب قبل طواف النساء، فاذا قصى ماسك منى مضى إلى مكة ليطوافين والسعي ليومه، وآلا فمن غده خصوصاً لمتمتع، ومن أخره أثم وأجزأ. ويحور لبقارن والمفرد تأخير ذلك طول دي الحجة على كراهية.

(ومقتضى العبارة أنه لو لم يتركه لم تحرم عليه النساء وهو ممكن، ويمكر القول بالتحريم، كما لو أحدث فسطحه ثم بلغ.

والتقييد بالميز يخرج غير معين والعقد إحرامه ووجوب بجانبه على الوبي ما يحتنبه المحرم يقتضي عدم الفرق، بل المحذور لو أحرم عنه وله يسمى أن يكون كذلك للحكم بصحة إحرامه، وهذا لو أداق قبل أحد الموقفين اعتد حجه واحترأ به.

وفي وجوب الطواف على لمبر وغيره قوة، وبه صرح في الدروس<sup>(١)</sup>، بل وكذا المجنون<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وإنما تحرم بتركه الوطء دون العقد).

الظاهر أن هذا راجع إلى أصل الباب، أي: إنما تحرم على تارك طواف النساء، والأصح تحريم العقد أيضاً، وكل حرمة الاحرام مما يتحقق بالنساء عملاً بالامتصاص.

قوله: (خصوصاً لمتمتع، فإن أخره أثم وأجزأ).

الأصح أن التأخير مكروه - وهو احتدته في المختلف<sup>(٣)</sup> - لسبب الدلة على ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) الدروس، ١٣٤.

(٢) ما بين القوسين لم ترد في «و».

(٣) المختلف، ٣٠٩.

(٤) التهذيب ٢٥٠: ٥ حديث ٨٤٥، ٨٤٦، الاستبصار ٢: ٢٩١ حديث ١٠٣٣.

## الفصل السابع: في باقي المناسك وفيه مطالب:

**الأول:** في زيارة البيت، فإذا فرغ من الحلق أو التقصير مضى الى مكة لطواف الزيارة.

ويستحب الغسل قبل دخول المسجد، وتقليم الأظفار، وأخذ الشارب، ولو اغتسل بماء حار، ولو اغتسل نهاراً وطاف ليلاً أو بالعكس، فإن نام أو أحدث قبل الطواف استحب إعادة الغسل.

ويقف على باب المسجد ويدهنو، ثم يصوف للزيارة سبعة اشواط كما تقدم على هيئته، إلا أنه ينوي هنا طواف الحج، ثم يصلي ركعتيه عند مقام ابراهيم عليه السلام.

ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعة اشواط كما تقدم، وينوي به سعي الحج.

ثم يرجع الى البيت فيطوف للنساء سبعة اشواط كالآول، إلا أنه ينوي طواف النساء، ثم يصلي ركعتيه في المقام.

قوله: (فإذا فرغ من الحلق أو التقصير).

أي: بعد أن أتى بالرمي ثم الذبح، ولا لم يجز الخروج من منى لطواف والسعي، حتى يأتي بجاء، كما أشرنا اليه.

قوله: (فإن أحدث أو نام قبل الطواف استحب إعادة الغسل).  
ورد النص على ذلك كله<sup>(١)</sup>.

قوله: (ثم يصلي ركعتيه عند المقام).

أي: عند المقام الحقيقي الذي هو موقف ابراهيم عليه السلام، أما ما يسمى بالمقام لآل، وهو البنية التي حلفه، فتتمين للصلاة فيها، إلا لضرورة كما سبق.

**المطلب الثاني:** في اعود الى منى، فاذا طاف طواف النساء فليرجع الى منى، ولا يبيت ليالي التشريق إلا بها، وهي: ليلة الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر. ويجوز لمن اتقى النساء والصيد الشفر يوم الثاني عشر.

**قوله:** (ولا يبيت ليالي التشريق إلا بها).

إما سميت ليالي التشريق وأيام التشريق<sup>(١)</sup>.

**قوله:** (ويجوز لمن اتقى النساء والصيد...).

المراد بالنساء عدم إتيانهن في حال الاحرام، بمعنى: عدم الجماع، لا مطلق ما يحرم على الحرام مما يتعلق بهن كإقامة في اللبس بشهوة، على ما يظهر من عبارة الحديث<sup>(٢)</sup>، وعادة انصف في المنتهى<sup>(٣)</sup> والتذكرة فانه قال فيها: إما يجوز السفر في الشهر الأول لمن اتقى النساء والصيد في إحرامه، فلو جامع في إحرامه، أو قتل صيداً فيه لم يحز له أن يسفر في الأول، وحتج بقوله تعالى: (لمن اتقى)<sup>(٤)</sup> ونقول الصادق عليه السلام: «من أتى النساء في إحرامه لم يكر له أن يسفر في الأول»<sup>(٥) (٦)</sup>.

ومشها عبارة المنتهى، ولأن المتبادر إلى الفهم من اتقاء النساء وعدمه هو مجانبية الوطء وعدمها، وكذا الظاهر ان الرد من اتقاء الصيد عدم قتله، كما هو

(١) كذا في الأصول الثلاثة المعتمدة والاحمدية. والعبارة كما نرى بحاجة الى بيان السبب في التسمية، والظاهر انه هكذا من تشريق اسحهم وهو تقديمه وبسطه في الشمس ليحتمل، أو لأن الهدى والأصاحي لا تنحرف حتى تشرق لشمس. نظر الهابة ٢: ٤٦٤، مجمع البحرين ٥: ١٩١-١٩٢.

(٢) الكافي ٤: ٥٢٢: ٤، حديث ١١، التهذيب ٥: ٢٧٣: ٥، حديث ٩٣٢.

(٣) المنتهى ٢: ٧٧٦.

(٤) البقرة ٢٠٣.

(٥) الكافي ٤: ٥٢٢: ٤، حديث ١١، التهذيب ٥: ٢٧٣: ٥، حديث ٩٣٢.

(٦) التذكرة ١: ٣٩٣.

ولوباب الليلتين بغير منى وحب عليه عن كل ليلة شاة، وكذا غير المتقي لوبات الثالثة بغيرها، إلا أن يبيتا بمكة مشتعلين بالعبادة، أو يخرجوا من منى بعد نصف الليل.

ظاهر عبارة المنتهى <sup>(١)</sup> والتذكرة أيضا <sup>(٢)</sup>.

ويحتمل العموم في كل من الأمرين، والأصل يدفعه، وفي بعض الأخبار اعتبار اتقاء جميع محرمات الاحرام <sup>(٣)</sup>، واحتره ابن ادريس <sup>(٤)</sup>، والمشهور الأول، والاتقاء معتبر في إحرام الحلق قطعاً، وفي عمرة التمتع بالاضافة إلى حجه في وجه قوي؛ لأنها (جبرء) <sup>(٥)</sup> من حج التمتع، لا العمرة المتبولة <sup>(٦)</sup> على الظاهر لعدم الارتباط المقتضي لمبادرته إلى الفهم.

وهل يفرق بين العامد والناسي في الأمرين معاً، فيكون الناسي متقياً، أم في النساء فقط، إذ لا شيء على المسلم لو جامع، بخلاف قبل الصبح سهواً، أم لا يعد متقياً فيها؟ أوجه، ولم أظفر بذلك في كلام لأصحاب.

قوله: (ولوبات الليلتين بغير منى وحب عليه عن كل ليلة شاة). في حواشي الشهيد: إن الجاهل لا كدرة عليه، وظاهر الأخبار العموم <sup>(٧)</sup>، فلا يفرق بينه وبين العامد. ويؤيده أن الجاهل مأمور بالتعلم، واختلاله به لتقصيره لا يعد عذراً، مع احتمال الفرق وقوفاً مع أصل براءة إلا في موضع لوقاق. قوله: (إلا أن يبيتا بمكة مشتعلين بالعبادة).

(١) المنتهى ٧٧٦:٢.

(٢) التذكرة ١: ٣٩٣.

(٣) الفقيه ٢٨٨:٢ حديث ١٤١٦.

(٤) السرائر: ١٤٤.

(٥) لم ترد في «س».

(٦) في «ن» و«هـ»: المقبولة.

(٧) قرب الاستاد: ١٠٦-١٠٧، الكافي ٥١٤:٤ حديث ١، ٣، الفقيه ٢٨٦:٢ حديث ١٤٠٦، التهذيب

٢٥٧:٥ حديث ٨٧١-٨٧٣، الاستبصار ٢٩٢:٢ حديث ١٠٣٨-١٠٤٠، وكسرید الاصلاح انظر:

الوسائل ١٠: ٢٠٦ باب ١ من أبواب العود إلى منى.

ولو غربت الشمس يوم الثاني عشر بمى وحب على المتقي المبيت  
أيضاً، فإن أحل به فثاة.

أي: كل من المتقي وغره، وحب استيعاب الليلة بالعبادة؛ لظاهر رواية  
معاوية بن عمار لصحيحة<sup>(١)</sup>. وبمقتضى -صعيها- الاكتفاء بمحاوذة نصف الليل  
متعبداً لجوز الخروج من حبيته، ولا فرق بين العبادة الواحدة والمدوبة،  
لعلمية والعملية؛ لتعليل الحكم في الخبر بالطاعة. ويستثنى ما لا بد منه من أكل  
وشرب ونوم يغلب عليه، أو يضرب بحاله تركه؛ لأن الضرورة يسوغ معها ترك  
المبيت. ولو كان مضطراً، بـ المبيت بغير منى كما لو دعت حاجة ما، أو حفظ مال،  
أو تمييز، أو كان من أهل السقاية كالحاج لخروج من منى إلى غيرها والمبيت  
هناك.

ولو غربت الشمس على المضطر فمضى فمضى من أهل السقاية والرعاة لأن  
الرعي لا يكون لسلاً، فيجوز لأهل السقاية دون غيرهم، وألحق في التذكرة نحو من  
به مريض بمكة بأهل السقاية<sup>(٢)</sup>.

ولو خرج من منى بعد نصف الليل حار، وفي بعض الأخبار لا يدخل  
مكة إلى الصبح<sup>(٣)</sup>، وهو قول الشيخ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ولو غربت الشمس يوم الثاني عشر بمى وحب على المتقي  
المبيت).

أي: وإن كان متأهلاً لخروج، وإن خرج عن منى قبله، ثم رجع لتسيان  
شيء فغربت الشمس لم يحس المبيت، نص عنه المصنف وشيخنا الشهيد<sup>(٥)</sup>،  
وإن ارتحل فغربت قبل مجاوزة منى فشكال.

(١) الكافي ٥١٤: ٤ حديث ١، التهذيب ٥: ٢٥٨ حديث ٨٧٦، الاستبصار ٢: ٢٩٣ حديث ١٠٤٣.

(٢) التذكرة ٣٩٢: ١.

(٣) التهذيب ٥: ٢٥٩، ٨٨٢، الاستبصار ٢: ٢٩٤، ١٠٤٩.

(٤) البسوط ٣٧٨: ١.

(٥) السرويس ١٣٥.

ويجب أن يرمي الجمار لثلاث في كل يوم من الحادي عشر والثاني عشر، فإن أقام ليلة الثالث عشر وجب الرمي فيه أيضاً كل جمرة في كل يوم بسبع حصيات على لترتيب، يبدأ بالأولى، ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة، فإن نكس أعاد على الوسطى ثم جمرة العقبة. ولورمى اللاحقة بعد أربع حصيات ناساً حصل الترتيب، ولا يحصل بدونها.

قوله: (ولورمى اللاحقة بعد أربع حصيات ناسياً حصل بالترتيب).

أي: حصل الرمي بالترتيب (وكذا حصل) نظر عليه في الدروس<sup>(١)</sup>، والرواية تشبه<sup>(٢)</sup>، أما العامد فلا، لثبوت عدم حور العدول عن اللاحقة قبل إكمال الساعة يقتضي لعدم مطابقة الواجب، فلا يكون هزئاً.

قوله: (ولا يحصل بدونها).

فتح عليه إعادة اللاحقة قطعاً، وكذا السابقة عليها، وهي التي رماها دون الأربع. وعليه دلت الرواية الصحيحة عن الصادق عليه السلام<sup>(٣)</sup>. ولورمى الأولى أربعاً، ثم ثانية أربعاً ثم أكمل الأولى ون كان عدوله عن الأولى عمداً وحسب استئاف لرمي عن الثانية قطعاً، ولا يجب لو كان سهواً، أما الأولى فلا تجب إعادتها على حال.

وهل يجب استئاف الثانية لو كان رميها<sup>(٤)</sup> أقل من أربع إذا رمى الأولى أربعاً، ثم عدل إلى الثانية سهواً بطراً إلى موت المولاة؟ لا يسعد القول به، وفي الرواية ما يقتضيه<sup>(٥)</sup>، فإن وجوب إعادة الرمي كله لورمى لأولى ثلاثاً، ثم رمى

(١) الدروس: ١٢٤.

(٢) التهذيب ٢٦٥: ٥ حديث ٩٠٤.

(٣) التهذيب ٢٦٥: ٥ حديث ٩٠٤.

(٤) في «ن» رماها.

(٥) التهذيب ٢٦٥: ٥ حديث ٩٠٤.

ولو ذكر في أثناء اللاحقة أكمل السابقة أولاً وجوباً، ثم أكمل اللاحقة مطلقاً.

ووقت الإجزاء من صوع الشمس، والفضيلة من الزوال، ويمتدان

الثانية عمداً أو سهواً ليس لغوات الترتيب، إذ يكفي فيه إعادة رمي الثانية، بل الظاهر أنه لغوات الموالاة، فيقتضي لإعادة رميها ذكره.  
قوله: (ولو ذكر في أثناء اللاحقة أكمل السابقة أولاً وجوباً، ثم أكمل اللاحقة مطلقاً).

الظاهر أن المراد بالاطلاق: إتمام الأربع وعلمه.  
ويمكن اعتباره في كمال كل من سابقة واللاحقة، فيدرج فيه ما إذا رمى الأولى ثلاثاً، ثم استكمل في الثانية، فيكمل الأولى ثم الثالثة. إلا أن قوله: (ولا يحصل بدوها) يدفعه، وصرح الروية وجوب الاستئناف هاها<sup>(١)</sup>، ومع هذا فلا دلالة في شيء من بعده على وجوب استئناف رمي التي رماها أقل من أربعة، ثم رمى ما بعدها، لكن صرح في غير هذا الكتاب بالاستئناف<sup>(٢)</sup>، وهو الأصح، وهو صريح الروية، فيمكن قصره على إكمال اللاحقة مطلقاً، ومقتضاه عدم اعتبار الموالاة في هذا القسم.

ومثله ما سيأتي من قوله. (ولو رمى الثالثة ناقصة أكملها مطلقاً) وهو صريح كلامه في المبسوط<sup>(٣)</sup>، وفي الدروس توقف في ذلك<sup>(٤)</sup>، واعتبار الأربع قوي كما قلناه.

قوله: (ويمتدان).

أي: وقت الإجزاء والفضيلة.

(١) التهذيب ٢٦٥: ٥ حديث ٩٠٤.

(٢) التذكرة ٣٩٣: ١.

(٣) المبسوط ٣٧٩: ١.

(٤) الدروس ١٢٤.

الى الغروب، فاذا غربت قبل رميه أخره وقضاه من الغد.  
ويجوز للمعذور كالراعي، والخائف، والعبد، والمريض الرمي  
ليلاً لا لغيره.

وشرائط الرمي هنا كما تقدم يوم النحر، ولونسي رمي يوم قضاء  
من الغد يبدأ بالفائت ويستحب أن يوقعه بكرة، ثم الحاضر ويستحب عند  
الزوال، ولونسي الرمي حتى وصل مكة رجع فرمى، فان فات زمانه فلا  
شيء، ويعيد في القابل أو يستنيب إن لم يحج.  
ويجوز الرمي عن المعذور كالمريض إذا لم يزل عذره في وقت  
الرمي، فلو أغمي عليه لم يعزل نائبه لأنه زيادة في العجز.

قوله: (وقضاه من الغد): أي: بعد الطلوع.  
قوله: (ولونسي رمي يوم قضاء من الغد): أي: بعد الطلوع، إلا لضرورة.  
قوله: (ويستحب أن يوقعه بكرة): المراد به: بعد الطلوع إلى الزوال.  
قوله: (ثم الحاضر): معطوف على قوله: (يبدأ بالفائت) وما بينها اعتراض، ويستحب أن يوقع الحاضر عند الزوال؛ لما سبق.  
قوله: (ويعيد في القابل...): المراد في زمان الرمي لا مطلقاً.  
قوله: (فلو أغمي عليه لم يعزل نائبه): ربما أشكل بأن الإغماء يوجب زوال بوكالة فتروك النيابة.  
وجوابه: إن المجوز لهذه النيابة إنما هو العجز، وبالإغماء يزاد، وفي رواية



ويستحب الإقامة على أيام التشريق، ورمي الأولى عن يساره من بطن المسيل، والدعاء، والتكبير مع كل حصاة، والوقوف عندها، ثم القيام عن يسار الطريق، و استقبال القبلة والدعاء، والتقدم قليلاً والدعاء.

ثم رمي الثانية كالأولى، والوقوف عندها والدعاء.

ثم الثالثة مستندراً للقبلة مقابلها، ولا يقف عندها، والدعاء.

صحيحة عن الصادق عليه السلام: «يرمي عنه»<sup>(١)</sup> وهي محمولة على أنه استباح قبل الاعماء.

قوله: (ويستحب الإقامة على أيام التشريق).

المحكوم عليه بالاستحباب هو المجموع من حيث هو مجموع، فلا يسافه وحب الإقامة زمان الرمي، ولا وحب البيت ليلاً، إم ليلاً أو ثلاثاً إن شملت الأيام الليالي.

قوله: (ورمي الأولى عن يساره من بطن المسيل).

الذي في الرواية: «رمي لأولى عن يسارها»<sup>(٢)</sup> وفي الدروس عن يساره ويميه<sup>(٣)</sup>. وعادة لمصنف مفتصاه: الرمي عن يسار الرامي، وكأنه يريد عن جانب يساره وإن كان محذوفاً يمينه؛ لأن بطن المسيل إذا كان عن يسار المتوجه إلى مكة، كان المستقل له وبعده دا رماه من بطن المسيل محذوفاً يسارها يمينه، وإن كان جانب يسارها جانب يساره، فتستقيم لعبارتان.

ويحتمل أن يراد في العبارة: يسار الحمرة، بتأويل البناء ونحوه، وهو بعيد، والذي في التذكرة<sup>(٤)</sup> والمتهى<sup>(٥)</sup> هو ما في الرواية.

(١) التهذيب ١٢٣: ٥، ٢٦٨ حديث ٤٠٠، ٩١٦، الاستبصار ٢٢٦: ٢ حديث ٧٧٩.

(٢) الكافي ٤٨٠: ٤ حديث ١، التهذيب ٢٦١: ٥ حديث ٨٨٨.

(٣) الدروس: ١٢٥.

(٤) التذكرة ٣٩٢: ١.

(٥) المتهى ٧٧١: ٢.

ولورمى الثالثة ناقصة أكملها مصقاً، أما الاوليان فكدلت إن رمى أربعاً ناسياً، وإلا أعاد على ما بعدها بعد الإكمال، ولو صاعت واحدة أعاد على جرتها بحصاة ولورمى العد، فإن اشتبه أعاد على الثلاث.

قوله: (ولورمى الثالثة ناقصة أكملها مصقاً).

أي: بلغ الأربع أم لا، واعتبر ابن بابويه الأربع<sup>(١)</sup>، فيعيد إذا قطع لدوها. والذي يسمى الاعادة إذا قطع لدوها وفاتت مولاة، سوء كان عمداً أولاً؛ نظراً إلى أن الرواية تقتضي وجوب المولاة<sup>(٢)</sup> كما سبب عليه، وللاحتياط.

قوله: (أما الاوليان فكذلك إن رمى أربعاً ناسياً).

أي: يكمل رميها إذا رماها (بقتين)، ثم رمى الثالثة بشرط أن يكون قد رماها أربعاً أربعاً، ولم يكن عدوله عن واحدة إلى ما بعدها<sup>(٣)</sup> عمداً، ففي عبارة المصنف ما عشتان:

إحداها: أنه كان عليه أن يقول: أربعاً أربعاً مرتين؛ لأن رمي إحداها فقط أربعاً لا يحصل الترتيب، ولا يلزم السؤال بتقدير: إن رماها أربعاً؛ لأن ذلك صادق برمي واحدة أربعاً، فتكون هذه المسألة مدافعة لما سبق، ولما سبأتني في كلامه.

والثانية: أن اشتراط النسب يقتضي أن يكون الحاضر كالعامد في وجوب الاعادة وإن رمى أربعاً، وهو خلاف ما دلت عليه الرواية<sup>(٤)</sup>، فإذا تذكر ذلك قبل إكمال الأربع في الثالثة، فرجع، فأكملها، فظاهر وجوب إعادة رمي الثالثة؛ لفوت المولاة.

قوله: (وإلا أعاد على ما بعده بعد الإكمال).

أي: وإن لم يرمها أربعاً، أو رمى أربعاً وعدل إلى ما بعدها غير ناس،

(١) نقله عنه في المختلف: ١٤١.

(٢) الكافي ٨٣: ٤ حديث ٥، العقبه ٢٨٥: ٢ حديث ١٣٩٩، التهذيب ٢٦٥: ٥ حديث ٩٠٣.

(٣) لم ترد في «ن».

(٤) التهذيب ٢٦٥: ٥ حديث ٩٠٤.

ويجوز النفر الأول لمن اجتنب النساء والصيد بعد الزوال لا قبله.  
ويجوز في الثاني قبله، ويستحب للإمام الخطبة، وإعلام الناس ذلك.

**المطلب الثالث:** في الرجوع الى مكة، فإذا فرغ من الرمي والبيت بمنى فإن كان قد بقي عليه شيء من مناسك مكة كطواف أو بعضه أو سعي عاد إليها واجباً لفعله، وإلا استحب له العود لطواف الوداع وليس واجباً.

ويستحب أمام ذلك صلاة ست ركعات بمسجد الخيف عند

---

أعاد على ما بعد النقص عليها، ولا يحى تكلف العبارة. وفي بعض النسخ: (أعاد على ما بعدها) أي برجل مده بعد لنقصه، وهو أصوب. ومعنى قوله: (بعد الاكمال) الاعادة بعد إكمال النقصه عن الأربع.

وتتدرج في هذه العبارة صور:

رمي الأولى والثانية ثلاثاً ثلاثاً، ثم الثالثة.

رمي الأولى ثلاثاً، والثانية أربعاً، ثم الثالثة.

عكسه، بأن يرمي الأولى أربعاً، والثانية ثلاثاً، ثم الثالثة.

ولا شك أن الاكتفاء برمي ذات الثلاث، وهي الأولى في الصورتين

الأوليين، والثانية في الثالثة، وإكمال رميها مخالف نصريح الرواية<sup>(١)</sup>، والحق

وحوب الاعادة عليها أيضاً من رأس.

قوله: (ويجوز النفر الاول...).

إنما أعاد هذه المسألة لبيان وجوب كونه بعد الزوال، بخلاف الثاني.

قوله: (ويستحب أمام ذلك صلاة ست ركعات بمسجد

الخيف).

أي: أمام العود، ويستحب فعل هذه الركعات الست في مسجد الخيف

المنارة في وسطه، وفوقها الى جهة القبلة بنحو من ثلاثين ذراعاً، وعن يمينها وشمالها كذلك، فانه مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، واتحصىب للناظر في الأخير، والاستلقاء فيه. ودخول الكعبة حافياً خصوصاً ضرورة بعد العمل والدعاء،

في أصل انصومعة؛ لرواية عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> وعبرة المصنف في هذا الموضع في غاية الرداءة.

قوله: (عند المنارة في وسطه وموقها الى جهة القبلة بنحو من ثلاثين ذراعاً، وعن يمينها وشمالها كذلك، فانه مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله).

وكذا من خلفها للرواية<sup>(٢)</sup> واعلم أن ظاهر هذه العبارة أن الموضع المحدود المعروف بمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله هو المقصود بعمل الركعات الست، ولا يحصل لهذا أصلاً.

والذي في الرواية - وذكره في المنتهى<sup>(٣)</sup> والتذكرة<sup>(٤)</sup>، وذكره غيره - هو أنه يستحب لمن كان بمكة أن يجعل مصلاه بمسجد رسول الله صلى الله عليه وآله من مسجد الخيف مدة إقامته، فانه صلى فيه ألف نبي، فإذا أراد الخروج صلى ست ركعات في أصل انصومعة، وابن هذه عبارة وهذا الحكم؟

قوله: (والتحصيب).

لمرد به: النزول بمسجد الحصباء بالأبطح؛ تأسيماً بالنبي صلى الله عليه وآله. ويقال: إنه ليس للمسجد أثر في هذه لأرملة كلها فتأدى هذه السنة بالنزول بالأبطح.

(١) الكافي ٥١٩: ٤ حديث ٦، التهذيب ٢٧٤: ٥ حديث ٩٤٠.

(٢) الكافي ٥١٩: ٤ حديث ٤، الفقيه ١٣٦: ٢ حديث ٥٨٢، التهذيب ٢٧٤: ٥ حديث ٩٣٩.

(٣) المنتهى ٢: ٧٧٧.

(٤) التذكرة ١: ٣٩٤.

وصلاة ركعتين في الأوسى بعد حمد حم السحدة، وفي الثانية بقدرها بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء، والصلاة في زواياها، والدعاء، واستلام الأركان خصوصاً اليماني قبل الخروج، والدعاء عند الخطيم بعده، وهو أشرف البقاع بين الباب والحجر.

وطواف سعة اشواق، واستلام الأركان والمستحار، والدعاء، وإتيان زمزم والشرب من مائها، والدعاء خارجاً من باب الحناطين بإزاء الركن الشامي، والسجود، واستقبال القبلة، والدعاء والصدقة بتمر يشتره بدرهم،

قوله: (وفي الثانية بقدرها) أ

أي: بقدر أيها، وهي ثلاث، أو أربع وخمسون.

قوله: (والدعاء عند الخطيم).

قيل: سمي بذلك؛ لأنّ مذوب تحطم عنده، قيل: وفيه تاب الله على آدم عليه السلام، وقيل: لأنّ أساس يحتطمون عنده.

قوله: (والمستحار).

وهو مقاب باب الكعبة عند الركن اليماني.

قوله: (خارجاً من باب الحناطين).

هو باب بني جمع، وهي قبيلة من قبائل قريش، سمي بذلك قيل: لبيع الحنطة عنده، وقيل: لبيع الحنوط. ولم أجد من يعرف (موضع) هذا الباب، فإنّ المسجد قد زيد فيه، فينمي أن يتحرى الخارج موازاة الركن الشامي، ثم يخرج.

قوله: (والسجود).

أي: عند إرادة الخروج، ويستحب لإطالة، ثم يخرج.

قوله: (والصدقة بتمر يشتره بدرهم).

أي: يستحب ذلك، ولعله لتدارك ما لزمه في إحرامه وهو لا يعلم به، فلو تبين استحقاق ذلك عليه وجوباً أو استحباباً فقد قيل بالأجزاء، وهو بعيد.

والعزم على العود.

**المطلب الرابع: في المضي الى المدينة.**

تستحب زيارة النبي عليه السلام استحباباً مؤكداً، ويجبر الامام

الناس عليها لو تركوها.

ويستحب تقديمها على مكة خوفاً من ترك العود، والنزول

بالمعرس على طريق المدينة، وصلاة ركعتين به.

قوله: (ولعزم على العود).

ورد أنه يريد في العمر<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويجبر الامام الناس عليها لو تركوها).

لا تُغذي ذلك؛ لأن ترك المستحب إذا كان محرم كان حقيقاً بالمنع

به.

ولا ريب أن طبايق الحبيب على ترك ريارته صلى الله عليه وآله جاء

له، وحموه صلى الله عليه وآله محرم، وقد حور الاحبار على الأذان إذا تركه أهل

البدن، بل يقاتلون عليه، ولا يلتفت إلى إنكار من يدريس لاحبار هنا<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويستحب تقديمها على مكة، خوفاً من ترك العود).

امراد: به يستحب تقديم زيارة النبي صلى الله عليه وآله على المضي إلى

مكة؛ خوفاً من ترك الزيارة في حال العود بمروض مانع، وإن كنت لعبارة

لا تخلو من تكلف.

قوله: (والنزول بالمعرس).

هو بتشديد الراء وفتحها، إسم مفعول من لتعريس: وهو النزول آخر

ليل للاستراحة إذا كان سائراً ليلاً.

والمراد به هنا: النزول في مسجده صلى الله عليه وآله الذي عرس به - وهو

(١) الكافي ٢٨١: ٤ حديث ٣، الفقيه ١٤١: ٢ حديث ٦١٤.

(٢) المرتز ١٥٣.

والعمل عند دخولها، وزيارة فاطمة عليها السلام في الروضة  
وبيتها والقبع، والأئمة عليهم السلام به، والصلاة في الروضة، وصوم أيام  
الحاجة.

والصلاة ليلة الأربعاء عند اسطوانة أبي لبابة وليلة الخميس عند  
الاسطوانة التي تلي مقام رسول الله صلى الله عليه وآله، واتيان المساجد بها  
كمسجد الأحراب، والفتح، والفضيخ، وقبا، ومشربة أم إبراهيم، وقبور  
الشهداء خصوصاً قبر حمزة عليه السلام.

على فرسخ من المدينة بقرب مسجد شجرة يارائه مما يلي القبلة، ذكره في  
الدروس<sup>(١)</sup> - تأسيساً به صلى الله عليه وآله طوله كان النزول ليلاً أو نهاراً.

قوله: (وصوم أيام الحاجة).

هي ثلاثة، أولها الأربعة.

قوله: (والفتح).

أي. مسجد الفتح، وهو لدى فتح الله على نبيه صلى الله عليه وآله بقتل  
عمرو بن عبد ود، وهرب علي الطهر فيه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والفضيخ).

أي: مسجد الفضيخ، سمي بذلك؛ لأنهم كانوا يفصحون فيه التمر قبل  
الاسلام، أي: يشدخونه. وفي أسدروس: إن الشمس ردت عنه لأمر المؤمنين  
عليه السلام بالمدينة<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ومشربة أم إبراهيم).

هي بضم الراء: لخرفة، وهي موضع ولادة إبراهيم عليه السلام ولده  
عليه السلام.

(١) الدروس: ١٥٦.

(٢) في «ن»: وفي الدروس: إن مسجد فتح هو مسجد الأحراب. انظر: الدروس ١٥٧.

(٣) الدروس: ١٥٧.

ويكره الحج والعمرة على الإبل خلافة، ورفع بناء فوق الكعبة على رأي، ومنع الحاج دور مكة على رأي، والسوم في المساحد خصوصاً مسجد النبي صلى الله عليه وآله، وحصد ما بين الخرتين، وعصد شجرة حرم المدينة، وحده من عاير الى وعير.

قوله: (ورفع بناء فوق الكعبة على رأي).

الأصح الكراهية.

قوله: (ومنع الحاج دور مكة على رأي).

هذا هو الأصح، وقيل: يحرم؛ لأن جميعها مسجد، ويكره أن يحبس لها أبواب ليزن الحاج ساحة الدار  
قوله: (والسوم في المساجد، خصوصاً مسجد النبي صلى الله عليه وآله).

لا روي: ان النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا يسام في مسجدي أحد، ولا يحبس فيه»<sup>(١)</sup>. وفي المنهاج: يكره سوم في المسجد، ويشأكد في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله والمسجد الحرام<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (وحصد ما بين الخرتين).

هما حرة ليل، وحرة واقم. والحرة: هي الأرض التي فيها حجارة سود.  
وقال لشيخ: يحرم حصد ما بين الخرتين<sup>(٣)</sup>؛ لقول الصادق عليه السلام في صحيحة عبد الله بن سنان: «يحرم من الصيد حصيد المدينة ما بين الخرتين»<sup>(٤)</sup> وهو مختار المنهاج<sup>(٥)</sup>، وهو الأصح.

قوله: (وعصد شجرة حرم المدينة، وحده من عاير إلى وعير).

(١) التهذيب ١٥: ٦ حديث ٣٤

(٢) المنهاج ٢: ٨٨٨.

(٣) التهذيب ١٣: ٦ دين حديث ٢٤.

(٤) الفقه ٢: ٣٣٧ حديث ١٥٦٦، وفيه «يحرم من الصيد مدينة ما بين الخرتين»، التهذيب ١٣: ٦

حديث ٢٥.

(٥) المنهاج ٢: ٧٩٩.



هي حبلان بأبدينة، وغير وجدته مضبوطاً في مواضع معتمدة بضم الواو،  
وفتح العين المهملة، وفي الدروس: إنها مفتوح بواو<sup>(١)</sup>.

والأصح تحريم ذلك وفقاً للشع<sup>(٢)</sup>، والمصنف في المنهى<sup>(٣)</sup> يقول  
الصادق عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن مكة حرم لله  
حرمها إبراهيم، وإن المدينة حرمي، ما بين لابتها حرم، لا يعصده شجرها، وهو  
ما بين ظل عاير إلى ظل وغيره، ليس صيدها كصيد مكة، يؤكل هذا، ولا يؤكل  
ذلك، وهو يريد»<sup>(٤)</sup>.

واللاتان: هي الخرتان، والمراد بظل عاير وظل وغيره: ما أطل عليه كل  
من هذين الجبلين، وقد ذكر الحديث المتقدم على تحريم صيد ما بين الخرتين،  
فبشئ (م)<sup>(٥)</sup> هذا وقدر حرم المدينة عنهما في غير ذلك من الأحاديث في  
بريد، اثنا عشر ميلاً في اثني عشر ميلاً.

(واعلم أن ابن دريس اعترض على عبارة الشع في النهاية حيث قال:  
واعلم أن للمدينة حرماً مثل حرم مكة وحده ما بين لابتها، وهو من ظل عاير إلى  
ظل وغيره، لا يختل خلاها، ولا يعصده شجرها، ولا بأس أن يؤكل صيدها إلا  
ما صيد بين الخرتين<sup>(٦)</sup>، بم حاصنه: أن الخرتين ما بين الظليل؛ لما دل عليه قوله:  
لا بأس أن يؤكل صيدها إلا ما صيد بين الخرتين، فدل على دخول الخرتين في  
الظليل، فكيف يكون الحرم ما بين للابتين، أعني: الخرتين؟ فانه يقتضي أن يكون  
الحرم من الحرة إلى الحرة<sup>(٧)</sup>).

(١) الدروس: ١٥٧.

(٢) البسوط ١: ٣٨٦، والنهاية: ٢٨٧.

(٣) المنهى ٢: ٧٩٩.

(٤) الكافي ٤: ٥٦٤ حديث ٥، التهذيب ١٢٠٦ حديث ٢٣.

(٥) لم ترد في «س».

(٦) النهاية: ٢٨٧.

(٧) الرائدة: ١٥٤.

ورضي المصنف هذا الاعتراض في كتبه، واعترف بأن الأولى أن يقال: وحده من صل عاير إلى ظل وغيره لا يعصد شجره، ولا بأس أن يؤكل صيدها إلا ما صيد بين الخرتين<sup>(١)</sup>. وهذا بعينه آب على مصنف و بن إدريس؛ لتصريحيهما بأن حرم المدينة ما بين لابتيهما وهما الخرتان، فلا يعيد هم ما عدلا إليه من العارة، بل الحديث السابق صريح في ذلك.

و سدي يدور في خلدي أن حذ حرم المغينة من الحرة إلى الحرة، وهو من ظل عاير إلى ظل وغيره لا يعصد شجر شيء منه، ويحرم صيد الخرتين خاصة دون الباقي، والخرتان في طرفيه يحرم صيدهم دون بقية، فيكون معنى قوله في الحديث: إلا ما صيد بين الخرتين إلا ما صيد بين كل من الخرتين أي: في حلال كل منهما، فيندفع ما تحمله<sup>(٢)</sup>.

و علم أيضاً أن لمصنف في المنتهى فرق بين حرم مكة والمدينة بأمور: أحدها: أنه لا كفارة فيما يفعل فيه من صيد، أو قطع شجر. لثاني: أنه يباح من شجر مدية تدعو حاجة إليه من الحشيش للمعنف؛ لنهي عما عدا علف المعير.

الثالث: أنه لا يجب دخولها باحرام، بخلاف حرم مكة. الرابع: من أدخل صيداً إلى المدينة لم يجب عليه إرساله؛ لما روي: أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقول بصي أمدت طائره: «يا أبا عمير! ما فعل النعير؟»<sup>(٣)</sup> وهو طائر صغير ولم أحد تصريحاً بأن صيدها لو ذبح يكون ميتة كصيد مكة<sup>(٤)</sup>.

(١) المنتهى ٧٩٩: ٢

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

(٣) صحيح البخاري ٣٨٠٨، صحيح مسلم ١٦٩٣: ٣ حديث ٣٠.

(٤) انتهى ٢ ٨٠٠.

والمجاورة بمكة، ويستحب بالمدينة.

تتمة: من التجأ إلى الحرم وعليه حد، أو تعزير، أو قصاص ضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج. ولو فعل ما يوجب ذلك في

قوله: (والمجاورة بمكة).

أي: يكره، وهذا هو المشهور، وعملت بخوف الملاة وقلة الاحترام، وهو منقوض بالمدينة، وبالحوف من ملاسة الذنوب، فإن الذنب بها أعظم.

والظاهر أن الموضع الشريعة كنه كذلك وإن تفاوتت، ولطلب دوام الشوق إليها، ولهذا يسمى الخروج منها بعد قضاء المساك، وروي: «أنَّ المقام بها يقسي القلب»<sup>(١)</sup>.

واستحبها في الدروس للوائق من عبه<sup>(٢)</sup>، والظاهر الكراهية. وورود المجاورة في بعض الأخبار<sup>(٣)</sup> لا ينافي الكراهية.

ولعل العلة خروج النبي صلى الله عليه وآله منها كرهاً، وعدم عوده إليها إلا للنسك، وإسراعه الخروج منها، وأكثر لأحكام ثابتة بالتأسي.

قوله: (ويستحب بالمدينة).

للآثار والأخبار الواردة بذلك<sup>(٤)</sup>.

قوله: (من التجأ إلى الحرم، وعليه حد أو تعزير أو قصاص، ضيق عليه في المطعم والمشرب).

قيل: يطعم ويسقى ما يسد الرمق؛ ولعله لظاهر قولهم: «صيق» والذي في صحيحة معاوية بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «لا يطعم ولا يسقى ولا يبايع ولا يؤوى حتى يخرج»<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ٢٣٠: ٤ حديث ١.

(٢) الدروس: ١٣٩.

(٣) الفقيه ١٤٦: ٧ حديث ٦٤٦.

(٤) الكافي ٥٥٧: ٤ باب فضل المقام بالمدينة، التهذيب ١٢١٦ باب ٥.

(٥) الكافي ٢٢٧: ٤ حديث ٤، التهذيب ٤١٩: ٥، ٤٦٣ حديث ١٤٥٦، ١٦٩٤.

الحرم فعل به فيه مثل فعله.

والأيام المعلومات عشر ذي الحجة، والمعدودات أيام التشريق، وهي: الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، وليلة العاشر ليلة النحر، والحادي عشر يوم القر لاستقرارهم منى، والثاني عشر يوم النفر الأول، والثالث عشر النفر الثاني.

المقصد الثالث: في التوابع وفيه فصول:

الأول: في العمرة، وهي وجبة على الفور كالحج بشرائطه. ولو استطاع لحج الأفراد دون عمرته فالأقرب وجوبه خاصة. وهي قسمان: متمتع به، وهي فرص من نأى عن مكة وقد سبق وصفها، ومفردة وهي فرص أهل مكة وحاضريها بعد انقضاء الحج، إن شاء بعد أيام التشريق أو في استقبال المحرم.

قوله: (والحادي عشر يوم القر).

هو بفتح القاف، وتشديد الراء من القرار.

قوله: (والثالث عشر النفر الثاني).

وهو يوم الصدر، محرقة.

قوله: (فقد استطاع لحج الأفراد دون عمرته، فالأقرب وجوبه).

لأن كلاً منها نسك مستقل، وهو الأصح.

قوله: (إن شاء بعد أيام التشريق، أو في استقبال المحرم).

أي: في أوله. قيل: التخيير بين الأمرين ينافي الفورية، قلنا: الفورية إنما

يستفيدها من الشرع، وقد ثبت التخيير بين الأمرين، فيكون الفور بالنسبة إلى

ماعداه، ولا حاجة إلى ما تكلفه شيخنا في بعض حواشيه مما ليس فيه كثير أثر<sup>(١)</sup>.

(١) في «س»: أمر. وفي «ل» بعد كلمة (أثر) وردت عبارة التالية: مرع: هو استطاع لعمرة الأفراد دون حجة. فالظاهر وجوبها لكل ما قلناه من أن كلاً منها واجب مستقل.

ويجوز نقلها الى عمرة التمتع إن وقعت في أشهر الحج، وإلا فلا،  
دون العكس إلا لضرورة. ولو كانت عمرة الاسلام، أو النذر في النقل  
اشكال.

ولا يختص فعلها زماناً، وأفضلها رجب فانها تلي الحج في  
الفضل.

وصفتها: الإحرام من الميقات، والطواف، وصلاة ركعتيه،  
والسعي، والتقصير، وطواف النساء وركعتاه، وتجب بأصل الشرع في  
العمرة.

وقد تجب بالثدر وشبهه ~~ولا يستحار~~ والافساد، والفوات،  
والدخول الى مكة مع انتفاء العذر ~~والتكرار~~ فيتعدد بحسب تعدد السبب،  
وليس في المتمتع بها طواف النساء.

ويجب في المفردة على كل معتمر، وإن كان صلياً أو خصياً،

قوله: (ولو كانت عمرة الاسلام أو النذر في النقل إشكال).

الأصح لا يجوز لتعبها، فلا يخرج من المهدة إلا بها.

قوله: (والسعي والتقصير).

أو الحق على ما سيأتي، وكأنه اقتصر عليه اعتماداً على ما سيذكره.

قوله: (والإفساد).

كما لو أفسد الحج، فإنه يجب حج آخر.

قوله: (والفوات).

أي: فوات الحج، لوجوب التحلل حينئذ بعمرة مفردة.

قوله: (وليس في المتمتع بها طواف النساء).

أي: لا يشرع.

قوله: (ويجب في المفردة على كل معتمر وإن كان صلياً، أو

خصياً).

فيحرم عليه التلذذ بها بتركه والعقد على اشكال.

ولو اعتمر متمتعاً لم يجز له لخروجه من مكة قبل الحج.

ولو اعتمر مفرداً في أشهر الحج سئب له الإقامة ليحج ويجعلها

متعة، وإن خرج ورجع قبل شهر حازه أن يتمتع بها أيضاً، وإن كان

بعد شهر وجب الإحرام للدخول.

ولا يجوز أن يتمتع بالأولى بل بالأخيرة، ويتحلل من المفردة

بالتقصير، والحق أفضل.

يدخل في الصبي المبر وغيره، إذا أحرم به الوالد ثم طلع. ويسفي أن يكون

المحرم إذا أحرم به وليه ثم أفاق، وعلى الولي منعها من النساء قبله.

قوله: (فيحرم عليه التلذذ بتركه والعقد على اشكال).

يمكن عود الصغير في (عليه) إلى الحصى وحده، فيكون الاشكال في تحريم

ذلك عليه، وليس بحس، إذ قد سبق منه عدم تحريم العقد على غيره ممن يقطع

تحريم النساء عليه، فيلزم عدم تحريمه عليه بطريق أولى.

ويمكن عوده إلى كل معتمر، ويكون الإشكال في العقد، فيكون رجوعاً

عن الحزم السابق إلى الإشكال، والأصح التحريم مطعماً.

قوله: (ولو اعتمر متمتعاً لم يجز له خروجه من مكة قبل الحج).

أي: خروج للمفارقة، أو إلى حيث يحتاج إلى تحديد عمرة كما سبق،

وحده أن لا يتخلل شهر بين عوده وإحلاله أو حرمة على ما سبق.

قوله: (ولو اعتمر مفرداً في أشهر الحج استحب له الإقامة ليحج

ويجعلها متعة).

المراد باستحباب الإقامة: ما إذا كان في خلاها، لا بعد التحلل منها؛

لامتناع نية الدخول بعد الفراق من النسث.

قوله: (وإن كان بعد شهر وجب الإحرام للدخول، ولا يجوز أن

يتمتع بالأولى، بل بالأخيرة).

ولو حلق في المتمتع بها لزمه دم، ومع التقصير أو الحلق في المفردة يحل من كل شيء إلا النساء، ويحلل بطوافهن.  
ويستحب تكرار العمرة، واحتشف في الزمان بين العمرتين فقل سنة، وقيل شهر، وقيل عشرة أيام، وقيل بالتوالي.  
ولو نذر عمرة اتمتع وحب حجه، وبالعكس دون الباقيين، ولو أفسد حج الأفراد وحب اتممه والقضاء دون العمرة ولو كان حج الإسلام كفاء عمرة واحدة.

المراد: إجماعه للدخول بالعمرة لا تمتنع إجماعه بالحج تمتعاً وإفراداً؛ لأن مبيقات التمتع مكة، والإفراد بمتمتع من لزمه التمتع، والدخول بغير حرم غير حائر.  
ويجب أن يكون إجماعه بعمرة التمتع؛ لوجوب التمتع وعدم صلاحية العمرة السابقة، حيث احتاج إلى فعل عمرة أخرى بين العمرة المسموعة والحج، وهي داخلة فيه.

قوله: (ولو حلق في المتمتع بها لزمه دم).

ولا يحزله للنهي.

قوله: (وقيل بالتوالي).

هذا القول هو لأصح، إذ لا قاطع على خلافه، (والأفضل أن يكون بين العمرتين شهر، وأقله عشرة أيام)<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولو نذر عمرة اتمتع وحب حجه).

هذا مخالف لما سبق من كلامه، أنه لو اعتمر متمتعاً متبرعاً، هل يجب عليه الحج أولاً؟ إذ لو لم تكن العمرة مستمرة للحج لم يلزم من وجوبها وجوبه.

قوله: (ولو أفسد حج الأفراد وحب إتمامه، والقضاء دون العمرة).

لا ينبغي أن يفسد حج الأفراد يقتضي مع الإتمام القضاء، ولا يوجب

## الفصل الثاني: في الحصر و لصد وفيه مطلبان:

الأول: المصدود الممنوع بالعدو، فإذا تسبب بالإحرام لحج أو عمرة، ثم صد عن الدخول إلى مكة إن كان معتمراً، أو الموقفين إن كان حاجاً، فإن لم يكن له طريق سوى موضع صد، أو كان وقصرت نفقته

عمرة لإفساده، بل إن كانت العمرة واجبة عليه فوجوبها بحاله، فيجب عليه القضاء للإفساد، ووجوب العمرة المفردة كما ذكر بحلاف عمرة التمتع؛ وإن فساد حجه يقتضي إيجابه مع العمرة أيضاً؛ لأنها واحدة في الحج والمراد من قوله: (ولو كان حج الإسلام كعاد عمرة واحدة) ما ذكرناه، أي: ولو كان الإفساد بحج الإسلام وعمرة واحدة تحرى، وذلك لأن حج الإسلام واجب وعمرة، فإذا فسد الحج ووجب قضاؤه فوجوب العمرة كما كان، وليس لوجوب قضاء الحج تعلق بوجوب العمرة؛ لأنها للأفراد.

ولا يخفى أن في قوله: (كعاد عمرة واحدة) توسعاً، لأن العمرة لا تعلق لها بالإفساد لتكني الواحدة، بل الواجب من أول الأمر هو الواحدة. قوله: (المصدود هو الممنوع بالعدو).

المعروف عندنا أن المحصور والمصدود كل منهما غير لآخر، والخبر الصحيح ناطق بذلك<sup>(١)</sup>، وبينها فرق في الأحكام أيضاً<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ثم صد عن الدخول إلى مكة إن كان معتمراً، أو الموقفين إن كان حاجاً).

لو صد عن دخول المسجد بعد دخول مكة في العمرة فهو مصدود، فالتقييد بالصد عن دخول مكة ليس على ما ينبغي، و صد عن الموقفين يتحقق به الصد

(١) الكافي ٣٦٩: ٤ حديث ٣، الفقيه ٣٠٤: ٢ حديث ١٥١٢، التهذيب ٤٢٣: ٥ حديث ١٤٦٧

(٢) في «ن» ورد مايلي. فرع: لو صد في العمرة قبل المعى ثم أنه أن يقاى ينظر امكان سعي و تقصير وطواف النساء كشروعه في التحلل من الاحرام.



تحلل بذبح هديه الذي صاقه، والتقصير ونية التحلل عند الذبح موضع الصد، سواء كان في الحرم أو خارجه، من لساء وغيرها وإن كان الحاح

المقتضي للتحلل، وإن كان غير محصر فيه، فإن الصد عن أحدهما مع فوات الآخر يثبت به الحكم أيضاً.

قوله: (والتقصير).

أي: يحلل بالدبح وبقصير أيضاً، فلا يحلل بدونه على أصح القولين؛ لاصالة النقص على إحصائه حتى يحصل ما علم كونه محلاً، ولم يثبت كون الذبح وحده محلاً، إذ ليس في الإحصاء لاكتفاء به وحده، بل وجوب دحه<sup>(١)</sup>، ولأن محلل الإحصاء مركب من أمور متعددة، فكيفما دل الدليل على سقوط اعتباره منه، اعتبره، ويبقى ما عداه على أصله.

وقيل: يكفي الذبح<sup>(٢)</sup>، وليس له وجه ظاهر أريد من أن الإحصاء دل على الذبح، ولم تدل على التقصير<sup>(٣)</sup>.

ولا دلالة في هذا؛ لأن عدم دلالتها على وجوبه لا يقتضي نفيه، فيبقى وجوبه ثابتاً كما كان بالدليل السابق على أن حرم الحاح محله مجموع الأمور المذكورة سقط بعضها بالاحجاع، وهو معد بذبح والتقصير، فيبقى الباقي على وجوبه.

قوله: (موضع الصد).

أي: في أي موضع كان من غير نعت موضع بخصوصه، بخلاف تحلل المحصر.

قوله: (من النساء وغيرها).

أي: فلا يتوقف حل النساء على طوهرهن؛ للرواية<sup>(٤)</sup> بخلاف المحصر.

(١) الفقيه ٣٠٢، ٢ حديث ١٥٠١، انظر: وسائل ١٠ ١٩٢ باب ١٣.

(٢) قوله الشيخ في المبسوط ٣٣٢، ١، وعلامة في الشريعة ٣٩٥: ١.

(٣) الكافي ٣٧١: ٤ حديث ٩، انظر: الوسائل ٣٠٤: ٩ حديث ٥.

(٤) الكافي ٣٧١: ٤ حديث ٩.

فرضاً، ولا يجب بعث الهدي.

وهل يكفي هدي السياق عن هدي التحلل؟ الأقوى ذلك مع

ندبه.

قوله: (ولا يجب بعث الهدي).

أي: حيث يتمكن من بعثه، وذلك حيث لا يكون الصد عامماً؛ لأنَّ هذا الحكم في المحصور، والأصل البراءة في المصدود، ولأنَّ النبي صلى الله عليه وآله تحلل ومن كان معه، ولم يبعثوا الهدي، ولا شرط النبي صلى الله عليه وآله في تحلل من كان معه تعدد إرساله<sup>(١)</sup>، ولعدم توقف التحلل على بعث حيث لا يمكن قطعاً، فلا يجب في الباقي لأصل البراءة، ولا كذلك حصراً.

قوله: (وهل يكفي هدي السياق عن هدي التحلل؟ الأقوى ذلك

مع ندبه).

أي: الأقوى أنه يكفي مطلقاً؛ لأنَّ سبي صلى الله عليه وآله نحرماً سابقه<sup>(٢)</sup>، مع أنَّ هدي التحلل مسدود، مع ذلك فيستحب له أن يجمع بين الهديين، ويكون دبح هدي التحلل على قصد وجوب، وهدي السياق على ما سبق بيانه، فيكون الضمير في ندبه عائداً إلى هدي التحلل، وهو المقول عن المصنف، والموافق لفتواه في غير هذا الكتاب<sup>(٣)</sup>.

ويمكن عود الضمير إلى هدي السياق، أي: مع ندب هدي السياق يكفي عن هدي التحلل، لا مع وجوبه وهو الأصح؛ لأنَّ تعدد الأسباب يقتضي تعدد المسببات.

(والمراد بوجوبه: وجوب محره وإن كان في أصله ترعاً، وذلك بإشعاره

أو تقليده على الوجه المعتبر، أو بقوله: هذا هدي كما سبق، فلو ساقه سية أنه هدي،

(١) الكافي ٣٦٩.٤ حديث ٣، التهذيب ٤٢١٠٥ حديث ١٤٦٥.

(٢) الكافي ٥٤٠.٤ حديث ٣، الفقيه ٣٠٦.٢ حديث ١٥١٧، التهذيب ٤٢٤٠٥ حديث ١٤٧٢.

(٣) الخلف: ٣١٧.

ولو لم يكن ساق وحب هدي التحلل، فلا يحل بدونه، ولا بدل له على اشكال، فيبقى على احرامه مع عجزه عنه وعن ثمنه، ولو تحلل لم يحل.

ولا يراعي زماناً ولا مكاناً في إحلاله، ولو كان له طريق غير موضع الصد وجب سلوكه إن كن مساوياً، وكذا لو كان أطول والنفقة وافية به وإن خاف الفوات.

ولا يتحلل؛ لأن التحلل إنما يجوز بالصد، أو بعلم الفوات على

ولم يصم إليه شيئاً آخر، فهو غير متعين للنحر<sup>(١)</sup>، فيجزي حينئذ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولا يتدل له على إشكال).

الأصح أنه لا يتدل له؛ لأن البدلية تشريع ولم يشب هنا، وثبوتها في هدي التمتع ينص القرآن لا يقتضي التقدمة إلى هنا.

ولو قلنا بالبدلية فهو إما عشرة أيام من غير تقييد بتتابع ولا عدده، لا في الحج ولا في غيره، ونقل شيخنا الشهيد أن في رواية: ثمانية عشر يوماً.

قوله: (فيبقى على احرامه مع عجزه عنه وعن ثمنه).

لو قال: مع عجزه عنه، أو عن ثمنه لكان أولى.

قوله: (ولو تحلل لم يحل).

أي: ولو نوى التحلل محرراً عن الذبح لم يحل، ولو فعل شيئاً من محرمات الاحرام وحبس الكفارة.

قوله: (ولا يراعي زماناً، ولا مكاناً في إحلاله).

بخلاف المحصر.

قوله: (لأن التحلل إنما يجوز بالصد، أو بعلم الفوات على إشكال،

لا بخوف الفوات).

(١) في «س» و«هـ»: النحر.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «و»

اشكال، لا تخوف الفوات فحينئذ يضي في احرامه في ذلك الطريق، فإن أدرك الحج وإلا تحلل بعمرة، ثم يقضي في لقابل واجباً مع وجوبه وإلا ندباً، ولا يتحقق الصد بالمنع من رمي الجدر ومبيت منى بل يصح الحج.

الاشكال بمحتمل أن يكون فيما دلت عليه (إنها) من الحصر في الأمرين، أعني: الصد، وعلم الفوات بالاضافة الى خوف الفوات، فيكون محل الاشكال هو جواز التحلل بخوف الفوات، فإن تحقق الجواز لم يكن الحصر في الأمرين ثامناً، وإن لم يتحقق كان صحيحاً، لكن جزمه أولاً بقوله: (وإن خاف الفوات) وآخرأ بقوله: (لا بخوف الفوات) ينافي هذا الاشكال.

ومحتمل أن يكون في حواز التحلل بعدم الفوات، فإن تحقق الجواز كان الحصر في الصد خاصة، وإلا ثبت فيها قطع، وهذا هو المناسب لسياق العبارة. وحكى شيخنا الشهيد: أن المقول عن المصنف في مثلاً الاشكال بغير العلم هنا، ويحتمل إمكان حصوله بقرائن الأحوال وليس بشيء؛ لأنه على تقدير حصول العلم بالفوات قطعاً لا يثبت حواز التحلل بالهدي؛ لأن فوات الحج بعد الاحرام يوجب العدول إلى العمرة المردة. والحقه بالصد قياس بغير جامع. والحق أن تجوز التحلل هنا بالهدي لا وجه له.

قوله: (ثم يقضي في القابل واجباً مع وجوبه، وإلا ندباً). سبق تحقيق ذلك.

قوله: (ولا يتحقق الصد بالمنع من رمي الجمار ومبيت منى). هذا حق إذا كان الرمي هو الواجب في أيام التشريق؛ لأن هذا وإن كان نسكاً واجباً في الحج، إلا أن الجمع يتم بدونه. أما الرمي الواجب يوم النحر، فإنه جزء من المحلل، فلا يستقيم إطلاق العبارة بحيث يشمله؛ لأن ذلك جزء المحلل الأول.

ولا يتصور الاتيان بالطوافين والسمي من دونه، ففي تحقق الصد عن مناسك منى، بحيث لا يمكن الاستنابة أيضاً امتنع الطواف والسعي، فيتحقق

ويستنيب في الرمي والذبح، ويجوز التحلل من غير هدي مع الاشتراط على رأي.

### فروع:

أ: لو حبس على مال مستحق، وهو متمكن منه فليس بمصدود، ولو كان غير مستحق أو عجز عن المستحق تحلل.

ب: لو صد عن مكة بعد الموقفين، فإن لحق الطواف والسعي

الصد عنها، فيكون مصدوداً عما عدا الموقفين.

وسأتي في كلام المصنف في ذلك وسنبين أن الأصح أن هذا مصدود، وما يؤكد شمول إطلاق عبارة رمي يوم النحر قوله: (ويستنيب في الرمي والذبح).

قوله: (ويجوز التحلل من غير هدي مع الاشتراط على رأي).

الفرق بين هذا وبين المصير - حيث لم يجز التحلل في المصير إلا بالهدي، (وحوزه هنا - دلالة صريح القرآن على التوقف على الهدي هناك بخلافه هنا<sup>(١)</sup>).

والأصح عدم الجواز إلا بالهدي<sup>(٢)</sup>؛ لثبوت كونه هو المحلل في الجملة والشرط لا يخرج الحكم لثابت عن مقتضاه، حتى لو شرطه كان باطلاً كما لو شرط التحلل بعيرانية، فإن الشرط المخالف لنكتاب أو السنة باطل، وفائدته غير منحصرة في ذلك.

قوله: (ولو كان غير مستحق أو عجز عن المستحق تحلل).

ينبغي لو كان غير مستحق ويقدر على بذله أن لا يتحلل إذا لم يضربه، ولم يكن مجحفاً؛ لعدم صدق عدم الاستطاعة حينئذ.

قوله: (لو صد عن مكة بعد الموقفين).

ظاهر العبارة أن الصد كان بعد أفعال يوم النحر يعني بدليل قوله: (فإن

(١) البقرة: ١٩٨.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

للحج في ذي الحجة صح حجه، و لا وجب عليه العود من قابل لأداء باقي المناسك، ولو لم يدرك سوى الموقفين فاشك.

ولو صد عن الموقفين أو عن أحدهما مع فوات الآخر حر له التحلل، فإن لم يتحل وأقام على إحرامه حتى فاته لوقوف فقد فاته الحج،

لحق الطواف والسعي للحج في ذي الحجة وقوه بعد ذلك: (ولو لم يدرك سوى الموقفين فاشكال).

وعبارته في المنتهى<sup>(١)</sup> والتدكرة مطقة<sup>٢</sup> تنسأل بظاهر إطلاقها وتعديلها هذا القسم، وقد حيز فيها بين التحلل وأسداء على الإحرام، وإن كان في قوله ههنا: (فإن لحق أيام من...)، ما يشعر بأن المراد من ذلك: من لم يأت بمناسك يوم النحر، وكيف قلته فهو محال لما ههنا.

و لذي في الدروس. أن من أتى بمناسك يوم النحر متى على إحرامه حتى يأتي بباقي الأفعال<sup>(٣)</sup>. وهو المتحد؛ لأن المحلل من الإحرام إما الهدي للمصدود والمحصون، أو الاتيان بأفعال يوم النحر والطوفين والسعي، فإذا شرع في الثاني وأتى بمناسك يوم النحر تعين عليه الإكمال بعدم الدليل الدال على جواز التحلل بالهدي حينئذ، ومن ثم لا يتحلل من النساء بالهدي من صد عن طواف النساء، فيبقى على إحرامه إلى أن يأتي بباقي المناسك.

قوله: (ولو لم يدرك سوى الموقفين فاشكال).

ينشأ من حصول الحج بمحزون الموقفين، ومن أن الإحرام بقي بحاله، والوقوف بالموقفين لا يحصل به تحلل، ولأصح أنه مصدود.

قوله: (ولو صد عن الموقفين).

أي: عن كل منهما.

قوله: (أو عن أحدهما مع فوات الآخر).

(١) المنتهى ٢: ٨٤٧.

(٢) التدكرة ١: ٣٩٦.

(٣) الدروس: ١٤٢.

وعليه أن يتحلل بعمره، ولا دم عليه لفوات الحج، ويقضي مع الوجوب.  
ج: ولو ظن انكشاف العدو قبل الفوات جاز التحلل، والأفضل  
الصبر فان انكشف أتم وإن فات أحل بعمره.  
ولو تحلل فاستكشف العدو، والوقت متسع وجب الإتيان بحج  
الإسلام مع بقاء الشرائط، ولا يشترط الاستطاعة من بلده حينئذ.

سواء كان الفائت عرفة أم الشعر، وإن كان مقتضى قوله: (فان لم  
يتحلل وأقام على إحرامه...) أنه للترادف: كون المصدود عنه الشعر، والفائت عرفة.  
ويفهم من العبارة أن الصد عن أحد الموقفين خاصة من دون فوات الآخر  
لا يتحقق به الصد المجرى للتحلل، وفي المنتهى<sup>(١)</sup> والتذكرة<sup>(٢)</sup> نقل كونه صدأ عن  
الشيخ رحمه الله<sup>(٣)</sup>، ولم يقله ولم يردده.  
قوله: (ولا دم عليه لفوات الحج).

وقيل: عليه دم (نقله الشيخ عن بعض أصحابنا)<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، وهو ضعيف.  
قوله: (ولو ظن انكشاف العدو قبل الفوات جاز التحلل).  
لوجود المقتضي، ولو علم ذلك قطعاً فهل يجوز؟ فيه وجهان، وعدم  
الجواز أولى.

قوله: (ولو تحلل فاستكشف العدو والوقت متسع وجب الإتيان  
بحج الإسلام مع بقاء الشرائط).  
هنا إذا لم يكن الوجوب مستقراً قبل ذلك.  
قوله: (ولا تشترط الاستطاعة من بلده حينئذ).

(١) المنتهى ٢: ٨١٧.

(٢) التذكرة ١: ٣٩٦.

(٣) البوط ١: ٣٣٣.

(٤) الخلاف ١: ٢٧١ مسألة ٢٢٠ كتاب الحج.

(٥) ما بين القوسين لم يرد في «ص».

د: لو أفسد، فصد، فتحس وجبت، بدنة الإفساد ودم التحلل،  
والحج من قابل.

فان قلنا: الأولى حجة الإسلام، يكف لواحد، وإلا فاشكال.  
فان انكشف العدو والوقت باق وحب قضاء، وهو حج يقضى سنته  
على اشكال.

لأنه لم قطع المسألة إلى موضع الصد كان محطاً بالوجوب، بخلاف  
الصبي إذ بلغ، والمهون إذا أفاق.

قوله: (لو أفسد صد فتحل وجبت بدنة الإفساد ودم التحلل  
والحج من قابل، فان قلنا: الأولى حجة الإسلام لم تكف الواحدة).

لأن حج الإسلام إذا تحلل منه وجب لا يرد به بعد ذلك، بكن هذا إذا  
كان وجوبه مستمراً، فلم يكن وجوبه مستقراً، ولم يطرأ الظاهر أن الوجوب هو  
العقوبة.

وسو قلنا: إن الأولى عمومية، وأن العقوبة لا تقصى، ولم يكن الوجوب  
مستقراً فلا قضاء أصلاً.

قوله: (وإلا فاشكال).

أي: وإن لم نقل أن الأولى حجة الإسلام، بل العقوبة في الاكتفاء  
بالواحد إشكال، يشأ من أن العقوبة هل يحب فضاؤه بتحلل منه، أولاً؟  
وسهل لأقوى -تفريعاً على أن الأولى عقوبة- عدم وجوب القضاء،  
والأصح أن الأولى حجة الإسلام.

قوله: (فان انكشف العدو والوقت باق وحب القضاء، وهو حج  
يقضى سنته على إشكال).

يشأ من أن الأولى حجة الإسلام، أم لعقوبة؟ فان قلنا بالأول فهو حج  
يقضى سنته، وإن قلنا بالثاني فلا. كذا قرره الشارح ولد المصنف<sup>(١)</sup>، فيكون



معنى القضاء هو: هو الاتيان بمثل ما حرج عنه، ويكون الصمير راجعاً إلى ما دل عليه الكلام، وهو الحج الذي أقسده، وتحلل منه بالصد.

وبفهم من عبارة الشرائع<sup>(١)</sup>، أن المراد بكونه يقصى لسنته: عدم وجوب حج آخر غيره<sup>(٢)</sup>، وهو إنما يتم على القول بأن الأولى عقوبة، وأن العقوبة إذا تحلل منها شحوا الصد لا تقضى، فإنه يجب حينئذ أن يأتي بحج الاسلام اتفاقاً، ولا قضاء عليه. ويكون مشأ هذا لا شك هو مشأ مقبیه، أعني: أن العقوبة إذا تحلل منها بالصد هل تقصى أم لا؟ وعلى الأول بكونه مشأ الإشكال اختلاف لقولين في أن الأولى حجة الاسلام أم العقوبة؟

وهذا ألبق بالمقام من وجهين:

الأول: إن المصنف يرى أن الأولى عقوبة، وقد سبق في إفساد السائب في أول كتاب الحج ما يقتضي ذلك، فكيف يبي الإشكال على ما لا يقول به ولا يرتضيه، أعني. الخلاف في كونها حجة الاسلام أو العقوبة؟

الثاني: إنه على تقدير أن يكون المرد بكون الحج مقصياً لسنته: الاتيان بمثل ما حرج منه لا وجه لتصوير المسألة فيمن أقسد قصده، بل كل من صد إذ تحلل فانكشف العذو وفي بوقت سعة يجب عليه الحج، ويأتي بمثل ما خرج عنه. والظاهر أن المصنف والجماعة إنما فرضوا المسألة هنا لأن لها بهذا المبحث ارتباطاً، بل كان التقييد في تصوير المسألة بالإفساد مستدركاً ومحللاً بالفهم؛ لأنه يوهم أن لتقييد دحلاً في تصوير المسألة. وبسبب على هذا قول شيخنا الشهيد في بعض حواشيه: وليس معنى «حج يقصى لسنته» إلا هذا.

وقد صرح بالمراد في الدروس حيث قال: ولو زال الإحصار بعد التحلل قضى الحج مع سعة الزمان بسنة<sup>(٣)</sup>، بدءاً عن أن الأولى عقوبة، وأنها تسقط

(١) في «ن»: اشرح

(٢) الشرائع ١: ٢٨١.

(٣) الدروس: ١٠٦.

ولولم يكن تحلل مضى في الفاسد، وقضاه في القابل واجباً، وإن كان الفاسد ندباً

بالتحلل، وهم ممنوعان، وعلى هذا فيكون مرجع الضمير مدلولاً عليه بالسباق، تقديره: والحج الواجب عليه بذلك - أي: بالأصل - والإفساد حج بقضى لسته. ويكون المراد بالقضاء معناه العموي. وهو مطلق العمل؛ لأن القضاء بالمعنى الشرعي وهو فعل العادة خارج وقتها عين لها غير مستقيم على واحد من التقديرين<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولولم يكن تحلل مضى في الفاسد، وقضاه في القابل واجباً).

لأن الإفساد يقتضي الحج من قابل.  
قوله: (وإن كان الفاسد ندباً).

يمكن جعله وصلياً لما قبله، أي: قضاه في الفاس واجباً وإن كان الفاسد ندباً لما عرفت من وجوب قضاء الواجب، وسدوب دأبه. وهو أولى من أن يجعل أول الكلام ساءً على أن الأولى عقوبة، وبالعقوبة لا تقضى بالتحلل؛ لأن الأحكام التي تأتي لا تختلف تكون الحج واجباً ولا مندوباً. وما سبق من الكلام

(١) في «ن» و«هـ»: قوله: (فإن قلنا الأولى...) .

أي: وإن لم يقل بأن الأولى حجة الإسلام من عقوبة. ومشأ الاشكال من أن العقوبة إذا تحلل منها هل يجب قضائها أم لا؟ كل محتمل، وإن كان عدم وجوب القضاء لا يخلو من قوة تمسكاً بأصالة البراءة.

قوله: (وهو حج بقضى لسته على اشكال).

يمكن أن يكون مشأ الاشكال الاختلاف في أن الأولى حجة الإسلام بعد الإفساد وتقضيه لسته، وليس معنى حج فاسد بقضى لسته إلا أنه ذكر محمداً من هذا شارح ولد المصنف، والأوجه أن يقال: أن مشأ الاشكال التردد في أن العقوبة بقضى أم لا، كما لا شك في أن العقوبة كأن يحترق لمصنف أن الأولى عقوبة فلا يناسب التردد في الحكم، مع أنه قد نظرت فيه مرهون، وهو الذي يظهر من كلام صاحب الشرائع، ويكون المراد بالقضاء حينئذ التردد لمقتضى جميع ما في لسته، ومرجع التصدير ما دل عليه الكلام.

فإن فاته تحلل بعمره ويقضي وجباً من قابل، وعليه بدنة لافساد لا دم القوات.

ولو كان العدو باقياً فله التحلل، وعليه دم التحلل وبدنة الإفساد، وعليه قضاء واحد.

ولو صد فافسد جار التحلل أيضاً، وعليه البدنة والدم والقضاء.

لا ياباه؛ لأنه مطلق، وإن كان قوله: (فإن قلنا لأولى حجة الاسلام) إنما يستقيم مع الوجوب؛ لأن الوجوب في هذا الفرد لا يقتضي وجوب ماعده.

قوله: (فإن فاته تحلل بعمره).

أي: إن فات الحج بعد انكشاف العدو ولم يكن تحلل، سواء كان واجباً أم مندوباً، فإنه يتحلل بعمره وجوباً، ويقضي واجباً في القابل، ولا شيء عليه سوى ذلك.

وهذا طاهر إذا كنت الأول مندوبة، أو واحدة غير مستقر وحوها، أو مستقراً، وقلت: إن الأولى عقوبة، وأن العقوبة لا تقضي بالقوات.

ولم يصرح المصنف باحتبار ذلك، فإن الإشكال السابق يلتفت أحد طرفيه إلى هذا، فعلى هذا لأليق<sup>(١)</sup> بعبارة المصنف أن يجعل قوله: (وإن كان الفاسد ندباً) أول الكلام ليسلم كلامه من الاختلاف، وعلى ما يختاره من أن الأولى فرضه لو كان الحج واجباً، لا بد له من حجتين على ما سبق.

قوله: (ولو كان العدو باقياً فله التحلل...).

هذه من توابع المسألة التي قبلها، وعلى ما قلناه فهي مفروضة في المندوب أيضاً.

قوله: (ولو صد فافسد جاز التحلل أيضاً).

الفرق بين هذه المسألة وما قبلها أن الإفساد في الأولى مفروض قبل

(١) هذا هو الصحيح وما في نسخة «ن» من كون اللفظة (لا يثبت) لا يمكن لمساعدة عليه لبقائه من دون علة، ولا تقدم قبل قليل عند شرح الحق لقول العلامة: (وإن كان الفاسد ندباً)

هـ : لو لم يتدفع العدو إلا بالقتال لم يجب وإن ظن السلامة، ولو طلب مالاً لم يجب بذله ولو تمكن منه على إشكال.

و: لو صد المعتمر عن مكة تحس بالهدي، وحكمه حكم الحاج المصدود.

المطلب الثاني: المحصر، وهو المنوع بالمرض عن الوصول إلى مكة أو الموقفين.

الصد، وهنا بعده، ولا فرق في الحكم. والظاهر أن هذه شاملة للواجب وسدوب<sup>(١)</sup> ويكون قوله: (والقضاء) لا يراد به الاكتفاء به حيث يكون واجباً، وإنما اقتصر عليه لما سبق من وجوب حجتي، بناء على أن الأول حرم الإسلام، ومن الإشكال بناء على أنها عقوبة، فسكت عن الحكم هنا اعتماداً على ما سبق.

ويناسب هذا أن يكون قوله: (وإن كان الفساد تدباً) وصلياً، وليس بعيد أن يكون الاكتفاء بالحج الواحد رجوعاً عن الإشكال إلى الجزم. قوله: (ولو طلب مالاً لم يجب بذله ولو تمكن منه على إشكال). الأصح الوجوب إذا لم يخفف، لصدق الاستطاعة. قوله: (لو صد المعتمر عن مكة...).

قد سبق أنه لو صد بعد الشروع في أعمال العمرة، يتجه بقاؤه على إحرامه حتى يأتي بالباقي.

قوله: (وهو المنوع بالمرض عن الوصول إلى مكة أو الموقفين). يراد بالمحصّر<sup>(١)</sup> عن مكة للمعتمر، وعن الموقفين للحاج، كما سبق في الصد، فلا حاجة إلى إعادته. لكن لو أحصر عن منى ومكة، ولم يتمكن من الاستتابة في الرمي والذبح بقي على إحرامه.

(١) هكذا وردت في الجزي، وفي النسخ الخطية المتوفرة لديّ يراد بالصد...

فاذا تلبس بالإحرام وأحصر بعث ما ساقه، ولو لم يكن ساق بعث هدياً أو ثمنه، وبقي على إحرامه لى أن يبلغ الهدي محله، وهو منى يوم النحر إن كان حاجاً، ومكة بفناء الكعبة إن كان معتمراً، فاذا بلغ قصر وأحل من كل شيء إلا النساء.

قوله: (فاذا تلبس بالإحرام وأحصر، بعث ما ساقه).  
المشهور بين الأصحاب لاكتفاء بالهدي الذي ساقه<sup>(١)</sup>، وقال ابن بابويه<sup>(٢)</sup> وابن إدريس: يجب هدي آخر<sup>(٣)</sup>، واختاره المصنف في المختلف<sup>(٤)</sup>.  
والتفصيل السابق - يكون هدي الإسياق واجباً فيجب آخر غيره لتعدد السبب، ومتدوماً فحري - لوى، ومن الواجب لهدي الذي أشمره أو قلده.  
قوله: (فاذا بلغ قصر، وأحل من كل شيء إلا النساء).  
أكثر العبارات فيها قصر، والطاهر أنه لا يتعين إلا في عمرة التمتع، بل يتخير فيها عداه بين الحلق والتقصير. وكذا أكثر العبارات فيها الإحلال من كل شيء إلا النساء.

وفي الدروس: لو كانت عمرة التمتع أحل من النساء أيضاً، إذ ليس فيها طواف النساء<sup>(٥)</sup>، وهو قوي متين. لكن لأخبار مطلقة بعدم حل النساء، ولا بطوافهن من غير تفصيل<sup>(٦)</sup>.

(ويمكن أن يحتج بذلك بأن عمرة التمتع دخلت في الحج، فالشروع فيها شروع فيه، فيتوقف انقطاع الارتباط به على طواف النساء.  
وفيه نظر؛ لأن الارتباط لا يقتضي منع إحرامه الذي هو فيه من النساء

(١) مهم أبو صلاح في الكافي في الفقه: ٢١٨، والشيخ في المبسوط ١: ٣٣٥.

(٢) الفقيه ٢: ٣٠٥.

(٣) أسرائر ١٥١.

(٤) المختلف: ٣١٧.

(٥) للدروس: ١٤١.

(٦) الكافي ٤: ٣٦٩، حديث ٣، التهذيب ٥: ٤٢١، ١٢٣، حديث ١٤٦٥، ١٤٦٧.

ثم إن كان الحج واجباً وجب قضاؤه في لقاب، وإلا استحَب، لكن يحرم عليه النساء إلى أن يطوف في دال مع وجوب الحج، أو يطاف عنه مع ندبه أو عجزه.

بعد التقصير إلى أن يطوف هن<sup>(١)</sup>.

قوله: (ثم إن كان الحج واجباً وجب قضاؤه في لقاب، وإلا استحَب، لكن يحرم عليه النساء إلى أن يطوف...).

قد يقال: لا موقع للاستدراك (لكن)؛ لأنها لدفع ما يتوهم بالكلام الذي قلناه، وعدم التحريم غير متوهم، أما من قولهم (وأحسن من كل شيء إلا النساء) فظاهر، وأما من قوله: (ثم إلى كـ الحج واجباً وجب قضاؤه في القاب وإلا استحَب) فلا بد أن نعلم له بهذا معنى لا نقياً ولا إثباتاً، مع صراحة ما قبله في التحريم.

ويمكن أن يتكلف له أن قوله: (وأحسن من كل شيء إلا النساء) يقتضي إطلاق التحريم، فتوهم بهاؤه دائماً، مستدرك (لكن) لبيان جهة مدته، وفيه ما قبله.

قوله: (إلى أن يطوف في القاب مع وجوب الحج، أو يطوف عنه مع ندبه أو عجزه).

أما استمراره إلى حين طوافه في الواجب؛ فلأن الاستثناء بما تجرى إذا لم يتم<sup>(٢)</sup> حضوره، ومع وجوب الحج حضوره متعين، بخلاف ما إذا كان مندوباً، فإن له الاستثناء اختياراً، وظاهر كلامه في المنتهى أنه لا خلاف في ذلك بين الأصحاب.

ولو عجز مع وجوب الحج ستاب أبصاً<sup>(٣)</sup>، وفي الدروس حكاه قولاً،

(١) ما بين قوسين لم يرد في «و»

(٢) في «و» بتحق.

(٣) المنتهى ٢: ٨٥٠.

ولا يبطل تحلله بوبان عدم دبح هديه، وعليه الذبح في القابل.  
ولو زال المرض لحق بأصحابه، فإن أدرك أحد لموقمين صح  
حججه، وإلا تحل بعمره وإن كانوا قد دبحوا، وقضى في القابل مع

فقال: قيل: أو مع عجزه في الواجب<sup>(١)</sup>. وهو يقتضي التردد فيه، والاستئانة  
حينئذ أقوى؛ لأن طواف النساء تجري الاستئانة فيه عند الضرورة، ولحكم ببقائه  
مع العجز عن تحريم ضرر عظيم، والتفصل في العمرة المفردة بكونها واجبة  
ومندوبة كاللحج.

فرع: لو صد عن مكة بعد مناسبت متى فقد سق أنه يعود في القابل  
للطوافين وللسعي، فهو عجز عن ذلك فهل إليه الاستئانة؟ لا أعلم فيه لأحد من  
الأصحاب قولاً، وليس بعيداً أن حصل اليأس من برئه، وإلا فوجهان.  
قوله: (ولا يبطل تحلله بوبان عدم دبح هديه وعليه الذبح في  
القابل).

قل لشيخ: يجب عليه أن يبعث من قابل، وأن يمسك عما يمسك عنه  
المحرم إلى أن يدبح عنه؛ لأن في صحبة معاوية بن عمرو عن أبي عبد الله  
عليه السلام أنه: «يبيع من قابل ويمسك أيضاً»<sup>(٢)(٣)</sup>.

ورده ابن إدريس أشد رذلاً، ولم يصرح المصنف بقبوله ولا برده،  
والعمل بما قاله الشيخ، ودلت عليه الرواية أحوط، وإن كان القول يبطلان  
الاحلال - لذي وقع صحيحاً - وتحريم محرمات الاحرام بغير إحرام يفعل تعبداً،  
ومتى يحرم ذلك؟ ليس في كلامهم تصريح بتعيين وقته، فكس يظهر من العبارة  
أنه من حين البعث، وللنظر فيه مجال.

قوله: (وإلا تحل بعمره وإن كانوا قد دبحوا).

(١) المروسي ١٤١

(٢) انهاء: ٢٨٢.

(٣) الكافي ٣٦٩: ٤، حديث ٣، التهذيب ٤٢٦: ٥، حديث ١٤٦٥.

(٤) السرائر ١٥١، عند قوله قلص سره ومن لم يكن ساق الهدي، الى آخره.

الوجوب.

ولو علم الفوات بعد البحث، وزوال العذر قبل التقصير في وجوب لقاء مكة للتحلل بالعمرة اشكال.

ولو زال عذر المعتمر بعد تحلله قضى العمرة حينئذ واجباً مع الوجوب، وإلا ندباً، وقيل في الشهر الداخل.

الحكم ظاهر إذا لم يكونوا قد ذموا، فأما مع الذبح فيحتمل عدم الاحتياج إلى العمرة؛ لتحقق ذبح الهدي المقتضي للتحلل.

والأصح الاحتياج إليها؛ لأنَّ الذبح إنما يُحِلُّ مع عدم التمكن من العمرة، أما معها فلا لعدم الدليل، ولأنَّ فوات الحج موجب للعمرة كما هو معلوم.

ومتى تحقق ذبح الهدي فقد فات الحج؛ لأنَّ الذبح إنما يكون يوم الحرة، وحينئذ فلا يبقى لإدراك الحج وقت.

قوله: (ولو علم الفوات - إلى قوله: - في وجوب لقاء مكة للتحلل بالعمرة إشكال).

الأصح وحيث؛ لأنَّ التحلل بالهدي إنما يجري مع عدم التمكن من اللحاق، إذ لا دليل على أجزاءه معه، ومع الفوات لا بد من التحلل بالعمرة.

وعصّل شيخنا الشهيد في حواشيه بأنه مع ذبح الهدي لا يحتاج إلى العمرة، وبدونه يحتاج، والظاهر الاحتياج إليها مطلقاً، وقد سبق في العبارة خلاف هذا التمهيل.

قوله: (وقيل: في الشهر الداخل) (١).

سبق الجواز من غير تحلل زمان، والخلاف ها مبني على ما سبق.

ولا يقال: إنه لم يعتصر هنا، لأنه تحلل من العمرة؛ لأننا نقول: إنه قد تحقق الأحرام بها حقيقة، فيشترط لصحة إحرام العمرة الأخرى ما يشترط للعمرة.

(١) قاله الشيخ الطوسي في المبسوط ٣٣٥: ١، وبس اندرس في السرائر: ١٥١، وليس حمزة في الوصلة: ١٢٦، وابن البراج في المنهاج: ٢٧١: ١.



ولو تحمل القرن أتى في القبر بالواجب، وقيل بالقران، ولو كان ندباً تخير، والأفضل الإتيان بمثل ما حرج منه.

وهل يسقط اهدي مع لا شرط في المصدود والمحصور؟ قولان.

ولو كان قد أشعره أو قده بعث به قولاً واحداً.

وروي: أن من بعث هدياً من أفق من الآفاق تطوعاً يواعد

أصحابه وقت ذبحه أو عمره، ثم يحتسب به يحتسبه المحرم ولا يلبي، فاذا حصر

وقت الوعد أحل، ولو فعل ما يحرم على المحرم كفر مستحباً.

قوله: (ولو تحمل القرن أتى في القابل بالواجب، وقيل بالقران).

الأصح أنه يأتي بالوحد، قال تعين فدللت المعين قراناً وغيره، وإن كان

مطلقاً تخير. ونحو الرواية على أنه الذي حرج منه كان واحداً بنذر وشبهه.

قوله: (والأفضل الإتيان بمثل ما خرج منه).

حروفاً من الخلاف.

قوله: (وهل يسقط اهدي مع الاشتراط في المحصور والمصدود؟

قولان).

وقال اماضل شيخ محرر ليس. المراد: من اجتمع له حصر والصد،

ليخرج عن التكرار<sup>(١)</sup>، والأصح عدم السقوط.

فروع: لو لم يجد اهدي فالأصح أنه لا بدل له، وفي قول ضعيف: أن له

بدلاً.

قوله: (وروي أن من بعث هدياً من أفق من الآفاق تطوعاً يواعد

أصحابه ...).

ينبغي أن يذكر فيه مواعدة الأصحاب لإشعاره أو تقييده يوماً معلوماً؛

ليكون ذلك جارياً مجرى إحرامه، كما دلت الرواية على السواعد بذلك<sup>(٢)</sup>. ثم

(١) ابصاح القرئ: ١: ٣٢٧.

(٢) الكافي ٣: ٣٩٩ حديث ٣، التهذيب ٤: ٤٢١ حديث ١٤٦٥.

## الفصل الثالث: في كفارات الإحرام وفيه مطالب: الأول: الصيد وفيه مباحث:

الأول: يُحَرَّم الحرم والإحرام الصيد السري، ولا كفارة في قتل السباع ماشية وطائرة، وروي في الأسد إذا لم يرده كبش.

يحتسب ما يحتسبه المحرم إلا أنه لا يلي، ويؤدبهم أيضاً لنحره، وإذا حضر الوعد تحلل. هي العبارة قصور ما. والعمل عن الرويات السابقة على ذلك<sup>(١)</sup>، وخلاف ابن أديس صعب<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ماشية وطائرة).

أي: أنواعها ما يمشي منها، وما يطير. وينوح من هذه العبارة وما قلها أن قتل السباع كلها محرم، وحكاها في الدروس قولاً عن الحلبي<sup>(٣)</sup>، وتشهد له رواية معاوية بن عمار<sup>(٤)</sup>، لكن قول المصنف والجماعة: لو أدخل شيئاً من السباع إلى الحرم أسيراً جاز إخراجه، يؤذن بأنها لا تعد صيداً.

قوله: (وروي في الأسد إذا لم يرده كبش).

أي: إذا كان لا يريد القتلى، فإن أردته فلا شيء قطعاً؛ لأنه يدفع عن نفسه، والرواية ضعيفة<sup>(٥)</sup>، وحملها على الاستحباب هو الوجه.

(١) الكافي ٤: ٥٤٠، حديث ٤، ٣، العقبة ٢: ٣٠٦، حديث ١٥١٧، التهذيب ٥: ٤٢٤، ٤٢٥، حديث ٤٧٥، ١٤٧٢-١٤٧٤.

(٢) المرائر: ١٥١.

(٣) الدروس: ٩٩.

(٤) الكافي ٤: ٣٦٣، حديث ٢، علل الشرائع: ٤٥٨، حديث ٢، التهذيب ٥: ٣٦٥، حديث ١٢٧٣.

(٥) الكافي ٤: ٢٣٧، حديث ٢٦، التهذيب ٥: ٣٦٦، حديث ١٢٧٥، الاستبصار ٢: ٢٠٨، حديث ٧١٢.

ويجوز قتل الأفعى، ولعقرب، والبرغوث، والفأر، ورمي الحداة

قوله: (والبرغوث).

جعله في المستثنيات من التحريم، وأفقي في التذكرة<sup>(١)</sup> والمنتهى<sup>(٢)</sup> والتحريم بالتحريم<sup>(٣)</sup>، وكذا لشيخ في التهذيب<sup>(٤)</sup> نقله عنه في الدروس<sup>(٥)</sup>. والذي في صحيحة معاوية بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «المحرم يلقي عنه الدواب كلها إلا القملة، فإنها من حسده، وإن أراد أن يحول قلة من مكان إلى مكان فلا يضره»<sup>(٦)</sup> ولم يفت في الدروس بشيء، ولم أقف فيه على نص، ولا ريب أن التحريم أحوط<sup>(٧)</sup>، لما في قتله من لثرفه المتأني لحال الاحرام<sup>(٨)</sup>.

قوله: (ورمي الحداة).

الحداة كعنة: طائر معروف وأحد جموعه كعنب، قال في حياة الحيوان: ومن ألوانه السود والرمم<sup>(٩)</sup>، والذي في رواية معاوية بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام: «وارم الغراب واحداة رمية عن ظهر بعيرك»<sup>(١٠)</sup> وفي أخرى: «ويقتل الغراب»<sup>(١١)</sup> فظاهر هاتين الروايتين يشتر بعدم جواز قتلها، إلا أن يفتي الرمي إليه.

ويقتضي أن رمي الحداة إنما هو عن ظهر بعيره؛ لأن في أول الأولى: «اتق قتل الدواب كلها، إلا الأفعى...»، وأم الغراب يقتضي الثانية جواز

(١) التذكرة ١: ٣٣٠.

(٢) المنتهى ٢: ٨٠٠.

(٣) تحرير الأحكام ١: ١١٦.

(٤) التهذيب ٥: ٣٦٦ دليل حيث ١٢٧٥.

(٥) الدروس: ١٠١.

(٦) الفقيه ٢: ٢٣٠ حديث ١٠٩١، التهذيب ٥: ٣٣٦ حديث ١١٦١.

(٧) الجملة بين الشولتين لم ترد في «هـ».

(٨) هذا القول هو البرغوث وشرحه لم يرد في «س».

(٩) حياة الحيوان ١: ٢٢٩.

(١٠) الكافي ٤: ٣٦٣ حديث ٢، علل الشرائع: ٤٥٨ حديث ٢، التهذيب ٥: ٣٦٥ حديث ١٢٧٣.

(١١) التهذيب ٥: ٣٦٦ حديث ١٢٧٤.

والغراب مطلقاً، وشراء القماري والدامسي وإخراجها من مكة للمحل،  
وفي الحرم إشكال، ويحرم قتلها وأكلها.

وميه مطلقاً.

وينبغي التقييد بالغراب المحرم الذي هو من لفواسق الخمس، أما المحلل  
فانه محرم لا يعد من الفواسق، ولم أحد التقييد به.  
وقد قيد شيخنا الشهيد في حواشيه رمي الحداة بكونه عن معبره كما في  
الرواية.

ومعنى قوله: (مطلقاً) إن ذلك ثابت ~~بمحل المحرم~~.  
قوله: (وشراء القماري وايديسي<sup>(١)</sup> وإخراجها من مكة للمحل،  
وفي الحرم إشكال).  
لو كانت صيداً محرمًا لحرمت على المحر أيضاً، فلم يحرم له إخراجها من  
مكة، والمحل قوي.

قوله: (ويحرم قتلها وأكلها).

يحتمل أن يكون المراد: تحريم قتلها وأكلها بمكة قبل الإخراج، فلا تحريم  
بعده، ويحتمل تحريم ذلك مطلقاً، وإن الذي يجوز إنما هو الإخراج. لكن هذا  
بعيد؛ لأن جواز إخراجها يلحقها بمعبرها من الحيوانات التي لا حرمة لها بعد  
الإخراج.

(١) القمري: طائر معروف مطوق، والديسي مصم الدل طائر صمر مسوب إلى دس الرطب، لا هم  
يخبرون في النسب كالدهري والسهي وبقامي تابع القوم، والقياس قومي، والادس من الطير  
والخيل اندي في لونه عبدة بين السواد والحمرة. ثم قال ومن طبع الديسي أن لا يرى ما هو على  
وجه الأرض، بل في انشاء له مشفى، وفي العيف نه مصيب، ولا يعرف له ذكر في حياة  
الحيوان

هذا الكلام ورد في متن نسخة «هـ»، وفي هامش وردت هذه العبارة: «تعريف القماري  
والدياسي في شرحه انشريف بخطه الأشرف مكتوب على الحاشية ولأن بعض الكتاب في بعض النسخ  
أدخلوه بين الطيور كما في نسخة «هـ» م.ع.

ويكفر في قتل الزنور عمداً بكف من طعام وشبهه، ولا شيء في الخطأ فيه، وأقسام ما عدا ذلك عشرة.

أ: في قتل النعامة بدنةً فإن عجز قوم البدنة، وفض ثمنها على البر، وأطعم لكل مسكين نصف صاع.

ولا تجب الزيادة عن ستين، ولا الإتمام لو نقص، فإن عجز صام عن كل نصف صاع يوماً، فإن انكسر أكمل، ولا يصام عن الزائد لو كان.

ولأقرب الصوم عن الستين وإن نقص البدل، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً،

قوله: (ويكفر في قتل الزنور عمداً بكف من طعام وشبهه).

شبه الطعام نحو تمر ولريم، وكأنه أراد ما للطعام: ما يقع عليه هذا الاسم بحسب العالب، وإن جميع ما يطعم طعام، وعسارة الدروس تنبه على ما قلناه<sup>(١)</sup>.

قوله: (في قتل النعامة بدنة).

أو جزور، روي في بعض لأخبار البدنة: ما لها ست ستين ودخلت في السابعة.

قوله: (والأقرب الصوم عن الستين وإن نقص البدل).

قد يؤول إلى ذلك وجوب ثمانية عشر يوماً، عن كل عشرة مساكين ثلاثة أيام، ولا دلالة له صريحة؛ لحواز أن يكون المراد: البدل عما هو نهاية ما يجب من الإطعام. وليس في الروايات صيام ستين، بل صيام يوم عن نصف صاع<sup>(٢)</sup>، لكن الأحوط وجوب الستين.

قوله: (فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً).

(١) الدروس: ١٠١.

(٢) الكافي ٣٨٧: ٤ حديث ١٠، تهذيب ٤١٠: ٥، ٤٦٦ حديث ١١٨٣، ١٦٢٦.

وفي وجوب الأكثر لو أمكن إشكال.

ولو عجز بعد صيام شهر فاقوى الاحتمالات وحبوب تسعة، ثم ما قدر، ثم السقوط.

في حاشية الشهيد المراد به: عجز غير محصور، ولا يظهر له معنى، فإن وجوب ثمانية عشر يوماً لا شبهة فيه، والإشكال<sup>(١)</sup> في الزائد.

قوله: (وفي وجوب الأكثر إشكال).

الحق لا يجب؛ لأنه مقتضى البدلية، ولعدم شمول قوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٢)</sup> له، والاحتياط طريق آخر. قوله: (ولو عجز بعد صيام شهر فاقوى الاحتمالات وحبوب تسعة، ثم ما قدر، ثم السقوط).

يشهد للأول قوله عليه السلام في الرواية: «مسكان لكل عشرة مساكين ثلاثة أيام»<sup>(٣)</sup>. ويشكل القول به، بأنه يحتمل ذلك إرادة البدلية استقلالاً وبيان التوزيع، ولو كان المراد البدلية عنه استقلالاً بوجب بدل ما صحره من الإطعام مع إطعام المقدور، فلو قدر على إطعام ثلاثين مسكيناً صام عن ثلاثين. وإعراض جميع الأصحاب عن ذلك يشعر بأنهم لم يفهموا من لفظ الرواية إرادة البدلية على الوجه المخصوص، على أن تفرق الاحتمال كافٍ في عدم تعيين البدلية.

أما الثاني: فلا يظهر له وجه، فإن الحديث لا يتناوله - أعني: قوله: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» - إذ لو تناوله لوجب مقدوره وإن زاد عن ثمانية عشر، وهو يناهز كونه بدلاً من الستين نذري دلت عليه الروايات<sup>(٤)</sup>.

(١) في «ن». ولا إشكال.

(٢) صحيح البخاري ١١٧: ٩، صحيح مسلم ٩٧٥: ٢ حديث ٤١٢، سنن ابن ماجه ٣٠١: ٢

(٣) التهذيب ٣٤٣: ٥ حديث ١١٨٧.

(٤) الكافي ٣٨٥: ٤ حديث ١، الفقيه ٢٣٣: ٢ حديث ١١١٢، التهذيب ٣٤٢: ٥، ٣٤٣ حديث ١١٨٦،

وفي فرخ النعامة صغير من الإبل على رأي، ومع العجز يساوي بدل الكبير.

ب: في كل من بقرة الوحش وحمارة بقرة اهلية، فإن عجز قوم البقرة وفرض ثمنها على البر واطعم كل مسكين نصف صاع، والزائد على ثلاثين مسكيناً له.

ولا يجب الإكمال لو نقص، فإن عجز صام عن كل نصف صاع يوماً، فإن عجز فتسعة أيام.

وأما الثالث: فبناء الشارح على أن المكلف إذا علم انتفاء شرط التكليف قبل دخول وقته لا يحسن منه التكليف، فإن المكلف - والحال ما ذكر - لا يجوز تكليفه بالستين وإن ظن <sup>(١)</sup> حسن ذلك طاهر، بل إنما عليه ثمانية عشر يوماً، وقد صامها في صوم ثلاثين <sup>(٢)</sup>.

وهذا التوجيه لا يناسب عبارة المصنف؛ لأنه لا سقوط حينئذ شيء من الصوم. ويشكك على أصله أنه لو تم له ما ذكره من القاعدة الأصولية أمكن منع الإجزاء عن الثمانية عشر؛ لأنه حينئذ إما أتى بالصوم على أنه من جملة الستين التي هي الواجب الثالث، لا أنه البديل الذي هو ثمانية عشر، ومن أتى بعبادة ظاناً وجوباً بسبب، ثم تبين وجوب بعضها خاصة بسبب آخر في إجرائها نظراً، وقد سبق في الصوم في نظير هذه وجوب ثمانية عشر، وهذا هو المنتهج؛ لما ذكر ولأن العجز إنما تحقق حينئذ.

قوله: (وفي فرخ النعامة صغير من الإبل على رأي).

هذا هو الأصح؛ لظاهر قوله تعالى: (فجزاء مثل ما قتل من النعم) <sup>(١)</sup> وعليه الأكثر، وربما يوجد التقييد بأن أقله بست غناض، ولا شاهد له.

قوله: (ومع العجز يساوي بدل الكبير).

أي: يجب فسخه على البر أو إطعام ستين إن بلغ إلى آخره.

(١) إيضاح الموائد ١: ٣٣٠-٣٣٦.

(٢) المائدة: ٩٥.

ج: في الظبي شاة، فإن عجز قومها، ونقص ثمنها على البر، وأطعم كل مسكين مدين.

ولا يجب الزائد عن عشرة، فإن عجز صدم عن كل مدين يوماً، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

وفي الشعلب والأرنب شاة، وقبل كالظبي. والإبدال على الترتيب على رأي.

د: في كسر كل بيضة من النعم بكرة من الإبل إذا تحرك فيها

قوله: (وفي الشعلب والأرنب شاة، وقيل: كالظبي).

المراد: أنها كالظبي في الإبدال على معنى أنه إذا عجز عن الشاة قومها، ونقص ثمنها على البر إلى آخره. وبعض الأصحاب اقتصر على الشاة<sup>(١)</sup>، والأصح الثاني؛ لظاهر الآية والرواية<sup>(٢)</sup>. وربما قيل بأنه ينتقل إلى الرواية العامة وهي: أن من وجب عليه شاة فلم يجد يطعم عشرة مساكين فإن عجز صام ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup>، وصحبة محمد بن مسلم<sup>(٤)</sup> تدل على لأول، والعمل عليها

قوله: (والإبدال على الترتيب على رأي).

هذا أحوط، والتخير أقوى: (لظاهر الآية<sup>(٥)</sup> ولرواية الصحيحة الدالة على أن «أو» في القرآن للتخير)<sup>(٦)</sup> حيث وقع<sup>(٧)</sup>.

قوله: (بكرة من الإبل).

في القاموس: هي الفنية من الإبل<sup>(٨)</sup>.

(١) مهم: ابن الجنيدي وابن أبي عمير كما في المختلف ٢٧٣.

(٢) التهذيب ٣٤٢: ٥ حديث ١١٨٤.

(٣) التهذيب ٣٤٢: ٥ حديث ١١٨٦، ١١٨٧.

(٤) التهذيب ٣٤٢: ٥ حديث ١١٨٤.

(٥) المائدة ٩٥.

(٦) ما بين القوسين في «و».

(٧) الكافي ٣٨٦: ٤ حديث ٣.

(٨) القاموس محيط ٣٧٦: ١ «بكرة».



الفرخ، وإن لم يتحرك أرس فحولة الإبل في إناث منها بعدد البيض فالناتج هدي.

فإن عجز فس كل بيضة شاة، فد عجز اطعم عن كل بيضة عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

هـ: في كسر كل بيضة من لقطاة، والقبع، والدراج، من صغار

قوله: (في إناثها بعدد البيض).

أي: الإناث بعدد بيض، أما المحولة فيكون فيها ماجرت به العادة. إن قيل: لم قصر الحكم في الترتيب، أو التخيير على هذه الثلاثة دون ما بعدها؟ قلنا: ظاهر الآية لا يندونه؛ لأن الصيد لا يتناول البيض. فإن قلت: إذا تحرك المرح تساوله، لأنه صيد حسنئذ كسائر مراح. قلنا: وإن تحرك الفرخ في البصة لا يقال له: مريح، بل بيضة مريخة، متحرك، ولو سلم فالحكم للأغلب، ومن ثم لم يكن خلاف في أن باقي الأقسام على الترتيب.

قوله: (فإن عجز أطعم عن كل بيضة عشرة مساكين).

لكل مسكين مد، ذكره في بدروس<sup>(١)</sup> والمصنف في التذكرة<sup>(٢)</sup> وغيرها<sup>(٣)</sup>، وهو في رواية علي بن أبي حزة<sup>(٤)</sup>.

ولو كان البيض فاسداً، أو كان المرح ميتاً، أو عاش سواً فلا شيء عليه، صرحوا به، والرواية تدل عليه<sup>(٥)</sup>.

قوله: (في كسر كل بيضة من بيض القطا والقبع والدراج من

صغار الغنم).

هذا هو الذي تقتضيه المناسبة، وليس له تقدير.

(١) البدروس، ١١١.

(٢) التذكرة ١: ٣٤٦.

(٣) المنهاج ٢: ٨٢٣، تحرير الأحكام ١: ١١٦.

(٤) الكافي ٤: ٣٨٧ حديث ١١، تهذيب ٥: ٣٥٤، حديث ١٢٢٩، الاستبصار ٢: ٢٠١ حديث ٦٨٤.

(٥) الكافي ٤: ٣٨٧ حديث ١١، التهذيب ٥: ٣٥٤، حديث ١٢٢٩، الاستبصار ٢: ٢٠١ حديث ٦٨٤.

الغنم، وقيل: مخاض من الغنم، وهو ما من شأنه أن يكون حاملاً إن كان قد تحرك فيه الفرخ، وإلا أرسل فحولة اعم في إنائها بعدد البيض فالتاج هدي، فإن عجز فكبيض النعام.

قيل معناه: يجب عن كل بيضة شاة.  
وهذه الخمسة تشترك في أن لها بدلاً على الخصوص وامثالاً من

قوله: (وقيل: مخاض من الغنم...).

هذا هو الأصح، وعليه تزكت صحبة سليمان بن خالد<sup>(١)</sup>، وعليه الفتوى، وهو مشهور بين الأصحاب، وعليه سؤال سياتي.  
قوله: (فإن عجز فكبيض النعام، قيل: معناه: يجب عن كل بيضة شاة).

هذا القول تصير من إدريس<sup>(٢)</sup> لعبارة الشيخ<sup>(٣)</sup>، وهو قول المعيد<sup>(٤)</sup>، وليس شيء؛ لأن الانتقال في السدل من الأدنى إلى الأعلى غير معهود، وهو مستبعد.

والمماثلة الواقعة في رواية سليمان بن خالد بين وبين بيض النعام<sup>(٥)</sup> لا يدل على كمال المساواة، فالحمل على إطعام عشرة مسكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام، ولم يذكروا في إطعام العشرة مسكين مقدراً، فالظاهر أنه لكل مسكين مد من الطعام.

قوله: (وهذه الخمسة تشترك في أن لها بدلاً على الخصوص).

أي: ورد في النص تعيين بدله بعينه بخلاف غيرها.

(١) التهذيب ٣٥٦: ٥ حديث ١٢٣٩، الاستبصار ٢: ٢٠٣ حديث ٦٩٢.

(٢) الررائز ١٣٢.

(٣) النهاية ٢٢٧.

(٤) المغنعة: ٦٨.

(٥) التهذيب ٣٥٧: ٥ حديث ١٢٤٠، الاستبصار ٢: ٢٠٤ حديث ٦٩٣.

النعم، والحمام كل مطوق أو ما يهدى أي: يرجع صوته، أو يعب أي: يشرب كرعاً.

وفي كل حمامة شاة على المحرم في الحل، ودرهم على المحل في الحرم. ويجتمعان على المحرم في الحرم.

قوله: (الحمام كل مطوق أو ما يهدى...).

المعروف أنَّ هذين تعريفاً عند أهل اللغة:

أحدهما: ما نقله الكسائي، وهو كل مطوق.

والثاني: ما يهدى ويحب الماء.

فيدخل في المطوق الحجل، ويدخل في الثاني القماري والدباسي والفواحت والوراشي والقطا، ومعنى يهدى: إنه يوتر صوته، ومعنى يعب الماء: يكرع كرعاً، لا يأخذه قطرة قطرة بمنقاره كالندحاج والعصافير.

ولا ريب أنَّ الثاني أعرف بين أهل اللغة، ويظهر من عبارة المصنف أنَّ هذه الأمور الثلاثة التي عطف بيها (أو) متباينة، وأنَّ كل ما صدق عليه أحدها حمام، فاما التباين فغير ظاهر؛ لأنَّ ظاهر كلامهم أن كل ما يهدى يعب الماء. وأما الثاني فمحتمل؛ نظراً إلى عدم المتافاة في ثبوت الحكم للجميع، وكيف كان فإنَّ للحجل كفارة مائة فلاند من إخراجها، وكذا القطا.

قوله: (ودرهم على المحل في الحرم).

لورود النص على ذلك<sup>(١)</sup>، وإطلاق الأصحاب الحكم به. واحتياط المصنف في التذكرة<sup>(٢)</sup>، والتمسك بوجوب أكثر الأمرين من الدرهم والقيمة<sup>(٣)</sup> نظراً إلى أنَّ النص بالدرهم يمكن أن يكون مستنداً إلى أنَّ القيمة حيثُ كانت درهماً، ولا مانع من الاحتياط.

لكن إذا كانت القيمة السوقية أزيد فاحزاء الدرهم في غاية الاشكال إذا

(١) الكافي ٣٨٨:٤ حديث ١٢.

(٢) التذكرة ٣٤٦:١.

(٣) النهي ٨٢٥:٢.

وفي فرخها حمل على المحرم في احس، ونصف درهم على الحمل في الحرم، ويجتمعان على المحرم في الحرم.  
وفي كسر كل بيضة بعد التحرك حل، وقبله درهم على المحرم في الحل، وربع على الحمل في الحرم، ويجتمعان على المحرم في الحرم.  
ز: في قتل كل واحد من القطاة، والحجل، والدراج حل قد فطم ورعى الشجر.

كان مملوكاً؛ لأنّ الحمل إذا قتل المملوك في غير احرم تلزمه قيمته السوقية بالغة ما بلغت، فيكف بجزئ الانقص في الحرم؟  
قوله: (وفي فرخها حمل).

هو بالتحريث: من أولاد الصّان ماله أربعة أشهر صاعداً، ذكره المصنف في المنهى قال: فإنّ أهلك ثلثة يسمون ولله الصّان حملاً بعد أربعة أشهر<sup>(١)</sup>، وشيخنا الشهيد في الدروس<sup>(٢)</sup> وفي روية جدي<sup>(٣)</sup>، وهو من أولاد المحرم ماله أربعة أشهر.

قوله: (وفي كسر كل بيضة بعد التحرك حل وقبله درهم...).  
أطلق الحمل في كسر البيضة بعد التحرك، وفصل بكون الكاسر محرماً في الحل، أو حملاً في الحرم، أو محرماً في الحرم فيما قبله.  
وتحقيقه: أنّ فيها ما في الفرخ حل إن كان محرماً في الحل، ونصف درهم على الحمل في الحرم، ويجتمعان على المحرم في الحرم؛ لأنها بعد تحرك الفرخ قد صارت فرخاً، ونبه على ذلك في الدروس<sup>(٤)</sup>.  
قوله: (في قتل كل واحد من انقص، والحجل، والدراج حل قد فطم، ورعى الشجر).

(١) المنهى ٢: ٨٢٥.

(٢) الدروس: ١٠١.

(٣) التهذيب ٣٥٨٠٥ حديث ١٢٤٣، الاستبصار ٢: ٢٠٤ حديث ٦٩٦.

(٤) الدروس: ١٠٠.

ح: في قتل كل واحد من القنفذ، والضب، واليربوع؛ جدي.

أي: قد آن وقت فطامه وربعه وإن لم يكن قد حصل، وهو ماله أربعة أشهر.

لكن يشكّل بأن في بيض كل واحد منها بعد تحرك الفرخ غاضاً، وهي ما من شأنها أن تكون حاملاً، فكيف يجب في فرخ البيضة غاضاً؟ وفي المبسوط حل<sup>(١)</sup>، ونزل ذلك في الدروس<sup>(٢)</sup> على أحد أمرين:

أما إرادة بست الغاض من الخاص وهو بعيد، وحروح عن النص<sup>(٣)</sup>، وكلام الأصحاب، أو تصرف غير واضح فيها، أو على وجوب (ذلك)<sup>(٤)</sup> في ذلك في الطائر منها بطريق أود، وبكذلك يكون خلاف الاجماع، أو على التخيير جمعاً بين الأخبار، وهو في الخروج من كل من كلام الأصحاب بمنزلة الأول.

ويمكن أن يقال: شرعاً مبني على الفرق بين المتماثلات، والاستعداد لا دخل له في الأحكام بعد ثبوت مداركها.

لكن قول المصنف فيما سبق: أن في الفرخ من صغار العم أوجه في الجمع، ودفع الإشكال هذا هو أحد الأمور التي ذكرها في الدروس<sup>(٥)</sup> وهو مختار أبي القاسم بن سعيد<sup>(٦)</sup>.

قوله: (في قتل كل واحد من القنفذ والضب واليربوع جدي).

هو من أولاد المعز كما قدمناه، قال الشيخان: وكذا ما أشبهها<sup>(٧)</sup>، وكذا قال ابن ادريس<sup>(٨)</sup>، وليس بعيداً لظاهر قوله تعالى: (فحراء مثل ما قتل من

(١) المبسوط ١: ٣٤٠.

(٢) الدروس: ١٠٠-١٠١.

(٣) التهذيب ٥: ٣٥٦، حديث ١٢٣٩، الاستبصار ٢: ٢٠٣، حديث ٦٩٢.

(٤) لم ترد في كتاب.

(٥) الدروس: ١٠٠.

(٦) الجامع لشرائع: ١٩٠.

(٧) الفيد في القصة: ٩٨، والطوسي في المبسوط ١: ٣٤٠، والنهاية: ٢٢٣.

(٨) السرائر: ١٣٦.

ط: في كل واحد من العصفور، و سرة، و لصعوة مد من طعام.  
 ي: في قتل الجرادة، والقملة يرمي عنه كف من طعام، وفي  
 كثير الجراد شاة.  
 وهذه الخمسة لا بدل لها على الخصوص.

(النعيم) (١).

قوله: (في كل واحد من العصفور والقنبرة والصعوة مد من طعام).  
 وكذا ما أشبهها، ذكره الأصحاب (٢)، والصواب القبرة يعربون كما  
 نص عليه أهل اللغة، وصرح صاحب الصحاح بأن لنون فيه من محرفات  
 العامة (٣)، لكن هكذا وجد في نسخة الأصل وغيرها من النسخات المصنف (٤).  
 قوله: (في الجرادة والقملة يلقى عنه كف من طعام).  
 أي: في الجرادة بقتلها، وكذا في قتل لقملة بطريق أولى، خلافاً للشيخ  
 في المبسوط (٥).

قوله: (وفي كثير الجراد شاة).  
 يمكن أن يراد بالكثير: ثلاثة فصاعداً، وهو أولى، فإنه أقل مراتب الكثرة،  
 وبعض الأخبار قد يمكن جملة شاهداً (٦)، ويمكن رده إلى العرف كمأثر الأمور  
 العرفية.

قوله: (وهذه الخمسة لا بدل لها على الخصوص).  
 أي: لم يتعين لكفارة كل منها بدل، بل بدلها بدل مآثر الكفارات عند  
 تعذرها، وهو الاستغفار، لكن في صحيحة معاوية: «من كان عليه شاة فم يجد

(١) الثالثة. ٩٥.

(٢) منهم: الشيخ في المبسوط ٣٤٠: ١.

(٣) لصاح (قر) ٧٨٥: ٢.

(٤) انتهى ٨٢٦: ٢، التذكرة ٣٤٧: ١، تحرير الأحكام ١١٦: ١.

(٥) لمبسوط ٣٣٩: ١.

(٦) الكافي ٣٩٣: ٤ حديث ٣، التهذيب ٣٦٤: ٥ حديث ١٢٦٧، الاستبصار ٢: ٢٠٨ حديث ٧٠٨.

## فروع

أ: يجزئ عن الصغير مثله، والأفضل مثل الكبير، وعن المعيب مثله بعيبه لا بغيره، فلا يجزئ الأعور عن الأعرج، ويجزئ أعور اليمين عن أعور اليسار، والأفضل الصحيح، والمريض عن مثله، والذكر عن الأنثى، وبالعكس، والمماثل أفضل، ولا شيء في البيض المارق ولا في الحيوان الميت.

ب: يستوي الأهلي من الحمام والحرمي في القيمة إذا قتل في الحرم،

أطعم عشرة مساكين<sup>(١)</sup> فإن لم يجد حمام ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup> والعمل بها قريب.  
قوله: (يجزئ عن الصغير مثله).

أي: في السر، وقد سبق الخلاف في فرخ الحمام، وفي الفرخ إذا تحرك في البيضة من بيض القطا والقج والدراج.

قوله: (ويجزئ أعور اليمين عن أعور اليسار).

على أصح الوجهين؛ لانحداد الميب، وإن اختلف عنه.

قوله: (والذكر عن الأنثى وبالعكس).

التردد في أجزاء الذكر عن الأنثى، إلا أن الشيخ أفتى بالإجزاء<sup>(٣)</sup>، وتبعه جماعة<sup>(٤)</sup>؛ لأن هذا المقدار من التحديف لا يجرحه عن المماثلة، وهو قريب.

قوله: (يستوي الأهلي من الحمام والحرمي في القيمة، إذا قتل في

الحرم).

متعلق الجار هو (يستوي) و(إذا) ظرف له بمقتضى السياق، والمعنى:

(١) التهذيب ٣٤٣: ٥ حديث ١١٨٧.

(٢) المبسوط ٣٤٤: ١.

(٣) مهم: لفتح ي الشرائع ٢٨٧: ١.

لكن يشتري بقيمة الحرمي علف لحمامه.

ج: يخرج عن الحامل مما له مثل حامل، فإن تعذر قوم الجراء حاملاً.

د: لو ضرب الحامس فالقته ميتاً ضمن تفاوت ما بين قيمتها حاملاً ومجهضاً، ولو القته حياً ثم ماتا فدى كلاً منها بمثله، ولو عاشا من

استواؤهما في القيمة، إذا قتل كل منهما في الحرم.

وقد يستشكل وجود الأهلي في الحرم؛ لأن الحمام لا يملك في الحرم وإن كان من الحن، فيدفع بإمكان ذلك في القماري والذئبي.

والتقييد بقتله في الحرم للاحتراز عن 'نقل' في الحل، وهو طاهر في حمام الحرم؛ لأنه إذا قتل في الحل لم تلزم به كفارة على المشهور.

أما الأهلي فالظاهر أن الحال لا يتحاوت فيه، فيمكن قصر التقييد بالطرف على الحمام الحرمي للاحتراز عن قتله في الحن، فلا يحتاج إلى تكلف تصوير قتل الأهلي في الحرم لاختصاص الشرط بالأخير، فيحقق الحكم في الأول بقتل الأهلي خارج الحرم، والمراد بالقيمة إما الدرهم، أو الفداء.

قوله: (لكن يشتري بقيمة الحرمي علف لحمامه).

وليكن قحاً، صرح به في الدروس<sup>(١)</sup>، وهو في بعض الأخبار<sup>(٢)</sup>، ولو فقد احتمال جزء مطلق العلف، لأن في بعض لأخبار (علف حمام الحرم بها)<sup>(٣)</sup> وفي بعضها التخيير بينه وبين الصدقة بها<sup>(٤)</sup>، وأما فداء المملوك فمباحه كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

قوله: (لو ضرب الحامل فالقته ميتاً ضمن تفاوت ما بين قيمتها حاملاً ومجهضاً).

(١) الدروس: ١٠٦.

(٢) الكافي ٣٩٠:٤ حديث ١٠.

(٣) الكافي ٢٣٣:٤ حديث ٧، الفقيه ١٧١:٢ حديث ٧٨١.

(٤) الكافي ٣٩٥:٤ حديث ١، التهذيب ٣٧٠:٥ حديث ١٢٨٩.



غير عيب فلا شيء ومعه الأرث، ولو مات أحدهما فداء خاصة.  
ولو ضرب ظبياً فنقص عشر قيمته احتتم وجوب عُشر الشاة؛  
لوجوبها في الجميع، وهو يقتضي التقسيط أو عشر ثمنها.  
والأقرب أن وجد المشارك في الذبح فالعين والآ فالقيمة.  
ولو أزم صيداً وأبطل امتناعه احتتم كمال الجزاء - لأنه  
كالهالك -

أي: مسقطاً، فيدخل قيمة الحمل في ذلك، ولا يتعين فداء وإن كان  
الحمل يتحرك، إذ لا يعد حيواناً إلا بعد وضعه حياً.  
قوله: (ولو ضرب ظبياً فنقص عشر قيمته، احتتم وجوب عُشر  
الشاة؛ لوجوبها في الجميع وعشر قيمتها).  
أي: قيمة الشاة؛ لأن التحريم تستمر ضرراً رائداً على ضرر قدر الواجب،  
فيتنقل إلى بدل العشر وهو قيمته، ولعشر مثال، وإلا فالربع والخمس كذلك.  
قوله: (والأقرب أنه إن وجد المشارك في الذبح فالعين والآ  
فالقيمة).

هذا أصح؛ لاتدفع الضرر، وعشر الكفارة - التي هي الشاة - أقرب إلى  
بمائلة المجبي عنه من القيمة، فيتعين لإيحاء قوله تعالى: (فجزاء مثل ما قتل من  
العم) <sup>(١)</sup> إلى ذلك، فإنه مع تعدد الحقيقة يصار إلى أقرب المجازات.  
ويستحقق المشارك بوجود من عيبه من الكفارة بقدر ما بقي، أو كونه  
محتاجاً إليه لأكل ونحوه، وكذا لو احتاج إليه المكفر لسحو الأكل. والضابط أن  
لا يلزم ضرراً رائداً على أصل الكفارة الواجبة.  
قوله: (ولو أزم صيداً أو أبطل امتناعه احتتم كمال الجزاء؛  
لأنه كالهالك).

هذا هو الأصح، فإنه بطلان امتناعه تمكن منه كل قاتل من سبع وعمل

والأرض، ولو قتله آخر فقيمة المغيب.

ولو أبطل أحد امتناعي العامة والدرج ضمن الأرض.

هـ : لو قتل ما لا تقدير لفديته فعليه القيمة، وكذا البيوض،

وقيل في البطة والاوزة والكركي شاة.

في الحل، فقد صيره بإبطال امتناعه أكلة للأكل.

قوله: (والأرض).

أي: ويحتل وحوب الأرض خاصة؛ لأنه عوض جنايته، والظاهر الأول؛

لأن الصيد مأخوذ فيه بالاحتياط التام وأبعد الاحتمالات

قوله: (ولو قتله آخر فقيمة المغيب).

أي: مع القيمة الكاملة على الأول، صرح به في التذكرة<sup>(١)</sup> لاستقرار

وحوبها عليه.

وقال الشيخ: على كل منها فداء كامل<sup>(٢)</sup>، والمائة تعسي الفداء

الكامل على الثاني. ولا استبعاد في وحوب القيمة كلها على الأول، وقيمة المغيب

على الثاني؛ لأن الأول أعده لقتل الثاني، فلا أقل من أن يكون ممسكاً.

قوله: (ولو أبطل أحد امتناعي النعامة...).

الفرق بقاء الامتناع هنا بخلاف الأول.

قوله: (لو قتل ما لا تقدير لفديته فعليه القيمة وكذا البيوض).

أي: ما لا تقدير لقيمته شرعاً، ففيه القيمة السوقية بتقويم عدلين عارفين.

وهذا إذا كان القاتل محلاً في الحرم أو محرماً في الحل، وإلا تضاعف الفداء مع

اجتماعهما، ومع بلوغ البدنة إشكال.

قوله: (وقيل: في البطة والاوزة والكركي شاة)<sup>(٣)</sup>.

(١) التذكرة ١: ٣٤٨.

(٢) البسوط ١: ٣٤٥-٣٤٦.

(٣) ذهب إليه ابن حرة في الوسيلة: ١٨٤، والشيخ في المبسوط ١: ٣٤٦.

و: العبرة بتقويم الجزاء وقت الإخراج، وفيها لا تقدير لفديته وقت  
الإتلاف، والعبرة في قيمة الصيد بمحل الاتلاف، وفي قيمة النعم بمنى إن  
كانت الجناية في إحرام الحج، وبمكة في إحرام العمرة؛ لأنها محل الذبح.  
ز: لو شك في كون المقتول صيداً لم يضمن.  
ح: يجب أن يحكم في لتقوم عدلان عارفاً، ولو كان أحدهما  
القاتل أو كلاهما، فإن كان عمداً لم يجز

الأوزة بكسر أوله، وفتح ثانيه، مع تشديد ثالثه مفتوحاً. وهذا القول هو  
الأصح، وتشهد له رواية ابن بابويه بأن في دبح الطير شاة<sup>(١)</sup>، فيكون من  
المنصوص. وتوقف المصنف رحمه الله تعالى نظراً إلى أنه غير منصوص على عينه.

قوله: (العبرة بتقويم الجزاء وقت الإخراج).

لأنه حينئذ وقت تحمّ الوحوب، وهو وقت التعذر.

قوله: (وفيها لا تقدير لفديته وقت الاتلاف).

لأنه حينئذ وقت لزوم الفدية، فلا بد من لزوم شيء معين، وهو البدل

حينئذ.

قوله: (والعبرة في قيمة الصيد بمحل الاتلاف).

لأنه وقت لزومها للذمة.

قوله: (ولو كان أحدهما القاتل أو كلاهما، فإن كان عمداً لم

يجز).

بشرط أن يكون عدواناً، وإنما لم يجز لأنه فاسق بفعله.

وقد يقال: إن هذا ليس من الكناش، فيفسق فاعله.

(١) قال فخر الحنفين في إيضاح الموائد ٣٣٥: ١ (دليل ابن بابويه رواية هبة الله بن سنان)، وهذه

الرواية لم يجدوها في الصحيح، بل في التهذيب ٣٤٦: ٥ حديث ١٢٠١، والاستبصار ٢٠١: ٢ حديث

٦٨٢، وفي الفقيه ٢٣٣: ٢ حديث ١١١٧، لوجود رواية محمد بن فضل عن أبي الحسن عليه السلام،

وقه: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل قتل حمامة...

وإلا جاز.

ط: لو فقد العاجز عن البدنة البر دون قيمته فاقوى الاحتمالات التعديل عند ثقة، ثم شراء غيره، ففي الاكتفاء بالسنتين لو زاد أشكال،

ويجاب: بأنه قد ورد وجوب التعزير في معتمد قتل الصيد بين الصفا والمرءة.

واختار في الدروس التعزير مطلقاً<sup>(١)</sup>، وحينئذ فيكون ذلك من الكبائر على بعض الآراء لكن إذا تاب القاتل جاز أن يكون أحد المقيمين<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (وإلا جاز).

إد لا مانع من كونه قاتلاً ومقوماً لشمول الآية له.

قوله: (لو فقد العاجز عن البدنة البر دون قيمته، فاقوى الاحتمالات التعديل عند ثقة).

المراد: تعيين القيمة وإفرادها ليحسمها عند ثقة يشتري بها برأ. ووجه القوة: أنه مع وجود القيمة بمنزلة القادر على من كما في الهدى الواجب في التمتع. وهذا إما هو تصريح على القول بوجوب الحراه والدل مرتباً.

ويشكل بوجوب الكفارة على الفور، وليست كالسك الثابت بالأصالة، ولأن الجدة تتحقق بوجود الثمن في الهدى، وهي المعلق عليه في الانتقال إلى البدل، وأما البر فغير موجود هنا قطعاً.

قوله: (ثم شراء غيره).

هذا هو الاحتمال الثاني الذي هو الأدون من الأول في القوة، وقد أشار إلى ذلك بـ (ثم)، والمراد: شراء غيره من أصناف الطعام، ووجهه: المشاركة في المعنى المطلوب بالبر.

قوله: (وفي الاكتفاء بالسنتين لو زاد أشكال).

(١) الدروس: ١٠٣.

(٢) في «ن» - ولو عارض السليبي عدلان في المائلة في الحكم أشكال.

فان تعدد احتمال التخيير، والأقرب اليه، ثم الانتقال الى الصوم،  
والاولى إلحاق المعدل بالزكاة.

أي: تفريعاً على هذا، لأحتمال، لو راد اسدل عن متين - باعتبار القيمة في غير البر - فهل يسقط الزائد كما يسقط في البر؟ إشكال ينشأ من المشاركة وعدم النص. والأصح تفريعاً على هـ الوجه لا يكتفى؛ لعدم النص، والكفارة منوطة بالقيمة، والرخصة الثابتة في موضع لا تتعدى.

قوله: (فان تعدد احتمال التخيير والأقرب اليه).

هذا من الأحكام المستعجلة على الوجه الثاني، أي: فان تعدد ذلك الغير احتمال التخيير؛ لعدم ثبوت المرحح الشرعي، فترجيح بعض عن غيره ترجيح بلا مرجح.

ويحتمل وجوبه الأقرب إلى المصير مع الدرة، وهو أقوى تفريعاً؛ لأنه إذا تعين العدول عن النصوص إلى غيره لتعذره، أشبه العدول عن الحقيقة إلى المجاز، فيطلب أقرب المجزئ، وكل ذلك ضعيف لانتثائه على ضعيف<sup>(١)</sup>.

قوله: (ثم الانتقال إلى الصوم).

هذا أصح؛ (لتحقق المحز عن البدل الثاني، فيصار إلى البدل الثالث؛ لتحقيق الشرط وهو المحز، ولأن كفاية واجبة على الصوم، والتفريع بها بعير نص مشكل)<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والأولى إلحاق المعدل بالزكاة).

المعدل بصيغة إسم المفعول: هو القيمة التي عدلها صد ثقة، بناء على الاحتمال الأقوى عنده.

والمراد بإلحاقه بالزكاة: كونه إذا تلف بغير تفريط لا يكون مضموناً، كما في الزكاة إذا هزلها عن ماله عند عدم المستحق.

(١) ورد في «د»: فرع - لو عجز عن الصوم وقدر على لقبة فهل يجب التعديل صد ثقة؟ صرح شيخنا الشهيد في حواشيه بالوجوب، وهو محتمل.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «د».

**البحث الثاني:** فيما يتحقق به ضمان، وهو ثلاثة: المباشرة، والتسييب، واليد.

أما المباشرة: فمن قتل صيداً ضمنه، فإن كان أكله تضاعف الفداء، والأقرب أنه يفدي القتل ويضمن قيمة المأكول، وسوء في التحريم ذبح المحرم - وإن كان في الحل - ودفع المحل في الحرم، ويكون ميتة بالنسبة إلى كل أحد حتى المحل

ويصنف بأن الزكاة واجبة في العين، فإذا تلفت بغير تعريض لا يجب لها بدل بحلاف الكفارة الواحة في الدية، <sup>(١)</sup> الذي يوجبها إما تتحقق به البراءة بشرط تحقق إحراحه، كما سبق فيما لو عين الكدرة في هدي ثم تعيب، فالمتحتم عدم الإلحاق.

**قوله:** (فإن أكله تضاعف الفداء).

أي: تضاعف الفداء وإن أكل يسيراً، لرواية علي بن جعفر الدالة على أن كل من أكل من صيد، فعليه فداء صيد كامل <sup>(١)</sup>.

**قوله:** (والأقرب أنه يفدي القتل ويضمن قيمة المأكول).

أي: إنما يجب عليه الفداء وقيمة ما أكل، لا فداء آخر كامل. ووجه القرب: الرواية الدالة على وجوب فداء واحد <sup>(٢)</sup>.

ويشكل بأنها إن دلت على عدم وجوب شيء آخر لم تحب القيمة أيضاً، وإلا وجب الفداء الآخر بالرواية الأولى، وهو لأصح.

**قوله:** (ويكون ميتة بالنسبة إلى كل أحد حتى المحل).

لعدم حصول أركان الذبيحة، فإن ادبح ليس له صلاحية الذبح، وكذا

الحيوان.

(١) قرب الامساة: ١٠٧، التهذيب: ٣٥١: ٥ حديث ١٢٢١

(٢) الفقيه ٢: ٢٣٦ حديث ١١٢٣، التهذيب: ٣٥٢: ٥، ٣٥٣ حديث ١١٢٥، ١١٢٧.

وجلده ميت.

ولو صاده المحرم، وذبحه المحل في المحل حل عليه خاصة.  
ولو ذبح المحل في المحل، وأدخله الحرم حل على المحل فيه دون  
المحرم.

ولو باشر القتل جماعة ضمن كل منهم فداء كاملاً.  
ولو ضرب بطير على الأرض فمات فعليه دم وقيمتان، أحدهما  
للحرم، والآخرى لاستصغاره.

قوله: (وجلده ميتة).

هذا كالمستترك (إلغاء ما قبله عند)

قوله: (ولو صاده المحرم، وذبحه المحل في المحل، حل عليه خاصة).  
أي: لا على المحرم، فهو جسر إختافي، فلا يلزم أن لا يحل على محل آخر غير  
الذابح.

وهذه العبارة بإطلاقها تتناول ما إذا صاده من المحل ومن الحرم، ولا  
شبهة في أن ما صاده من الحرم يجب تخليته، وإن أخرج من الحرم وجب إعادته،  
ولا يحل بعد إخراجها، ولو ذبحه كن ميتة، ففي صحيحة علي بن جعفر، عن أخيه  
عليه السلام، أنه سأل عن رجل أخرج حمامة من حمام الحرم إلى الكوفة أو غيرها،  
قال: «عليه أن يردّها، فإن ماتت فعليه ثمنها، يتصدق به»<sup>(١)</sup> والظاهر أن ما  
أدخله من الصيد إلى الحرم ثم أخرجته كذلك؛ لوجوب إرساله عنه الإدخال.

قوله: (ولو ضرب بطير على الأرض فمات، فعليه دم وقيمتان).

في رواية معاوية: «ثلاث قيمات»<sup>(٢)</sup> عبر بالقيمة الثالثة عن الفداء.

قوله: (إحداها للحرم والآخرى لاستصغاره).

كذا في الرواية<sup>(٣)</sup>، وهي كالظاهرة في أن المراد: استصغار الطائر مع

(١) التهذيب ٣٤٩: ٥ حديث ١٢١١.

(٢) التهذيب ٣٧٠: ٥ حديث ١٢٩٠.

(٣) المصدر السابق.

ولو شرب لبن ظبية في الحرم فعليه دم وقيمة اللبن، وينسحب في غيرها.

احتمالها لإرادة استصغار الحرم.

قيل: وتظهر الفائدة مما لو صرب «طثر في غير الحرم، فعلى الأول، تلزم قيمة أخرى، وعلى الثاني لا.

وعندي في هذا نظره؛ لأنه على لأول ليس المرد مطلق الاستصغار للطائر قطعاً، بل الاستصغار المخصوص، فلا يتعدى حكم، وهل يسمح بالحكم في غير الطائر؟ فيه تردد، والظاهر لا.

قوله: (ولو شرب لبن ظبية في الحرم فعليه دم وقيمة اللبن).

لرواية عس الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup>، ولو كان في غير الحرم فقيمة اللبن ليس إلا، وفي الدروس قيد بالمحرم في الرواية<sup>(٢)</sup>، فيحتمل وجوب القيمة على اهل في الحرم، والدم على المحرم في الحل.

ويمكن أن يقال: اللبن مما لا يضر فيه، فلا يجب إلا قيمته على المحرم في الحل، وعلى اهل في الحرم.

لكن يشكل هذا، بان اجتماع الأمرين على المحرم في الحرم يقتضي وجوب الدم مع الانفراد بأحد السببين، والقيمة معه بالسبب الآخر.

ويسعد أن يكون الدم على اهل في الحرم، استسلافاً للدرهم في الحمامة على اهل في الحرم فتعين العكس، وفي هذا لاحتمال قوة ظاهرة، وفي الرواية دلالة عليه.

قوله: (وينسحب في غيرها).

أي: ينسحب هذا الحكم بالتصاعف في غير الظبية كالبقرة الوحشية، بأن تجب قيمة اللبن والشاة أيضاً، فيكون الانسحاب كمين لحكم.

(١) الكافي ٤: ٣٨٨ حديث ١٣، التهذيب ٥: ٣٧١ ح ١٢٩٢.

(٢) الدروس: ١٠١.



ولو رمى محلاً فقتل محرماً، أو جعل في رأسه ما يقتل القمل محلاً فقتله محرماً لم يضمن.

وفي كسر قرني الغرز نصف قيمته، وفي كل واحد الربع، وفي عينيه القيمة، وفي كسر كل يد أو كل رجل نصف القيمة.

### فروع

أ: لو صال عليه صيد فدفعه، وأدى دفعه إلى القتل أو الجرح فلا

ويحتمل وجوب البقرة الأهلية وقيمة اللبن، فيكون الانسحاب لنظير الحكم. والظاهر عدم الانسحاب لأن ذلك قياس لا نقول به. نعم يتضاعف الفداء الواجب على المحرم في الحرم، وهو قنطرة اللبن؛ لأنه مما لا نص فيه. قوله: (أو جعل في رأسه ما يقتل القمل محلاً فقتله محرماً لم يضمن).

هذا إذا لم يتمكن من إزالته حال لآحرام، فإن تمكن وقصر ضمن. ومثله ما لو نصب شبكة محلاً فاصطادت محرماً. ولو احتضر شراً محلاً، ثم أحرم وهو قادر على طمها، فإن كانت معدة للماء أو نحو ذلك، فظاهر عدم الصمد بها، ولو كانت معدة للاصطياد فليس بعيد كونها كالشبكة المنصوبة فيما قلناه.

قوله: (وفي كسر قرني الغزال...).

مستند ذلك كنه النص<sup>(١)</sup>، وعمل معظم الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

وقيل: يجب في الجميع الأرض؛ لأن في بعض رجال الرواية قولاً، واختاره في المختلف<sup>(٣)</sup> والمتهى<sup>(٤)</sup> والفتوى على المشهور.

(١) التهذيب ٣٨٧: ٥ حديث ١٣٥٤.

(٢) مهم: العهد في الحقة ٩٩، والشيخ في المبوط ١ ٣٤٢، وابن البراج في المهلب ٢٢٦: ١، وسلام في المراسم: ١٢٢.

(٣) المختلف: ٢٨٠.

(٤) التتبع: ٨٢٨: ٢.

ضمان، ولو تجاوز إلى الاثقل مع الإندفاع بالأخف ضمن.

ب: لو أكله في غمصة ضمن، ولو كان عنده ميتة فإن تمكن من الفداء أكل الصيد وفداه، وإلا الميتة.

قوله: (لو أكله في غمصة ضمن، ولو كان عنده ميتة وصيد فإن تمكن من الفداء أكل الصيد وفداه، وإلا الميتة).

هذا مختار ابن إدريس<sup>(١)</sup>، والطاهر من عبارات أكثر الأصحاب<sup>(٢)</sup>.  
وقيل: يأكل الميتة<sup>(٣)</sup> وهو ضعيف؛ للصلح الذي على أكل الصيد والفداء<sup>(٤)</sup>.  
وفي بعض الأحبار: إذا لم يكن متمكناً من إتمام يأكل، ويعدي بعد ذلك، وهو<sup>(٥)</sup> متح، لكن لم أحده تصرح به من الأصحاب وعباراتهم تحتّمه وإن كانت ظاهرة في الأول.

ورعنا يقال: إن الكفارة واجبة على "لمور" فمع المحرم عنها لا تستقر في الذمة، بل تسقط فيكون ذلك موجباً لتحتّم أكل الميتة.

وحواه: أن هذا شائبة العوص فليس كفارة غمصة كما أن الغير في الغمصة، وفي الرواية تسميه عليه، حيث قال عليه السلام: «أكلت من مالك أحب إليّ، أم من الميتة؟»<sup>(٦)</sup>. إذا ثبت هذا، فإما يأكل الصيد إذا كان مذبوحاً ذبحه محل، أو يتمكن من ذبح المحل له؛ لأن ذبح المحرم له لا يوجب ذكاته.

واحتمل في الدروس استثناء ذبح المحرم في هذا الموضع<sup>(٧)</sup>، وليس بعيداً لأن مناط عدم حصول الذكاة بذبحه أبي عنه، فإذا انتفى انتهى، والأول أولى.

(١) السرائر: ١٣٣.

(٢) مهم الصدوق في لفتيه ٢٣٥:٢، والشيخ في المسوط ١: ٣١٩، وس البراج في المذهب ١: ٢٣١.

(٣) نسب العلامة هذا القول إلى ابن بابويه في المختلف: ٢٧٩.

(٤) الفتية ٢: ٢٣٥ حديث ١١٢١.

(٥) التهذيب ٥: ٣٦٨، حديث ١٢٨٤، ١٢٨٦.

(٦) الكافي ١: ٣٨٣، حديث ٢، التهذيب ٥: ٣٦٨، حديث ١٢٨٥.

(٧) الدروس ١٠٣.

ج: لو عم الجرد المسك لم يلزم المحرم بقتله في التخطي شي.  
د: لو رمى صيداً فأصاه ولم يؤثر فلا ضمان، ولو جرحه ثم رآه  
سويّاً ضمن أرشه، وقيل ربع لقيمة. ولو جهل حاله، أو لم يعلم أثر فيه  
أم لا ضمن الفداء.

وأما التسيب: ففعل ما يحصل معه التلف ولو نادراً، وإن قصد  
الحفظ، فلو وقع الصيد في شبكة فخلصه فعاب أو تلف، أو خلس صيداً  
من فم هرة أو سبع ليداويه فمات في يده ضمن على اشكال.

وإنما يحجر له أكل ما يسهل لرمقه كما صرح به في الدروس<sup>(١)</sup>، والمراد به:  
ما تندفع به ضرورته، باعتبار منفعة وتروده في مهماته.

قوله: (لو عم الجراد المسالك...).

مستند ذلك النص<sup>(٢)</sup>، وهو ينعى إلى غيره من الصيد؟ يحتمله.

قوله: (لو رمى صيداً فأصاه ولم يؤثر فلا ضمان).

أي: إذا قطع بعدم التأثّر، وهذا إذا لم يؤثر فيه رام آخر معه، وآلا ضمناً  
معاً.

قوله: (ولو جرحه ثم رآه سويّاً ضمن أرشه، وقيل: ربع  
القيمة)<sup>(٣)</sup>.

مستند الثاني ضعيف؛ فإن مآله إلى القياس، والأرض هو الأصح.

قوله: (فلو وقع الصيد في شبكة - إلى قوله: - على إشكال).

الضمان أحوط وإن كان العدم قوياً، لعدم قوله تعالى: (ما على الحسين  
من سبيل)<sup>(٤)</sup>. (ولا يحارض عموم الضمان نائبات اليد على الصيد؛ لأنّ

(١) الدروس: ٩٩.

(٢) الكافي ٣٩٣: ٤، حديث ٧، تهذيب ٣٦٤: ٥، حديث ١٢٦٨، ١٢٦٩، الاستبصار ٢: ٢٠٨، حديث  
٧٠٩، ٧١٠.

(٣) قاله الشيخ في المبوط ٣٤٣: ١، والهيبة: ٢٢٨.

(٤) التوبة: ٩١.

والدال، ومغري الكلب في احل أو لحرم، وسائق الدبة،  
والواقف بها راكباً، والمغلق على الحمام، وموقد النار ضمناء.  
ولو نفر الحمام فعاد قدم شاة، وإن لم يعد فعن كل حمامة شاة.

الترجيح للأول بالأصل، وبإذن الشارع هذا مع<sup>(١)</sup>.

قوله: (والدال ومغري الكلب).

أي: محرماً أو محلاً في الحرم<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والواقف بها راكباً).

ينبغي الواقف بها مطلقاً، كما هو في الدرر<sup>(٣)</sup> لتكس الواقف بها من  
الحفاظة عن الجنابة باليدين والرحلين.

قوله: (والمغلق على الحمام).

سأتي ما يشترط لصمانه.

قوله: (ولو نفر الحمام فعاد قدم شاة).

أي: عاد كله إلى مستقره من الحرم، والمسألة معروضة في المحل في الحرم،  
فلو كان محرماً في الحرم، ففي وجوب قضاء وقيمة مع العود أولاً معه نظر، ينشأ  
من عدم النص، ومن مضاعفة القداء بتعدد نسب، أعني: الإحرام والحرم، فعلى  
هذا لو نفر الحمام محرماً في الحل، ما الذي يجب عليه؟ يحتمل العدم؛ لعدم  
النص، ويحتمل القيمة: نظراً إلى أنه نزل مرة الاتلاف، وعلى هذا فهل يفرق  
بين عوده فتجب قيمة واحدة، وعدمه فتجب لكل واحدة قيمة، أم لا فتجب قيمة  
واحدة في الحالين، أو تتعدد في الحالين؟ فيه نظر.

وهل يتعدى الحكم في هذه المسائل كلها إلى غير الحمام؟ فيه نظر، إدا

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

(٢) وردت العبارة التالية في متن «س»: والدال والمدور إم أن يكونا محليين أو محرمين أو بالتصريق، فهذه  
صحة أربع، وعلى كل تقدير، فإما أن يكونا في محل أو في الحرم أو بالتصريق، فهذه ست عشرة صورة.  
وعلى كل تقدير فإما أن يكون العبد في محل أو في الحرم، فهذه اثنتان وثلاثون صورة.

(٣) الدرر: ١٠٣.

ولو عاد البعض فعنه شاة، وعن غيره لكل حمامة شاة. والأقرب أن لا شيء في الواحدة مع الرجوع.

ولو أصاب أحد الراميين خاصة ضمن كل منها فداء كاملاً.

لأنه هنا.

وعلم أن هذه المسألة من أصلها لا نص فيها، وإنما ذكرها ابن بابويه في رسالته.

قوله: (والأقرب أن لا شيء في الواحدة مع الرجوع).

أي: فيما لو كانت واحدة، فرجعت، ويمكس تناول الصبارة ما لو قرع عدة فرجعت واحدة فلا شيء فيها. وعن ما ذكرنا من بناء الحكم على أن الحمام جمع، أو اسم جنس يلزم أن لا شيء في الواحدة وإن لم تعد، إذ لا يتناولها هذا اللفظ. فان قضا: تنصها مع عدم العود بمنزلة الأتلاف.

قلنا: إن تم هذا فاللزوم شيء من خارج لا هذا المذكور، والذي صرح به أهل اللغة أن الحمام اسم جنس، يقع على الواحدة والكثير، واجمع حائماً<sup>(١)</sup>. فعمل هذا لافرق بين الواحدة والمتعدد، إلا أنه يشكل بلزوم مساواة حكم عود الواحدة لحكم عدم عودها، سواء كانت وحدة في الأصل أم انصردت بالعود وهو بعيد، فن ثم كان الأوجه في حكمها التوقف.

قوله: (ولو أصاب أحد الراميين...).

المراد: أحد الراميين المحرمين، وممع ابن إدريس وحوب الفداء على المخطئ<sup>(٢)</sup>، والرواية حجة عليه<sup>(٣)</sup>.

ولو تعدد الرماة، في تمدي الحكم إلى جميع من أخطأ إشكال. وعلى هذا، فلو كانوا في الحرم فهل يتضاعف الفداء على المخطئ؟ الظاهر في الراميين ذلك؛ لأن حرمة الحرم توجب التضاعف، أما حكم من عداها فشك.

(١) انظر الصحيح (مم) ١٩٠٦: ٥-١٩٠٧.

(٢) السرائر: ١٣٦.

(٣) التهذيب ٣٥٦: ٥، ٣٥٢ حديث ١٢٢٢، ١٢٢٣.

ولو أوقد جماعة ناراً فوقع طائر ضمنوا فداء واحداً إن لم يقصدوا الصيد، وإلا فكل واحد فداء كاملاً.

ولو رمى صيداً فتعثر فقتل فرخاً أو آخر ضمن الجميع.

قوله: (ولو أوقد جماعة ناراً....).

لمراد: إيقاد النار في حال الإحرام فبس دخول الحرم كما في الرواية<sup>(١)</sup>، وفيها: إنَّ الواقع حامة أو شيهاء، وفيها: إنه لو كان ذلك تعمداً ليقع فيها الصيد لزم كل واحد دم شاة، فقتضاها عدم الفرق بين الحمامة وغيرها من الصيد؛ لما في آخر الرواية، وبه صرح في الدروس<sup>(٢)</sup> ولو كان ذلك في الحرم من **محرم نصراً واجباً**، ففي الحمامة تلزم شاة وقيمة، ومن المحل تلزم القيمة ولو قصد بعضهم وبعض لم يقصد فعل كل من القاصدين فداء متعده أو متعده لو كانوا محرمين في الحرم، وعلى من لم يقصد فداء واحد في حق إذا كانوا محرمين، وفي الحرم إشكال.

ولو كان غير القاصد واحداً إشكال، يشأ من مساواته القاصد، ويحتمل أن يجب على غير القاصد ما يجب عليه لو لم يقصد الجميع، فلو كانا اثنين وقصد أحدهما دون الآخر فعلى القاصد شاة، وعلى الآخر نصفها لو كان الواقع نحو الحمامة.

قال في الدروس: ولا إشكال في وجوب الشاة على الموقد الواحد، قصد أو لا<sup>(٣)</sup>، وبني الاشكال غير ظاهر، فإن الرواية دلت على عدم امتثاله القاصد وغيره<sup>(٤)</sup>، والوجوب أولى.

قوله: (ولو رمى صيداً فتعثر....).

سواء كان الرامي محلاً في الحرم أو محرماً في الحل والحرم، فيضمن في كل

(١) الكافي ٤: ٣٩٢ حديث ٥، التهذيب ٥: ٣٥٢ حديث ١٢٢٦.

(٢) الدروس: ١٠١.

(٣) الدروس: ١٠٢.

(٤) الكافي ٤: ٣٩٢ حديث ٥، التهذيب ٥: ٣٥٢ حديث ١٢٢٦.

ولو صار على الدابة أو قدها ضمن ما تجنيه بيديها.  
ولو أمسك صيداً في الحرم فمات ولده فيه بامساكه ضمنه، وكذا  
المحل لو أمسك الأم في حل فمات الطفل في الحرم ولا يضمن الأم.  
ولو أمسك المحل الأم في الحرم فمات الولد في الحل ففي ضمانه  
نظر، ينشأ من كون الإتلاف بسبب في الحرم فصار كما لو رمى من  
الحرم.

من الحالات بحسبها، وإنما يضمن الجميع إذا حصلت الجنابة على المتعثر لو جهل  
حاله.

قوله: (ولو صار على الدابة، أو قدها ضمن ما تجنيه بيديها).  
وكذا برأسها للرواية<sup>(١)</sup>، ولو ساقها أو وقف بها ضمن مطلقاً، لأنها تحت  
سلطته وجنابتها مسوية إليه، خرج من ذلك جنابتها برجلها حال السير إذا لم  
يكن سائقاً لها، لأنه لا يشاهد رجلها حينئذ، ولا يحكم عليها، وقد قال  
عليه السلام: «الرجل جبار»<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وكذا المحل لو أمسك الأم في الحل فمات الطفل في  
الحرم).

لأن الجنابة وقعت على الصيد في الحرم، فأشبه ما لو رمى الصيد من الحل  
إلى الحرم.

قوله: (ولو أمسك المحل الأم في الحرم فمات الولد في الحل ففي  
ضمانه نظر، ينشأ من كون الإتلاف بسبب في الحرم، فصار كما لو رمى  
من الحرم).

ومن أن الإتلاف في الحل فلا يكون مضموناً. وليس بشيء، لأن

(١) الكافي ٣: ٢٥٩، حديث ٣، ١١، لم يقبض ١١٥: ٤، ١١٦، حديث ٣٩٧، ٤٠٠، التهذيب

٢٢٥: ١٠، حديث ٨٨٦-٨٩١، الاستبصار ٤: ٢٨٤، ٢٨٥، حديث ١٠٧٤-١٠٧٦، ١٠٧٨.

(٢) سنن أبي داود ٤: ١٩٦، حديث ٤٥٩٢، مجمع الصبر ٢: ٢٢، حديث ٤٠٩.

ولو نفر صيداً فهلك بمصادمة شيء، أو أخذه آخر ضمن إلى أن يعود الصيد إلى السكون، فإن تلف بعد ذلك فلا ضمان، ولو هلك قبل ذلك بأفة سماوية فالأقرب الضمان.

ولو أغلق باباً على حمام الحرم وفراخ وبيض، فإن أرسلها سليمة فلا ضمان، وإلا ضمن المحرم الحمامة بشاة، والفراخ بحمل، والبيضة بدرهم، والمحل الحمامة بدرهم، والفراخ بنصفه، والبيضة بربعه. وقيل: يضمن بنفس الإغلاق، ويحمل على جهل الحال كالرمي.

---

الاتلاف وإن كان في الحل لكن بسبب صدر في الحرم، فالأصح الضمان. قوله: (ضمن إلى أن يعود الصيد إلى السكون). أي: بحيث لا يبقى له نظارة ولا يوحش بسبه، فعينته لو هلك لا بسبه لم يضمن.

قوله: (ولو هلك قبل ذلك بأفة سماوية فالأقرب الضمان). هذا هو الأصح، لأنه مضمون، فيكون تلهه - ولو بسبب آخر - مضموناً. قوله: (ولو أغلق باباً على حمام الحرم). إن كان في الحرم أشكل ذلك، إذ المحرم يتضاعف عليه الفداء في الحرم، وإن كان في غير الحرم لرم ضمان حمام الحرم في الحل لغير المحرم. والمصنف<sup>(١)</sup> والجماعة لا يقولون به<sup>(٢)</sup>، على أنا لو قلنا بضمائها لأمكن أن يقال: يضمنها المحرم مع تضاعف الفداء تنزيلاً، لكونها من حمام الحرم منزلة كونه في الحرم، وهذا الاشكال لازم.

قوله: (وقيل: يضمن بنفس الإغلاق). القول للشيخ، لرواية يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>(٣)</sup>،

(١) المختلف: ٢٨١.

(٢) مهم: الشح في النهاية: ٢٢٤، والمحقق في الشرح: ٢٨٩: ١.

(٣) التهذيب ٣٥٠: ٥ حديث ١٢١٦.



ولو نصب شبكة في ملكه أو غيره وهو محرم، أو نصبها المحل في الحرم فتعلق بها صيد فهلك ضمن.

ولو حل الكلب المربوط فقتل صيداً ضمن، وكذا الصيد على أشكال.

ولو انحل الرباط لتقصيره في الربط فكذلك، وإلا فلا.  
ولو حفر ثراً في محل عدوان فتردى فيها صيد ضمن، ولو كان في ملكه أو موات لم يضمن.

ولو حفر في ملكه في الحرم فالأقرب الضمان؛ لأن حرمة الحرم شاملة، فصار كما لو نصب شبكة في ملكه في الحرم.

وتنزيل المصنف لها على ما بين أيدينا من الأحكام.

قوله: (وكذا الصيد على أشكال).

أي: لو حده قتل صيداً آخر، ولا ريب أن الضمان أحوط.

قوله: (ولو انحل الرباط لتقصيره في الربط فكذلك، وإلا فلا).

أي: لو انحل رباط الكلب للتقصير ضمن، وإن لم يكن كذلك كأن انقطع الحبل لمثلين مثلاً فلا ضمان، ولا تحتل العارة إرادة انحلال الصيد للتقصير في ربطه.

قوله: (ولو كان في ملكه أو موات لم يضمن).

ينبغي لو كانت الثرماً يمتد قبض الصيد بها أن يضمن، لأنها لا تقصر عن الشبكة وسائر أحاييل الصيد.

قوله: (ولو حفر في ملكه في الحرم فالأقرب الضمان، لأن حرمة الحرم شاملة، فصار كما لو نصب شبكة في ملكه في الحرم).

كل من تسبب إلى إتلاف الصيد فعليه الضمان في الحل والحرم، ولا أثر لكون السبب حلالاً في زوايا الضمان، وسقوط الضمان في الحل للحاجة والفساد العامين اللازمين بخلاف الحرم.

ولو أرسل الكلب، أو حل رباطه ولا صيد فعرض صيد ضمن.  
وأما اليد: فإن أثباتها على الصيد حرام على المحرم، وهي سبب الضمان، ولا يستفيد به الملك، وإذا أخذ صيداً ضمنه.  
ولو كان معه قبل الإحرام زال ملكه عنه به، ووجب إرساله،  
فإن أهمل ضمن. ولو كان الصيد نائياً عنه لم يزل ملكه عنه.  
ولو رسل الصيد غير المالك، أو قتله فليس للمالك عليه شيء،  
لزوال ملكه عنه.

ولو أخذه في الحل وقد أرسله المحرم مطلقاً، أو المحل في الحرم  
ملكه، ولو لم يرسله حتى تحلل لم يجب عليه الإرسال.  
ولا يدخل في الصيد ملك المحرم باصطياد، ولا ابتاع، ولا

قوله: (ولو كان معه قبل الإحرام زال ملكه عنه به، ووجب  
إرساله).

هذا مذهب الأصحاب، وقيل: بل يبقى على ملكه وإن وجب  
الإرسال<sup>(١)</sup>. وتظهر العائدة فيها لو أحده أخذاً وحى عليه جاز، وإن له انتزعه في  
الأول، والمطالبة بالعوض في الثاني.

قوله: (ولو كان الصيد نائياً...).

لمراد بالناي: ما صدق عليه ذلك عدة، وكذا القريب.

قوله: (ولو لم يرسله حتى تحلل لم يجب عليه الإرسال).

لزوال المقتضي وهو الإحرام، وهذا إذا لم يدخله إلى الحرم، فإن أدخله  
الحرم ثم أخرجه منه وجب إعادته إليه للروية<sup>(٢)</sup>، وإن تلف فعليه صمائه. ولا  
يلحق بإحرام الإحرام، لعدم المساواة وانفراد الإحرام بالنص.

(١) نسب هذا القول في الجواهر ٢: ٢٧٥ إلى الاسكافي.

(٢) الكافي ٤: ٢٣٤ حديث ٩، الفقيه ٢: ١٧١ حديث ٧٤٩.

اتهاب، ولا غير ذلك من ميراث وشبهه إن كان معه، وإلا ملك،  
وقيل: يملك وعليه إرساله وليس له القبض، فإن قبض وتلف فعليه الجزاء  
لله تعالى، والقيمة للمالك.

وإذا أحل دخل الموروث في ملكه.  
ولو أحرم بعد بيع لصيد، فأفلس المشتري لم يكن له حالة  
الإحرام أخذ العين.  
ولو استودع صيداً محلاً ثم أحرم سلمه إلى الحاكم إن تعذر

قوله: (إن كان معه).

أي: لا يدخل في ملكه إن كان معه في حال الإحرام، ولو لم يكن معه  
دخل في ملكه هذه الأسانيد جميعها.

قوله: (وقيل: يملك وعليه إرساله).

هو قول الشيخ<sup>(١)</sup>، والأصح عدمه، لقوله تعالى: (وحرم عليكم صيد البر  
ما دمت حراماً)<sup>(٢)</sup> أي: وحرم انتفاعاته، فيخرج عن المالية بالاضافة إلى المحرم.  
قوله: (فإن قبض وتلف فعليه الجزاء لله تعالى، والقيمة  
للمالك).

واحتل في الدروس في الحرمي كالقماري والدباسي أن يكون الجزاء  
والقيمة للمالك<sup>(٣)</sup>، فيجب جزاء لله تعالى أيضاً.

قوله: (وإذا أحل دخل الموروث في ملكه).

سواء كان له شريك في الأثر أم لا، لأن العارض سريع الزوال، ويكون  
المتروك هنا على حكم مال الميت.

(١) قاله في البسوط ١: ٣٤٧.

(٢) للأنفة: ٩٦.

(٣) الدروس: ٩٩.

المالك، وإن تعذر فإلى ثقة محل، فإن تعذر فاشكال أقربه الإرسال والضمان.

ولو أمسك المحرم صيداً، فذبحه محرم فعلى كل منها فداء كامل، ولو كانا في الحرم تضاعف الفداء ما لم يبلغ بدنة، ولو كانا محليين في الحرم لم يتضاعف.

ولو كان أحدهما محرماً في الحرم، والآخر محلاً تضاعف في حق المحرم خاصة.

ولو أمسكه المحرم في الحل فذبحه محل فلا شيء على المحل، ويضمن المحرم الفداء.

قوله: (فإن تعذر فاشكالاً أقربه الإرسال والضمان).

هذا هو الأصح، جماً بين الحقيقتين.

قوله: (ولو كانا في الحرم تضاعف الفداء ما لم يبلغ البدنة).

أي: ما لم يبلغ قيمتها، وهذا هو الأصح، والرواية مرسلة<sup>(١)</sup>، لكن العمل بها مشهور، والتضاعف مطلقاً أحوط.

وظاهر كلام المصنف في المنهي<sup>(٢)</sup> ولتذكرة<sup>(٣)</sup> وغيره: إن ما يجب فيه بدنة لا يتضاعف لو وقع الفعل في الحرم<sup>(٤)</sup>.

(ويلج من عبارتهم اعتقاد أن هذا الحكم داخل في الرواية التي ذكرناها<sup>(٥)</sup>، ولعله يريد هذه العبارة، وفي دلالة الرواية ومثل هذه العبارة على ذلك نظر ظاهري<sup>(٦)</sup>).

(١) الكافي ٣٩٥: ٤ حديث ٥.

(٢) المنهي ٨٣٠: ٢.

(٣) التذكرة ٣٥٢: ١.

(٤) الخطب: ٢٧٨.

(٥) الكافي ٣٩٥: ٤ حديث ٥، التهذيب ٣٧٢: ٥ حديث ١٢٩٤.

(٦) ما بين قوسين لم يرد في «ن».

ولو نقل بيضاً عن موضعه ففسد ضمن.

ولو احضنه وخرج الفرج سليماً فلا ضمان، ولو كسره فخرج فاسداً فالأقرب عدم الضمان.

البحث الثالث: في لواط، يحرم من الصيد على المحل في الحرم كل ما يحرم على المحرم في الحل. ويكره له ما يؤم الحرم،

قوله: (ولو نقل بيضاً عن موضعه ففسد ضمن).

ظاهره أنه لا ضمان ما لم يفسد ويظهر عبارة الدروس الضمان، إلا أن يخرج الفرج سليماً<sup>(١)</sup>، ويتفاوت حكم العارنين فيما لو جهل حاله، ولو كان من شأنه أن يفسد بذلك أو تنفذه الأم فلا تخضه طهر قوة كلام الدروس.

قوله: (ولو كسره فخرج فاسداً فالأقرب عدم الضمان).

هذا أصح لانتهاء التقضي. ويحتمل الضمان لثبوت الميع ظاهراً وقد أقدم على كسره باعتقاد أنه صحيح. ولا شبهة في أنه يائمه، لأن العرص عتقاد سلامته، وهل يعزروا فيه احتمال.

وما تقدم من قوله: (ولا شيء في المارق) المراد به: ما علم كونه مارقاً قبل كسره.

قوله: (ويكره له ما يؤم الحرم).

أي: ما هو قاصد إلى دعوته بأن يكون متوجهاً إليه، وتشهد القرائن بإرادة دخوله. وقيل: يحرم<sup>(٢)</sup> وفي الرواية الصحيحة: «لا يحرم»<sup>(٣)</sup> وإن كان في بعض الأخبار ما يدل على التحريم<sup>(٤)</sup>، فنن طريق الجمع بالحمل على الكراهية.

(١) الدروس: ١٠٣.

(٢) قاله الشيخ في لباية: ٢٢٨، والخلاف ٢٨٤: ١ مسألة ٣٠٥ كتاب الحج.

(٣) الكافي ٢٣٤: ٤ حديث ١٢، التهذيب ٣٦٠: ٥ حديث ١٢٥٢، الاستبصار ٢٠٦: ٢ حديث ٧٠٤.

(٤) الكافي ٢٣٥: ٤ حديث ١٤، التهذيب ٣٥٩: ٥ حديث ١٢٤٩، ١٢٥٠.

فإن أصابه فدخل الحرم ومات فيه ضمه على إشكال.

ويكره صيد ما بين البريد والحرم.

ويستحب أن يتصدق عنه شيء لوفقاً عينه، أو كسر قرنه.

قوله: (فإن أصابه ودخل الحرم ومات فيه ضمه على إشكال).

ينشأ من وقوع السراية في الحرم، فكنت كالحصاة الصادرة فيه، ومن الرواية الصحيحة الصريحة الدالة على عدم انحصان<sup>(١)</sup>، والأصح عدم الضمان وإن كان أحوط.

وظاهر توجيه الإشكال يقتضي عدم قصر هذا الحكم على ما يؤم الحرم، فلو جرح الصيد في الحل مطلقاً، فدخل إلى الحرم ومات فيه يلزم على الوجه الثاني ضمانه، لأن سراية الجذية كالحصاة الصادرة في حرم على ذلك لتوجيه.

قوله: (ويكره صيد ما بين البريد والحرم).

إعلم أن للحرم حرماً خارجاً، وهو بريد من كل جانب وهو وراء الحرم، فالحرم بريد في بريد في وسطه، وحرم الحرم بريد من كل جانب حوله، والمعنى: يكره صيد البريد الذي هو خارج الحرم من هاية البريد إلى حد الحرم.

ولمrad: أن صيد هذا البريد في أي جزء كان من أحرانه مكروه، وإن

كانت العبارة لا تخلو من تكلف.

قوله: (ويستحب أن يتصدق عنه شيء لوفقاً عينه أو كسر

قرنه).

لورود الرواية بالأمر بذلك<sup>(٢)</sup>، وهي محمولة على لاستحياب، وإن كان

ظاهر الأمر الوجوب، بل مقتضاها تحريم الصيد ثمة، وبه قال الشيخ<sup>(٣)</sup>.

واستحياب الصدقة وكراهة لاصيد أظهر استبعاد التحريم ما عد

(١) الكافي ٢٣٤: ٤، حديث ١٢، التهذيب ٣٦٠: ٥، حديث ١٢٥٢، الاستبصار ٢: ٢٠٦، حديث ٧٠٤.

(٢) التهذيب ٣٨٧: ٥، حديث ١٣٥٤.

(٣) المبسوط ١: ٣٤٣، الهبة: ٢٢٧.

ولو قتل صيداً في الحرم فعليه فداؤه، ولو قتل جماعه فعلى كل واحد فداء.

ولو رمى المحل من احد صيداً في الحرم فقتله، أو رمى من الحرم صيداً، في الحل فقتله، أو اصاب الصيد وبعضه في الحرم، أو كان على شجرة في الحل اذا كان اصلها في الحرم، وبالعكس فعليه الفداء. ولو ربط صيداً في الحل فدخل الحرم لم يجز اخراجه. ولو دخل بصيد الى الحرم وجب ارساله، فان اخرجته ضمنه وإن تلف بغير سببه.

ولو كان مقصوداً وجب حفظه الى أن يكمل ريشه ثم يرسله،

الحرم، وهل هذا فهل تستحب كفارة لو قتل من الحسايات غير ما ذكر؟ لا أعلم فيه شيئاً نفياً ولا إثباتاً.

قوله: (ولو قتل صيداً في الحرم....).

الظاهر: أن ما تقدم مما يناظر هذه المسألة كان حكم الاحرام، وهذا حكم الحرم، فلا تكرار.

قوله: (ولو رمى المحل من الحل صيداً في الحرم- الى قوله: - وجب إرساله، فان اخرجته ضمنه ولو تلف بغير سببه).  
الظاهر أن هذه لأحكام كلها لاختلاف فيها، وهي منصوبة.

قوله: (ولو كان مقصوداً وجب حفظه الى أن يكمل ريشه ثم يرسله).

أي: لو كان الصيد الذي أدخله الحرم مقصوداً، لورود الأمر بذلك، فهو أرسله قبل ذلك فالمناسب الضمان، لأنه معرض لنشف، فانه لا يمتنع. ومقتضى العبارة كون لصيد طائراً بدليل قوله: (مقصوداً) والرواية في

وعليه الأرش بين كونه منتوفاً وصحيحاً لو نتفه.

ولو أخرج صيداً من الحرم وجب أعدته، فإن تلف قبها ضمنه.  
ولو نتف ريشة من حمام الحرم تصدق بشيء وجوباً باليد الجانية،

الحمامة المقصورة<sup>(١)</sup>، والطاهر أن غيرها من الطيور كذلك.

ولو كان الصيد غير طائر وعرض له شيء يبق معه ممتعاً في الحكم نردد، وحفظه إلى أن يصير ممتعاً قوياً. وإنما بشكل لو يش من عوده إلى الامتناع. ويمكن جواز إرساله مع ضمان البدل، لأن التكليف بالحفظ دائماً حرج عظيم.

قوله: (وعليه الأرش بين كونه منتوفاً وصحيحاً لو نتفه).

أي: على من نتف ريش الطائر، وهو متعلق ما بين قيمته منتوفاً وصحيحاً. هذا إذا نتف أزيد من ريشة، لأن حكم الريشة سيأتي. وهذا الحكم ثابت في الحرم مطلقاً، وفي الحل على الحرم.

لكن ينبغي التصاعف لو كان محرماً في الحرم كما يظهر من طلاقات الأصحاب لتعدد المفتضي، وعارة الكتاب يوجب بها أن الحكم في الحرم.

قوله: (ولو نتف ريشة من حمام الحرم تصدق بشيء وجوباً باليد الجانية).

الصدقة بشيء وكونها باليد الجانية مورد الرواية معللاً بالإيلام<sup>(٢)</sup>. ولو تعدد الريش فإن كان نتفها دفعة، أو نتف اثنين فصاعداً دفعة، فإظهار الأرش كما سبق، وإن كان نتف كل واحدة دفعة في كل واحدة صدقة، لتعلق الحكم بكل واحدة برأسها، ولو لم يكن للمنتوف أرش أصلاً. كثلث ريشات من البطن مثلاً من مواضع متفرقة، لا يحدث بنتفها نقصان في القيمة. ففي الحكم إشكال، وعدم وجوب شيء أصلاً بعيد جداً.

ولو عيب الطائر بالنتف إشكال.

(١) الكافي ٢٣٣: ٤، حديث ٥، ٦، الفقيه ١٦٨: ٢، حديث ٧٣٥، التهذيب ٣٤٨: ٥، حديث ١٢٠٨.

(٢) الكافي ٢٣٥: ٤، حديث ١٧، التهذيب ٣٤٨: ٥، حديث ١٢١٠.



وبغيرها إشكال.

ولو رمى بسهم في أحل فدخّر الحرم، ثم خرج فقتل في الحل فلا ضمان.

وفي تحريم صيد حمام الحرم في الحل على المحل نظر.

مسائل: يجب على المحرم في الحل الفداء، وعلى المحل في الحرم القيمة، ويحتمل أن على المحرم في الحرم حتى يبلغ بدنة، فلا يتضاعف حينئذ. ولو قتلته اثنان في الحرم، وأحدهما محرم فعليه امداء والقيمة، وعلى المحل القيمة، وفداء المملوك لصاحبه وإن زاد على القيمة على إشكال،

ولو كان المنتوف وبز حيوان من الصيد أو صوفه في تعدية إشكال. ولا شبهة في وجوب الأرش حيث يحدث نقصان في القيمة.  
قوله: (وبغيرها إشكال).

الأصح عدم الإحراء، لأنه خلاف المأمور به.

قوله: (وفي تحريم صيد حمام الحرم في الحل على المحل نظر).  
قال شيخ: بحرم<sup>١</sup>، ورواية دالة على التحريم<sup>٢</sup>، فأقول به أقوى.

قوله: (حتى يبلغ بدنة فلا تتضاعف حينئذ).  
قد تقدم تنقيحه واعادته تكرار محض.

قوله: (وفداء المملوك لصاحبه، وإن زاد على القيمة على إشكال).

مقتضى سياق العبارة أن يكون الحكم شاملاً للمحرم في الحل وفي الحرم، والمحل في الحرم، إلا أن المتبادر من قوله: (وفداء المملوك) أن يكون الحكم للمحرم في الحل، لأن المتبادر إلى مهم من الفداء هو ما يلزم لمحرم في الحل، وإن

(١) قاله في المبسوط ٣٤١:٦.

(٢) التهذيب ٣٤٨:٥ حديث ١٢٠٩.

أمكن حمله على مطلق ما يلزم فيكون معنى أعم، وهو المناسب للمعنى اللغوي، لأنَّ فداء الشيء ما يفدى به قل أو كثر، ولا يستعمل الأول لا يعلم كونه حقيقة. والمراد بالقيمة: هي القيمة السوقية يوم الاتلاف على الأصح، ويحتمل أهل القيم، لأنه غاصب.

والمراد بالصاحب: من يكون محترم المذ، فيخرج عنه الحربي. ويجب في قتل صيده ما يجب في مباح الأصل، لأنه إذا كان فيشاً للمسلم والمحرّم لا يملك الصيد يكون بمنزلة المباح.

إذا تقرر هذا، فإن برئت العبارة عن المعنى الأول كان المعنى: فداء المملوك لصاحبه إن ساوى قيمته السوقية الواحدة في قيم المنلفات، وإن زاد احتمل ثبوت الزيادة للمالك، لأنها في مقابل ماله شرعاً، فيكون عوضاً شرعياً.

ووجوب الصدقة بها لأنها زيادة عن ماله فلا يستحقها، فعلى هذا هل يجب جزاء لله تعالى؟ يحتمله لاقتضاء الإحرام ذلك، ومنه صرح في التذكرة<sup>(١)</sup> والنتهى<sup>(٢)</sup> والدروس<sup>(٣)</sup> وهو اللاتح من عبارة ابن إدريس في السرائر حيث قال: في المملوك القيمة السوقية لمالكه، والقيمة شرعية يتصدق بها<sup>(٤)</sup>، والظاهر أنه أراد بالقيمة الشرعية: ما قوبل به شرعاً.

والذي يلوح من عبارة المصنف في هذا لكتاب أنه لا يجب أمر زائد على الفداء للمالك، فعلى هذا لو كان محرماً في إحرام أو محلاً فيه، فهل يجب المجموع للمالك؟ يحتمل ذلك بناءً على وجوب الزيادة عن القيمة السوقية له، ويحتمل وجوب القيمة السوقية خاصة له، ويجب يتصدق بأسبق كسائر الأموال إذا أتلفت، فحينئذ ما الذي يتصدق به؟ يحتمل مجموع الفداء والقيمة، أو الفداء

(١) التذكرة ٣٥١١١.

(٢) المنتهى ٨١٩٠٢.

(٣) الدروس: ٩٩.

(٤) السرائر: ١٣١.

للتضاعف في الحرم. ويحتمل ما يبقى بعد القيمة، وليس بظاهر إلا إذا أوجبتنا للمالك القيمة في خارج الحرم، وأوجبنا التصديق بها يبقى من الفداء، وهو خلاف المختار عند المصنف، وشيخنا في الدروس، وعارة الدروس هذه: ولوقنا بالمساواة بين الحرمي هنا وغيره كان قوياً<sup>(١)</sup>.

وعلى القول باستحقاق ذلك الفداء إشكالات:

الأول: إنَّ الواجب في المتلفات من الأموال القيمة، وهي ما كان معيناً بالأثمان، أعني: الدراهم أو الدينار، فإيجاب البدلة في النعمة للمالك خروج عن مقتضى المالية، وعدم إيجابها اقتصاداً على القيمة السوقية خروج عن النص القاطع.

الثاني: لو عجز عن الفداء، فإيجبت الصوم يقتضي صباع حق المالك، وإيجاب القيمة معه خروج عن كون الجراء للمالك وعدم إيجابه أصلاً أبداً، لأنَّ فيه خروجاً عن النص الوارد به صريح الكتاب العزيز<sup>(٢)</sup>.

الثالث: إنَّ الفداء لو كان أنقص من القيمة فإيجاب شيء آخر معه يقتضي الخروج عن استحقاق ذلك الفداء، لأنه إنما يستحقه إذا قطع النظر عن حكم التقويم المالي، وعدمه وصح البطالان، لأنه إذا وجبت القيمة السوقية في حال عدم الاحرام خارج الحرم، فالمناسب التخليط مع أحدهما أو هما، لا التخفيف، وضباع المال المحترم بقير سبب ظاهر معلوم البطالان.

الرابع: لو كان المُتَنَفِّ بِضاً ووجب الإرسال، وقلنا: إنَّ الفداء للمالك ولم ينتج شيئاً، يئزم ضياع حق المالك المعلوم بطلانه، وإن أوجبتنا القيمة السوقية معه لم يصدق أنَّ الفداء للمالك، وإن نفينا الإرسال وأوجبتنا القيمة لرم الخروج عن النص.

(١) الدروس: ٩٩.

(٢) الثالثة: ٩٥.

وعليه النقص أو غيره يتصدق به.

وتتكرر الكفارة بتكرر القتل عمداً وسهواً على الأقوى.

وعلى مختار الدروس<sup>(١)</sup> إشكال بين قدمناه، وهو: أن وجوب الزيادة في الفداء للمالك يقتضي وجوب الزائد في الحرم على المحرم له أيضاً، وقد مال بالآخرة إلى عدم الفرق بين المحرم وغيره.

والذي يقتضيه النظر أن الصيد المملوك تجب قيمته السوقية للمالك على الجاني، وكذا على الغاصب والقابض بالسوم، في المستودع والمتأجر ونحوهما مع الإحرام إذا تلف لشحرم اليد حينئذ، ولو كان في الحرم فأنما يتصور الحكم في القماري والدبامي.

وإنما يتعلق بها الحكم بالكفارة مع أحدية لا مطلقاً، إلا في المحرم على وجه قد سبق رده. وحينئذ<sup>(٢)</sup> فما أوجبه النص من الفداء أو القيمة الشرعية باعتبار الإحرام أو المحرم أوهما معاً لاجتماع الإحرام والمحرم، حيث تكون القيمة منصوبة وفيها لا نص فيه الحزاء مضاعفاً كله يكون على الحكم المقرر من وجوب الصدقة، ومع العجز الصيام. يدل على ذلك - مع ما سبق - أن الأسباب إذا اجتمعت وجب تعدد مسيئاتها، وجميع أنواع صيد ومنافعها وأجزائها في هذا الحكم سواء.

قوله: (وعليه النقص).

الظاهر أنه على الجاني وإن كان لا مرجع له، لبطلان ضياع حق المالك لو نقص الفداء عن القيمة السوقية. ويحتمل أن يكون على المالك بمعنى: سقوطه اقتصاراً على الفداء، ولأنه كما يستحق الزيادة نذهب عليه النقيصة.

قوله: (وتتكرر الكفارة بتكرر القتل سهواً وعمداً على الأقوى).

(١) الدروس: ٩٩.

(٢) في «ن»: وحينئذ يثبت في المتأجر والمستودع واستحرام أن لا يجب للمالك شيء مع التلف بدون التعدي، ف أوجبه النص...

ويضمن الصيد بقتله عمداً وسهواً وحطاً، فلو رمى غرضاً فاصاب  
صيداً ضمنه. ولو رمى صيداً ففرق السهم فقتل آخر ضمنهما.  
ولو اشترى محلاً بيض نعام لمحرم فأكله، فعلى المحرم عن كل بيضة  
شاة، وعلى أهل عن كل بيضة درهم،

الخلاف في التكرار عمداً، والنص الصحيح الصريح يدل على العدم<sup>(١)</sup>،  
وكذا ظاهر القرآن<sup>(٢)</sup>، وهو الأقوى.

قوله: (ولو اشترى محلاً بيض نعام لمحرم فأكله، فعلى المحرم عن كل  
بيضة شاة، وعلى المحل عن كل بيضة درهم).

الظاهر: أنه لا يفرق بين كون المشتري في المحل أو المحرم؛ لإطلاق  
النص<sup>(٣)</sup>، ولا استبعاد في ترتيب الحكم بذلك على المحل في المحرم، لأن المساعدة  
على المعصية لما كانت محبة لم يتبع أن تسب عليه الكفارة، كما سيأتي في المحل  
إذا عقد لمحرم.

ولا يشكل بأنه لو اشترك محل ومحرم في قتل الصيد لم يضمن لوجهين:  
الأول: أنه لا معونة هناك.

الثاني: أنه لا يلزم من اسماء الحكم في موضع -لانتفاء النص- انتفاؤه في  
موضع وجود النص، لأن القول بالقياس والتصرف في الشرعيات بالرأي عندنا  
باطل.

ولا بد<sup>(٤)</sup> من تقييد المسألة بأن لا يكسره المحرم، بأن يشتره المحل مطبوخاً  
أو مكسوراً أو يطبخه أو يكسره هو، فلو تولى كسره المحرم فعليه الإرسال. وليس  
بمعيد إلحاق الطبخ بالكسر، لمشاركته إياه في منع الاستعداد للفرخ.  
ولو اشتراه المحرم لنفسه مطبوخاً مثلاً فأكله ففي وجوب الدرهم عليه مع

(١) الكافي ٣٩٤: ٤ حديث ٢، ٣، التهذيب ٣٧٢: ٥ حديث ١٢٩٧، ١٢٩٨.

(٢) المائدة: ٩٥.

(٣) الكافي ٣٨٨: ٤ حديث ١٢، التهذيب ٣٥٥: ٥، ١٦٦ حديث ١١٣٥، ١٦٢٨.

(٤) في «س»: ولا بد له من....

وروي أن كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد، وعجز فعليه اطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام في الحج.

وتضاعف ما لا دم فيه كالعصفور بتضعيف القيمة، وما يلزم المعتمر في غير كفارة الصيد يجوز نحره بمنى، والطعام المخرج عوضاً من المذبح تابع له في محل الإخراج، ولا يتعين لصوم بمكان. ولو كسر المحرم بيضاً جاز أكله للمحل، ولو أمر المحرم بملوكه بقتل الصيد فقتله ضمن المولى وإن كان المملوك محلاً، إلا أن يكون محلاً في الحل على إشكال.

الشاة نظر. ولو اشتراه لمحرم آحر فعل كل منها شاة.  
 قوله: (وروي: أن كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد وعجز فعليه اطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام في الحج).  
 هي رواية معاوية بن عمار<sup>(١)</sup>، ولعمل عليها، قيل: إنه لا تقييد فيها بكون الحكم بذلك في الصيد<sup>(٢)</sup>. وجوابه: إنه سقت لأحكام الصيد.  
 قوله: (ويضاعف ما لا دم فيه كالعصفور بتضعيف القيمة).  
 الظاهر أن المراد بالقيمة هنا في هذا الفرد الخاص الشرعية، لأن في العصفور مذاً من طعام. ويبعد أن يريد تضاعف القيمة السوقية فيه مع وجود النص فيه<sup>(٣)</sup>.  
 قوله: (ولو أمر المحرم بملوكه بقتل الصيد. إلى قوله: - إلا أن يكون محلاً في الحل على إشكال).  
 لظاهر: الضمان وإن كان العبد محلاً في الحل، لأن الدال ضامن، فالأمر بطريق أول.

(١) التهذيب ٣٤٣: ٥ حديث ١١٨٧.

(٢) قاله العلامة في تحرير الأحكام ١١٩: ١.

(٣) الكافي ٣٩٠: ٤ حديث ٨.

### المطلب الثاني: الاستمتاع بالنساء.

من جامع زوجته عمداً عدماً بالتحريم قبل الوقوف بالمشرع وإن وقف بعرفة فسد حجه، ووجب اتيممه، والحج من قبل، وبدنة، سواء القبل والدر، ومواء كان الحج فرضاً أو نفلاً، وسواء أنزل أو لا إذا غيب الحشفة.

ولو استمنى بيده من غير جماع فالأقرب البدنة خاصة، وقيل: كالجماع.



### قوله: (فسد حجه).

لا خلاف في الإفساد إذا وقع ذلك قبل الموفيق معاً، ولو وقف بعرفة خاصة ثم جامع ففي الإفساد به قولان، أصحابها: الإفساد.  
قوله: (ومواء كان الحج فرضاً أو نفلاً).

كما يدل على أن مصادمة هي حجة لاسلام، أنه لولا ذلك لم يجب القضاء في هذه الصورة الخاصة، أعني: لو كان مندوباً؛ لأن المندوب لا يقضى، والفاصلة هي العقوبة.

فإن قيل: قد أمر الشرع بالقضاء، فلذلك وجب.  
قلنا: لم يعين القضاء لأن يكون ندباً، فوجب أن تكون العقوبة محافظة على قاعدة أن المندوب لا قضاء له.

### قوله: (لو استمنى بيده من غير جماع فالأقرب البدنة خاصة).

ليس في الحديث تنقييد باليد، وإنما المسؤول عنه فيه محرم عبث ذكره، إلا أن المتبادر منه العايش به بيده، ولا يبرم من الحديث أن يكون قاصداً إلى الامناء، وإن كان المفهوم من الاستمتاع في العبارة ذلك.

ولا ريب أن وجوب الكدرة والإتمام، والحج من قابل - كما في الجماع

والوجه شمول الزوجة للمستمتع بها، وأمتة كزوجته.  
والأقرب شمول الحكم للأجنبية رباً أو شبهة، وللعلام.  
ولا شيء على الناسي ولا أجاهل بالتحريم، وعليه بدنة لو  
جامع زوجته مع الوصفين بعد المشعر. وإن كان قبل التحلل،

في الفرج- قوي، للروية الحسنة<sup>(١)</sup>، وليس في مقابلها شيء يقتضي منع العمل  
بها.

قوله: (والوجه شمول الزوجة للمستمتع بها).  
لا يظهر للتردد في هذا الحكم وجه، لأن النصوص فيها: «أتى أهله  
وامراته»<sup>(٢)</sup>، والمستمتع بها أهله وامراته قطعاً، وشمولاً هو المختار.

قوله: (وأمتة كزوجته):  
لشمول إطلاقات النصوص لها.

قوله: (والأقرب شمول الحكم للأجنبية بزنى أو شبهة والغلام).  
هذا أصح، لأن ذلك أفحش، فهو أنسب بالتعليق والعقوبة، وأليق  
بطريق الاحتياط.

قوله: (وعليه بدنة لو جامع زوجته مع الوصفين بعد المشعر، وإن  
كان قبل التحلل).

ينبغي أن يكون تقدير العبارة: ولا يفسد حجه وإن كان قبل التحلل،  
لأن وجوب البدنة عليه فيها إذا كان الوطء قبل التحلل أقوى وأظهر مما إذا كان  
بعده.

وقاعدة العطف بـ (أن) الوصلية عطف الفرد الأخرى لدفع الوهم وتأکید  
الحكم. وينبغي أن يراد بالتحلل: الأول أو الأعم منه ومن الثاني، لأنه بعد

(١) الكافي ٣٧٦: ٤، حديث ٣٢٤: ٥، التهذيب ٣٢٤: ٥، حديث ١١١٣.

(٢) التهذيب ٣١٨: ٥، ٣١٩، حديث ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦.

(٣) التهذيب ٣١٨: ٥، ٣١٩، حديث ١٠٩٤، ١٠٩٦، ١٠٩٧.



أو كان قد طاف من طواف النساء ثلاثة أشواط، أو جامع زوجته في غير الفرجين وإن كان قبل المشعر وعرفة.

ولو كانت الزوجة محرمة مطاوعة فعلها بدنة، وإتمام حجها الفاسد، والقضاء وعليها أن يفترقا إذا وصلا في القضاء موضع الخطيئة إلى أن يقضيا المناسك، بمعنى عدم انفرادهما عن ثالث محترم.

الثالث لا يجب عليه شيء أصلاً.

قوله: (أو كان قد طاف من طواف النساء ثلاثة أشواط).

أي: وإن كان قد طاف إلى آخره والمعنى: عليه بدنة لو جامع زوجته مع الوصفين بعد المشعر، وإن كان قد طاف من طواف النساء ثلاثة أشواط.

ولا ريب أن هذا يعني عدم قبلة، فيكون مستدركاً لاندراج ما قبله فيه، إلا أن يقال: أراد بقوله: (قبل التحلل) التسمية على عدم فساد الحج بذلك، وكان ينبغي أن يعتبر ما دون أرسه أشوط، لاشتراك ذلك كله في الحكم.

قوله: (أو جامع زوجته في غير الفرجين، وإن كان قبل المشعر).

إن أنزل فوجوب البدنة ظاهر، وإن لم يزل فيه تردد، وظاهر الرواية الوجوب مطلقاً<sup>(١)</sup>، وإليه ذهب في التحرير<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وعليها أن يفترقا إذا وصلا في القضاء موضع الخطيئة إلى أن يقضيا المناسك).

هذا إذا حجاً على تلك الطريق، وكذا يجب عليها الافتراق في الحج الفاسد من حين الخطيئة إلى آخر المناسك، ومستند الجميع النصوص<sup>(٣)</sup>.

قوله: (بمعنى عدم انفرادهما عن ثالث محترم).

لرواية الدالة على ذلك، والمراد بالثالث المحترم: الذي يحترمانه في أن

(١) التلخيص ٣١٨:٥ حديث ١٠٩١.

(٢) تحرير الأحكام ١١٩:١.

(٣) التلخيص ٣١٨:٥ حديث ١٠٩٥، ١٠٩٠.

ولو أكرهها لم يفسد ححها، وعليه بدنة أخرى عنها.  
ولو أفسد قضاء الفاسد في تقابل لزمته ما لزم في العام الأول.  
ولو جامع المحل أمته المحرمة بإذنه فعليه بدنة، أو نقرة، أو شاة فإن  
عجز فشاة أو صيام ثلاثة أيام، وعليها مع المطاوعة الإنتمام، والحق من  
قابل، والصوم عوض البدنة.  
ولو جامع زوجته المحرمة تعلقت بها الأحكام مع المطاوعة، ولا  
شيء عليه.

ولو أكرهها فعليه بدنة على إشكال.  
ولو كان الغلام محرماً، وطاوع في إلحاق الأحكام به إشكال.

---

يصدر منها خطيئة، لا نحو الصبي الذي لا يمين، وحكته اجترأ الشيطان عليهما، فلا  
يؤمن عليهما الاتفراد.

قوله: (ولو جامع المٌحِل أمته المحرمة بإذنه - إلى أن قال: - فإن  
عجز فشاة أو صيام).

المراد: صيام ثلاثة أيام عن الظاهر، وليس في الرواية تصريح به<sup>(١)</sup>،  
لكن قد علم غير مرة أن بدل الشاة من الصيام ثلاثة أيام.

قوله: (ولو جامع زوجته المحرمة - إلى قوله: - ولا شيء عليه).

أي: من كفارة وغيرها، نعم عليه الإثم، لمساعدته على المحرم.

قوله: (ولو أكرهها فعليه بدنة على إشكال).

لا شيء عليه على الأصح.

قوله: (ولو كان الغلام محرماً وطاوع في إلحاق الأحكام به  
إشكال).

إلحاقها غير بعيد، بناء على تعلق الكفارة بفعله موجباً، لا بمعنى تعلق

ولو جامع المحرم قبل طواف الزيارة فبدنة، فإن عجز فبقرة أو شاة.

ولو جامع قبل طواف النساء، أو بعد طواف ثلاثة اشواط فبدنة. ولو كان بعد خمسة فلا شيء وأتم طوافه.

ولو جامع في إحرام العمرة المفردة، أو المتمتع بها على أشكال قبل السعي عامداً عالماً بالتحريم بطلت عمرته، ووجب اكملها وقضاؤها وبدنة. ويستحب أن يكون القضاء في الشهر الداخل.

الوجوب والحرمة، وإنما يتطابق بوليّه. قوله: (ولو جامع المحرم قبل طواف الزيارة فبدنة، فإن عجز فبقرة أو شاة).

المعروف أن الشاة مرتبة على البقرة، ولا يكاد يوحد لهذا الحكم في النصوص شاهد، وإنما الذي في رواية معاوية بن عمار وجوب حذور<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولو كان بعد خمسة فلا شيء). والأصح أن الأربعة كخمس في عدم وجوب الكفارة خلافاً لابن إدريس<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولو جامع في إحرام العمرة المفردة أو المتمتع بها على أشكال).

لا يظهر لهذا الاشكال موضع، لأن وجوب الأحكام المذكورة مشترك بين عمرة الأفراد والمتمتع، وبما الذي هو محل الطر وجوب إتمامها، وإتمام الحج ووجوب قضائهما، بناءً على أن عمرة المتمتع لا تنعقد عن حجه، والشروع فيها شروع فيه، والأصح وجوب الأمرين معاً.

(١) الكافي ٣٧٨: ٤ حديث ٣، التهذيب ٣٢٩: ٥ حديث ١١٠٤.

(٢) السرائر: ١٢٩.

ولو نظر الى غير اهله فامنى فدية إن كان موسراً، وبقرة إن كان متوسطاً، وشاة إن كان معسراً.

ولو كان الى أهله فلا شيء وإن أمنى، إلا أن يكون بشهوة فيمضى فدية.

ولو مسحها بغير شهوة فلا شيء وإن أمنى، وشهوة شاة وإن لم يمسح.

ولو قبلها بغير شهوة فشاة، وبشهوة حرور. ولو استمع على من يجامع، أو تسمع الكلام امرأة فامنى من غير نظر فلا شيء، ولو أمنى عن ملاعبة فحرور. ولو عقد المحرم لمثله على مرة، فدخل فعلى كل منها كفارة، وكذا لو كان العاقد محلاً على رأي.

قوله: (ولو قتلها بغير شهوة فشاة).

سواء أمنى، أم لا.

فرع:

لو كان من عادته الإمناء بشيء من هذه الأمور أو قصد الإمناء به، ففي تعلق أحكام الاستمناء به لو أنزل بشيء من ذلك إشكال. قوله: (ولو عقد المحرم لمثله على امرأة فدخل فعلى كل منها كفارة).

هي بدنة، ويختص الإفساد ووجوب القضاء مع الإتمام بالجماع، ولو لم يدخل فلا شيء.

قوله: (وكذا لو كان العاقد محلاً على رأي).

هذا هو الأصح لموثقة سماعة، عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup>، ويجب على

ولو أفسد التطوع ثم أحصر فيه فبدنة للافساد، ودم للاحصار،  
ويكفيه قضاء واحد.

ولو جامع في فاسد فبدنة خرى خاصة، ويتأدى بالقضاء ما  
يتأدى بالأداء من حجة الاسلام أو غيره، والقضاء على الفور إن كان  
الفاقد كذلك.

**المطلب الثالث: في باقي المخطورات.**

في لبس المحيط دم شاة وإن كان مضطراً، لكن ينتفي التحريم في

المرأة مثل ذلك وإن كانت محنة إذا علمت إجماع الزوج للرواية المذكورة.  
قوله: (ويتأدى بالقضاء ما يتأدى بالأداء من حجة الإسلام أو  
غيره).

طاهره أن هذا الحكم في كل حج فاسد وإن لم يتحلل منه بسحر  
الاحصار، وهو يستقيم إذا قلنا بأن الأولى عقوبة والثانية فرضه.  
أما إذا قلنا بأن الأولى فرضه فلا يستقيم هذا الحكم إلا في الاحصار أو  
الصد إذا تحلل بعد الإفساد، والأصح الأول.

قوله: (والقضاء على الفور إن كان الفاسد كذلك).  
أطلق في المنتهى واستدكرة أن القضاء على الفور مدعيًا الاجماع<sup>(١)</sup>،  
وهنا قيد بما إذا كان الفاسد على الفور. وطني أن هذا يخرج على القول بأن الثانية  
فرضه والأولى عقوبة. أما إذا قلنا بأن الأولى فرضه والثانية هي العقوبة فالمتجه  
حيث الفورية، لظاهر الأخبار الدالة على الحج من قابل<sup>(٢)</sup>، ولأن العقوبة  
كال كفارة، وهي على الفور، فيناسب العقوبة الفور.  
قوله: (في لبس المحيط دم شاة وإن كان مضطراً).

ولو اضطر إلى لبس ابيضان قلبه، فإن لبسه غير مقلوب وجبت النشاة

(١) المنتهى ٨٤٤:٢ التذكرة ٣٥٨:١.

(٢) مها. مارواه الكليني في لکي ٣٧٣.٤ حيث ٣

حقه خاصة، وكذا لو لبس الخفين أو الشمشك مضطراً.  
وفي استعمال الطيب مطلقاً أكلاً وصبغاً، وبخوراً، واطلاء  
ابتداءً واستدامة شاة، ولا بأس بخلق الكعبة وإن كان فيه زعفران،  
وبالفواكه كالأترج، والتفاح

على الظاهر. أما لو لبس المحيط بالبدن مثل ثوب المنسوح كله، وليس بمحيط  
بناء على تحريم لسه، أو عقد الإزار به على تحريم عقده، أو زر الطيسان بعد أن  
قلبه، ففي تعمق الفدية به نظر.

قوله: (وكذا لو لبس الخفين أو الشمشك مضطراً).

لظاهر أنه لا فرق في لزوم الكفارة بين أن يشقها أو لا.

قوله: (وبخوراً).

البخور كصور ما يتبخر به، ولا يجيء مصدره بصم الماء، ولا معنى  
لاسم المصدر في هذا التركيب، فلو قال: وتبخراً لكان أولى.

قوله: (ابتداءً واستدامة).

إذا أمكنه إزالته في حال الإحرام، فهو لم يتمكن وقد استعمله قبل  
الإحرام، فإن لم يعلم بقاءه إلى حال الإحرام فلا تحريم. وهل يجب عليه أن  
يقبض على شمه حينئذ؟ يحتمله، وإن علم لبقاءه أمكن التحريم.

قوله: (ولا بأس بخلق الكعبة).

خلق بفتح الحاء: شيء مركب من أطياب.

قوله: (وبالفواكه كالأترج).

هو بضم الهمزة والراء، وتشديد الحيم إحدى لعنه.

قوله: (والتفاح).

ومثله السفرجل، فإن هذه لا تعد طيباً، ولا يجب القبض على الأنف  
مها، ومثلها لشيخ والقيصوم والادحر، ورواية بالقبض على الأنف عند أكل

وبالرياحين كالورد.

وفي قلم كل ظفر مد من طعام، وفي اظفار يديه، أو رجليه، أو  
هما في مجلس واحد دم.

وفي اليد الناقصة أو الزائدة اصبعاً أو اليدين الزائدتين اشكال.

التفاح، والاترح<sup>(١)</sup> محمولة على الاستحباب لدلالة غيرها على أن الاترح لا يعد  
طيباً<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وبالرياحين كالورد).

واختار المصنف في المختطف التحريم<sup>(٣)</sup>، وهو الأصح للرواية  
الصحيحة<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وفي قلم كل ظفر مد من طعام، وفي أظفار يديه أو رجليه  
أو هما في مجلس واحد دم).

ولو قلم يديه ورجلاً أو بعضها أو بعض الرجلين في مجلس واحد قدم  
واحد بطريق أولى، أو في مجلسين في اليدين دم، وفي الباقي فدية، ولو قلم يداً  
ورجلاً فالفدية دون الدم.

قوله: (وفي اليد الناقصة، أو الزائدة اصبعاً، أو اليدين الزائدتين  
إشكال).

هنا صور:

الأولى: أن تكون إحدى اليدين، أو إحدى الرجلين، أو كل واحدة من  
اليدين، أو الرجلين، أو الجميع زائدة اصبعاً.

الثانية: أن تكون إحدى اليدين، أو إحدى الرجلين، أو كل واحدة من  
اليدين، أو كل واحدة من الرجلين، أو المجموع ناقصة اصبعاً.

(١) الكافي ٣٥٦: ٤ حديث ١٦، التهذيب ٣٥٥: ٥ حديث ١٠٤٢.

(٢) الكافي ٣٥٦: ٤ حديث ١٧، التهذيب ٣٥٦: ٥ حديث ١٠٤٣.

(٣) المختلف: ٢٦٨.

(٤) الكافي ٣٥٣: ٤، ٣٥٥ حديث ٢، ١٢، التهذيب ٢٩٧: ٥، ٣٠٧ حديث ١٠٠٧، ١٠٤٨.

الثالثة: أن يكون له يد زائدة، أو يدها، أو رجل، أو رجلان، أو يدها ورجلان.

الرابعة: أن لا يكون له إلا يد واحدة، أو رجل واحدة، أو يد ورجل، الجميع حقة بخلاف ما لو قطعت الواحدة أو شيء من الأصابع، فإن الحكم المستمر قبل القطع لا يزول.

وفي الحاق الرائد بالأصلي، بحيث يكون تقليمه كتقليم الأصلي في الكفارة، وأنه ما دام لم يقطع الإصبع الزائدة مثلاً، لا يتحقق تقليم اليد جميعها إشكال، مرجعه إلى أن إطلاق اليد محمول على اليد الباطنة الأصلية المتعارفة المدهودة، لعدم انتقال الدهر عرفاً إلى غيرها، وتوحيب الحمل على غالب الكثير؛ لأنه الرجح، ولهذا لا يجب غسل موضع القطع، ويجب غسل موضع لعمم في الوضوء.

ولا تتعلق أحكام العصو الأصلي بالعصو الرائد في الحدود والديات، وأن اليد والأصبع والرجل يصدق على كل من الزائدة والأصلية حقيقة، لصحة التقسيم وحسن الاستفهام.

ولا ريب أن لالحاق أحوط (وإن كان الدليل لا يكاد ينهض عليه، والعدم معتصد بأصل البراءة، وكذا نقول في تقليم اليدين الزندين والرجلين. وهل يترتب الحكم عليهما استغلاً، أم للأصبعين حكمهما ولا شيء في الزندين، وفي كون الناقصة أصبعاً مثلاً من اليد والرجل كالتامة في أنه إذا قلم أصابعها كان كتقليم أصابع الصحيحة؟ اشك في مثل ما قسناه.

وكذا لو لم يكن له إلا رجل واحدة أو يد واحدة فهل يتعلق الحكم بها وحدها، لأنها كاليدين بالاضافة إلى دي اليدين وكذا الرجل؟

والأحوط في المسائل كلها إلحاق الرائد بالأصلي في أحكامه، وعدم توقف ترتب حكم الأصلي عليه على الاتيان بالرائد، وإقامة لواحدة من يديين لفاقد الأخرى مقام الشئين وكذا الرجلين، وإن كان الدليل لا ينهض على ذلك.



ولو قلم يديه في مجلس، ورجليه في آخر قدمان.  
وعلى المفتي لو قلم المستقي ظفره فادعى أصبعه : شاة، وتعدد لو  
تعدد المفتي.

وفي حلق الشعر شاة، أو اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مئة،  
أو صيام ثلاثة أيام.

ثم إنه لا يفتى ما في العبارة من التكلف في أداء الأحكام، والقصور عن  
هذه المسائل، بل هي في الاحمال كالمفتي<sup>(١)</sup>.

قوله: (وعلى المفتي لو قلم المستقي ظفره، فأدعى أصبعه شاة).  
هل يشترط في المفتي الاجتهاد والعدالة؟ طاهر اللفظ يقتضي ذلك، وفي  
الدروس: لا يشترط الاجتهاد<sup>(٢)</sup>، وكلام الأصحاب خال من التعرض الى ذلك.  
ولو تعدد الادعاء فلا شيء على المفتي، كما صرح به في الدروس<sup>(٣)</sup> لأن  
ذلك حناية منه خارجة عن الفتوى.

قوله: (ويتعدد لو تعدد المفتي).  
فرق في الدروس بين ما إذا تعدد المفتي دفعة أو على التعاقب، فأوجب  
على كل واحد كفارة في الأول دون الثاني على احتمال تعدد الكفارة عليهم  
أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وما اختاره المصنف قوي، لأن المفتي لكونه اسم جنس يقع على الواحد  
والكثير.

قوله: (وفي حلق الشعر شاة).  
أي: في مسماه، وإزالة مطلقاً بنورة وغيرها كالحلق.

(١) ما بين القوسين لم يرد في «د».

(٢) الدروس: ١٠٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

ولو وقع شيء من شعر رأسه أو لحيته بمسه في غير الوضوء فكف من طعام، وفيه لا شيء.

وفي نتف الإبطين شاة، وفي أحدهما إطعام ثلاثة مساكين.  
وفي تغطية الرأس بثوب، أو طين ساتر، أو بارتماس في ماء، أو  
حل ساتر شاة،

قوله: (ولو وقع شيء من شعر رأسه أو لحيته بمسه في غير الوضوء فكف من طعام، وفيه لا شيء).

ويستثنى الغسل أيضاً كما استثناه في سحرو من<sup>(١)</sup>، ولا أستبعد استثناء إزالة النجاسة، للاشتراك في المعنى، وثبوت الأمر بكل منهما.

قوله: (وفي نتف الإبطين شاة، وفي أحدهما إطعام ثلاثة مساكين).

الحلق كالنتف في ذلك، ويسوح من تعيل الحكم في بعض العبارات أن الإزالة مطلقاً كالنتف.

ولو أزال بعض شعر الإبط لم يبعد إحاقه بالإبط، لأن إزالة الشعر مطلقاً محرمة، وحققها وجوب الدم، إلا أن ما يجرى للإبط جميعه يجرى لبعضه بطريق أولى.

قوله: (وفي تغطية الرأس بثوب، أو طين ساتر، أو بارتماس ماء، أو حل ساتر شاة).

إفاضة الماء لا يبعد ساتراً فلا يحرم، وكذا تلييد الشعر بالعسل والصمغ اتفاقاً. وكذا ستره باليد، قاله في المنتهى<sup>(٢)</sup> وبه رواية بالحوازي<sup>(٣)</sup>، وأخرى بعلمه<sup>(٤)</sup>، فيمكن حملها على الكراهية جمعاً بينها. ويؤيده أن وضع اليد للمسح في

(١) المصدر السابق.

(٢) المنتهى ٢: ٧٩٠.

(٣) التلخيص ٣٠٨: ٥ حديث ١٠٥٥.

(٤) الفقيه ٢: ٢٢٧ حديث ١٠٦٩.

وكذا في التطليل سائراً، ولا شيء لو غطاء بيده أو شعره.  
وفي الجدال ثلاث مرات صادقاً شاة، ولا شيء فيما دونها.

الوضوء لا بد منه، فلو حرم الستر بها لحرم. ولو وضع على رأسه ما يظله مع التغطية لم يبعد وجوب كفارتين.

قوله: (وكذا في التطليل سائراً).

أي: فيه شاة، وإطلاق هذا مشكل؛ لأنه يقتضي وجوب الكفارة بسمى التطليل، ومقتضاء تعددها بتعدد، أو أنه كثر الرأس في وجوب الكفارة بتعدد إذا تغاير الوقت، فإن الظاهر أن السرة لاحق باللبس.

وللأصحاب في كفارة الاستظلال أقوال: مذ لكل يوم<sup>(١)</sup>، وشاة لكل نسك<sup>(٢)</sup>، إلا عمرة التمتع وحده، فإن فيها شاتين على قول<sup>(٣)</sup>. وقيل: شاة لارتباط أحدهما بالآخر. والأول أظهر، لتحقق الاحلال والدخول في إحرام حديد، ولرواية علي بن راشد<sup>(٤)</sup>، وهو مختار الشيخ<sup>(٥)</sup>.

واختار لمصنف في المنتهى وجوب دم واحد<sup>(٦)</sup>، وظاهرهم أن الدم الواحد يجب لمطلق الاستظلال وإن قل، ولكثيره وإن كثر كما لو كثر ذلك في إحرام نسك كما قناه، فلا يكون تكرره على نهج غيره من المحرمات.

قوله: (ولا شيء لو غصه بيده أو شعره).

ظاهره عدم التحريم وانتفاء الكفارة، وقد عرفت الحكم في اليد، وإجراء الشعر مجراها في ذلك غير بعيد.

قوله: (وفي الجدال ثلاث مرات صادقاً شاة).

(١) ذهب إليه ابن بابويه في المقنع: ٧٤.

(٢) ذهب إليه ابن أبي عقيل كما في المختلف: ٢٧٠.

(٣) ذهب إليه الشيخ في التهذيب ٣١١: ٥.

(٤) التهذيب ٣١١: ٥ حديث ٦٧٠٦، وفيه: عن أبي علي بن راشد.

(٥) التهذيب ٣١١: ٥.

(٦) المنتهى ٧٩٢: ٢.

وفي الثلاث كاذباً بدنة، وفي الاثنتين بقرة، وفي الواحدة شاة.  
وفي قلع الشجرة الكبيرة في الحرم بقرة وإن كان محلاً، وفي  
الصغيرة شاة، وفي أبعاضها قيمة، ويضمن قيمة الحشيش لو قلعه ويأثم.

ولو زاد على الثلاث ولم يسبق التكفير عن الثلاث ففي الجميع شاة، لقوله  
عليه السلام: «إذا جادل فوق مرتين فعلت أصيب دم يريته شاة، وعلى المخطئ  
بقرة»<sup>(١)</sup> وفي رواية أبي بصير: إنَّ عليه جزواً بالجدال كذباً صمداً<sup>(٢)</sup>. والجمع بما  
ذكره الأصحاب من وجوب البدنة في الثلاث كاذباً<sup>(٣)</sup>.  
ويفهم من الرواية الأولى وجوب البدنة في الثلاث كاذباً، وكذا ما زاد  
على الثلاث، وإطلاق الرواية الأخرى يشمل.  
وهذا إذا لم يكفر عن الثلاث، وإن كفر في ما يأتي به بعد ذلك  
مقتضاه.

قوله: (وفي قلع الشجرة الكبيرة في الحرم بقرة وإن كان محلاً،  
وفي الصغيرة شاة).

هذا هو المشهور، ومقتضاه عدم الفرق بين المحل والحرم في ذلك، وهو  
ظاهر، لأن مقتضى حرمة الحرم.

قوله: (وفي أبعاضها قيمة، ويضمن قيمة الحشيش لو قلعه).  
إذ لانص في ذلك على مقدس وهو حرام، فيكون مضموناً بقيمته  
السوقية. والظاهر أنه لا فرق في قلع الحشيش بين أن يكون يابساً أو أخضر كما  
احتاره المصنف في المنتهى<sup>(٤)</sup> والتذكرة<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ٣٣٧: ٤، حديث ١، الفقيه ٢١٢: ٢، حديث ٢٦٨.

(٢) التهذيب ٣٣٥: ٥، حديث ١١٥٥.

(٣) ذهب إليه أبو الصلاح في الكافي في الفقه ٢٠٤، والشيع في النهاية ٢٣٣، وابن إدريس في  
السرائر ١٣٠.

(٤) المنتهى ٢: ٧٩٩.

(٥) التذكرة ١: ٣٤٠، ٣٤١.

ولو قلع شجرة منه و غرسها في غيره أعاده، ولو جفت قبل  
ضمها ولا كفارة، وفي استعمال دهن الطيب شاة وإن كان مضطراً،  
ظاهراً كان أو باطناً كالحقنة والسعوط به.

أما قطع اليابس فلا شيء، وكذا قطع الشجرة اليابسة، ونقصن المنكسر  
الذي لا يرجى عوده.

قوله: (ولو قلع شجرة منه و غرسها في غيره أعادها).

احتراز به عما لو عرسها في حرم فثبتت، فلا شيء أصلاً.

قوله: (ولو جفت قبل: ضمها ولا كفارة)<sup>(١)</sup>.

لا فرق في جفافها بين أن يكون علم بخراجها إلى خارج الحرم و غرسها،  
أو بعد غرسها فيه، وإن كان الذي في العارة هو لأول.

(واعلم أن مقتضى قوله: «قبل» تردده في القول بالضمنان، وحزمه بعد  
ذلك نفي الكفارة يقتضي الفرق بين ضمان الشجرة وكفارتها، إذ لو كان ضمها  
عبارة عن الكفارة لكان الحزم نفيها يقتضي الجرم بنفيه، فتناقى العارة، ولا  
يعرف القائل بوجوب الضمان في هذه الصورة الخاصة من دون الكفارة.

والمعجب أن الشارح المصنف حكى بقول بالضمنان واستدل له، ثم  
استدل على نفي الكفارة بعدم النص والقائل به<sup>(٢)</sup>، وهذا عجيب، لأن القمع  
موجب للكفارة عند أكثر الأصحاب<sup>(٣)</sup>، وقد صرح به قبل ذلك، ولما سقط لها هو  
عودها بعد الغرس، والفرض أنها لم تعد فكيف تسقط بغير مسقط؟

فإن قيل: المراد: ولا كفارة للجفاف سوى كفارة القلع.

قلنا: ولا ضمان حينئذ خارجاً عن كفارة القلع اتفاقاً، فكيف يحكيه

قوله<sup>(٤)</sup>.

(١) قاله الشيخ في البسوط ١: ٣٥٤.

(٢) إيضاح الفوائد ١: ٣٤٩.

(٣) منهم: أبو الصلاح في الكافي في العفة: ٢٠٤، والشيخ في البسوط ١: ٣٥٤، والعلامة في المختلف

٢٨٦.

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «U».

وفي قلع الصرس شاة ، ويجوز أكل ما ليس بطيب من الأدهان كالسمن، والشيرج، ولا يجوز الإدهان به.  
خاتمة: لا كفارة على جاهل، والناسي، والمجنون في جميع ما تقدم، إلا الصيد فإن الكفارة تجب على الساهي والمجنون.

والأصح: أنه بالقلع تجب عليه الكفارة، وتسقط لو أعادها إلى الحرم فثبتت أو نبتت في موضع آخر منه، وإن جعت فالكفارة بهاها، وبذلك صرح في الدروس<sup>(١)</sup>.

قوله: (وفي قلع الصرس شاة).  
والرواية به مقطوعة<sup>(٢)</sup>، وخالف كلام المصنف في المنتهى أنه مع الحاجة المجوزة لاشيء عليه<sup>(٣)</sup>، وتشهد له رواية الحسن بصقل<sup>(٤)</sup>، وهل الن كالصرس؟ يحتمله.

قوله: (ويجوز أكل ما ليس بطيب من الأدهان - إلى قوله: - ولا يجوز الأدهان به).

ويوغل ذلك مختاراً أو مضطراً فهل تجب الكفارة؟ قال الشيخ: لست أعرف به نصاً<sup>(٥)</sup>، والأصل براءة اللعنة، واحتره المصنف في المنتهى<sup>(٦)</sup>.

قوله: (لا كفارة على الجاهل و ساهي والمجنون - إلى قوله: إلا الصيد، فإن الكفارة تجب على الساهي والمجنون).

لم يذكر الصبي، فظاهره أنه ليس كالمجنون، وهو مقتضى كلامه السابق، حيث قال: (ولو كان القلام مُحَرَّمًا وطاوع في إلحاق الأحكام به إشكال).

(١) الدروس. ١١١.

(٢) التهذيب ٣٨٥: ٥ حديث ١٣٤٤.

(٣) المنتهى ٢: ٨٤٦.

(٤) الفقيه ٢: ٢٢٢ حديث ١٠٣٦.

(٥) قاله الشيخ في خلاف ٢٥٣: ١ مسألة ٩١ كذب الحق.

(٦) المنتهى ٢: ٧٨٧.

ولو تعددت الأسباب تعددت الكفارة، اتحد الوقت أو اختلف،  
كفر عن السابق أو لا.

ولو تكرر الوطء تعددت الكفارة.

ولو تكرر الحلق تعددت الكفارة إن تعابر الوقت، وآلا فلا.  
وكل محرم لبس أو أكر ما لا يحل له لبسه وأكله فعليه شاة.

فوله: (ولو تكرر الحلق تعددت الكفارة إن تعابر الوقت، وإلا فلا).

المراد من تعابره: اختلافه عرفاً، قال في التحرير: كأن يحلق بعض رأسه غدوة، وبعضه عشية، وحليت فديتان<sup>(١)</sup>، والمستند ذلك صدق التعدد العرفي، فالمرجع في التعدد إلى العرف، وهو ظاهر الوجه.

فوله: (وكل محرم أكل أو لبس ما لا يحل له لبسه وأكله فعليه شاة).

لا شبهة في هذا الحكم، لكن هل يتكرر كلها كرهه؟ لا ريب أن الأكل للصيد يتكرر كما سبق، وإن كان بشيء من الطيب أو تطيب به، وإن لم يأكله فظاهر عبارات الأصحاب اعتبار تراخي الزمان عادة كساعة ثم ساعة أخرى، كذا في عبارة الشيخ<sup>(٢)</sup>.

ويظهر من الدروس اختياره<sup>(٣)</sup>، واعتبر ابن سعيد تفسير المجلس<sup>(٤)</sup>، قال في الدروس: وتبع في اللبس النهاية<sup>(٥)</sup>. وفي رواية محمد بن مسلم، عن الباقر عليه السلام: إن لكل صنف من الثياب فداء<sup>(٦)</sup>.

(١) التحرير ١: ١٢٢.

(٢) البسوط ١: ٣٥١.

(٣) الدروس: ١١١.

(٤) الجامع لشرائع: ١٩٤.

(٥) الدروس: ١١١.

(٦) الكافي ٤: ٣٤٨ حديث ٢، التهذيب ٥: ٢٨٤ حديث ١٣٤٠.

ويكره القعود عند العطار المباشر للطيب، وعند الرجل المتطيب إذا قصد ذلك، ولا يشمه ولا قدبة.

ويجوز شراء الطيب لامته، ولشاة تحب في الخلق ممسماه، ولو كان أقل تصدق بشيء.

وليس للمحرم ولا للمحل حلق رأس المحرم، ولا فدية عليهما لو خالفا، ولو أذن المخلوق لزمه الفداء، وللمحرم حلق المحل.

وفي المنتهى: لو لبس قيصاً وعمامة وسراويل وجب عليه لكل واحد فدية<sup>(١)</sup>، وهو مقتضى رواية محمد بن مسلم السالفة، وليس بهميد، فعلى هذا يقال: لكل صنف كفارة.

ومع الاتحاد يعتبر اتحاد الوقت، واختلافه اعتبار صدق اسم التعدد عرفاً. أما القلم فيعتبر فيه اتحاد المجلس، واختلافه للمجلس<sup>(٢)</sup>. قوله: (ويكره القعود عند العطار المباشر للطيب - إلى قوله: - إذا قصد ذلك ولم يشمه).

أي: إذا قصد القعود عند هذا الشخص بخصوصه، فلو قصد بالقعود أمراً آخر لم يكره، ولو شتم الطيب حرم، فيجب القبض على الأنف أو ترك القعود. قوله: (ولو كان أقل تصدق بشيء).

كحلق شعره، فيتصدق بكف من طعم ونحوه. قوله: (ولو أذن المخلوق لزمه الفداء).

مفهومه: أنه لو لم يأذن لم يلزمه شيء، وبشكل فيما لو ممكن من نفسه حتى حلق رأسه، ولا يبعد أن يجعل الأذن الفعلي كقولي، لأن من ترك شخصاً يحلق رأسه وهو عالم بذلك ومتمكن من دفعه يقال له: حائق، لعمه وعرفاً. ولو ألبس غيظاً، أو جرّع ما لا يجوز شره من غير أن يأذن مع قدرته على

(١) المنتهى ٢: ٨٩٣.

(٢) الكافي ٤: ٣٦٠ حديث ٥، التهذيب ٥: ٣٣٢ حديث ١١٤١.



ويجوز أن يخلي الله لرعي الحشيش في الحرم، والتحريم في المحيط  
متعلق باللبس، فلو توشع به فلا كفارة على أشكال.

---

الدفع يشبه أن يكون كذلك.

قوله: (فلو توشع به فلا كفارة على أشكال).

تسمية ذلك لبساً مشكلاً، والأحوط التحريم.

• • •

## كتاب الجهاد

وفيه مقاصد :

الأول : من يجب عليه : وهو واجب في كل سنة مرة ، إلا  
لضرورة على الكفاية ، ويراعي الإمام النصبة في المناوبة بين الناس .  
وفروض الكفايات كثيرة مذكورة في مواضع : وهو كل مهم  
ديني يتعلق غرض الشرع بحصوله ، ولا يقصد عين من يتولاه .

قوله : ( كتاب الجهاد ) .

الجهاد فعال ، وهو في اللغة : إمّا من الجهد - بالفتح - وهو التعب  
والمشقة ، أو من الجهد - بالضم - وهو الطاقة ؛ وفي الشرع كذلك ، لكن في قتال  
الكفار ومن جرى مجراهم لإعلاء كلمة الإسلام .

ويرد عليه قتال الكفار للأمر بالمعروف ، فانه إعلاء لكلمة الاسلام ، إلا  
أن يراد بإعلاء كلمة الاسلام ، الاقرار بالشهادة ، فيحرج عنه جهاد نحو انبعاث .

قوله : ( وهو واجب في كل سنة مرة إلا لضرورة ) .

فع الضرورة قد لا يجب في السنة أصلاً ، وقد يجب أريد من مرة ،  
والمستند النص والاجماع .

قوله : ( ويراعي الإمام النصبة في مناوبة بين الناس ) .

أي : حقه وشأنه ذلك ، أو يجب عليه مراعاة النصبة ولا يحذون لأنه  
مكلف ، ولأن حكم الامام يشمل نائبه .

قوله : ( وهو كل مهم ديني يتعلق غرض الشرع بحصوله ولا يقصد

عين من يتولاه ) .

مرجع الصير الفرض الكفائي ، وهو مذكور ضمناً ، لكن يشك عليه

## ومن جملته إقامة الحجج العلمية، ودفع الشبهات، وحل المشكلات،

قوله: (كل) لأنها لا تصلح للتعريف إلا أن يقال: أراد بيان ضابط الواجب الكفائي، لا تعريف المصطلح؛ ولو قال: وهي لكان أظهر.

وبالقيد الأخير يخرج الواجب العيني. وفي التقييد بقوله: (مهم ديني) مناقشة، لأن الصناعات المهمة من المهمات الدنيوية، وهي واجبة على الكفاية، كما سيأتي في كلامه، وإن كانت قد ترجع بالأخيرة إلى المهمات الدينية باعتبار كونها وسيلة إليها.

قوله: (ومن جملته إقامة الحجج العلمية).

المراد بها: حجج العلوم الإسلامية على سبيل العموم، فإن جملتها واجبة على الكفاية، وإن كان فيها ما يجب على الأعيان كحجج أصول الاعتماد.

قوله: (ودفع الشبهات).

هي جمع شبهة، وهي قياس ماسد، إما في مادته، أو في صورته، أو فيهما، سميت شبهة: لأنها تشبه الحق.

ولا ريب أن بلوغ رتبة المكلف معها من دفع شبه الضالين واجب على الكفاية، حذراً من تطرق الخل بالشبهة في الاعتقادات.

قوله: (وحل المشكلات).

أي: الأمور المشكلة على المكلفين فيما يجب عليهم معرفته، أو يضطرون إليه.

وهنا كلام وهو: أن الواجب في الدليل على أصول الاعتقاد هو أن يكون مشمراً لليقين، وإنما يشمره البرهان ودلائل الكلام أكثرها اقناعية لا تشمر اليقين، فكيف يكلف فيها من لا يحصل عن دلائلها؟

وجوابه: أن المشمر لليقين بالضرورة هو البرهان خاصة دون غيره من الدلائل، لكن قد يشمر غيره اليقين بضميمة أمر خارجي، كاقناعي آخر، فانه إذا

والأمر بالمعروف، والصناعات المهمة التي بها قوام المعاش - حتى الكس  
والحجامة - ولو امتنع الكل عنها لحقهم الإثم؛ ودفع الضرر عن المسلمين،  
وإزالة فاقتهم كإطعام الجائعين، وستر العراة، وإعانة المستغيثين في  
النائبات

انضم إقناعي إلى آخر رجا أثمر اليقين ولا يمنع ذلك؛ كما في الخبر المتواتر فاه  
يعيد العلم، مع أنه بما يتحقق عن إخبارات متعددة كل واحد منها طئي بانفراده،  
ولما لم يكن هذا بطريق اللزوم لم يكن مطرداً، فحق أثمر اليقين الذي لا يزول  
بتشكيك المشكك حصل الواجب ثم إن من حصل له هذا قد يعجز عن ردة  
الشبهة، فيجب على الكفاية كون المكلف بهذه مرتبة  
قوله: (والأمر بالمعروف).

والنهي عن المنكر داخل فيه، لأن كل ما بعد مكرراً فتركه معروف،  
والأمر والنهي متعاكسان.

قوله: (ودفع الضرر عن المسلمين).

في كون دفع كل ضرر عن المسلمين واجباً كفائياً بطر، بل ينبغي قصر  
ذلك على ضرر مخصوص، وهذا إذا لم يكن دفعه بضرر آخر فانه لا يجب، لأن  
الضرر لا يزال بالضرر.

قوله: (وإزالة فاقتهم).

هو من عطف الخاص على العام.

قوله: (كإطعام الجائعين).

المراد به: الجوع الذي يَأْقِي على النفس، أو على العضو، أو يبلغ في الجهد  
إلى مرتبة لا يتحمل مثلها عادة.

قوله: (وإعانة المستغيثين في النائبات).

يمكن أن يكون المراد: الإعانة بالعين المهلة والنود، وأب يكون: بالغين  
المحجة والشاء المثلة.

على ذوي اليسار مع قصور الصدقات الواجبة، وكالقضاء، وتحمل الشهادة.

وإنما يجب الجهاد على كل مكف حر، ذكر غير هم، ولا أعمى، ولا مقعد، ولا مريض يعجز عن الركوب والعدو، ولا فقير يعجز عن نفقة عياله وطريقه وثمان سلاحه.

فلا يجب على العبي، ولا المهنون، ولا العبد وإن انعتق بعضه أو أمره سيده إذ لا حق له في روحه، ولا يجب عليه الذب عن سيده عند الخوف، ولا المرأة، ولا الخنثى المشكل، ولا الشيخ الهرم، ولا على

قوله: (على ذوي اليسار).

الظاهر ارتباطه بجميع ما قبله من قوله: (ودفع الضرر...).

قوله: (ولا مريض يعجز عن الركوب والعدو).

أي: يعجز عنها معاً، ودل على واحد، لأن قدرته على الركوب لا تفيد، إذ قد يصير ماشياً لقتل دابته ومحو ذلك، فيحتاج إلى العدو.

قوله: (ولا العبد وإن انعتق بعضه أو أمره سيده، إذ لا حق له في روحه).

يمكن أن يكون قوله: (إذ لا حق له...) تعليلاً لعدم وجوبه على العبد، ويكون قوله: (وإن انعتق بعضه أو أمره سيده) معطلين بأمر آخر، وهو: أن استحقاق السيد باق مع عتق بعض خاصة، وأمر السيد لا يقتضي شغل الذمة بالتكليفات الشرعية، وإن له حق لاستخدام خاصة.

ويمكن أن يكون تعليلاً لقوله: (أو أمره سيده) أي: فلا يجب عليه بأمره، إذ لا حق للسيد في روحه. والأول أولى وأظهر، لأن ربطه بأول الكلام الذي هو المسبوق بالذات أولى.

قوله: (ولا يجب عليه لذب عن سيده عند الخوف).

أي: إذا خاف العبد على نفسه لا يجب عليه الذب عن سيده، لأن ذلك

الأعمى وإن وجد قائداً، ولا الزمن كالمقعد وإن وجد مطية، ولا المريض، ولا الفقير، ويختلف بحسب لأحوال والأشخاص، والمدين المعسر فقير، وليس لصاحب الدين منه ما أرادته وإن كان حالاً، وكذا الموسر قبل الأجل، وله منه بعده حتى يقض، وكذا ليس له منه عن سائر الأسفار قبل الأجل.

ليس من الخدمة الرحمة، أما إذا لم يحف به بحسب لوجوب دفع الضرر ويسفي تقييد ذلك بما إذا لم يكن سيده كافراً غير محقون بالدم.

قوله: (ولا الزمن كالمقعد)<sup>(١)</sup>  
قوله: (ويختلف بحسب الأحوال والأشخاص).

يمكن أن يكون المراد: ويختلف الفقر المانع بحسب اختلاف الأحوال والأشخاص، فكم من شخص يعد فقيراً باعتباره وآخر بذلك الاعسار لا يعد فقيراً، وربما لا يمنع فيها الفقر من الجهاد، كمن يجهد في بلده حيث لا يلزم هرات حرفته ونحوها.

ويمكن أن يكون الضمير راجعاً إلى من من سقم والمرض، فإن قوله: (ولا المريض) المراد به: عدم وجوب الجهاد عن المريض الذي يعجز عن الركوب والعدو؛ وهذا إنما يمنع في حق من يحتاج إلى تردد، أو لا يطيق المصابرة، فإن لم يحتاج إلى ذلك وأطاق المصابرة وحسب عليه. وكذا القول في الفقر.

قوله: (والمدين المعسر فقير).

أي: فيعلم حكمه من حكم الفقير.

قوله: (وليس لصاحب الدين منه وإن كان حالاً).

وقيل: له منه، لأن في الجهاد ذهاب نفسه<sup>(٢)</sup>، وهو ضعيف.

قوله: (وكذا الموسر قبل الأجل).

(١) كذا في نسخ جامع المقاصد المستبصرة من دون شرح.

(٢) قاله الشيخ في البسيط ٦: ٢.

وللابوين المنع من عدم التعيين، وفي الجدين نظر.  
وإنما يجب بشرط الإمام أو نائبه، وإنما يتعين بتعين الإمام أو  
النائب لمصلحة، أو لعجز القائمين عن الدفع بدونه، أو بالنذر وشبهه، أو

---

على الأصح، ولعص العامة تفصيل: وهو: إن كان الأهل محل قبل  
موته فله المنع، وإلا فلا.

وفي هذا التفصيل ظهور. دا علم ذلك بحسب العادة، ويجري ذلك في  
جميع الأسفار، ولا أعلم به قائلًا من الأصحاب.

قوله: (وللابوين المنع).

يشترط كونها مسلمين عاقبين، وهل يشترط كونها حريين؟ فيه وجهان،  
وحكم أحدهما حكمهما.

قوله: (وفي الجدين نظر).

أي: الحد والحدّة، فهو من تشية التغيب كالأبوين. ويحتمل أن يراد:  
حد الأب وحد الأم، والأول أول. والأصح: أنه لا منع لها، تمسكاً بالأصل،  
وبعموم دلائل الجهاد.

قوله: (أو نائبه).

المراد: نائبه المنظوب بخصوصه حال ظهور الإمام وتمكنه، لا مطلقاً.

قوله: (وإنما يتعين بتعين الإمام أو النائب لمصلحة، أو لعجز  
القائمين عن الدفع).

ظاهره أن المراد: أن تعيين الإمام إما للمصلحة أو للعجز. ويرد عليه: أن  
التعيين للعجز تعيين للمصلحة، فلهذا أولى أن يكون المراد: يتعين بأمر: منها: تعيين  
الإمام، ومنها عجز القائمين، ومنها: لنذر إلى آخره. والمراد: أنه يتعين على المكلف  
بحيث يصير واجباً عينياً بهذه الأمور، وهذا تعين بالعارض، فإن الواجب الكفائي  
بالمذات قد يتعين بالعارض.

بالخوف على نفسه مطلقاً، وإن كان بين أهل حرب إذا صدمهم عدو يخشى منه على نفسه، ويقصد بمساعدتهم الدفع عن نفسه لا عن أهل الحرب، ولا يكون جهاداً.

وإذا وطأ الكفار دار الإسلام وحب على كل ذي قوة قتلهم، حتى العبد والمرأة، وانحل الحجر عن العبد مع الحاجة إليه.

قوله: (أو بالخوف على نفسه مطلقاً).

أي: ويتعين الجهاد بخوف المكلف على نفسه مطلقاً، أي: سواء كانت الأسباب المذكورة أم لا، فيكون هذا مستقلاً. واعلم أن تقييد المصنف بالخوف على نفسه يشهد بأن الخوف على المال ليس كذلك، وفي عبارة الشيخ تقييد العدو الذي دهم أهل الحرب بكونه كافراً<sup>(١)</sup>، فلي هذا لو دهمهم المسلمون، وليس به المدافعة وعارة التحرير مثل عبارة الشيخ<sup>(٢)</sup>، وكذا المنتهى<sup>(٣)</sup>، والرواية مشمرة به<sup>(٤)</sup>، لأن فيها جوار المدافعة لأجل المال؛ ولا يجوز ذلك إذا كان العدو الذي دهم المشركين هم المسلمون.

قوله: (ويقصد بمساعدتهم الدفع عن نفسه).

أي: يجب ذلك.

قوله: (ولا يكون جهاداً).

فلا تسقط عنه أحكام العسل والتكمين لو قتل، ولا يحرم عليه الفرار حيثئذ. وفي العبارة رائحة الثاني، لأنه ذكر أن الجهاد يتعين هذه الأمور ثم قال: (لا يكون جهاداً).

قوله: (وانحل الحجر عن العبد...).

وكذا القول في المرأة بطريق أولى.

(١) البسيط ٨: ٢.

(٢) تحرير الأحكام ١: ١٣٣.

(٣) المنتهى ٢: ٩٠٠.

(٤) التقييد ١٣٥٠٦ حديث ٢٢٩.



ويستحب للعاجز الموسر الاستئجار له على رأي، ويجوز للمقادر فيسقط عنه ما لم يتعين.

قوله: (ويستحب للعاجز الموسر الاستئجار له على رأي).

أي: إذا نفر الناس إلى جهاد، وهناك عاجر موسر، وفقير قادر فهل يجب على الموسر الاستئجار لذلك الفقير على الكفاية إن لم يتوقف الدفع عليه، وعيناً إن توقف ولم يستطع من دون بذل الأهبة؟<sup>(١)</sup> فيه قولان، الأصح الوجوب<sup>(٢)</sup>، لظاهر قوله تعالى: (وحاهدوا أموالكم وأنفسكم)<sup>(٣)</sup> وقوله: «لا يسقط الميسور بالميسور»<sup>(٤)</sup> «إذ أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى: (ليس على الضعفاء) إلى قوله (ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج)<sup>(٦)</sup> محمول على نفي الجرح عن جهاد نفسه، لكثرة الأوامر الدالة على الوجوب. وعبرة المختلف تدل على الوجوب إذا كان محتاجاً إليه، وعدمه مع عدم الحاجة<sup>(٧)</sup>. وهو مشكل، فإن الوجوب كفائي حينئذ، والدليل جار فيه أيضاً<sup>(٨)</sup>.

قوله: (ويجوز للقادر).

أي: الاستئجار.

(١) قال الجوهري: «وأهبة الحرب عدتها، ولجمع أهبة» اصحاح (أهبة) ١ ٨٩

(٢) ذهب إليه الشيخ في النهاية ٢٨٩، ومن البراج في المذهب ١ ٢٩٨، ومن دروس في السرائر ١٥٦.

(٣) التوبة: ٤١.

(٤) عوالي اللآلي ٤٨٠: ٤ حديث ٢٠٥ ومبه لا يترك... وفي إمامش عن عبي - عليه السلام - «الميسور لا يسقط بالميسور».

(٥) صحيح مسلم ٩٧٥: ٢ حديث ٤١٢ و ١٨٣٠ حديث ١٣٠، سنن النسائي ٥: ١١٠، سنن ابن ماجة ٣: ١ حديث ٢.

(٦) التوبة: ٩١.

(٧) المختلف: ٣٢٤.

(٨) العبارة من (وقوله لا يسقط... جار فيه أيضاً) لم ترد في «ن».

ولو تجدد العذر الذي هو العمى، والزمن، والمرض، والفقر بعد الشروع في القتال لم يسقط على اشكال، فان عجز سقط.  
ولو بذل للفقير حاجته وجب. ولا يجب أن يؤجر نفسه بالكفاية.  
ويحرم القتال في اشهر احرم - وهي: ذوالقعدة، وذوالحجة، والمحرم، ورجب - إلا أن يبدأ العدو بالقتال أو لا يرى لها حرمة، ويجوز في الحرم.

قوله: (ولو تجدد العذر - الذي هو العمى، والزمن، والمرض، والفقر - بعد الشروع في القتال لم يسقط على اشكال).  
يشأ من الأمر بالثبات حسنة، ومن عموم قرخص المدور. والأصح السقوط إلا أن ينزم في المسلمين انكسار وتحادل فلا يسقط حينئذ.

قوله: (ولو عجز سقط).  
أي: لو عجز عن القتال أصلاً ورأساً مع العذر المذكور سقط قطعاً.  
لامتناع التكليف بغير الوسع.  
قوله: (ولو بذل للفقير حاجته وجب).  
إن قبل على جهة البذل، أو كان على وجه لارم كالدروشه، وإلا فيشكل الوجوب، لأنه واجب مشروط، فلا يجب تحصيل شرطه كالحج.  
قوله: (ولا يجب أن يؤجر نفسه بالكفاية).

لو كان المستأجر الامام وجب قطعاً، وليس بعبء الوجوب مع الاحتياج إليه، بحيث يلزم غلبة الكفار على المسلمين بدونه، خصوصاً إذا وطؤ بلاد الاسلام<sup>(١)</sup>.

(١) هذه الفقرة (قوله... الاسلام) وردت متأخرة عن هذا موضع في نسخ جامع المقاصد، وأثبتناها اعتماداً على نسخة القواعد.

ويحرم المقام في بلاد الشرك على من يضعف عن إظهار شعائر الإسلام، مع القدرة على المهاجرة.

وفي الرباط فضل كثير، وهو الإقامة في الثغر لتقوية المسلمين على الكفار، ولا يشترط فيه الإمام؛ لأنه لا يشتمل قتالاً، بل حفظاً واعلاماً، وله طرفا قلة وهو ثلاثة أيام، وكثرة وهو أربعون يوماً، فإن زاد

قوله: (ويحرم المقام في بلاد الشرك على من يضعف عن إظهار شعائر الإسلام مع القدرة على المهاجرة).

المقام بضم الميم الإقامة، والأصل في ذلك قوله تعالى: (إن الذين توفيهن الملائكة الآية<sup>(١)</sup>).

وقوله عليه السلام: «لا هجرة بعد الفتح»<sup>(٢)</sup> إما أن يراد به: لا هجرة من مكة، لأنها بلد الإسلام حينئذ، أو لا هجرة ثوابها كثواب ما قبل الفتح.

ويعلم من العبارة أن من لا يضعف عن إظهار شعائر الإسلام، أو لا يقدر على المهاجرة لا يجب عليه؛ وهل يجب الخروج من البلاد التي يعجز عن إظهار شعائر الإيمان؟ ينقل عن شيخنا الشهيد ذلك<sup>(٣)</sup>. وهو حسن، لكن الظاهر أن هذا إنما يكون حيث يكون الإمام عليه السلام موحوداً، وترفع التقية بالكلية، أما مع غيبته وبقاء التقية فهذا الحكم غير ظاهر، لأن جميع البلاد لا تظهر فيها شعائر الإسلام، ولا يكون إنقاذها إلا بالمسافة وإن تفاوتت في ذلك.

قوله: (وهو الإقامة بالثغر).

كل موضع يخاف منه يقال له: ثغر.

قوله: (وله طرفا قلة وهو ثلاثة أيام).

(١) النساء: ٩٧.

(٢) مسند أحمد ٩: ٢٢٩.

(٣) اللعة المشقة: ٨٦.

فله ثواب المجاهدين.

ولو عجز عن المباشرة للرباط فربط فرسه لاعداء المرابطين، أو غلامه، أو أعانهم بشيء فله فيه فصل كثير.  
ولو نذر المراقبة وجب عليه الوفاء سواء كان الإمام ظاهراً أو مستوراً، وكذا لو استوجر.

وأفضل الرباط الإقامة بأشد الثغور خطراً، ويكره نقل الأهل والذرية إليه.

وقال ابن الجبير: يوم<sup>(١)</sup>، والأصح لأوب، للرواية<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (ولو نذر المراقبة وحلف عليه الوفاء، سواء كان الإمام ظاهراً أو مستوراً).

هذا هو الأصح، لعدم الأمر بالوفاء بالنذر، وهي فعل منسحب مطلقاً.  
وقيل: إن كان الإمام مستوراً، ولا يخاف الشعة لو تركها لا يجب عليه، ولو نذر للمرابطين شيئاً والحالة هذه يصرفه في وجوه<sup>(٣)</sup>، والرواية<sup>(٤)</sup> لا تهض حجة على ذلك، والأصح وجوب الوفاء مطلقاً.  
قوله: (وكذا لو استوجر).

أي: للمراقبة، وقيل: يجب رد العوص مع غيبة الإمام على المالك، فإن لم يكن، فعلى الوارث، فإن لم يكن وفي بها<sup>(٥)</sup>، وهو ضعيف.  
قوله: (ويكره نقل الأهل والذرية إليه).  
لما يخاف من استيلاء الكفار عليهم.

(١) نقله عنه في المختلف: ٣٢٥.

(٢) التهذيب ١٢٥: ٦ حديث ٢١٨.

(٣) قاله الشيخ في المبسوط ٢: ٩٨، الهابة: ٢٩٩، ولكن نفي مرتبط بأشد الثاني دون الأول.

(٤) التهذيب ١٢٦: ٦ حديث ٢٢١.

(٥) قاله الشيخ في المبسوط ٢: ٩٦.

**المقصد الثاني :** فيمن يجب قتاله: وهم ثلاثة:

**الأول :** الحربي: وهو من عدا اليهود والنصارى والمجوس من سائر اصناف الكفار، سواء اعتقد معبوداً غير الله تعالى كالشمس والوثن والنجوم، أو لم يعتقد كالدهرى. وهؤلاء لا يقبل منهم إلا الاسلام، فان امتنعوا قوتلوا الى أن يسلموا أو يقتلوا، ولا يقبل منهم بذل الجزية.

**الثاني :** الذمي: وهو من كان من اليهود والنصارى والمجوس، اذا خرجوا من شرائط الذمة الآتية، فان التزموا بها لم يجز قتالهم.

**الثالث :** البغاة: والواجب قتال هؤلاء الاصناف مع دعاء الإمام أو نائبه الى النفور اما لكفهم أو لنقلهم الى الاسلام.

ولو اقتضت المصلحة المهاجمة بجازت، لكن لا يتولاها غير الإمام أو نائبه.

ولا فرق بين أن يكون الوثني، ومن في معناه عربياً أو عجمياً.

**قوله: (إما لكفهم أو لنقلهم إلى الاسلام).**

**قيل:** يمكن أن يكون لفاً ونشراً غير مرتب، على أن يكون لكفهم للبغاة، ولنقلهم إلى الاسلام للقسمين الآخرين، لأن البغاة مسلمون، وإنما يطلب كفهم عن الخروج عن طاعة الامام. وفيه شيء، لأن البغاة عندنا كفار مرتدون.

**فان قيل:** فكيف قبل أمير المؤمنين عليه السلام توبة من تاب من الخوارج، مع أن المرتد لا تقبل توبته عندنا؟ قلنا: يمكن أن تكون الشبهة حذراً في قبول التوبة قبل دفعها.

والذي ينبغي: تعلق الحكمين بالأقسام الثلاثة، فانه يطلب نقل كل منهم إلى الاسلام مع التمكن منه، وإلا فيطلب كفهم عن المسلمين.

**قوله: (ولا فرق بين أن يكون الوثني، ومن في معناه، عربياً أو عجمياً).**

وشرائط الذمة:

أ: بذل الجزية.

ب: التزام أحكام المسلمين.

وهذان لا يتم عقد الذمة إلا بهما، فإن أحل بأحدهما بطل العقد،

وفي معناه ترك قتال المسلمين.

ج: ترك الرنى بالمسلمة.

د: ترك إصابتها باسم نكاح، وكذا الصبي من المسلمين.

هـ: ترك فتن مسلم عن دينه.

و: قطع الطريق عليه.

ز: إيواء جاسوس المشركين.

ح: المعاونة على المسلمين، بدلالة المشركين على عوراتهم أو

مكاتبتهم.

قال بعض العامة: الوثني العجمي كندمي<sup>(١)</sup>، وقال بعضهم: تؤخذ

الجزية من جميع الكفار إلا مشرك قريش<sup>(٢)</sup>.

قوله: (إلتزام أحكام المسلمين).

لأن الصّدر في الآية<sup>(٣)</sup> مفسر بسك على لأصح.

قوله: (وفي معناه ترك قتال المسلمين).

أي: في معنى التزام أحكام مسلمين من حيث أنه ضمار، ويحتمل أن

يكون المراد في معنى العقد، إذ هو مقتضاه باعتبار أنه يقتضي الأمن، وهو ينافي

القتال، وكذا ينافي معاونة المشركين على المسلمين.

(١) المجموع ١٩: ٣٩٠-٣٩١.

(٢) الوجيز ١٩٩٠٢، المجموع ١٩: ٣٩٠-٣٩١.

(٣) التوبة: ٢٩.

وهذه الستة إن شرطت في عقد الذمة انتقض العهد بمخالفة أحدها وإلا فلا، نعم يحد أو يعزر بحسب الجناية. ولو اراد أحدهم فعل ذلك منع منه فإن مانع بالقتال نقض عهده.

ط: ما فيه غضاضة على المسلمين، وهو ذكر ربهم، أو نبيهم عليه السلام بسب، ويجب به القتل على فاعله وينقض العهد، ولو ذكرهما بما دون السب، أو ذكر دينه، أو كتابه بما لا ينبغي نقض العهد إن شرط عليه الكف عنه، وإلا فلا ويعزره.  
ي: اظهار منكر في دار الاسلام ولا ضرر فيه على المسلمين،

قوله: (وهذه الستة إن شرطت في عقد الذمة انتقض العهد بمخالفة أحدها وإلا فلا).

لعموم قوله عليه السلام: «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(١)</sup>، ولأن عقد الذمة يكنى فيه الأولان.

قوله: (فإن مانع بالقتال نقض عهده).

يريد: وإن لم يشرط في العقد.

قوله: (ما فيه غضاضة على المسلمين، وهو ذكر ربهم...).

ظاهره أن الغضاضة بهذا القسم دون القسم الآخر، وليس كذلك، وإنما وجب القتل بهذا القسم وإن لم يشرط، لأنه لو فعل ذلك مسلم أو غيره استحق به القتل.

قوله: (أو ذكر دينه أو كتابه).

أي: دين النبي صلى الله عليه وآله أو كتابه، وإنما اعتبر في هذه التصيل لما ذكر في الأقسام الستة.

كإدخال الخنازير، وإظهار شرب الخمر في دار الإسلام، ونكاح المحرمات، وروى أصحابنا أنه ينقض العهد.

يا: إحداهن البيعة، والكنائس، وإطالة البنيان، وضرب ناقوس يجب الكف عنه، سواء شرط في العقد أو لا، فإن خالفوا لم ينتقض العهد وإن شرط، لكن بعذر فاعه. وكر موضع حكم فيه بنقض العهد فإنه يستوفي أولاً ما يوجب الجرم، ثم يتخير الإمام بين القتل، والاسترقاق، والمن، والعداء.

وينبغي للإمام أن يشترط في العقد التميز عن المسلمين بأمور

قوله: (وروى أصحابنا أنه ينقض العهد)<sup>(١)</sup>.

طاهره أن الرواية واردة بنقضه العهد مطلقاً، والذي يظهر منها النقض مع الشرط، وكيف كان فالأصح النقض به مع لا بدونه.

قوله: (فإن خالفوا لم ينتقض العهد وإن شرط).

هذا قول الشيخ<sup>(٢)</sup>، والمتجه النقض به مع الشرط، واختاره المصنف في التحرير<sup>(٣)</sup>، لعموم: «المسلمون عند شروطهم»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ثم يتخير الإمام بين القتل والاسترقاق...).

قيل: وبين الرد إلى المأمن، وهو قول الشيخ<sup>(٥)</sup>، ويضعف بانتفاء الشبهة. فرع: لو فعل واحد من الكفار شيئاً من ذلك جاهلاً، فالذي ينبغي أن لا يترتب عليه نقض العهد للشبهة.

قوله: (وينبغي للإمام أن يشترط في العقد).

هذا على طريق الاستحباب.

(١) الفقيه ٢٧: ٢ حديث ٩٧، التهذيب ١٥٨: ٦ حديث ٢٨٤.

(٢) المبسوط ٤٤: ٢.

(٣) تحرير الأحكام ١٥٠: ١.

(٤) الكافي ٤٠٤: ٥ حديث ٤٨، صحيح البخاري ١٢٠: ٣، سنن الترمذي ٤٠٣: ٢ حديث ١٣٦٣.

(٥) المبسوط ٤٤: ٢.



أربعة: في اللباس، والشعر، والركوب، والكفى.

أما الثوب، فيسبون ما يخالف لونه لون غيره، ويشد الزنار فوق ثوبه إن كان نصرانياً، ويجعل لغيره خرقه في عمامته، أو يختم في رقبته خاتم رصاص أو حديد أو جليل، ولا يمنعون من فخر الثياب، ولا العمام.

وأما الشعور، فانهم يخنفون مقادير شعورهم، ولا يفرقون شعورهم.

وأما الركوب، فيمنعون من ركوب الخيل خاصة، ولا يركبون السروج، ويركبون عرضاً رجلاهم إلى جانب واحد ويمنعون تقليد السيوف، ولبس السلاح واتخاذها.

وأما الكفى، فلا يكتفون بكفى المسلمين.

قوله: (ويجعل لغيره خرقه في عمامته).

ولتكن صفراء إذا كان يهودياً، وزرقاء إذا كان نصرانياً، ويتحير في الميوس بين السواد والزرقة، كذا في حواشي الشهيد.

قوله: (أو يختم في رقبته خاتم رصاص أو حديد).

أي: يجعل علامة له الختم في عنقه من أحد هذين، ويمكن أن يكون المراد: ربط الخاتم منها في العنق شيء، أو يكون ذلك كناية عن الطوق للعنق.

قوله: (ويمنعون تقليد السيوف).

أي: ليسها، لأنها في لأصل كانت تقليد حائلها في العنق.

قوله: (وأما الكفى فلا يكتفون بكفى المسلمين).

كأبي القاسم، وأبي عبد الله، ولا يمنعون من الكفى، إطلاقاً، لأن النبي صلى الله عليه وآله قال للأسقف: «أسلم أبا الحارث»<sup>(١)</sup>.

المقصد الثالث: في كيفية القتال، والنظر في تصرف الإمام

فيهم بالقتال، والاسترقاق، والاعتناء: وفيه فصول:

الأول: في القتال:

وينبغي أن يبدأ بقتال الأقرب، ثم القريب، ثم السعيد، ثم

الأبعد. فإن كان الأبعد أشد خطراً قدم، وكذا لو كان الأقرب مهادناً.

ومع ضعف المسلمين عن المقاومة يجب لصبر، فإذا حصلت

الكثرة المقاومة وجب النفور.

وإن يجوز القتال بعد إلقاء الإمام، أو من يأمره إلى محاسن

الإسلام، إلا فيمن عرف الدعوة.

وأذا اتى الصفان لم يحز الضرار إذا كان المشركون ضعف

المسلمين أو أقل، إلا المتحرف لقتال كصت السعة، واستدبار الشمس،

وموارد المياه، وتسوية لامة الحرب، وبرج شيء أو لبسه،

قوله: (وينبغي أن يبدأ بقتال الأقرب ثم القريب).

لقوله تعالى: (قاتلوا الذين يبتغونكم من الكفار)<sup>(١)</sup> وهو للوجوب فيكون

قوله: (ينبغي) مراداً به الوجوب.

قوله: (وكذا لو كان الأقرب مهادناً).

أي: لا ضرر فيه.

قوله: (إلى محاسن الإسلام).

هي الشهادة، والتزام أحكام الإسلام.

قوله: (وتسوية لامة الحرب).

هي بالهزيمة: الدرع.

أو متحيزاً الى فئة يستنجد بها في القتال، بشرط صلاحيتها للاستنجد على اشكال، قليلة كانت أو كثيرة، قريبة أو بعيدة على اشكال.  
فإن بدا له عن القتال مع الفئة البعيدة فالوجه الجواز مع عدم التعيين.

قوله: (أو متحيزاً إلى فئة يستنجد بها في القتال).

ولو كان مراده أن ينحدها فعموم الآية<sup>(١)</sup> يتناولها، والذي في كلام الأصحاب هو الاستنجد.

قوله: (بشرط صلاحيتها للاستنجد على اشكال).

المتبادر من اشتراط لصلاحية للاستنجد أن لا يكونوا مرضى، ولا زمنى ونحو ذلك، فإن كان هذا هو المراد ضعف الاشكال، لأن من كان هذه الحالة لا يُعد فئة بحسب العادة، وهو كسائر ما لا يغناه عنده فحوار التحيز إليه حينئذ بعد جداً.

ويمكن أن يراد بالصلاحية: كونهم بحيث يرجح حصول الطفر بهم عادة، إلا أنه بعد اشتراط ذلك أيضاً، فإن مطلق المدد كاف في جواز الاستنجد. والظاهر أنه يجوز الاستنجد بكل من يرجى منه دفاع ومدد مطلقاً، لإطلاق الآية، ولا يتقيد الحكم بغير ذلك، أما من لا يعد فئة بحسب العادة كالزمنى فلا يجوز التحيز إليه.

قوله: (قريبة أو بعيدة على اشكال).

إن بعدت عنه بحيث يخرج بالتحيز إليها عن كونه مقاتلاً لم يجز، وإلا جاز لإطلاق الآية.

قوله: (فإن بدا له عن القتال مع الفئة البعيدة فالوجه الجواز مع عدم التعيين...).

أي: إذا أراد ترك القتال بعد الخروج إلى الفئة، والانفصال عن الجيش

ولا يشارك فيما غنم بعد مفارقتها، ويشارك في السابق، وكذا يشارك مع القرية لعدم قوت الاستجداء به. ولوزاد الضعف على المسلمين جاز الحرب. وفي جواز انهزام مائة بطل عن مائتي ضعيف وواحد نظير، ينشأ: من صورة العدد، والمعنى. والأقرب المنع إذ العدد معتبر مع تقارب

الذي كان فيه إلى آخره. والأصح عدم الجواز، لانحصار الجواز في التحرف والتحيز لا في ترك القتال، ولوجوب التحيز إليها، باعتباره كونه أحد الأمرين الواجبين: من القتال مع الجيش، والتحيز إلى الفة، ولأصل بقاء الوجوب. قوله: (ولا يشارك فيما غنم بعد مفارقتها).

هذا إذا كانت الفة التي تحيز إليها بعيدة، بدليل قوله: (وكذا يشارك مع القرية)، وبه صرح في التذكرة<sup>(١)</sup>. وفي حاشية الشهيد: أن الفة إن كانت من العسكر يشارك، وإلا لم يحز التحيز إليها. وقد عرفت فيما تقدم أن البعد إن خرج به عن كونه مقاتلاً منع التحيز وإلا فلا، فيبقى عليه ما هنا، ويكون حينئذ مشاركاً إذا جاز التحيز مطلقاً، لأن جواز التحيز إليها منوط بصلاحيها للاستجداء، ومنى خرجت بكثرة البعد عن الصلاحية لم يحز التحيز ومع بقاء الصلاحية هي كسرية الجيش.

قوله: (وفي جواز انهزام مائة بطل عن مائتي ضعيف وواحد نظير، ينشأ من صورة العدد والمعنى).

لا نظر إلى المعنى مع وجود الدلائل الدالة على اعتبار العدد من غير تقييد. والأصح جواز الانهزام حينئذ، فيكون قوله: (والأقرب المنع) خلاف المفتي به وقوله: ([إذ]<sup>(٢)</sup> العدد معتبر مع تقارب الأوصاف)، دعوى تقييد إطلاق النصوص بغير حجة معتبرة.

(١) التذكرة ١١١، ١.

(٢) في نسخ جامع المقاصد (إن)، وما أثبتناه من نسخة القواعد، وهو الصحيح.

الأوصاف ، فيجوز هرب مائة ضعيف من المسلمين من مائة بطل مع ظن العجز على رأي. وكذا لو زاد الكفار عن الضعف وظن السلامة استحب الثبات.

ولو ظن العطب وجب الانصراف ، ولو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات.

وتجب مواراة لشهيد دون الحربي ، فإن اشتبها فليؤازر من كان كمشي الذكر.

ويجوز للمحاربة بكل ما يرجى فيه الفتح ، كنصب المناجيق وإن كان فيهم نسوة وصبيان ، وهدم الحصون والبيوت ، والحصار ، ومنع

قوله: ( فيجوز هرب مائة ضعيف من المسلمين من مائة بطل مع ظن العجز على رأي ).

أي: إذا كان اعتبار العدد بما هو مع تقارب الأوصاف ينشأ عليه حواز ماذكر، وقد عرفت أن اعتبار ذلك مطور فيه، ولكن يجوز الحرب هاهنا بدليل آخر وهو: قوله تعالى: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)<sup>(١)</sup> فيكون ما ذكره من التضييع غير واضح.

قوله: (ولو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات على رأي).

الوجوب قوي، للرواية<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وتجب مواراة الشهيد دون الحربي).

بل الكافر مطلقاً ولو كان ذمياً، وكذا المؤلف.

قوله: (فإن اشتبها فليؤازر من كان كمشي الذكر).

أي: صغيره، وهذا هو الأصح، فيجوز النظر إلى العورة حينئذ.

(١) البقرة ٢: ١٩٥.

(٢) الكافي ٣٤٠: ٥ حديث ١، التهذيب ١٧٤: ٧ حديث ٣٤٢.

السبلة من الدخول والخروج.

ويكره بإرسال الماء، واضرام النار، وقطع الاشجار إلا مع الضرورة، وإلقاء السم على رأي.

تنمة : لا يجوز قتل المجائس، ولا نصيان، ولا النساء منهم وإن أعن إلا مع الحاجة، ولا الشيخ الفاني ولا الخنثى المشكل. ويقتل الراهب والكبير إن كان ذا رأي أو قتال.

ولو تترسوا بالنساء، أو لصيبن، أو آحاد المسلمين جاز رمي الترس في حال القتال، ولو كانوا يدفعون عن أنفسهم واحتمل الخال تركهم فالأقرب جواز رمي الترس غير المسد.

قوله: ( وإلقاء السم على رأي ).

بحرم إن أمكن الصنع بدونه.

قوله: ( إلا مع الحاجة ).

لو أحر الامتناء عن الشيخ و الخنثى لكان أحسن.

قوله: ( والكبير إن كان ذا رأي أو قتال ).

هذا بمنزلة التقييد [لقوله] <sup>(١)</sup>: ( ولا الشيخ الفاني ) لأن كونه فانياً لا يخرج

عن كونه ذا رأي.

قوله: ( ولو كانوا يدفعون عن أنفسهم ).

أي: الكفار بأن يكون المسمون قد قصدوهم، بخلاف ما لو قصد الكفار

المسلمين باخرب.

قوله: ( واحتمل الخال تركهم ).

إن لم يكن على المسلمين ضرر بالترك.

قوله: ( فالأقرب جواز رمي الترس غير المسد ).

هذا هو لأصح، ووجه القرب: أن أولاد الكفار ونساءهم وإن مع من

(١) لم ترد في نسخ جامع المقاصد ووردت في السعة المحررة، والبيان لاقتضاء البيان

ولو أمكن التحرز عن الترس المسلم فقصده الغازي وجب القود والكفارة، ولو لم يمكن التحرز فلا قود، ولا دية وتجب الكفارة. ويكره التبيت، والقتال قبل الزوال لغير حاجة، وتعرقب الدابة وإن وقفت به،

قتلهم إلا أنهم يذهبون هدرًا، وليس لهم حرمة، فيجوز عند الحاجة دفعهم، ولأنهم ربما اتخذوا ذلك عادة، فيمتنع الوصول إليهم، ولفعل النبي صلى الله عليه وآله بالطائف، حيث رماهم بالمنجنق وفيهم الأطفال والنساء<sup>(١)</sup>، أما المسلم فيجب الاحتياط في دمه.

قوله: (وجب القود والكفارة)

هي: كفارة الجمع، لأنه قتل عتداً عدواناً.

قوله: (ولو لم يمكن التحرز فلا قود ولا دية وتجب الكفارة).

هي كفارة واحدة، لطاهر قوله تعالى: (فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة)<sup>(٢)</sup> وكما أنها دليل على ذلك فهي دليل على عدم وجوب القود والدية.

قوله: (وتعرقب الدابة وإن وقفت به).

أي: يكره للمسلم أن يعرقب دابته، بدليل قوله: (وإن وقفت به) ومرجع الضمير مذلول عليه بالمصدر وهو تعرقب، ولا يحرم ذلك، أما الكراهية فلشبهت النهي عن ذلك<sup>(٣)</sup>، وأما عدم التحريم فلأن «الناس مسلطون على أموالهم»<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: يحرم تعذيب الدابة، وعدم إطعامها وسقيها وتحميلها فوق

الطاقة، فكيف حازت العرقة؟

(١) الغازي للواقدي ٣: ٩٢٧.

(٢) النساء: ٩٢.

(٣) الكافي ٤: ٤٩٠ حديث ٨.

(٤) حوالى اللآلي ٢: ١٣٨ حديث ٣٨٣.

ونقل رؤوس الكفار إلا مع نكاية الكفر به، والمبارزة من دون إذن الإمام على رأي، ومحرم لو منع، وتجب لو أُرْم. ولو طلبها مشرك استحب الخروج إليه للقوي الوثاق من نفسه بالهوض، ومحرم على الضعيف على إشكال، فإن شرط الانفراد لم تجز المعاونة إلا إذا فر المسلم وطلبه الحربي فيجوز دفعه.

قنا: حال الحرب يخالف لغيره، وإتلاف الدابة وإضعافها أمر مطلوب، لأن إبقائها بجملها ربما أدى إلى استعانة الكفار بها، وقد فعل ذلك جعفر بن أبي طالب عليه السلام في مؤتة<sup>(١)</sup>، حيث علم أنه مقتول. وأما دابة الكفار فيجوز أن تعرق، لأنه يفضي إلى إضعافهم. ويجوز إتلاف الدابة بالذكاة على كل حال قطعاً.

قوله: (إلا مع نكاية الكفارية).

أي: إذلالهم.

قوله: (والمبارزة من دون إذن الإمام على رأي).

هذا أصح، للأخبار الدالة على الحوار<sup>(٢)</sup>، لكن يحرم طلبها، لما ورد من النهي عنه (وأنه بغي)<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وتحرم لو منع، وتجب لو أُرْم، ولو طلبها مشرك استحب الخروج إليه للقوي الوثاق من نفسه بالهوض).

لكن باذن الإمام، فيستحب له أن يستأذنه، ويستحب للإمام أن يأذن له، فتجبيء فيها الأحكام الأربعة.

قوله: (وتحرم على الضعيف على إشكال).

الترك أولى، فإن قيل: هل الإشكال مع الاذن أم بدونه؟ والأول

(١) الكافي ٤٩: ٥ حديث ٩

(٢) التهذيب ١٦٩: ٩ حديث ٣٢٣.

(٣) الكافي ٣٤: ٥ حديث ٢، التهذيب ١٦٩: ٩ حديث ٣٢٤

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «س» و«لأن» وورد في «هـ».



ولولم يطلبه فالأقوى المنع من محاربتة، فإن استنجد أصحابه  
نقض أمانه، فإن تبرعوا بالإعانة فمنعهم فهو على عهدة الشرط، وإن لم  
يمنعهم جاز قتاله معهم.

ولولم يشرط الانفراد جاز إعانة المسلم.  
وتجوز الخدعة في الحرب للمبارز، وغيره. ويحرم الغدر بالكفار،  
والغلول منهم، والتمثيل بهم.  
ولا ينبغي أن يُخرج الإمام معه للقتال، كمن يزهد في

مشكل، لأنه مع الاذن كيف يحرم أو يكرم؟ وهل يأذن الامام في الحرام؟  
قلنا: يحتمل أن يأذن عليه السلام ولا يعلم حال المستأذن، فيكون التحريم  
أو الكراهة على المستأذن باعتبار ما يعلم من نفعه؛ أو يقال: الحكم في ذلك  
بدون الاذن، فيكون الحائز مرقداً بين التحريم والكراهة، بناء على أن المباشرة  
بدون الاذن مكروهة.

قوله: (ولولم يطلبه فالأقوى المنع من محاربتة).

الأقوى أقوى، وفاء بالشرط.

قوله: (وتجوز الخدعة في الحرب).

نص في القاموس أن المروي من «أن الحرب خدعة»<sup>(١)</sup>: مثلث الحياء  
المعجمة وكهْمزة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويحرم الغدر بالكفار).

أي: بعد الأمان.

قوله: (والغلول منهم).

أي: سرقة من أموالهم للحديث.

قوله: (ولا ينبغي أن يخرج الإمام معه للقتال...).

(١) الفقيه ٢٧٢، ٤ حديث ٨٢٨، تهذيب ١٦٢: ٦، حديث ٢٩٨، ٢٩٩

(٢) القاموس (جدع) ١٦٠٣

الخروج، ويعتذر بالحر وشبهه، ولا المرجف، وهو: من يقول: هلكت سرية المسلمين، ولا من يعين على المسلمين بالتجسس وإطلاع الكفار على عورات المسلمين، ولا من يوقع العداوة بين المسلمين، ولا يسهم له لو خرج.

وتجوز له الاستعانة بأهل الذمة، والمشرک الذي تؤمن غائلته، والعبد المأذون له فيه، والمراهق.

ويجوز استئجار المسلم للجهاد من الإمام وغيره، وأن يبذل الإمام من بيت المال ما يستعين به للمحارب.

ولو أخرجه الإمام قهراً لم يستحق أجره وإن لم يتعين عليه لتعيينه بإلزامه وإن كان عبداً أو ذمياً.

ولو عين شخصاً لدفن الميت وغسله فلا أجر له، وإن كان للميت تركه، أو في بيت المال اتساع.

الرد: لا يجوز ذلك بدليل قوله. (ولا من يعين على المسلمين...) ووجهه أن في ذلك ضرراً للمسلمين.

قوله: (والمشرک الذي تؤمن غائلته).

أي: يؤمن غدره، ولو لم يؤمن لم يجز إخراجه.

قوله: (لم يستحق أجره وإن لم يتعين عليه).

أي: بسبب آخر غير الإلزام.

قوله: (ولو عين شخصاً لدفن الميت وغسله فلا أجر له).

وكذا لو لم يعينه، نعم لو أريد به تعيينه للأفعال المدبوبة فإنه يظهر فائدة

التعيين في سقوط الأجرة.

ولو استأجر للجهاد ففعل سبيله قبل الموافقة استحق أجره  
الذهاب.

ولو وقفوا من غير قتال ففي استحقاق كمال الاجرة نظر، ينشأ  
من مساواة الوقوف للجهاد ولهذا يسهم له.  
ويكره للغازي أن يتولى قتل أبيه الكافر، ولا يجوز له قتل صبيان  
الكفار، ولا نسائهم مع عدم الحاجة.

### الفصل الثاني : في الاسترقاق:

الأسارى إن كانوا إنثاءً أو أطفالاً مُلكوا بالسبي وإن كانت  
الحرب قائمة.

والذكور البالغون إن أخذوا حال المقاتلة حرم إبقاؤهم ما لم  
يسلموا.

قوله: (ولو استأجر للجهاد ففعل سبيله قبل الموافقة استحق أجره  
الذهاب).

ولو ذهب بعير إذنه، كما لو هرب، فكما لو فعل الأجير بعض ما استؤجر  
عليه.

قوله: (ولو وقفوا من غير قتال ففي استحقاق كمال الأجرة  
نظر...).

إن تحقق صحة الاستئجار على الجهاد لم يثبت له من الأجرة إلا بنسبة ما  
فعل، وإن لم يجز ذلك، وجعلنا الإجارة إنما هي في مقابل الموافقة - كما نقله  
الشارح قولاً<sup>(١)</sup>، لزمه تمامها. والقول بأن استحقاق تمام الأجرة مستند إلى  
صدق اسم الجهاد بذلك، لاستحقاق السهم بالموافقة، بعيد، والمسألة موضع تردد.  
قوله: (والذكور البالغون إن أخذوا حال المقاتلة حرم إبقاؤهم ما لم  
يسلموا).

فإن أسلموا فظهر عبارة التذكرة<sup>(١)</sup> و انتهى<sup>(٢)</sup> و لتحرير<sup>(٣)</sup> تشعربالتوقف في الحكم، والشيخ رحمه الله حكم بكون الإمام عليه السلام مخيراً بين المن والفداء والاسترقاق<sup>(٤)</sup>، ولم يصرح المصنف بما يتوقف ولا ضلته.

وفي الحواشي المنسوبة إلى شيخنا الشهيد على التحرير: إن توقف المصنف يحتمل شيئين:

الأول: منع هذه الأحكام إلا المن لأنه لم يكن له استرقاق ولا فداء في حال الكفر في حال الإسلام أولى، وهو قوي منبر لولاها سيأتي من الرواية.

الثاني: تعين استرقاقه وتحتله كما هو قول بعض العامة<sup>(٥)</sup> لأن الثمن مضيق للمالية الشائنة بالاستيلاء، والفداء لم يثبت قبل الإسلام، فكذا بعده استصحاباً لما كان، لكن روى الشيخ بإساده عن الزهري، عن علي بن الحسين عليها السلام قال: «الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه وصار فيئاً»<sup>(٦)</sup>، وهي مشعرة بأن المراد من أخذ والحرب قائمة، لأن الآخر يحقون الدم على الأصح.

ولا دلالة فيه طاهرة، لأنه من أخذ بعد الحرب لا يعد محقون الدم، ولهذا لو أسر مرة أخرى في الحرب قتل، فلا دلالة فيها، لا يمكن تزيلها على من أخذ بعد الحرب، ومع ذلك فهي دالة على الاسترقاق حتماً، ولا قائل به من الأصحاب إلا ما يحتمله توقف المصنف.

وكذا روى الشيخ مفادة النبي صلى الله عليه وآله الذي أسره أصحابه<sup>(٧)</sup>، ولا دلالة فيها أيضاً، لأنها وقعة عين لا صوم لها، ولا نعلم حال

(١) التذكرة ١: ١٢٤.

(٢) انتهى ٢: ٩٢٨.

(٣) تحرير الأحكام ١: ١٤٠.

(٤) المبسوط ٢: ٢٠٠.

(٥) المجموع ١٩: ٣١٣.

(٦) الكافي ٥: ٣٥، حديث ١، التهذيب ٦: ١٥٣، حديث ٣٦٧.

(٧) المبسوط ٢: ٢٠٠.

ويتخير الإمام بين ضرب رقابهم، وقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف  
ويتركهم حتى ينزفوا ويموتوا.

وإن أخذوا بعد انقضاء الحرب حرم قتلهم.

ويتخير الإمام بين المن، والفداء، والاسترقاق. ومال الفداء  
ورقابهم مع الاسترقاق كالغنيمة.

ذلك الأسير كيف كان، والتمسك بالاستصحاب قوي.

قوله: (ويتخير الإمام بين ضرب رقابهم...).

هذا التخيير في منف القتلة، وهل هذا تخيير مصلحة واجتهاد، أم تخيير  
شهوة؟ لم أحد به تصريحاً، ولطهر أنه تخيير شهوة.

قوله: (وتركهم حتى ينزفوا ويموتوا).

ينزفوا بصم الياء، وفتح الزاء، وفيه قوله: (ويموتوا) تنبيه على أنه لا بد من  
موتهم، وإلا لم يتحقق الامتثال، هو لم يموتوا بذلك فلا بد من الاجهار عليهم.

قوله: (ويتخير الإمام بين المنّ و لفداء والاسترقاق).

هنا أحكام:

أ: هذا التخيير اجتهاد في مصلحة لا تخيير شهوة، كما صرح به المصنف في  
التذكرة<sup>(١)</sup> والنتهى<sup>(٢)</sup>، لأنه وليّ المسلمين ووكيلهم، فلا بد من تحريّ المصلحة  
لهم.

ب: لا فرق بين الكتابي وغيره على الأصح للعموم، وفرق الشيخ، فلم  
يثبت ذلك في غير الكتابي، بل جور المنّ والمفاداة ومنع من الاسترقاق، لأنه  
لا يقرّ على دينه<sup>(٣)</sup>، وهو ضعيف.

(١) التذكرة ١: ٤٢٤.

(٢) انتهى ٢: ٩٢٨.

(٣) البسوط ٢: ٢٠.

ولا يسقط هذا التخيير بإسلامهم بعد الأسر.  
ويجوز استرقاق امرأة كل كافر اسلم قبل الظفر به، ولا يمنع من ذلك كونها حاملاً بولد مسلم، سواء وطأها المسم أو أسلم زوجها لكن لا يسترَق الولد.

وينفسخ النكاح بأسر الزوجة مصقاً وإن كانت كبيرة، وبأسر الزوج الصغير مطلقاً، وبأسر الزوجين وإن كانا كبيرين، وباسترقاق الزوج الكبير، لا بأسره خاصة.

ج: لا يثبت القتل في هذا القسم، وأثبت بعض الأصحاب<sup>(١)</sup>، وهو ضعف.

قوله: (سواء وطأها المسلم، أو أسلم زوجها).  
وطء المسم لها إما مشبهة مطلقاً، أو مملكت اليمين، أو بالعقد إذا كانت كتابية وهو ظاهر.

قوله: (وينفسخ النكاح بأسر الزوجة مطلقاً).  
وفي التذكرة<sup>(٢)</sup> والمنهى<sup>(٣)</sup>: أنه إذا أسر الزوجين معاً واحداً، وتمسكها بحيث صاراً رقاً له. يبقى النكاح، لكنه يتحير في الفسخ. وهو ممكن، والعموم يقتضي عدم الفرق، وينتقض بالملوك كما سيأتي.

ويجيب بأن الحكم في الملوك لا يعرف فيه مخالف بخلاف ما هنا.

قوله: (وبأسر الزوج الصغير مطلقاً).  
لأنه كالزوجة يملك بالأسر.  
قوله: (وباسترقاق الزوج الكبير لا بأسره خاصة).  
لأنه لا يصير رقاً بمجرد الأسر.

(١) منهم: ابن البراج في المذهب ١: ٣١٦.

(٢) التذكرة ١: ٤٢٦.

(٣) المنهى ٢: ٩٢٩.

ولو كانا مملوكين تخير الغائم.

ولو صولح أهل المسيية على إطلاقها باطلاق أسير مسلم في يدهم فاطلقوه لم تجب إعادة المرأة.

ولو اطلقت بعوض جاز، ما لم يكن قد استولدها مسلم.  
ويجوز سبي منكوحة الذمي فينفسخ النكاح، ومعتقه، ومعتق المسلم.

ولا تنقطع إجارة المسلم في العبد المسيبي، ولا الدار المغنومة.  
ولا يسقط الدين للمسلم والذمي عن الحربي بالسبي والاسترقاق، إلا أن يكون الدين للمسيبي فيسقط، كما لو اشترى عبداً له عليه دين،

قوله: (ولو كانا مملوكين تخير الغائم).

لأنه لم يحدث رقاً يقتضي لانفساخ. وفيه نظر، إذ لا نسلم أن المقتضي للانفساخ إما هو حدوث الرق، وحديث أوطاس عام، إلا أن يثبت خروج الرقيقين بالاجماع.

قوله: (ولو صولح أهل المسيية - إلى قوله: - لم تجب إعادة المرأة).

وجهه أن الحر لا عوض له شرعاً.

قوله: (ومعتق المسلم).

إما مطلقاً على القول به، أو بالنذر على الوجه الذي يتصور.

قوله: (ولا تنقطع إجارة المسلم في العبد المسيبي والدار المغنومة).

قد يفهم من هذا وما بعده أن الذمي تنقطع إجارته، وليس بواضح.

قوله: (إلا أن يكون الدين للمسيبي فيسقط كما لو اشترى عبداً له

عليه دين).

هذا تمثيل لاجل وقياس، ومستند ذلك الاجماع، وأن ذمة العبد مملوكة

حيثئذ، فلا يعقل استحقاق شيء فيها.

ويقضى الدين من ماله المغنوم إن سبق الاغتنام الرق على اشكال.  
وقدم حق الدين على الغنيمة وإن زال ملكه بالرق، كما يقضى  
دين المرتد.

قوله: (ويقضى الدين من ماله المغنوم إن سبق الاغتنام الرق على  
اشكال).

يجب أن يقرأ الاغتنام بالنصب على أنه مفعول به مقدم، والرق فاعل  
مؤخر فيكون مرفوعاً. ومنشأ الاشكال: من أن المال يخرج بالاسترقاق عن الملك،  
وعمل الدين النعمة لا المال، فيقطع تعلق الدين بالمال بالاسترقاق؛ ومن أن حق  
المال أن يقضى منه الدين وحباً عند المطالبة، ومن ثم يأخذه الحاكم قهراً إذا  
امتنع من الاداء، والامتناع من أخذه بخصوصه إذا أراد الاداء ارتفاقاً بحاله، من  
حيث أنه غير في جهات الاداء وذلك لا يبيح التعلق بالأصل بقاء هذا التعلق  
بعد الاسترقاق استصحاباً لما كان، فلا يزول بمجرد ذلك، وهذا التعلق سابق على  
حق الاغتنام فيجب تقديمه، وهو الأصح.

قوله: (وقدم حق الدين على الغنيمة وإن زال ملكه بالرق...).  
جواب عن سؤال مقدر تقديره: إن لاسترقاق مزيل للملك، فكيف  
يقضى الدين منه، بخلاف الموت، فانه لا يريده بالكلية، فان جمعاً من الفقهاء  
يقولون بأن الميت يملك بعد الموت، حيث يقولون: بأن التركة على حكم مال  
الميت.

وجوابه: أن زوال الملك لا يقتضي روال جميع آثاره كما في المرتد عن  
فطرة، فان ماله يخرج حكماً عن ملكه، ومع ذلك تقضى ديونه منه؛ وفي هذا  
الكلام نظر من وجهين:

الأول بأن الاشكال يقتضي تعادل الطرفين، كما هو المصاهر، وجواب  
أحد الوجهين يقتضي ترجيح الآخر، وقد تضمنت العبارة الأمرين، ومقتضاهم  
التالي.



ولو استرق بعد الاغتنام تبع بالدين بعد العتق، وقدم حق الغنيمة في ماله.

ولو اقترنا فأقوى الاحتمالين تقديم حق الغنيمة المتعلق بالعين، ولو كان الدين لحربي فاسترق المديون فالأقرب سقوطه.

الثاني: أن ثبوت الحكم المذكور في المرتد إن كان محل وفاق فلا يلزم من ثبوت الحكم فيه ثبوته هاهنا، وإن كان محل خلاف احتج إلى دليل من خارج يرجح أحد الحكمين على الآخر، وبمجرد ذلك لا يدفع الوجه الأول هاهنا، إلا أن يقال: العبارة تشمر بالعتوى بالمذكور فيها، ولا يناقيه وجود تردد ما، فيكون الإشكال تعبيراً عن ذلك التردد، وذكر المرتد على سبيل التمثيل والايضاح، لا على سبيل الحمل والقياس<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولو استرق بعد الاغتنام تبع بالدين بعد العتق وقدم حق الغنيمة).

لأن ذمته حينئذ بما لها، وهي محل الدين، وله صلاحية الأداء بوجه آخر، فإن له أن يخرج المال عنه بجميع أسباب النقل، ولغيره انتزعه بدين سابق باذن الحاكم حيث يمكن، وبدونه حيث يتعذر، وليس لصاحب الدين بعد وقوع ذلك منازعة. وذهب الشارح إلى وجوب القضاء من المال هنا، وطاهره أن هذه المسألة محل تردد<sup>(٢)</sup>، وهو بعيد، ومختار المصنف هنا هو الأصح.

قوله: (ولو اقترنا فأقوى الاحتمالين تقديم حق الغنيمة المتعلق بالعين).

والأصح تقديم الدين لسبق تعلقه بالعين كما بيناه، ولا يضر كون محله الذمة، لأن ذلك لا يقتضي نفي التعلق.

قوله: (ولو كان الدين لحربي فاسترق المديون فالأقرب سقوطه).

(١) العبارة من (قوله) وقدم... أي نهاية النصحة) لم ترد في «أ»، ووردت في «س» و«هـ».

(٢) إيضاح المولود ١: ٣٩٢.

ولو أسلم أو أسلم المالك فهو باق، إلا أن يكون خراً.  
هذا إذا كان الدين قرضاً أو ثمناً وشبهه، أما لو كان إتلافاً أو  
غصباً فالأقرب السقوط بإسلام المدين.

هذا قيم ما إذا كان الدين لمسلم أو ذمي، ووجهه أن الدين في ذمة  
المسترق، وذمته تحت سلطنة المسلم وقهره، وما فيها تحت السلطنة تبعاً، والحري  
وماله يملك للمسلم بالقهر، لأنها في ذمته وقد يناقش في تحقق القهر المقضي  
للمملك، ولا شبهة في ثبوته في الذم تبعاً لا مباشرة، لعدم تعين الدين ووجوده  
وكونه حقاً.

قوله: (ولو أسلم)

أي: المالك والمدين.

(أو أسلم المالك خاصة، فهو باق).

أي: الدين باق بحاله، لأنه مال لمسلم، إلا أن يكون ما لا يملكه المسلم  
كالخمر، واكتفى به لظهور الأمر في أن الخمر كذلك.

قوله: (أو ثمناً وشبهه).

كالصداق وعوض الإجارة.

قوله: (أما لو كان إتلافاً أو غصباً فالأقرب السقوط بإسلام  
المدين).

وجه القرب: أن الحري في ذمة المسلم، فإذا قهره أو أتلف عليه شيئاً لم  
يثبت له عليه شيء، وينبغي أن يقال: إن تعييد بإسلام المدين ضائع، لأن  
الحري إذا قهر حرياً ملكه، وجار شراؤه منه، كما سيأتي، فإذا قهره على ماله  
ملكه أيضاً، وإتلافه نوع من القهر، وحينئذ فلا يثبت في ذمته شيء إن أسلم وإن  
لم يسلم، فلا حاجة إلى هذا التقيد.

ولو سببت امرأة وولدها للصغير كره التفريق بينهما.  
ولو عجز الأسير عن المشي لم يجب قتله؛ للجهل بحكم الإمام  
فيه، فإن قتله مسلم فهدر. ويجب اطعامه وسقيه وإن أريد قتله بعد  
لحظة، ويكره قتله صبراً.  
وحكم الطفل المسبي تابع لحكم أبويه، فإن أسلم أحدهما تبعه،  
ولو سبي منفرداً ففي تبعيته للسابي في الإسلام إشكال، أقربه ذلك

قوله: (كره التفريق بينهما).

الحق التحريم، وفي تعيين مدة خلاف، قليل: إلى سبع سنين<sup>(١)</sup>، وقيل:  
إلى مدة الرضاع<sup>(٢)</sup>، وقيل: إلى البلوغ<sup>(٣)</sup>، هل يتعدى الحكم إلى الجدة والأب؟  
فيه نظر.

قوله: (ولو عجز الأسير عن المشي لم يجب قتله للجهل بحكم الإمام  
فيه).

ينبغي أن يراد بنفي الوجوب: نفي الجواز فيراد بالأهم الأخص. والمراد  
بالأسير هنا: هو المأخوذ والحرب قائمة، لا بعد انقضاءها، وإن كان كل منها  
لا يعلم حكم الإمام فيه، لأن الأول غير فيه بين أنواع القتل، وأما الثاني فأنما  
يتخير فيه بين الأمور التي ليس القتل واحداً منها على الأصح.

قوله: (فإن قتله مسلم فهدر).

وكذا لو قتله كافر.

قوله: (ويكره قتله صبراً).

القتل صبراً هو الحبس ليقتل، وقيل غير ذلك.

قوله: (ففي تبعيته للسابي في الإسلام إشكال، أقربه ذلك في

(١) قاله أحد الشافعي وسعيد بن عبد العزيز وأصحاب الرأي، انظر: المغني لابن قدامة ١: ٤٦٠.

(٢) ذهب إليه ليث والأوزاعي كما في المغني لابن قدامة ١: ٤٦٠.

(٣) ذهب إليه الشافعي في أحد قريته، انظر: المغني ١: ٤٦٠.

في الطهارة؛ لأصالتها السالمة عن معارضة يقين التجاسة.  
 وكل حربي أسلم في دار الحرب قبل الظفر به فإنه يحقن دمه،  
 ويعصم ماله المنقول دون الأرضين والعقارات فإنها للمسلمين، ويتبعه  
 أولاده الأصاغر وإن كان فيهم حمل، دون زوجاته وأولاده الكبار.  
 ولو وقع الشك في بلوغ الأسير اعتبر بالشعر الخشن على العانة،  
 فإن ادعى استعجاله بالدواء ففي القبول إشكال. ويعول على إثبات  
 الشعر الخشن تحت الإبط، لا باخضرار الشرب.  
 والخنثى إن بال من فرج الذكور، أو سبق، أو انقطع آخراً منه  
 فذكر، وبالعكس امرأة، ولو اشتبه لم يميز قتل.

الطهارة...).

التبعية في هذا خاصة دون غيره أقرب إلى الاحتياط، وإن كان الحديث  
 قد يشعر بأن المقتضي للكفر الموجب لأحكامه هو كونه مع أبويه، بحيث يتصكنان  
 من إفساد اعتقاده<sup>(١)</sup>.

قوله: (فإن ادعى استعجاله بالدواء ففي القبول إشكال).

الأصح القبول للاحتياط في الدم.

قوله: (ويعول على إثبات الشعر تحت الإبط).

يشكل ذلك بأن الرواية وردت باعتبار شعر العانة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والخنثى إن بال من فرج الذكر).

أي: دون الآخر.

(أوسق).

ينبغي أن يراد: ولم يتأخر من الآخر، أو تأخر ولم يسبق من الآخر.

(١) الفقيه ٢: ٢٦ حديث ٩٦.

(٢) التهذيب ٦: ١٧٣ حديث ٣٣٩.

ولو اسلم عبد الحربي في دار الحرب قبل مولاه، فإن قهر مولاه بالخروج إلينا قبله تحرر، وإلا فلا.

### الفصل الثالث: في لاغتنام: ومطالبه ثلاثة:

الأول: المراد بالغنيمة هنا كل مال اخذته العتة للمجاهدة على سبيل الغلبة، دون المختلس، والمسروق فإنه لا أخذه، ودون ما ينجلي عنه الكفار بغير قتال فإنه للامام، ودون اللقطة فإنها لا أخذه.

قوله: (ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب قبل مولاه، فإن قهر مولاه بالخروج إلينا قبله تحرر، وإلا فلا).

هذا أصح، لأن مجرد الإسلام لا يصير حراً وإن دعت عنه سلطة الكافر، فما دام لا يتحقق انقهر وأبسة لا يصير حراً.  
قوله: (المراد بالغنيمة هنا كل مال ...).

إما قال: (هنا) لأن الغنيمة هي: كل ما يعتم نسب من الأسباب كتجارة، ورراعة، وحيازة مباح، وقهر، وعبية بالانجاف بالخيل والركاب؛ وهي قسمان.

أ: تقدم في باب الخمس.

ب: المراد هنا، فعل هذا: الغنيمة في موضوعها اللغوي لم ينقل إلى المعنى الثاني كما يراه العامة، وصدقها على كل من المميين صدق العام عن أفراد.  
قوله: (دون المختلس والمسروق).

المختلس: المأخوذ وصاحبه حاضر متيقظ بالحيلة، والمسروق: المأخوذ خفية بخلاف ذلك، وهذا القسم يختص به أخذه.

فان قيل: قد سبق تحريم الغلول من الكفار قلنا: يمكن الجمع، لأنه لا منافاة بين تحريم الفعل والاختصاص بالملك، مع إمكان الحمل على تخصيص التحريم بحال الأمان أو بحال الحرب.

قوله: (دون ما ينجلي عنه الكفار بغير قتال فإنه للامام).

ولو أخذ من الحربي على جهة السوم ثم هرب ملكه.  
وأقسام الغنيمة ثلاثة: ما ينقل ويحول من الامتعة وغيرها، وما لا ينقل ويحول كالأراضي، وما هو سبي كالنساء والأطفال.  
والأول: إن لم يصح للمسلم تملكه فليس غنيمة، بل ينبغي إتلافه كالخنزير، أو يجوز إبقاؤه للتخيل كالخمر. وإن صح كالذهب، والفضة، والقمشة، وغيرها أخرج منه الخمس والجمعائل وما يصطفيه الإمام لنفسه، والباقي للغنائم خاصة، سواء حواه العسكر أولا، وليس لغيرهم فيه شيء، ولا لبعضهم الاختصاص بشيء.

حقه: ودون بالمعطف، لأنه ملحوظ على المخرج بدون؛ وكان الأول أن يقول: غير إيحاف بخيل ولا ركابة لأن مقتضى عبارته أن ما أخذ بالفرع - مثل أن يرز المسلمون على حصن، أو على قلعة فيهرب أهلها، ويركزون أموالهم فرعاً - أن لا يكون غنيمة، وقد صرح في المنتهى<sup>(١)</sup> والتذكرة<sup>(٢)</sup> بأنه غنيمة، وهو صريح القرآن العزيز<sup>(٣)</sup>، واحتار الشيخ أنه مما أفاء الله على رسوله<sup>(٤)</sup>، والأول هو الأطهر.

قوله: (والأول إن لم يصح للمسلم تملكه فليس غنيمة).  
على ظاهر هذه العبارة مؤاحدة، لأنه قد جعل هذا أحد أقسام الغنيمة، فكيف يصح قوله: (ليس غنيمة)؟  
قوله: (بل ينبغي إتلافه كالخنزير أو يجوز إبقاؤه للتخيل كالخمر).  
هذه العبارة فاسدة التركيب، لأنه لا معنى للاضراب (بل) فيها، وكان حقه أن يقول: وهو إما أن يجوز إبقاؤه كالخمر فائدة التحليل، أو لا كالخنزير.

(١) المنتهى ٢: ٩٢٢.

(٢) التذكرة ١: ٤١٩.

(٣) الحشر: ٧.

(٤) البسوط ٢: ٦٤.

نعم لبعضهم التخصيص بما يحتاج اليه من الماكول، وعلف الدواب قدر الكفاية، سواء كان غنياً أو فقيراً، وسواء كان هناك سوق أولاً، وسواء كان الماكول من الطعام أو مثل السكر والفاكهة الرطبة أو اليابسة.

ولو احتاج الغنم الى ذبح البهيمة المأكولة اكل اللحم، وردة الجلد الى المغنم. ولو عمل منه شيئاً أو شبه رده وعليه أجرته. وليس له لبس الثياب، ولا استعمال الدواء والدهن، إلا مع الضمان.

ويساح الأخذ لمن معه طعام، ومن ليس معه لكن قدر الحاجة ما داموا في دار الحرب. وليس له أن يضيف من ليس من الغنمين. ولو فضل من الطعام شيء بعد الدخول الى دار الاسلام رده.

ولو اقترض غنم بمثله شيئاً من الغنيمة، أو علفاً لدوانه جاز، ولا يكون قرضاً لانقضاء ملك الأول، ويكون الثاني احق باليد.

وليس للأول مطالبة، فإن رده عليه صار أولى باليد المتجددة. ولو خرجا من دار الحرب لم يجز له رده على المقرض، بل على الغنيمة.

ولو باعه من الغنيمة بشيء منها، فكل منها احق باليد فيما صار اليه، وليس بيعاً، فلا يجري فيه الربا، ولو كان الثمن من غير الغنيمة لم

قوله: (سواء كان غنياً أو فقيراً).

وقيل: لا يجوز إلا عند الحاجة، والأصح الأول، لظاهر قوله تعالى: (فكلوا مما غنمتم)<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولو عمل منه شيئاً).

هو في الأصل: القرية البالية.

يملكه البائع ورده على المشتري، ولو كان المشتري من غير الغانمين لم يصح إقراره عليه، بل يرده إلى الغنيمة.

**والثاني:** ما لا ينقل يخرج منه الخمس إما بافراز بعضه، أو باخراج خمس حاصله، والباقي للمسلمين قاطبة، لا يختص به الغانمون مثل الأرض، فإن فتحت عنوة فإن كانت محبة فهي للمسلمين قاطبة، لا يختص بها الغانمون، والنظر فيها إلى الإمام.

ولا يصح بيعها، ولا وقفها، ولا هبتها، ولا يملكها المتصرف فيها على الخصوص.

ويقبلها الإمام لمن يرام، بما يراه خطأ للمسلمين، ويصرف

قوله: (ما لا ينقل يخرج منه الخمس...) .  
هذا في حال ظهور الإمام عليه السلام، أما في حال الغيبة في الأخبار ما يدل على أنه لا خمس فيه<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولا يصح بيعها ولا وقفها ولا هبتها).  
هذا في حال ظهور الإمام عليه السلام، أما في حال الغيبة فينفذ ذلك كله كما صرح به في الدروس<sup>(٢)</sup> وصرح به غيره.

وقد عد الأصحاب في المفتوح عمدة: أرض العراق، وحدثها طويلاً: من الموصل إلى تخوم عبادان، وعرضاً: من طرف القادسية المتصل بعذيب الهجانات إلى حلوان بالضم، ومكة على الظاهر من المذهب، وخراسان: من أقصاها إلى كرمان، وخوزستان، وهمدان، وقروين وما حوالها - ذكره بعض الأصحاب مستنداً إلى المبسوط<sup>(٣)</sup> - والشام ولم يذكروا تحديداتها، وكتب التواريخ كافلة ببيان ما سوى ذلك.

(١) الفقيه ٢: ٢٣ حديث ٨٨، التهذيب ١٤٣-١٤٥ حديث ٣٩٩-٤٠٤.

(٢) الدروس: ١٦٣.

(٣) المبسوط ٢: ٣٣-٣٤.



حاصلها في مصالحهم كسد الثغور، وبناء القناطر، ومعونة الغزاة، وازراق الولاة والقضاة، وما أشبه.

فلوماتت لم يصح احيائها، لأن المالك لها معروف، وهو المسلمون كافة، وما كان منها مواتاً حال الفتح فلإمام خاصة، لا يجوز احيائها إلا بإذنه، فان تصرف فيها أحد بغير إذن فعليه طسقتها له، وفي حال الغيبة يملكها للمحيي من غير إذن.

وأما أرض الصبح فلأربابها إن صولحوا على أن الأرض لهم، ولو صولحوا على أنها للمسلمين، وهم السكتي، وعليهم الجزية فالعاصر للمسلمين قاطبة، والموات للإمام خاصة، وعليهم ما يصلحهم الإمام إذا شرطت الأرض لهم، ويملكونها على الخصوص، ويتصرفون بالتبعية وعندهم فإن باع أحدهم أرضه على مسلم صبح، وانتقل مال الصلح عن الأرض الى رقة الذمي. ولو اسلم الذمي ملك أرضه، وسقط مال الصلح عنه. وأما أرض من أسلم أهلها عنها فهي لهم خاصة، وليس عليهم سوى الزكاة مع الشرائط.

قوله: (وما كان منها مواتاً حال الفتح).

مقتضى العبارة أن هذا من المنبئة، وليس كذلك، لأن هذا من الأنفال.

قوله: (فعليه طسقتها له).

هو الخراج، فارسي معرب.

قوله: (أرض من أسلم أهلها عليها).

في هذا التركيب نظر، لأنه ليس في الصلة ضمير يعود إلى الموصول، ولا يتم الربط بدونه. واعتُذر بأن في (أسلم) ضمير يعود إليه و(أهلها) بدل منه، لأن

وكل أرض ترك أهلها عمارتها فلامام أن يقبلها بمن يعمرها،  
ويأخذ منها طسقا لأربابها.

وكل من أحيا أرضاً ميتة لم يسبقه غيره إليها فهو أولى، فان  
كان لها مالك معروف فعليه طسقا له، وله انتزاعها من يده.

الثالث: السبايا والذراري: وهي من الفنائه، يخرج منها  
الخمس والباقي للفنائه خاصة.

فروع:

أ: المباحات بالأصل كالصيد، والشجر لا تخص أحداً، فان

إبدال المظهر من المضمير جائز. وفيه نظير لأن ذلك حيث يكون الإضمار محققاً،  
أن يكون الفعل مما يمتنع التصريح بإعماله كفعل الأمر ومضارع التكلم مثلاً،  
لا نحو هذا، ولأن فيه مساداً آخر، فان المضمير لا مفسر له حينئذ أصلاً فيبقى على  
إعماله، فان مرجعه إن صح مبهم، وهو الموصول، بخلاف ما قلناه، لأن مفسر  
المضمير موحود.

قوله: (فان كان لها مالك معروف فعليه طسقا له).

ذكر الاصحاب هذا الحكم كذلك، فان قيل: كيف جاز التصرف في  
ملك الغير بغير إذنه؟

قلنا: إذا دلت القرائن على إرضاه عن عمارتها، فقد ظهرت علامات  
الإباحة لمن شاء أحيائها، كما في سائر الأشياء التي شهدت القرائن بإرضاء  
المالك عنها، ويجب عليه أجرتها، لأن القرائن إنما دلت على الإرضاء عن العمارة  
لا عن الاجرة. ولو أن المالك ترك عمارتها لضرورة منع مانع ونحو ذلك لم يجوز  
لأحد إحيائها إلا بإذنه. أو يقال: إحيائها قبل أن يعلم ذلك، ثم ظهر المالك،  
وهذا جيد أيضاً.

قوله: (المباحات بالأصل...).

أي: هذه لا تعد من الغنيمة، بل هي لأخذها، لأن الغنيمة مال الكفا

كان عليه أثر ملك كالطير المقصوص، والشجر المقطوع فغنيمة.

ب: لو وجد شيء في دار الحرب يصلح للمسلمين والكفار  
فلقطة.

ج: الغانم هل يملك حصته من الغنيمة بمجرد الاغتنام أو يملك  
إن تملك؟ فيه احتمال، فعلى الثاني يسقط حقه منها بالاعراض قبل  
القسمة، إذ الغرض الأقصى في الجهاد حفظ للملة، والغنيمة تابعة فتسقط  
بالاعراض.

لكن ما كان عليه منها أثر الهد فهو مملوك، فهو غنيمة.

قوله: (لو وجد شيء في دار الحرب ...).

أي: مطروحاً في مكانه لا يظهر عليه علامة يد الكافر، كالخيمة ونحوها،  
في طريق ونحوه.

قوله: (الغانم هل يملك حصته من الغنيمة بمجرد الاغتنام؟).

سيأتي تحقيق القول في ذلك، وإنما ذكره هنا للتخريج على الثاني.

قوله: (فعلى الثاني يسقط حقه منها بالاعراض قبل القسمة).

لأنه غير مالك، وإنما هو ذو أولوية، ويفهم من العبارة أنه على القول  
بالمالك بالاغتنام لا يسقط حقه بالاعراض. ويرده: أن الملك ربما كان ضعيفاً  
متزلزلاً يقبل الزوال بالاعراض، فلا مندفاة.

قوله: (إذ الغرض الأقصى في الجهاد حفظ للملة، والغنيمة تابعة،  
فيسقط بالاعراض).

قد يقال: هذا لا يصلح للاستدلال، لأنه لا دلالة فيه، ولا تلازم بين  
النتيجة وما جعل مقتضياً لها.

ويجاب: بأنه يمكن أن يكون استدلالاً بالمناسبة، بمعنى أنه يناسب غرض  
الجهاد ثبوت أثر الاعراض، وهو سقوط الحق من الغنيمة وتمحيضه للقربة، لأن  
مقصود الجهاد لا يفوت بذلك، بل يتأكد.

والأقرب عدم صحة الإعراض بعد قوله: اخترت الغنيمة،  
ويفرض المعرض كالمعدوم.  
ولو أعرض الجميع ففي نقلها إلى أرباب الخمس خاصة نظر،

قوله: (والأقرب عدم صحة الإعراض بعد قوله: اخترت  
الغنيمة).

هذا بناء على صحة الإعراض عن الحق فيها البقي على الثاني، ووجه  
القرب توقف الملك على اختياره ولا لكون قهرياً، فيحصل بالاغتنام وقد فرض  
خلافه، والاختيار قد حصل.  
وليه نظر من وجهين:

الأول: أنا لا نسلم توقف الملك على اختياره، بل على القسمة التي هي  
منوطة باختيار الامام.

الثاني: أنه لو ثبت توقفه على اختياره فهو اختيار محصور، لا مطلق  
الاختيار والحق: إن قلنا أنه لا يملك بالاعتماد فعلم الملك مستصحب إلى أن  
يتحقق مادل الشرع على التملك به قطعاً، وهو "قسمة".  
قوله: (ويفرض المعرض كالمعدوم).

أي فتقسم الغنيمة بين الباقيين سواء، فيكون هذا الحكم من أحكام  
ما قبل الأقرب، وهو حيث يصح الإعراض.

وربما فهم بعض الفضلاء تعلقه بحملة الأقرب، على أنه حكم من  
أحكامه، حيث أن الإعراض إذا لم يصح فالمعرض من حيث هو معرض كالمعدوم،  
بمعنى أنه مساو لمن لم يعرض<sup>(١)</sup>. وهذا محتمل، إلا أنه بعيد لا يخلو من تكلف،  
والمتبادر خلافه.

قوله: (ولو أعرض الجميع ففي نقلها إلى أرباب الخمس خاصة

أقربه أنها للإمام.

والأقرب صحة إعراض المفلس دون السفه والصبي، إلا أن يبلغ قبل القسمة. ولا إعرض للعبد عن الرضخ بل لسيدته. ويصح إعراض السالب عن سيده. ولو مات قبل الإعراض فللوارث أن يعرض.

نظر أقربه أنها للإمام).

النظر في أنها لأرباب خمس مطلقاً للشركة بين الجميع، باعتبار الخمس، المقتضية للتوسط على باقي الغنيمة، الذي لا يملكه مالك، فهو كالمباح المختلط بالملوك شائعاً، فإن لصاحبه عليه هداً وللإمام عليه السلام، لأن من عداه ليس له يد وإن كان له استحقاق، إذ ليس له حيازة، إذ اليد في العينة إنما هي بالحيازة، وذلك متحقق في الإمام عليه السلام دون غيره فيكون أحق بها، وهذا هو وجه القرب، فإن فيه أرجحية.

قوله: (والأقرب صحة إعراض المفلس دون السفه والصبي).

هذا ينبغي أن يكون مخرجاً على الثاني وهو ثبوت الأولوية، إذ لو ملك المفلس لم يجز له التصرف في مال، وبعد الملك لا يحتاج في التملك إلى شيء آخر، بخلاف مالوقلاً بالأولوية خاصة، وكلام الشارح الفاضل<sup>(١)</sup> هنا لا يحل من نظره، لأنه يبين القرب بأنه غير مالك، ومقارنه بأنه مالك.

وأما السفه فينبغي عدم صحة إعراضه مطلقاً، لأنه يستلزم التصرف في الحقوق المالية وهو ممنوع منه؛ وعبرة الصبي معلوم عدم الاعتداد بها.

قوله: (ولا إعراض العبد عن الرضخ، بل لسيدته).

وفي بعض النسخ: (ولا إعراض للعبد عن الرضخ، بل لسيدته) وهي أحسن وأوقع في النفس.

د: هل يملك الغنيمة بالاستيلاء أو القسمة، أو يظهر الملك بالاستيلاء مع القسمة وانتفاؤه مع الاعراض والتلف؟ فيه نظر أقربيه الأول.

ه: لو كان في المغنم من ينعتق على بعضهم اتعتق على الأول نصيبه، وقوم عليه إن قلنا بالتقوم في مثله،

قوله: (هل تملك الغنيمة بالاستيلاء...).

لا يحى ما في هذه العبارة من التكلف والبعد عن الفهم، لأن الناظر يتوهم مغايرتها لما في الفرع الثالث، والأقرب ما قرره المصنف، وهو الملك بالاستيلاء، لأن الملك يمتنع أن يبقى بغير ملك، لعدم تعلقه، وقد زال ملك الكفار، فيثبت ملك المسلمين، إذ لا واسطة، ولا يضر ثبوت الإعراض، لأنه متزلزل ضعيف.

فائدة: معنى ملكه: أن يملك عبورته، بحيث يقدر على التملك بسبب قريب، على معنى أنه قد حصل المعد الذي صدر حصول الملك معه قريباً جداً، ولا بد للعبارة من تأويل، وإلا فكل كامل له أهلية أن يملك، أو يقال: المراد ملك أن يملك هذا الشيء المخصوص، أعني: الغنيمة، وهذا خاص بالغنائم.

فإن قلت: أي شيء يراد بملكه أن يملك؟

قلت: الطاهر أن المراد به: حصول الأولوية، كما في أولوية التحجير في الأرض المباحة، وحيارة المباحات والنقطة وعودك.

قوله: (لو كان في المغنم من ينعتق على بعضهم اتعتق على الأول نصيبه).

أي: على القول بالملك بالاستيلاء، وضمير في (نصيبه) يعود إلى ذلك البعض.

قوله: (وقوم عليه إن قلنا بالتقوم في مثله).

وهو أن من أدخل في ملكه شخصاً ممن يعتق عليه قوم عليه، لأنه يدخله

ولا ينعق على الثاني إلا أن يخصه الامام به فينعتق، وإن خص به جماعة هو أحدهم ورضني عتق عليه ولزمه نصيب الشركاء.

و لو وطأ الغنم جارية المغنم عالماً سقط من الحد بقدر حقه،

إياه في ملكه معتق، لأن اختيار السبب اختيار للمسبب، وإن كان لا يعلم ذلك، كما لو اشترى وكيل المالك له أباة بماله.

قوله: (ولا ينعق على الثاني).

أي: على القول بأنه ملكه ~~إلا أن~~ يملك.

قوله: (إلا أن يخصه الامام به فينعتق).

لأن قسمة الغنم باختيار الامام، ويملك الغنم بتخصيص الامام، ولا

يتوقف على رضاه.

قوله: (وإن خص به جماعة هو أحدهم ورضني ...).

إنما قيده بالرضى هنا لأن الشركة عيب، فلا يلزمه الرضى بها، والذي

ينفذ فعل الامام له ولا يتوقف على رضاه، إما هو التميمين من الغنيمة لا جعله شريكاً.

فإن قلت: فلو فسد الامام ذلك تعين عليه الرضى لعدم حواجز مخالفته،

قلت: لا بحث لنا في الامام عليه السلام، لأنه معصوم تجب طاعته، وكل ما يفعله فهو عين الحق، إنما البحث على تقديرين:

أحدهما: أن نأثبه عليه السلام لو فعل ذلك باجتهاده توقف على الرضى.

الثاني: إن الذي تقتضيه صحة النظر بالنسبة إلى المدارك الفقهية ماذا؟

أيلزم الامام عليه السلام أحد الغانمين بالرضى بالحق المشترك؟ فيقال: الذي يرشد

إليه الدليل العدم، لفقد ما يدل على ذلك من لشرع بنص أو إجماع، وتحقق الإلزام

في أصل الحق من الغنيمة لا يقتضي تحقق الإلزام في الرضى بالمشترك، ولنا

نحكم بالتوقف على الرضى على تقدير إلزامه، وهو ظاهر.

قوله: (لو وطأ الغنم جارية المغنم عالماً سقط من الحد بقدر حقه).

وأقيم عليه الحد بقدر نصيب الباقين، فإن أحبها فله منه بقدر حقه. والأقرب وجوب العشر مع البكارة، ونصفه مع عدمها، ويسقط منه قدر نصيبه ويلحق الولد به وتصير أم ولد.

هذا مبني على الأقرب من أنه يملك، واستقيد بكونه عاماً ليخرج الجاهل لأنه ذو شبهة؛ وينبغي أن يقيد بكونه عاماً، إذ لناسي لا يقصر عن ذي الشبهة، وظاهر وجه سقوط مقدار حصته من الحد، لأنه وطء في ملك، ولو قلنا بالأولية أو بالانكشاف بالقسمة فالذي ينبغي أن لاحد، لعدم تحقق ملك الغير، ولتجويز حصولها في ملكه بالقسمة، فلا يقصر عن الشبهة.

قوله: (والأقرب وجوب العشر مع البكارة) ونصفه مع عدمها). هذا مبني على الملك بالاستيلاء، لأنها عين مشتركة، والأشهر في وطء المشتركة ذلك، وقبل بوجوب مهر المثل<sup>(١)</sup>، والعمل على الشهور للرواية، وإن كان حائب المالية يقتضي مهر المثل.

ولو قلنا: بعدم الملك بالحجارة فمهر المثل أقوى لاتعاء الشركة. ولو قلنا بالمراعاة، فالمتعه توقف الحال على الكشف. وهذا إذا كانت جاهلة أو مكرهة، فلو كانت مطاوعة عالمة ففي وجوب المهر إشكال، لأنها سفي، وأطلق الشيخ في الخلاف عدم وجوب الحد<sup>(٢)</sup>، وفي المبسوط بنى وجوب المهر بالوطء<sup>(٣)</sup>، وكلاهما غير جيد.

قوله: (ويسقط منه قدر نصيبه).

لأنه مملوك له.

قوله: (ويلحق الولد به).

لامتناع الحكم بسحاق البعض دون البعض الآخر.

قوله: (وتصير أم ولده).

(١) المجموع ١٩ : ٣٣٨، المهذب ٢ : ٢٤٢.

(٢) الخلاف ٣ : ١٨٤ مسألة ١٤ كتاب السير.

(٣) المبسوط ٢ : ٣٢.



وتقوم الجارية عليه وولدها يوم سقوطه حياً، إلا إن كانت قامت قبل الوضع فلا يقوم الولد.

ن يجوز اتلاف ما يحتاج الى اتلافه من أموال الكفار للظفر بهم كقطع الأشجار، وقتل الحيوان؛ لا مع عدم الحاجة. والكتب إن كانت مباحة كالطب والأدب، لم يجوز اتلافها

لأنها مملوكة له ولدت في ملكه فيتناولها اللفظ باعتبار الاشتقاق.

قوله: (وتقوم الجارية عليه، وولدها يوم سقوطه حياً).

أما تقويمها فلصيرورتها أم ولدها وأما ولدها فللحاقه بها وصيرورته حرّاً، وأما تقويمه يوم سقوطه فلا حينئذ يحكم عليه بكونه آدمياً، وهو محل كونه مالاً بالاستقلال، وقد قوت عليهم، ولا يخفى أن حصته منه تسقط قيمتها. وأما التقييد بسقوطه حياً، فلا لأنه لو سقط ميتاً فلا تقويم للأم، لكن يلزم أرشها وتسقط حصته.

قوله: (إلا إن كانت قامت قبل الوضع).

لأنها حينئذ تقوم مع الحمل.

قوله: (لا مع عدم الحاجة).

ظاهرة التحريم، والكراهية أظهر، وقد صرح في المستهى بكراهية قطع الأشجار وفي قتل الحيوان قال: لا ينبغي<sup>(١)</sup>، ولا شك أن قتل الحيوان أعلط من قطع الأشجار لكن التحريم لا يخلو من بعد، وإن كان في الحديث نبى النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك عدم الحاجة<sup>(٢)</sup>، فإنه يحتمل من الكراهية، لأن المتبادر في أمثال ذلك التأديب.

(١) انتهى ٢٠٩-٩٠٩.

(٢) الكافي ٢٩٠٥، ٣٠ حديث ٨، ٩، التهذيب ١٦: ١٣٨، ١٣٩ حديث ٢٣٢، ٢٣٣.

وهي غنيمة، وغيرها كالزبدقة والكفر لا يجوز ابقاؤها، وكذا التوراة والانجيل.

وكلب الصيد، والماشية، والزرع، والحائط، غنيمة بخلاف

غيره.

### المطلب الثاني : في قسمة الغنيمة:

تجب البدأة بالمشروط كالجمائل والسلب والرضخ، ثم بما تحتاج

اليه الغنيمة من النفقة مدة بقائها حتى تقسم كأجرة الراعي والحافظ، ثم الخمس.

### قوله: ( وكذا التوراة والانجيل )،

لأنها عرفان مبدلان، فلا يمكن الإعتداء إلى ما هو حكم الله المنسوخ، ولو أريد بها النقض والحجة حاز الاستبقاء على لظاهر. ولو ظفرتنا بأهل الخلاف لم يجر لنا فعل ذلك بكتهم، لأنها ما كان ممكوك لهم وليس غنيمة لنا، وتميز الحق من الباطل فيه، نعم يجب دفع العوض إليهم عنها، وجعلها عد من له قوة النقض من المؤمنين. ولو أفردمها عن غيره جاز عنه بعد دفع العوض.

### قوله: (تجب البدأة بالمشروط كالجمائل والسلب).

لتعق الاستحقاق بتلك العين المخصوصة.

### قوله: (والرضخ).

في التذكرة: اخر الرضخ عما تحتاج إليه الغنيمة<sup>(١)</sup>، وكذا فعل في المنتهى<sup>(٢)</sup> والتحرير<sup>(٣)</sup>، والظاهر أنه لا تفاوت، لأن الرضخ لا بد منه، ولا يزاحم الأمور المذكورة.

(١) التذكرة ١: ٤٣٣.

(٢) المنتهى ٢: ٩٤٨.

(٣) تحرير الأحكام ١: ١٤٦.

وتقسم أربعة الأخماس الباقية بين المقاتلة، ومن حضر وإن لم يقاتل حتى المولود بعد الحيازة قبل القسمة، والمدد المتصل بهم بعد الغنيمة قبل القسمة والمريض بالسوية. ولا يفضل أحد لشدة بلائه، للمراجل سهم، وللفارس سهمان، ولذي الأفراس ثلاثة، سواء قاتلوا في البر أو البحر، استغنوا عن الخيل أو لا.

قوله: (حتى المولود بعد الحيازة قبل القسمة).

ولا فرق بين كون أبويه أو أحدهما حاضراً أو لا.

قوله: (والمدد المتصل بهم بعد الغنيمة قبل القسمة).

بشرط إلحاقهم، وحضورهم معهم قبل القسمة، فإن لم يلحق بهم إلا بعدها فلا شيء لهم إجماعاً. وفي عبارة ابن الجنييد ما يقتضي الاستحقاق إذا كان المدد بعدد المعونة وإن لم يلحق قبل القسمة ولا يقر حاله عن السرية<sup>(١)</sup>، إلا أن المصنف نقل الإجماع في غير موضع على عدم الاستحقاق (إذا لم يصل قبل القسمة)<sup>(٢) (٣)</sup>.

قوله: (والمريض).

سواء كان مرضه مانعاً من الجهاد كالمفلوج، أم لا كذي الصداغ، وهو مذهب الأصحاب<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وللفارس سهمان).

وقيل: ثلاثة أسهم<sup>(٥)</sup>، وهه رواية<sup>(٦)</sup>، والأول هو الأصح والمشهور وبالشهرة ترجح الرواية على الأخرى

(١) نقله عنه في المختلف: ٣٢٨.

(٢) نقل الإجماع في المنتهى ٢: ٩٥٢.

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «U».

(٤) مهم الشيخ في المبسوط ٢: ٧١.

(٥) نقله عنه في المختلف: ٣٢٨.

(٦) التهذيب ٦: ١٤٧ حديث ٢٥٧، الاستبصار ٣: ٣ حديث ٤.

ولا سهم للعبيد، ولا النساء، ولا الكفار، ولا الأعراب وهم من أظهر الاسلام ولم يصفه وإن قاتلوا مع المهاجرين على رأي، بل يرضخ الإمام للجميع على حسب المصلحة.

وينبغي المفاضلة في الرضخ بسبب شدة قتاله وضعفه.  
ولا سهم للمخذل، ولا المرجف، ولا يرضخ لهم ولا لغير الخيل من الإبل والبغال والحمير.

قوله: (ولا للأعراب، وهم: من أظهر الاسلام ولم يصفه، وإن قاتلوا مع المهاجرين على رأي).

المراد بالأعراب هنا: من كان من أهل السادية كملك، والرأي المذكور هو المشهور بين الأصحاب، وعليه الفتوى، وبه رواية حسنة<sup>(١)</sup>. والمراد: (من أظهر الاسلام ولم يصفه): من لم يعرف غنائمه بحسب خبر عنه منعه، وإنما أظهر الشهادتين خاصة، وليس له علم بمقاصد الإسلام.

قوله: (وينبغي المفاضلة في الرضخ بسبب شدة قتاله وضعفه).  
هذا الحكم يمكن أن يكون على الاستحباب، فيشكل بأن مناط المفاضلة هو المصلحة وبدونها لا يجوز، فكيف يتصور الاستحباب؟ ويمكن كونه على الوجوب، فيشكل بأن المصلحة لو اقتضت خلاف ذلك وجب المصير إليها، إلا أن يحمل على الوجوب مع مطابقته للمصلحة.

قوله: (ولا يسهم للمخذل ولا المرجف ولا يرضخ لهم).  
إن قيل: قد سبق أنه لا يجوز أخذهم مع الجيش، وذكر أنهم لا يسهم لهم، فإعادته تكرار.

ويجاب: بأن ذكر عدم الإسهام هناك استطرادي، وها هنا محله الحقيقي. وأيضاً ففي الإعادة فائدة ببيان عدم الرضخ، وأما الضمير إلى المخذل والمرجف بصيغة الجمع إما على المعنى، لأن الحل باللام في قوة المتعدد لمعنى الجنس، أو لأن

وفي الإسهام للحطيم وهو الذي ينكس، والقحم وهو الكبير  
المهرم، والضرع وهو الصغير، ولاعجف وهو المهزول، والرازح وهو الذي  
لا حراك به نظراً، ينشأ: من عموم الاسم، ومن عدم الانتفاع.  
والاعتبار بكونه فارساً عند الحيابة،

التثنية يقع عليها الجمع إما حقيقة أو مجازاً.

قوله: (وفي الإسهام للحطيم).

وهو الذي ينكس الحطيم ككتف، هو الذي بقوائمه دام يكاد يقع على  
رأسه منه، وهو معنى النكس، وفي التذكيرة<sup>(١)</sup> والمنتهى<sup>(٢)</sup>: هو الذي ينكسر،  
وعبارة القاموس<sup>(٣)</sup> قد تنال.

قوله: (والقحم وهو لكبير الهرم).

القحم بفتح القاف، وإسكان الحاء المهملة.

قوله: (والضرع)<sup>(٤)</sup>.

هو بفتح الضاد المعجمة والراء معاً.

قوله: (والرازح)<sup>(٥)</sup>.

هو بالراء، ثم الزاي بعد الألف، والحاء المهملة.

قوله: (نظر ينشأ...).

المسألة موضع تردد.

قوله: (والاعتبار بكونه فارساً عند الحيابة إلى القسمة).

ظاهر هذه العبارة: أنه إنما يستحق سهم الفارس إذ كان فارساً من حين

(١) التذكيرة ١١: ٤٣٤.

(٢) المنتهى ٢: ٩٥١.

(٣) القاموس (حطم) ٤: ٩٨.

(٤) الضرع: الصغير الذي لا يصح للركوب أو الصيغ، مجمع البحرين (ضرع) ٤: ٣٦٤.

(٥) راجح ليعبر راجحاً: هزل هزلاً شديداً فهو رازح، ومنه «لا سهم للرازح» يعني الهالك هزلاً، مجمع

البحرين (راجح) ٢: ٣٥٢.

فلو دخل المعركة راجلاً فلنك بعد انقضاء الحرب فرساً قبل القسمة أسهم لها.

الحيازة إلى زمان القسمة. وهو مشكل، إذ لا دليل يدل على اعتبار ذلك. والذي يقتضيه النظر أن كل من صدق عليه أنه فارس وقت القسمة استحق، لأنه محل اعتبار الفارس والراجل.

ولا استبعاد في استحقاقه لو صار فرساً بعد الحيازة قبل القسمة، لأنه ليس أبعد من المدد اللاحق قبلها، والولود قبلها، إلا أن الموجود في عبارات المصنف في كتبه<sup>(١)</sup>، وغيره<sup>(٢)</sup>: أن الاعتبار بكونه فارساً وقت الحيازة، فربما يعني ذلك على أن الغنيمه تملك بالحيازة، حتى لو قلنا بملكك بالقسمة اعتبر الحال حين القسمة.

وكلام المصنف هنا يقتضي المعنى الذي ذكرناه أولاً، حيث قال إنه (لو دخل راجلاً فلنك قبل القسمة فرساً أسهم لها) وإن كان قوله: (والاعتبار بكونه فارساً...) لا يطبق عليه بحسب ظاهره، وإنما لشيء يحتمله أمران: أحدهما: ما سبق.

والثاني: أن الزمان من الحيازة إلى قسمة كله معتبر، ففي أي حزه منه كان فارساً ثبت له السهمان، وفيه بعد ظاهر.

ونزل شيخنا الشهيد العبارة: على معنى أو القسمة، وجعل ما قبل أو مبنياً على ملك الغنم بالحيازة، وما بعدها مبني على ملكه بالقسمة، وما أبعد عن التصور، وأبعد العبارة عن الدلالة عليه<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فلو دخل المعركة راجلاً فلنك بعد انقضاء الحرب فرساً قبل القسمة).

إن لم ينزل هذا الحكم على ملك أسير قبل الحيازة كان منافياً لما دلت

(١) التذكرة ١: ٤٣٥، تحرير الأحكام ١: ١٤٦.

(٢) مهم. المحقق في المختصر المصنف ١: ١١٣، وشرائع الإسلام ١: ٣٢٥.

(٣) في النسخة الحجرية و«د» كان قد حصل خلط في عبارات السابقة، فرتبها اعتماداً على ما في

«س» و«ه».

ولو قاتل فارساً ثم نفقت فرسه، أو باعها، أو أخذه المشركون بعد الحيازة قبل القسمة لم يسهم له.

ولا يسهم للمغضوب مع غيبة المالك، وله الاجرة على الغاصب، ومع حضوره السهم له، والمقاتل سهم الراجل. والأقرب احتساب الأجرة منه فإن قصر عنه وحسب الاكمال.

عليه العبارة السابقة.

قوله: (ولو قاتل فارساً ثم نفقت فرسه، أو باعها، أو أخذها المشركون بعد الحيازة قبل القسمة، لم يسهم لها).  
نفقت بكر الفاظ مفتوحة

قوله: (ولا يسهم للمغضوب مع غيبة المالك).

لأن السهم وإن كان مساوياً إلى الفرس إلا أنه في الحقيقة للفارس باعتبارها، والغاصب بالنسبة إليها معدود راجلاً، لأن قتاله عليها منهي عنه، فلا يستحق بسببه سهماً في الخشيمة. ومع غيبة المالك يمنع استحقاقه سهماً في الخشيمة، فلا يستحق أحدهما شيئاً.

قوله: (ومع حضوره السهم له).

لأن المعتبر في الاستحقاق بالفرس وجودها وإن لم يقاتل عليها، فالقتال عليها غير منظور إليه، وقد تحقق ذلك.

لا يقال: المراد كونها بحيث يمكن القتال عليها عادة إذا أراد، ليكون محسوباً من المدد، وذلك مفقود هنا.

لأننا نقول: الإمكان في نظر الشارع حاصل وإن اتفق حتماً.

قوله: (والأقرب احتساب الأجرة منه).

أي: الأقرب احتساب الأجرة اللازمة للغاصب من سهم الفرس المغضوب الثابت للمالك بسبب حضوره.

ووجه القرب: أن المالك إنما استحق السهم بسبب فعل الغاصب، وهو:

ولو كان ذا أفراس فالوجه التقسيط، فيأخذ المالك حصته مع

حضوره.

أخذ الفرس والانتفاع به، فاستوفى عوض منفعة، ولا يكون للمعوض الواحد أزيد من عوض.

وفيه نظر، لأننا لا نسلم أن المالك بما استحق ذلك بالسبب المذكور، ولیم لا يجوز أن يكون استحقاقه لكونها فرساً به مع الحبش، والأجرة ثابتة على الغاصب، فلا يسقط بالأمر المحتمل؟

وأيضاً فإنّ السهم من العنيفة ليس له مقابل منفعة العرس، وإنما هو ثابت بالاصالة للفراس باعتباره، ولم يملكه ~~ببببب~~ لو ملك لامتنع انتقاله عنه، ولكان أخذ الزائد عن الأجرة عنه محرماً، إذ لا مقتضي له، ويستحيل أن يؤدي ديه اللازم له بما لا يملكه ولا يستحقه من غير رضى من مالكه، فالأصح وجوب الأجرة على الغاصب وراء السهم.

قوله: (ولو كان ذا أفراس فالوجه التقسيط، فيأخذ المالك حصته مع حضوره).

أي: لو كان الغاصب ذا أفراس سوى المعصوب، أو يقال: الجمع على حقيقته، فلا حاجة إلى التقييد بما سوى المعصوب، فالوجه تقسيط ما يستحقه بسبب الفرس الثاني بين المعصوب وما يملكه.

ووجهه: أن سهمه الذي يستحقه بنفسه لا مدافع له، وكذا الذي يستحقه بسبب إحدى أفراسه، لأن المعصوب واحد، فلا يمكن أن يكون له أزيد من سهم، ويبقى السهم الثالث، كما يحتمل نسبته إلى فرسه لآخر يحتمل نسبته إلى المعصوب بغير تفاوت، فنسبته إلى أحدهما دون الآخر ترجيح بغير مرجع، فيتعين التقسيط: بأن يقسم السهم قسمين، فيكون للمالك نصفه، وللغاصب نصفه باعتبار فرسه الآخر.

واعلم: أن الشارح الفاضل أسيد عميد الدين جعل التقسيط بوجه آخر،



ولو تعددت أفراس لمالك خاصة، أو أفراسها معاً فاشكال.

وهو: تقسيط مجموع السهمين على الأفراس الثلاثة. وفيه نظر<sup>(١)</sup>، لأن في الرواية عن أمير المؤمنين عليه سلام: «إذا كان مع الرجل أفراس في غزو لم يسهم إلا لغريم منها»<sup>(٢)</sup> وذلك دل على إلقاء ماسوى فرسين؛ وهذه كما تدل على نفي تقسيط مجموع السهمين على الأفراس كلها، تدل على أن لسهم إما للغرس المخصوب، أو لغرس الغاصب، لأن الاستثناء في سياق النفي يدل على الحصر، وهو يقتضي إلقاء أحد لأفرس لما في للتقسيط.

والحق: أن للغاصب بأفراسه ثلاثة أسهم كاملة، والترحيع قائم، فإن المملوك أولى بسية السهم إليه من جهة كونه مملوكاً، لانتماء أهلية ملك الغاصب السهم بسبب المخصوب، ولأنه لو لم يوجد المخصوب لاستحق ذلك، فع وجوده يبق استحقاقه للاستحقاق، ولأن وجود المخصوب في حقه كعدمه، ويجب سهم آخر للمخصوب يستحقه ماله مع حصوه.

ولم يصنف لما أسلف أن لمالك يستحق السهم في مقابل مسفعة الفرس التي استوفاه الغاصب، حيث جعل الأجرة منه، لم يوجب للمالك سهماً بالاستقلال، وفيه ضعف ظاهر.

فرع: لو تعددت أفرس الغاصب واتحد المخصوب وكانت أفراس الغاصب فوق اثنين، فعل ما حترناه بقسط السهم على ثلاثة إن كانت أفراسه ثلاثة، وعلى أربعة إن كانت أربعة، وعلى هذا، وعلى ما ذكره الشارح، يقسط مجموع السهمين على مجموع الأفراس.

قوله: (ولو تعدد أفراس المالك خاصة، أو أفراسها معاً فاشكال).

هنا مسألتان:

الأولى: أن تعدد أفراس المالك دون الغاصب، لأن تعدد أفراس

(١) في «س» تقدم الفرع الذي سيأتي في بعد، والظاهر أن محله الصحيح هناك لا ينص.

(٢) الكافي ٥٠ ٤٤ حديث ٣، تهذيب ٦ ١٤٧ حديث ٢٥٦، الاستبصار ٣ ٤ حديث ٦.

وسهم المستأجر والمستأجر للمقاتل.

وارباب الصنائع كالبحال، والبيطار، والخياط، والبزاز إن

قاتلوا أسهم لهم، وإلا فإن حضروا لجهاد فكذلك، وإلا لم يسهم لهم.

الفاصل قد سبق بيان حكمه، ولا شك أن المال يستحق ثلاثة أسهم بأفراسه، لكن السهم الثالث هل هو مستند إلى الفرس المصوب أم لا؟ فيه إشكال، ينشأ من أن المصوب لو لم يكن حاضراً استحق ثلاثة أسهم بأفراسه التي معه، فلا يزول هذا الحكم بحضوره، لانتهاء مقتضى «ومن إن لهم الثالث يمكن إسناده إلى كل من الأفراس التي معه والمصوب، وسناده إلى واحد بخصوصه ترجيح لا مرجح.

فإن قلت: لا معنى لهذا الإشكال، لأن المالك يستحق ثلاثة أسهم على كل تعدير، فأى شيء يكون على الإشكال؟ وأي فائدة تترتب على الوجهين فيه؟

قلت: فائدته ترجع إلى الأجرة على ما اختاره المصنف من أنها تحسب من سهم المصوب، فإن حكماً بأن السهم الثالث للمصوب لم تحسب أجرة أخرى إن وفيها، وإلا وحيث. ولك أن تقول: على ما قدمه المصنف من اختيار التقييد يلزمه هذا القول به، فلا يتجه الإشكال المذكور.

ولصحيح: أن للمالك ثلاثة أسهم كاملة ولأجرة عن المصوب، ووجهه معلوم مما سبق.

الثانية: لو تعددت أفراسها في الواجب إشكال، ينشأ من أن ملاحظة وجوب ثلاثة أسهم لكل منها باعتبار فرسين، ومن أن عدم الأولوية في نسبة السهم الثالث إلى فرس دون فرس يقتضي التقييد. وعلى هذا ففي احتساب الأجرة من شيء مما يستحقه المالك إشكال، بناء على ما اختاره المصنف: من أن الأجرة من سهم المصوب، وعلى ما اختارناه، فواجب لكل منها ثلاثة أسهم، وتحسب أجرة المصوب أيضاً على الفاصل.

ولو غنمت السرية شاركها الجيش الصادرة هي عنه، لا من جيش البلد.

ولا يتشارك الجيشان الخارجان إلى جهتين.  
ويكره تأخير القسمة في دار الحرب بغير عذر، وإقامة الحدود فيها.  
ولو غنم المشركون أموال المسلمين لم يملكوها، فلو ارتجعت فلا سبيل على الأحرار، وأما الأموال والعبيد فلا رباها قبل القسمة، ولو عرفت بعدها استعيدت، ورجع الغنم على الإمام مع تفرق الغنائم.

قوله: (ولو غنمت السرية شاركها الجيش الصادرة عنه).  
لأنها مردودة؛ ولو كانت سريتين فكان الواحدة، سواء كانتا إلى جهة واحدة أو إلى جهتين، لأن المجموع جيش واحد.

قوله: (ويكره تأخير القسمة في دار الحرب من غير عذر).  
هذا مذهب أكثر الأصحاب، إلا ابن الجنييد، فإنه اختار أن لا يقسم إلا بعد الخروج من دار الحرب<sup>(١)</sup>، ولأول هو المختار لفعل النبي صلى الله عليه وآله<sup>(٢)</sup>، ولأنه لا يؤمن استرجاع المشركين لها.  
قوله: (وإقامة الحدود فيها).

ثلاث تحمل الحدود الغيرة فيدخل إلى دار الحرب، ولو قتل عمداً اقتصر منه في دار الحرب.

قوله: (فلا سبيل على الأحرار).  
لامتناع دفع الموض عنها كما يقوله الشيخ في الأموال<sup>(٣)</sup>.  
قوله: (ولو عرفت بعدها استعيدت...).  
وقيل: بن يدفع إلى مالكها قيمتها من بيت المال<sup>(٤)</sup>، وهو ضعيف.

(١) نقله عنه في المنتهى ٢ : ٩٥٤.

(٢) ذكره الشيخ في البسوط ٢ : ٣٥.

(٣) النهاية ٢٩٥.

(٤) قاله العلامة في المختلف ٣٢٩.

والمرصد للجهاد إنما يملك رزقه بقبضه من بيت المال، فهو مات قبله لم يطالب الوارث وإن كان قد حل.  
ولا يستحق أحد سلباً ولا نفلاً إلا بالشرط.  
المطلب الثالث : في اللواحق:

أ: السبب المستحق للقتل كل ما يد المقتول عليه، وهو جُنة للقتال أو سلاح كالسيف والرمح واندركة، والشباب التي عديه، والفرس، والبيضة، والجوشن. وما لا يد عليه كالجناثب التي تساق خلفه، والرحل ففنيحة. أما ما يده عليه وليس حنة كالمنطقة، والخاتم، والنفقة التي معه فهي كونها سلباً أو غيبة نظر.

قوله: (والمرصد للجهاد إنما يملك رزقه بقبضه من بيت المال).  
لأن ذلك ليس أحرة، فإن الارتزاق من بيت المال لا يزيد على كونه مصرعاً، فما دام لا يقبضه لا يملكه.  
قوله: (ولا نفلاً)<sup>(١)</sup>.  
هي محرقة.

قوله: (كل ما يد المقتول عليه وهو جُنة للقتال أو سلاح).  
الحنة بالضم: ما يستقر ولو في فوه: (وهو) حالية، وما ذكره بعد ذلك تمثيل للجُنة والسلاح.  
قوله: (أما ما يده عليه وليس جنة...).

أي ليس حنة ولا سلاحاً، والأصح الفرق بين محو السمكة<sup>(٢)</sup> ونحو المنطقة<sup>(٣)</sup>، لأن العرف لا يساعد على كون النفقة مما يعد سلباً بخلاف المنطقة.

(١) قال جوهري. والنفل - باستعريبك - العينة، واجمع الأفعال. نظر الصحاح (ج) ١٨٣٣:٥  
(٢) قال الجوهري: و ساق أيضاً جمع النفقة من الداهم، بعد: نفقت - بالكسر - ساق القوم أي: نفقت، الصحاح (نق) ١٥٦٠:٤.  
(٣) قال نظريجي. لينطق كسب ما يشد به لوسط، جمع البحر (نق) ٢٣٩٠:٥.

ب: إنما يستحق السلب بشروط: أن يشترطه الامام له؛ وأن يقتل حالة الحرب، فلو قتل بعد أن ولوا الدبر فلا سلب بل غنيمة؛ وأن يقرر بنفسه، فلو رمى سهماً من صف المسلمين إلى صف المشركين فقتل فلا سلب؛ وأن لا يكون المقتول مشخناً بل يكون قادراً على القتال؛ وأن لا يكون القاتل كافراً ولا مخذلاً؛ وأن لا يكون القتل محرماً فلو قتل امرأة غير معاونة فلا سلب.

ج: لا ينقص ذو السهم عن سهمه شيئاً لأجل السلب، بل يجمعان له. ويأخذ السلب الصبي، والمرأة، والمجنون مع الشرائط.  
د: لو تعدد القاتل فالسلب بينهما، ولو جرحه الأول فصيروه مشخناً فالسلب له، وإلا فثلاثي.

هـ: النفل: هو ما يجعله الإمام لبعض المجاهدين من الغنيمة بشرط، مثل أن يقول: من دلسي على القلعة، أو من قتل فلاناً، أو من

قوله: (وإن يقرر بنفسه).

أي: يحاطر بها مخاطرة رائدة على أصل الجهاد المشترك بين الكل.

قوله: (وأن لا يكون القاتل كافراً).

اختار في المنتهى<sup>(١)</sup> ولتحريم<sup>(٢)</sup> استحقاقه السلب، لأنه له سهماً في

الغنيمة بالرضخ، وهو قريب.

قوله: (ويأخذ السلب الصبي والمرأة والمجنون).

لأنهم سهماء في الغنيمة أو رضخاً، وكذا القول في العبد والكافر على

ما سبق.

قوله: (النفل).

هو بالتحريك: زيادة ينفر بها بعض الغنائم في مقابل عمل.

(١) المنتهى ٢: ٩٤٤.

(٢) تحرير الأحكام ١: ١٤٦.

يتولى السرية، أو من يحمل الراية فله كذا.  
 وإنما يكون مع الحاجة، بأن يقل المسلمون ويكثر العدو ويحتاج  
 الى سرية أو كمين من المسلمين ولا تقدير لها إلا بحسب نظره.  
 وجعل النبي عليه السلام في البدأة، وهي السرية التي تنفذ  
 أولاً الربع، وفي الرجعة الثلث، وهي المنفذ الثانية بعد رجوع الأولى  
 ليس عاماً.

و: يجوز جعل النفل من سهمه، ومن أصل الغنيمة، ومن أربعة  
 الأخماس. ولو قال قبل لقاء العدو: من أخذ شيئاً من الغنيمة فهو له  
 صح.

ز: يجوز أن يجعل من ماله ديناً، بشرط أن يكون معسوماً قدراً  
 ووصفاً وعيناً، بشرط العلم بالوصف أو المشاهدة ولو كانت من مال  
 الغنيمة جاز أن تكون مجهولة كعبد.

قوله: (وجعل النبي صلى الله عليه وآله في البدأة).

هي بفتح الباء والقصر.

قوله: (ولو قال قبل لقاء العدو: من أخذ شيئاً من الغنيمة فهو له  
 صح).

الظاهر: أن هذا القيد لا موصع له، هو قال ذلك بعد لقاء العدو ثبت  
 الحكم.

قوله: (يجوز أن يجعل من ماله - إى قوله: بشرط العلم بالوصف  
 أو المشاهدة).

وذلك لأن هذا جمالة، وشرطها العلم بالعوض، لكن سيأتي في الجمالة  
 إن شاء الله تعالى: أن جمالة العوض لا تقدر إذا لم تكن مانعة من التسليم، كما لو  
 قال: من فعل كذا فله عندي الذي بيد فلان.

ح: لو عينها منها ففتح البلد صلحاً، فإن اتفق المجهول له وأربابها على الأخذ أو دفع القيمة جاز، وإلا فسخ الصلح وردوا إلى مأمهم؛ لأنه صلح منع الوفاء بما وجب بشرط قبله على اشكال.

ولو كانت جارية فأسلمت قبل الفتح مطلقاً، أو بعده إن كان المجهول له كافراً فالقيمة، ولو ماتت قبل الفتح، أو بعده، أو لم تكن فيها جارية فلا شيء.

قوله: (وإلا فسخ الصلح وردوا إلى مأمهم، لأنه صلح منع الوفاء بما وجب بشرط قبله على اشكال).

ينشأ مما ذكره، ومن أن نقض الصلح المتعلق بالمصلحة العامة المتضمن ضرر المسلمين لا يجوز لا اعتقاد المصلحة الخاصة في حينها، فإن إتلاف مال الغير عند معارضة المصلحة الكلية، أو توقف دفع الضرر الأقوى عليه جائز، وقد يجب.

والأصح اتباع المصلحة في ذلك، فإن كان نقض الصلح لا يضر بالمسلمين لقوتهم وسترهم بقص وأخذت الحارية، وإلا أبقى ودفع إليه قيمتها، والاستدلال السابق لا ينهض على مزيد من ذلك.

قوله: (فأسلمت قبل الفتح مطلقاً).

أي: سواء كان المجهول له كافراً، أم لا.

قوله: (ولو ماتت قبل الفتح أو بعده أو لم يكن فيها جارية فلا شيء).

أما في الأخير، فلفظ المحض، إذ المشروط لا وجود له، وغيره لم يجر له ذكر.

فإن قلت: قد بذل الدال عمله في مقابل عوض، وقد فات، فله أجرة المثل.

قلت: لم يبذله في مقابل عوض، بل بذله في مقابل ما لا وجود له أصلاً، وتخيل وجوده لا يصيره عوضاً، في الحقيقة بذله في مقابل شيء متخيل ذهنياً،

ولو جعل الجارية للذال فعجزنا عن الفتح، أوتجاوزنا عنها مع القدرة فلا شيء وإن اتم الدلالة، إلا إذا رجعنا الى الفتح بدلالته.  
ولو فتحها طائفة أخرى لما سمعوا الدلالة فلا شيء عليهم اذ لم يجز الشرط معهم.

ولومات قبل التسليم مع المكنة احتمل اجرة المثل والقيمة.

وليس بشيء في الواقع، فلا يكون له اجرة. وأما في الأولين، فلأن تلف العوض المشروط بعبر تقصير مثلاً لا يوجب له عوضاً.  
قوله: (ولومات قبل التسليم مع المكنة احتمل اجرة المثل والقيمة).

هذه المسألة كالمستثناة من قوله: (ولومات قبل الفتح أو بعده) فيجب أن تفيد العبارة بما إذا لم يمكن التسليم، وما ذكره المصنف هنا احتمالان: أما احتمال الأجرة، فلأن العوض قد فات، وهو من ضماننا لوجوب تسليمه وحصول القدرة عليه، فيجب رد عوض العمل المحترم الذي لم يصدر مجازاً، وذلك اجرة مثله، فإن تلف العوض المعين يوجب انفساخ العقد. وأما احتمال القيمة، فلأن العوض الذي هو الجارية قد دخل تحت أيدينا، مع كونه مضموناً وإمكان تسليمه، فيجب عوض تلفه، وهو القيمة هنا، لأن شأن المضمون إذا تلف ذلك، ولأن القيمة أقرب إلى الجارية من اجرة المثل. ولا نسلم انفساخ العقد في هذه الحالة مع إمكان التسليم ولا يلزم من انفساخه بالتلف قبله انفساخه هنا، وهذا قريب.

وحكى شيخنا الشهيد عن بعض معاصريه: أنه كان يزعم أن المراد بالأجرة: اجرة الجارية إلى وقت التلف، ثم قيمتها بعد التلف؛ ورده بأنه يقتضي السكوت عن أقوى الاحتمالين، والتعرض إلى أصغرها.

وأقول: إن وجوب الأجرة للجارية غير محتمل أصلاً، لأن تأخير تسليمها قبل المطالبة لا يقتضي كونها معصوبة، فكيف تجب لها اجرة؟



ولو لم يحصل للغائبين سوى الجارية ففي وجوب تسليمها  
اشكال.

ط: لو جعل للمشارك غدية على اسراء المسلمين لم يجب الوفاء  
لأنه لا عوض للحر.

المقصد الرابع: في ترك القتال: وفيه فصلان:

الأول: في الأمان: وفيه مطلبان:

الأول: في أركانه: وهي أربعة:

الأول: العاقد: ولا يصح عاقماً، ولا لأهل إقليم، ولا لبلد، ولا  
لقرية وحصن إلا من الإمام أو لمن نصه عاقماً.

قوله: (ولو لم يحصل للغائبين سوى الجارية ففي وجوب تسليمها  
اشكال).

بسنفي عدم الإشكال في وجوب التسليم عملاً بالشرط، وهو الأصح.

قوله: (الأول: في الأمان).

الأمان: عبارة عن ترك اقتال إجابة لسؤال الكفار بالإمهال، كذا قال  
في المنتهى<sup>(١)</sup>، وقريب منه قوله في التذكرة<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: الأمان يعم البعة، قلنا: البعة لما كانوا مسلمين، وقتلهم إنما هو  
لخروجهم عن طاعة الإمام، لم يكن قتالهم إلا لدفعهم عما هم عليه من الخروج،  
فمقتضى أطاعوا لم يخرج قتالهم، وإلا وجب مع قدرة المسلمين، ومع عجزهم ووجود  
المصلحة تجوز مهادتهم، وبساؤهم وأموالهم آمنة، ودفعهم واحب، ولا يقال لمن  
هذا شأنه: مستأمن، لأن هؤلاء في دار الإسلام، وإنما مثلهم مثل المسلم إذا ارتد  
أو فعل ما يوجب القتل، فالأمان إنما يكون للكفار الذين لبسوا في دار الإسلام.

قوله: (ولا يصح عاقماً ولا لأهل إقليم ولا لبلد ولا لقرية وحصن

(١) المنتهى ١٢: ٩١٣.

(٢) التذكرة ١: ٤١٤.

ولو نصبه للنظر في جهة جاز أن يذم أهلها، ويصح من آحاد المسلمين لآحاد الكفار.

ويشترط في العاقد عامّاً أو خاصّاً البلوغ، والعقل، والاختيار فلا يصح من الصبي وإن راق، ولا من المجنون، ولا المكره.

ويصح من المرأة، والعبد، والسفيه، والشيخ المهم.

الثاني: العقود له: وهو كل من يجب جهاده من حربي أو ذمي خارق للذمة، وسيأتي البحث فيه.

وإنما يصح مع المصلحة، إما لاستمالة الكافر ليرغب في الإسلام، أو لترفع الجند، أو لترتيب أمورهم، أو لقتلهم، أو ليدخلوا دارنا ويدخل دارهم فنطلع على عوراتهم.

الثالث: العقد: وشرطه انتفاء المفسدة،

إلا من الإمام...).

ليس على إطلاقه، فإن نحو الحصن الصغير يندحق بالآحاد، فيصح دماؤه من آحاد المسلمين، فلا بد من استثنائه.

قوله: (ويصح من آحاد المسلمين لآحاد الكفار).

المراد بآحاد الكفار: العدد اليسير: كعشرة، والقافلة القليلة، والحصن الصغير؛ وقد روي عن الصادق عليه السلام: «إن علياً عليه السلام أجاز أمن عبد مملوك لأهل حصن، وقال: هو من المؤمنين»<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويشترط في العاقد عامّاً أو خاصّاً...).

هذه العبارة تشعر بأن ما قبلها ليس شرطاً للعاقد، وليس كذلك.

قوله: (وشرطه انتفاء المفسدة).

قد يقال: قد سبق اشتراط المصلحة في صحته، وهو يقتضي انتفاء

المفسدة.

فلو آمن جاسوساً، أو من فيه مضرة لم ينعتقد.

ويحصل باللفظ، والكتابة، والإشارة المفهمة. فاللفظ: كل ما يدل بالصريح مثل آمنتك أو أجرتك أو أنت في ذمة الاسلام وما أشبهه، وكذا الكتابة والإشارة الدالتان عليه.

أما لو قال: لا تخف، أو لا بأس عليك فإن انضم إليه ما يدل على الأمان كان أماناً، وإلا فلا على إشكال، إذ مفهومه ذلك.

وجوابه: أن وجود المصلحة لا يبنى وجود المفسدة من وجه آخر، فيمكن أن يقال: لو كان في العقد مصلحة ومفسدة عمل بالأرحح، فأيهما كان الآخر مضمحلاً في جنبه، أو كان كالمضحل لعمل به. ولا ريب أن هذا الحكم وأمثاله إنما هو بالنسبة إلى نائب الإمام، أما الإمام عليه السلام فإن مرجع الأحكام إليه من غير اعراض عليه ولا حكم. وقائدة هذا الحكم وأمثاله معرفة ما يقتضيه الدليل، ويدل على أن اختيار الإمام هو الحكم الفلاني دون غيره.

قوله: (فلو آمن جاسوساً).

أي: نائب الإمام، أو الإمام عليه السلام حيث لا يعلم كونه جاسوساً.

قوله: (فاللفظ كل ما يدل بالصريح).

مراده باللفظ: المعتبر صحته.

قوله: (وكذا الكتابة والإشارة الدالتان عليه).

أي: وكاللفظ المعتبر الذي سبق تفسيره الكتابة والإشارة، مع الدلالة على ذلك لا بدونه.

قوله: (أما لو قال: لا تخف أو لا بأس عليك، فإن انضم إليه ما يدل على الأمان كان أماناً).

والضميمة هي: الفرائض الحالية أو المقالية، كما لو طلبهم ليؤمنهم، أو طلبوا منه الأمان فأظهر الرضى بذلك وقال: لهم هذا، وأمثال ذلك.

قوله: (وإلا فلا على إشكال إذ مفهومه ذلك).

ولا بد من قبول الحربى إما نطقاً أو إشارة أو سكوتاً، أما لو رد لم ينعقد.

ولو قال الوالى: آمنت من قصد التجارة صح. ولو قال غيره لم ينعقد؛ فإن توهمه الحربى أماناً رد الى مأمنه ولا يفتال.

الرابع: الوقت: وإنما يصح قبل الأسر، فلو اذم المسلم بعد أن استؤسر الحربى لم يصح، ويصح قبله وإن اشرف جيش الاسلام على الظفر مع المصلحة.

ولو أقر المسلم قبل الأسر بالذمام قبل لا بعده، اذ لا يصح منه حينئذ انشاؤه.

أى: على إشكال فى عدم كونه أمناً على ذلك التقدير. أى: انتفاء الصيغة المذكورة. لأن مفهوم لا تخف ولا بأس عليك الأمان. والمراد بهذا المفهوم: ما يفهم من اللفظ باعتبار الاستعمال، ويستفاد منه باعتباره المحاورة عالياً، وإن لم يكن موضوعه اللغوى، لأن بي البأس والهي عن الخوف لا يدل على الأمان باحدى الدلالات باعتبار أصل الوضع وإن أشربه، لكن الاستعمال الكثير يقتضيه. والظاهر أنه لا يكون أماناً إلا بصيغة، لانتفاء مقتضى، وعدم استقرار حال الاستعمال، بحيث لا يستمد من سبط إلا هذا المعنى.

واعلم أن المصنف ذكر فى المنهى<sup>(١)</sup> والتذكرة<sup>(٢)</sup> أنه لو قال بالفارسية: (مترس) كان أماناً، ومعناه بالعربية: لا تخف، ونفى الأمان عن قوله: لا تخف إلا بالقرينة، وفيه مناقشة، إذ قد يلوح منه التناهي.

قوله: (ولو قال الوالى: آمنت من قصد التجارة ...).

الفرق أن هذا الأمان عام، وليس لغبر الوالى عقده.

قوله: (ولو أقر المسلم قبل الأسر بالذمام قبل لا بعده، إذ لا يصح

(١) للنهى ٢: ٩١٥.

(٢) التذكرة ١: ٤١٥.

ولو ادعاه الحربي فانكر المسلم قدم قوله من غيريين .  
ولو مات المسلم ، أو جن قبل الجواب لم يلغى الى الدعوى إلا  
بالبينة ، وفي الموضعين يرد الى مأمته ثم يصير حربياً .  
ولا يعقده أكثر من سنة إلا للحاجة .

### المطلب الثاني : في الأحكام :

كل حربي عقد لنفسه الأمان وجب الوفاء له ، بما شرطه من  
وقت وغيره ، ما لم يخالف المشروع ، ويكون معصوماً من القتل والسبي في  
نفسه وماله ، ويلزم من طرف المسلم ، فلا يحمل نبله إلا مع ظهور خيانة ،  
ولا يلزم من طرف الكافر بل له نبل متى شاء فيصير حربياً . ومع حفظ  
العهد لو قتله مسلم كان آثماً ولا ضمان ، نعم لو أتلّف عليه مالا ضمنه .

منه حينئذ إنشاؤه .

وقد صار الأسير فيئاً للمسلمين ، أو محتوماً قتله ، فلا يسقط هذا الحكم  
بمجرد دعواه ، بخلاف ما قبل الأمر ، فانه ليس كذلك .  
قوله : ( ولو ادعاه الحربي ... ) .

إنما قبل قول المسلم من غيريين ، لأن القتل والأسر حكمان ثابتان على  
الحربي ، وبمجرد دعواه لا يسقطان ، وإنكار المسلم لا يأتي على حق يترتب عليه ، بل  
على ما يقتضي سقوط ما قد علم ثبوته .

قوله : ( ولا يعقده أكثر من سنة إلا للحاجة ) .

إجماعاً .

قوله : ( ولا يلزم من طرف الكافر ) .

لأن الأمان ارتفاق بحاله ، فله أن يردّه كل وقت .

قوله : ( ومع حفظ العهد لو قتله مسلم كان آثماً ولا ضمان ، نعم

لو أتلّف عليه مالا ضمنه ) .

الفرق أنّ المال له عوض ، والحربي لا عوض له من دية ولا كفارة .

ولو عقد الحربي لنفسه الأمان ليسكن في دار الاسلام دخل ماله تبعاً له، فإن التحق بدار الحرب للاستيطان، وخلف عندنا مالا وديعة أو غيرها انتقض أمانه لنفسه دون ماله، فإن مات انتقل الى وارثه، فإن كان مسلماً ملكه مستمراً، وإن كان كافراً انتقض الأمان في المال وصار فيئاً للامام خاصة حيث لم يوجف عليه. وكذا لو مات في دار الاسلام.

ولو استرق بعد رجوعه الى داره منك ماله تبعاً له، ولا يتخصص به من خصصه الإمام برقبته، بل للامام وإن عتق. ولو أذن له الإمام في الخروج في رسالة، أو تجارة، أو حاجة فهو على أمانه.

وكل موضع حكم فيه بانتفاء الأمان إما لصغر العاقد، أو

قوله: (دخل ماله تبعاً).

لأن إتلاف المال ضرر، والأمان يقتضي عدم الضرر.

قوله: (انتقض أمانه لنفسه دون ماله).

لا يقال: ثبت تبعاً فيروا تبعاً، لأننا نقول: قد عمت التبعية في الثبوت

لا في الزوال، والأصل علمها.

قوله: (ملكه مستمراً).

أي: ملكاً غير زائل، بخلاف ماله كون كافراً، فإنه يمكك، إلا أن يكون

فيئاً.

قوله: (ولا يتخصص به من خصصه الامام برقبته).

أي: لا يحتص بالمال من خصصه الامام برقبته؛ لأن الرق يزين ملكه

عنه، ولا يقتضي ملك المسلم إياه، لعدم الإيلاف عليه، وانتفاء السلطنة عنه،

ولو عتق بعد ذلك لم يعد إلى ملكه لخروجه عنه.

قوله: (وكل موضع حكم فيه بانتفاء الأمان، إما لصغر العاقد، أو

جنونه، أو لغير ذلك فإن الحربي لا يفتال بل يرد إلى مأمنه ثم يصير حرباً. وكذا لو دخل بشبهة الأمان مثل أن يسمع لفظاً فيعتقد أماناً، أو يصحب رفقة، أو يدخل لتجارة، أو يستنم فيقال له: نذمك، فتوهم أننا نذمناه.

ولو دخل لسمع كلام الله، أو لسفارة فهو آمن لقصدته.  
ولو دخل مسلم دارهم مستأمناً، فسرق وجب عليه اعادته إلى مالكه، سواء كان المالك في دار الإسلام أو دار الحرب.  
ولو استأسروا مسلماً فإطلاقه بشرط الإقامة عندهم والأمن منه لزم الثاني خاصة، فإن أطلقوه على مال لم يجب دفعه. ولوتبعه قوم عند الخروج فله دفعهم وقتلهم دون غيرهم.

جنونه، أو لغير ذلك فإن الحربي لا يفتال ...).

هذا إذا كان هناك شبهة أمان تقتضيه لا بدونه، فإن الأمان لا يوجب ذلك، وكذا لو ستأمن على شرط فنقضه. ويمكن الاعتناء بالعارة من حيث أن المراد: من تصح أمانته ولا يكون القبض من قبله.  
قوله: (أو يصحب رفقة).

مراده: من المسلمين، فيظن الأمان بسبب مرافقتهم.

قوله: (أو يدخل في تجارة).

ويظن مثل ما تقدم.

قوله: (ولو دخل لسمع كلام الله، أو لسفارة فهو آمن).

أما الأول فلوجوب الاجابة إليه لصريح الكلام العزيز، وأما الثاني فلأن الإرسال أمر ضروري نعم به البلوى، فلو قتلنا رسولهم لأفضى إلى قتل رسولنا.

قوله: (ولو دخل مسلم دارهم مستأمناً ...).

لأن طلب الأمان كما يقتضي أمانه منهم يقتضي أمانهم منه.

قوله: (فلوتبعه قوم ...).

ولو شرط العود عليه بعد دخول دار الاسلام لم يجز له العود.  
ولو اشترى منهم شيئاً فلزمه الثمن وجب إنفاذه، ولو أكره على  
الشراء فعليه رد العين.  
ولو اقترض حربي من مثله، ثم دخل بالأمان وجب رد ما  
عليه،

إما جاز دفعهم، لأنهم يطلبون ما لا يحور ولم يقتضه الأمان، بخلاف  
غيرهم، لبقاء أمانه.

قوله: (ولو اشترى منهم شيئاً فلزمه الثمن وجب إنفاذه).  
بمقتضى الأمان.

قوله: (ولو أكره على الشراء فعليه رد العين).

ولو تنفقت بعد قبضها، فإن لم يكن قد أكره على القبض وجب عوصها،  
وإن أكره عليه فالظاهر أنه لا شيء عليه، على تقدير أن لا يديم يده عليها بعد  
الإكراه، بخلاف ما لو أثبتتها بعد الإكراه فإنه يصمم، لأن العقد إذا ضمن  
بصحيحه ضمن بفاسده.

قوله: (ولو اقترض حربي من مثله ثم دخل بالأمان وجب رد ما  
عليه).

قال في المنتهى: لأن الأصل وجوب رد، ولا دليل على سرقة النعمة  
منه<sup>(١)</sup>.

قلت: قد يقال: ينبغي أن يكون ذلك إذا ترافعا إلينا، فإن الحربي إذا  
قهره مسم أو حربي على ماله ملكه، إلا أن يعتذر بأن هذا حق ثبت في الذمة على  
طريق التراضي، بخلاف ما استولى عليه قهراً، في حينئذ يجب رده على كل حال؛  
وينبغي أيضاً أن يكون كذلك كل حق ثبت في الذمة على طريق التراضي، وقد  
سبق في كلام المصنف نحوه.



وكذا لو تزوج امرأة وأمهرها وأسلمها ألزم الزوج المهر إن كان مما يملك ،  
وإلا القيمة.

ولو أسلم العربي لم يكن لزوجه الكافرة مطالبة بالمهر الذي في  
ذمته، ولا لوارثها.

قوله: (وكذا لو تزوج امرأة وأمهرها وأسلمها ألزم الزوج المهر إن  
كان مما يملك وإلا القيمة).

قيّد المصنف في المنتهى<sup>(١)</sup> والتذكرة<sup>(٢)</sup> والتحرير<sup>(٣)</sup> إسلامها بكونه معاً،  
ومتقضاء أنها لو تأخر إسلامها لم يكن لها المطالبة، وصرح بهذا المقتضى في  
كتبه<sup>(٤)</sup>، وكذا هنا، وإن لم يقيّد إسلامها بكونه معاً، وعمل الحكم الأخير بأنها  
أهل حرب، ولا أمان لها على هذا المهر.

ولك أن تقول: هذا حق مالي قد ثبت في الدمة بطريق شرعي، وقد  
استوفى عوضه، فلا دليل على سقوطه، وبني الأمان عنه لا يسقطه، لسبق وجوب  
الرد، وقد سبق في كلام المصنف ما يقتضي أن الذي يسقط بإسلام المديون  
ما كان غصباً أو إطلافاً، لا ما كان ثمناً وشبهه، وقد صرح به الفاضل السيد عميد  
الدين في الشرح، معلقاً بأن الثمن ونحوه لم يثبت في الدمة قهراً، بل على طريق  
التراضي بدفع العوض، فيكون ثامناً لعدم المسقط.

قوله: (ولا لوارثها).

في المنتهى<sup>(٥)</sup> والتذكرة<sup>(٦)</sup> والتحرير<sup>(٧)</sup> تقييد الوارث بكونه كافراً، فإن

(١) المصدر السابق.

(٢) التذكرة ١ : ٤١٨.

(٣) تحرير الأحكام ١ : ١٣٧.

(٤) المنتهى ٢ : ٩١٧، والتذكرة ١ : ٤١٨، والتحرير ١ : ١٣٧.

(٥) المنتهى ٢ : ٩١٧.

(٦) التذكرة ١ : ٤١٨.

(٧) تحرير الأحكام ١ : ١٣٧.

ولو ماتت قبل إسلامه، أو أسلمت قبله ثم ماتت طالبه وارثها المسلم لا الحربي. ولو آمن الأسير من استأسره فهو فاسد؛ لأنه كالمكره، ولو آمن غيره صح.

ولو تجسس مسلم لأهل الحرب، واطلعهم على عورات المسلمين لم يجل قتله بل يعزر إن شاء الإمام.

ولو دخل الحربي بأمان، فقال له الإمام: إن أقمت حكمت عليك حكم أهل النعمة، فأقام سنة جاز أخذ الجزية منه.

المسلم تجوز له المطالبة، وهو مشكل على ما صار إليه، لأن المهر إذا سقط من ذمة الزوج لم يكن لأحد المطالبة به<sup>(١)</sup>. وكذا الإشكال في قوله: (ولو ماتت قبل إسلامه، أو أسلمت قبله ثم ماتت طالبه وارثها المسلم لا الحربي) لأن المهر إذا سقط من ذمته لم يكن لأحد المطالبة به، وإن كان باقياً لمالكه طالعه هو وجميع من يقوم مقامه.

قوله: (ولو آمن الأسير من استأسره فهو فاسد لأنه كالمكره). وذلك تعويلاً على ما دلت عليه القرائن.

قوله: (ولو دخل الحربي بأمان، فقال له الإمام: إن أقمت حكمت عليك حكم أهل النعمة، فأقام سنة جاز أخذ الجزية منه).

في حواشي شيخنا الشهيد: تقييد حكمهما إذا كان هذا من أهل الكتاب، واستشكل الحكم في غيره، من حيث أنه لا يقر بالجزية إلا الكتابي،

(١) في المحرري وردت العبارة التالية: (أي: لو ماتت قبل إسلامه ثم أسلم، فإن وارثها مسلم طالب به لأنه قد استحق في ذمته بالارث قبل إسلامه فلا يسقط، ولو أسلمت قبله تقرر المهر في ذمته لأنه حق المسلمة، ولو ماتت طالبه وارثها المسلم لا الحربي، لأن الحربي لا يستحق على المسلم مالاً لأنه في ذمة المسلم، فلا يبيح هذا الإشكال. نعم، يشكل عدم مطالبة الحربي بإياه بناء على أن الذي يسقط من الدين بالإسلام هو المصعب وقيمة المثلقات)، ووردت أيضاً في «هـ» وكتب بعدها (بخطه قدس سره)، ولم ترد في «س» و«و».

**خاتمة :** إذا حاصر بدأ أو قعدة فنزلوا على حكمه صبح، وكذا إن نزلوا على حكم غيره، بشرط أن يكون كامل العقل مسلماً عدلاً بصيراً بمصالح القتال. والأقرب اشتراط الحرية، والذكورة ممن يختاره الفريقان أو الامام خاصة، دون اختيارهم خاصة.

ومن العمل بالشرط؛ وعارة تذكرة<sup>(١)</sup> والنتهى<sup>(٢)</sup> وكلام الشيخ<sup>(٣)</sup> ظاهر في مطلق الحربي، وليس بسعيد، لأبي تأمين الحربي سنة وأزيد للمصلحة جائز، فيجوز أن يشترط عليه مال. ولو شئنا ما عيه بالحزبية لم يستلزم كونه جرية حقيقة ليشترط كونه كتابياً.

ولو قال له الامام: أخرج إلى دار الحرب، فإن أقتل عدنا صيرت نفسك ذمياً، فأقام سنة، ثم قال: أقتل بحاجة قبل قوله: مال في المنهى: ولم توجب منه الجرية، ثم حكى عن الشيخ قوة صيرورته ذمياً، لأنه خالف الإمام<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>، وفي هذا إشعار بكونه كتابياً.

**قوله: (بشرط أن يكون كامل العقل...).**

ويشترط أيضاً أن يكون عتداً في أحكام الجهاد، لامتناع الحكم من غيره.

**قوله: (والأقرب اشتراط الحرية والذكورة فيمن يختاره الفريقان، أو الامام خاصة دون اختيارهم خاصة).**

المتبادر من العبارة: أنهم لو اختاروا من يكون حكماً، فإن كان المختار هو الامام وحده، بأن يرضوا باختياره، أو هم والإمام جميعاً اشترطت الحرية

(١) التذكرة ٦١ : ٤١٩.

(٢) النتهى ٢ : ٩٢١.

(٣) البسوط ٢ : ١٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) النتهى ٢ : ٩٢١.

ويجوز تعدده، فإن مات أحدهم بطل حكم الباقيين، وكذا لو مات الواحد قبل الحكم، ويردون إلى ما همهم.

ويشترط في كل من المتعديدين ما شرط في الواحد، ويدزم ما يحكم به الحاكم إذا لم يكن مناهياً للمشروع، فإن حكم بقتل الرجال، وسبي الذراري والنساء، وغنيمه المال بفسد، وكذا إذا حكم باسترقاق الرجال أو بآلن عليهم.

ويجب أن يكون ما يحكم به ما فيه خط للمسلمين.

والذكورة، لأن حكم العبد والمرأة لا يجوز فلا يقع من الإمام؛ وإن كان باختيارهم خاصة لم يشترط. وهو مشكور، لأنه إن حاز حكم المرأة والعبد لم يفرق بين اختيارهم وختياره عليه السلام. وكذا إن لم يجره لأن تنقيح حكمه من الإمام عليه السلام لا بد منه. وإطلاق عبارة التذكرة<sup>(١)</sup> والمنتهى<sup>(٢)</sup> والتحرير<sup>(٣)</sup> يقتضي الاشتراط مطلقاً وهو الأوجه.

وقد ذكر لأصحابهم أنهم لو رصوا بحكم مجهول لم يعينوه صح الرضى به، ثم ينظر، فإن عيّنوا من هو بالصفات صح، ولا فلا وعينوا من له أهلية للحكم، ولعل المصنف أراد أن يبين: أن تعيين الإمام لا يكون إلا من له أهلية للحكم، بخلاف تعيينهم، فإنهم ربما عينوا من لا يكون حاكماً عندها، وإن لم يصح كونه حاكماً، فحادث عبارته دالة على غير المراد.

قوله: (فإن مات أحدهم بطل حكم الباقيين).

لأن الحكم موقوف برأي الجميع، لأن الظاهر أنه لم يرص برأي أحدهم.

(١) التذكرة ١: ٤١٨.

(٢) المنتهى ٢: ٩٢٠.

(٣) تحرير الأحكام ١: ١٣٨.

ولو حكم بالجزية، أو باسترقاق من يسلم وقتل الباقي على الكفر جاز، ولا يجوز حينئذ استرقاق من أقام على الكفر، ويجوز المن عليه. ولو من الإمام على بعض من حكم بقتلهم جاز، فإن أسلموا قبل أن يحكم الحاكم عصموا أنفسهم وأموالهم وأهلهم، ولو أسلموا بعد الحكم بقتل الرجال وسبي الذراري والنساء وأخذ المال سقط القتل خاصة.

قوله: (ولو حكم بالجزية أو باسترقاق من يسلم وقتل الباقي على الكفر حاز).

لأن امراض اقتضاء المصلحة ذلك. لا يقال: الجزية مشروطة بالتراضي فلا ينفذ فيها حكم الحاكم؛ لأننا نقول: التراضي قد حصل، لأهم رضوا بحكم الحاكم ونزلوا عليه.

قوله: (ولا يجوز حينئذ استرقاق من أقام على الكفر، ويجوز المن عليه).

أي: حين تحقق الحكم بقتل الباقي على الكفر، والفرق أنهم رضوا بحكم الحاكم، والاسترقاق لم يحكم به فلا يجوز، لأنه مخالفة للحكم. وأما المن فلائنه خير من القتل، فرضاهم بالقتل يقتضي رضاهم بالمن من باب أولى، ولأن فيه إسقاطاً لما وقع الرضى عنه من القتل لا يحجب شيء آخر. ومثل الاسترقاق المعادة.

قوله: (ولو من الإمام على بعض من حكم بقتلهم جاز).

يسأل فيه عن شيئين:

أحدهما: أن المن قد وقع قبل هذا بغير فصل حوازه، فاعادته تكرار.

الثاني: التقييد ببعض من حكم بقتلهم لا وجه له، فإن للإمام عليه السلام أن يمن على الجميع، لأنه إنما يفعل ما فيه الضبطة للمسلمين، ولفضل النبي صلى الله عليه وآله في بي قرينة، وهذه عبارة المنهى<sup>(١)</sup>. ولو حكم بالقتل ورأى الإمام أن يمن على الرجال أو على بعضهم جاز ولو صدر المصنف هذه

ولو أراد الامام استرقاق الرّحال لم يجز، بل يسترق النّرية، ويغتم المال، ويخرج منه الخمس، والناقي غنيمّة؛ لأنّه أخذ قهراً.  
ولو جعل للزعيم أمان مائة صاع، ويعين من شاء، فإن عد مائة وأغفل نفسه جاز قتله.

### الفصل الثاني : في عقد الجزية: وفيه مطالب:

الأول : المعقود له: وهو كل دمي بالغ، عاقل، حر، ذكر، متأهب للقتال، ملتزم بشرائط الذمة السابقة.  
فالذمي يشتمل من له كتاب كاليهود، والنصارى، ومن له شبهة كتاب كالمجوس، والصبي، والمجنون، والعبد، والمرأة أتباع لا جزية عليهم.

احملة بالغاء عوض الواو، وأسقط (بعض) لانفع السؤلان معاً.  
قوله: (ولو أراد الامام استرقاق الرّحال لم يجز).  
أي: والحال أنّه قد حكم بقتلهم، لأن الاسترقاق لا يجوز مع الحكم بالقتل، وقد سقط بالاسلام، ويستبي السيل عنهم.  
قوله: (فإن عد مائة وأغفل نفسه جاز قتله).  
لأنّه لا أمان له ولا شبهة أمان، ولو اعتقده أماناً لم يبعد كونه شبهة، فيرد إلى مأمنه ويقبل قوله فيه.

قوله: (والصبيّ والمجنون والعبد والمرأة اتّباع لا جزية عليهم).  
وقيل: تؤخذ لجرية من العبد<sup>(١)</sup>، ومختار المصنف هنا أقوى، لأن العبد مال ولا ملك له، وكما يحصل فهو مال لمولاه.  
إن قيل: العبد مندرج في الآية.  
قلنا: بل خارج من قوله: (حتى يعطوا)<sup>(٢)</sup> إذ لا يقدر على شيء.

(١) قاله ابن الجنيّد كما في المختلف: ٣٣٤.

(٢) التوبة: ٢٩.

وتسقط عن لهم على رأي، وتؤخذ ممن عداهم وإن كانوا  
رهباناً، أو مقعدين، ولا تسقط عن الفقير، بل ينظر بها حتى يوسر  
كالدين.

وللرحل أن يستتبع من شاء من نساء الأقارب وإن لم يكن  
محارمه مع الشرط، فإن أطلق لم يتبعه إلا صغار أولاده وروجاته.  
وإذا بلغ الصبي، أو أفاق المجنون، أو اعتق العبد فعليهم الجزية،  
ويستأنف لعقد معهم، أو يسلموا، فإن امتنعوا صاروا حراً.  
ولو أفاق المجنون حولاً وجهت عليه وإن جن بعد ذلك.  
ولو كان يحن ويفيق قيل: يحكم للأغلب، وقيل: يلفق أيام  
الإفاقة، فإذا سعت حولاً للحرية.  
ولو بعثت امرأة من دار الحرب تطلب أن يعقد لها الذمة لتصير  
إلى دار لاسلام عقدها، بشرط أن تجبري عليها أحكامها، سواء جاءت  
منفردة أو معها غيرها.

قوله: (وتسقط عن لهم على رأي).

الأصح لا تسقط، للعموم، وفي التعصير - بأنه إن كان ذا رأي أو قتال  
أخذت منه، ولا فلا - قوة، لاستثناء من لا رأي له ولا قتال من الآية الشريفة،  
لعدم حواز قتله، إلا أن الأمر بأخذ الحرية مهم عام في باقي الأوامر، ولا دليل على  
السقوط، وتقدير عدم الاندراج في الآية فلا دلالة فيها على عدم.

قوله: (ولا تسقط عن الفقير).

على الأصح، للعموم.

قوله: (ولو كان يحن ويفيق...).

السقوط قوي، إلا أن يقال: أن الجزية تحب مقسطة على أجزاء الحول،  
فحينئذ يتجه التلفيق، والأقوى عدم، للشك في مقتضي.

ولا يشترط عليها الجزية، فإن بدتها عرفها الامام سقوطها، فإن بذلتها حينئذ كانت هبة لا جزية.

ولو حاصرنا بلداً، فسأل اهله، نصلح بوضع الجزية على النساء والصبيان لم يصح؛ لأنهم مال فلا يشت عليهم شيء، فإن طلبت النساء أن يبذلن الجزية ليكون الرجال في أمان لم يصح.

ولو قتلنا الرجال، وسألت النساء أن يعقدنهن الأمان ليقمن في دار الاسلام عقدنهن بشرط أن تحري عبيد احكامنا. ولو بذلن الجزية لم يصح أخذها جزية.

قوله: (فإن بذلتها حينئذ كانت هبة لا جزية).

في حواشي شيخنا الشهيد ما جاد به: أنه يعلم من هذا أن الهبة تصح بأي شيء كان، ولا يشترط فيها القول قولاً، قاله: لا أن يقال: المراد بالبدل: الاتيان بصيغة الهبة، حملاً لا إطلاقاً الهبة على مجهود، فتراعى شرائطها. ولك أن تقول: إن المراد: كونها بالبدل المذكور مع علمها بالحال حارحة من الحرية داخلية في قسم الهبة، فإن حصل الايجاب واسقول المملكان ملكت، وإلا أفاد البدل الاباحة.

وليس عرض المصنف هنا بيان أحكام الهبة، بل غرضه بيان أن هذا البدل لما خرج بالمبدول عن كونه جزية، لا امتدعها من النساء، لم يكر له باب إلا الهبة، لأنه تبرع بماله، فتحري عليه أحكام هبة، وليس من غرضه بيان كون البدل بمجرد كافي في كونه هبة أولاً؛ وقد قرر لمصنف في المنتهى في هذه المسألة بعد ذكر كون المبدول هبة: ويلزم على شروط هبة، ثم قال: ويجوز لها الرجوع فيه فيما لها أن ترجع في الهبة<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولو قتلنا الرجال، وسألت النساء: أن يعقدنهن الأمان ليقمن في دار الاسلام، عقدنهن بشرط أن تحري عليهن أحكامنا).



ولا فرق بين قتل الرجال قبل عقد الجزية، وبعدها في عدم إقرارها على النساء.

لا كلام في حواز ذلك لو بعثن يهدا من دار الحرب إلى دار الإسلام، أما لو كن في حصن ونحوه وقتل الرجال وبقي النساء وطلبن ذلك، فقد اختلف كلام الأصحاب فيه: فقال الشيخ: يلزم عقد النعمة لمن على أن تجري عليهن أحكام الإسلام، ولا يأخذن منهن شيئاً<sup>(١)</sup>، وقيل: يجوز أخذ الجزية منهن لو سألن ذلك<sup>(٢)</sup>، وقال المصنف في التذكرة<sup>(٣)</sup> والمنتهى<sup>(٤)</sup>: لا يجوز إقرارهن بحال، ويتوصل إلى فتح الحصن ويسير، لأنهن أموال للمسلمين، ويظهر من المختلف<sup>(٥)</sup> موافقة كلام الشيخ، وعبرة الكتاب بمقتضى الأمرين.

والوجه: لأن الحصن إن أمكن التوصل إلى فتحه لم يحرم عقد الأمان للنساء، لأنهن مآل، وإلا حال كما لو طلبت المرأة أو النساء ذلك من دار الحرب، ولا يجوز أخذ الجزية منهن على حال.

قوله: (ولا فرق بين قتل الرجال قبل عقد الجزية وبعدها في عدم إقرارها على النساء).

وقال أبو القاسم بن سعيد في الشرائع: إن قتل الرجال إن كان بعد عقد الجزية استصحب الحكم بالنسبة إلى النساء<sup>(٦)</sup>، والأصح ما هنا، لعدم تعقل أخذ الجزية من النساء، لأنهن لسن من أهلها، وفي العبارة مسامحة، لأن ضمير (بعدها) يعود إلى عقد الجزية، وحقه التذكير.

(١) المبسوط ٢: ٤٠.

(٢) تب في المختلف: ٣٣٥ إلى بعض الأصحاب.

(٣) التذكرة ١: ٤٤٠.

(٤) المنتهى ٢: ٩٦٤.

(٥) المختلف: ٣٣٥.

(٦) الشرائع ١: ٣٢٨.

ولو حاصرنا بلداً، ولم نجد فيه سوى النساء، فسألن بذل الجزية ليسلمن من الرق لم يجب.

ولو بلغ الصبي سفيهاً لم يقر إلا بجزية، فإن اتفق مع وليه على جزية عقداها صح، وإن اختلفا قدمنا اختياره لثقله بحقن دمه، وتؤخذ الجزية من أهل الذمة عرباً كانوا أو عجماً.

ولو ادعى أهل حرب أنهم منهم قيل بذلهم الجزية، ولم يكلفوا

قوله: (ولو حاصرنا بلداً ولم نجد فيه سوى النساء، فسألن بذل الجزية ليسلمن من الرق لم يجب).

في الوحوب أعم من نفي الجواز بل ربما أشعر باختيار ذكره ثبوت الحوان وهو مخالف لما اختاره المصنف في التذكرة<sup>(١)</sup> والمنهي<sup>(٢)</sup>، مع إن تعذر الفتح لم تتحقق المحاكمة.

قوله: (وإن اختلفا قدمنا اختياره لثقله بحقن دمه).

سوق العبارة يدل على أن المراد باختلافها: إرادة السفيه العقد بها، والولي خلافه.

قوله: (وتؤخذ الجزية من أهل الذمة عرباً كانوا أو عجماً).

وقال ابن الجنيدي: إن نصارى تغلب لا تؤخذ منهم الجزية، لما نقل من أنهم تنصروا بعد مبعث النبي صلى الله عليه وآله<sup>(٣)</sup>، ولم يثبت.

قوله: (ولو ادعى أهل حرب أنهم منهم قيل بذلهم للجزية...).

أي: من أهل الذمة، وإنما لم يكلفوا البينة، لأنه ربما تعذر أو تعسر الاطلاع على أحوالهم إلا من قبلهم، ولقبول قولهم في دينهم الذي يدينون به؛ ولو رجع بعضهم عن هذه الدعوى لم يقدر في ذمة لباقيين، نعم لو أسلم منهم اثنان

(١) التذكرة ١: ٤٤٠.

(٢) المنهي ٢: ٩٦٤.

(٣) نقله عنه في المختطف: ٣٣٦.

البينة، فإن ظهر كذبهم انتقض العهد وجاز اغتيالهم لتلبسهم. ولو ظهر قوم زعموا أنهم أهل الزبور فضي تقريرهم إشكال، وإنما يقر اليهود والنصارى والمجوس لو دخل آباؤهم في هذه الأديان قبل مبعث النبي عليه السلام، فلو دخل جماعة من عباد الأوثان فيها بعد البعثة لم يقرؤا.

وعدلاء، ثم شهدا بخلاف دعواهم فبُني، فيصالحون حينئذ.

فإن قيل: لِمَ لم يحكم بكون ذلك شبهة؟

قلنا: لأن الأمان إنما وقع على تقدير شيء زعموه مع علمهم بعدمه، فيكون نفي الأمان معلوماً عندهم.

قوله: (ولو ظهر قوم زعموا أنهم أهل الزبور ففي تقريرهم إشكال).

ينشأ من تناول: (أوتوا الكتاب) <sup>(١)</sup> لهم، ومن أن المراد بالكتاب: التوراة

والانجيل لا مطلقاً، ولأن المتبادر من الكتاب: ما اشتمل على الأحكام لا نحو

الزبور فإنه مواظ خال من الأحكام، وقد نقل المصنف في المنتهى الإجماع على

أن اللام في (الكتاب) الواقع في قوله تعالى: (من الذين أوتوا الكتاب) <sup>(٢)</sup> للعهد،

والمعهد هو التوراة والانجيل <sup>(٣)</sup>، ومثل الزبور صحف إبراهيم. والأصح عدم

تقريرهم، لما قلناه، وإن سلم أن اللام ليس للعهد فالشك في صدق اسم الكتاب

على الزبور، مع قيام الدليل الدل على وجوب قتل المشركين كافٍ في منع

تقريرهم. وكذا القول في صحف إبراهيم ونحوها. وقوله: (ولو ظهر قوم زعموا...)

ليس على ما ينبغي، لأنه يعطي أن الإشكال إذا زعموا ذلك، وليس كذلك،

بل لو كان قوم أهلاً للزبور وتحقق ذلك في تقريرهم الإشكال، وكأنه أراد

بذلك الإشعار بأن مثل هؤلاء ليسوا بموجودين ولا نعرف مثلهم.

قوله: (وإنما يقر اليهود والنصارى والمجوس، لو دخل آباؤهم في

هذه الأديان قبل مبعث النبي صلى الله عليه وآله).

ولو دخلوا بعد التبديل قبل البعثة احتمل التقرير مطلقاً؛  
لانحطاط درجة المجوس المقرين على دينهم عنهم.

ربما يقال: لا فائدة في التقييد بدخول الآباء، بل هو مضر، لأن دخولهم  
قبل المبعث كاف، ولا حاجة الى دخول الآباء، وعنه جوابان:

أحدهما: أن الكلام في اليهود والنصارى والمجوس الذين في أزمنتنا هذه،  
وهؤلاء إما يتصور دخول آبائهم في هذه الأديان قبل المبعث دونهم، فلو اعتبر  
دخولهم امتنع تقرير هؤلاء.

الثاني: أن دخول الآباء لما كان كافياً عن محوكم بأنفسهم في تقريرهم،  
دل على أن دخولهم كافٍ بطريق أولى؛ ولوائه قال: لو دخلوا هم أو آباؤهم،  
لسلم عن هذا السؤال.

وإما اعتبر ذلك، لأن الدخول بعد بعثة وسح الملة السابقة تبديل  
للدين، وقال عليه السلام: «من بدل دينه فقتلوه»<sup>(١)</sup>. ولا يرد أن الملة السابقة  
على ملة عيسى عليه السلام مسوخة، فلا يقر بالدخول فيها قبل مبعثه صلى الله عليه  
 وآله، لأننا نقول: الملة لسابقة بالإضافة الى ملة بمنزلة ملة واحدة.

قوله: (ولو دخلوا بعد التبديل قبل البعثة، احتمل التقرير مطلقاً،  
لانحطاط درجة المجوس المقرين على دينهم عنهم).

قوله: (مطلقاً) في مقابل التقييد بالتمسك بغير المحرف، والمراد بغير المحرف:  
ما بقي بعد التحريف، وما كان قبل أن يحرف، لأن مجموع ذلك هو الكتاب.  
والمراد بالتمسك به: هو اعتقاد أنه الحق عندهم، ولا يضر عدم العلم به تفصيلاً  
دون العمل به، لأن عدم ذلك لا يحل كونه ديناً له. ويحتمل أن يراد بغير  
المحرف: ما يبقى بعد التحريف، وهو بعيد، لأن عدم التصديق ببعض بمنزلة عدم  
التصديق بالكل.

والتقرير ان تمسكوا بغير المحرف.

والصابئون من النصارى والسامرة من اليهود إن كفروهم لم يقرأوا  
وإن جعلوهم مبتدعة أقرأوا.

وما ذكره من انحطاط درجتهم عن المحوس - ليكون تقريرهم بطريق أولى،  
توجيهاً للاحتمال الأول - منظور فيه، لأن المقرين من المحوس لم يثبت دخولهم في  
دينهم بعد التبديل، حتى لو ثبت ذلك جاء الإشكال في تقريرهم أيضاً.  
وينبغي ابتناء المسألة على تحقيق معنى (أوتوا الكتاب) <sup>(١)</sup> فإن صدق  
حقيقة بالتمسك ببعضه ثبت التقرير، وإلا فلا. وكل هذا رجوع إلى تخمين، فإن  
دلائل القتل عامة، والتخصيص يحتاج إلى دليل، ومثل هذا غير كاف في ثبوته،  
فالأرجح هو الوجه الثاني.

قوله: (والتقرير إن تمسكوا بغير المحرف).

إن أريد بغير المحرف هو ما بقي من الأحكام سليماً عن التحريف وما  
كان منها قبل التحريف فهو حق، فإن التمسك بذلك تمسك بمجموع الكتاب،  
وإن أريد تمسكه بما بقي منها بعد التحريف خاصة فليس بواضح، لتضمنه إنكار  
بعض الكتاب، وهو جار مجرى إنكار جميعه، والمعتمد اعتبار التمسك بالمجموع،  
وإلا لم يقر.

قوله: (والصابئون من النصارى والسامرة من اليهود إن كفروهم  
لم يقرأوا وإن جعلوهم مبتدعة أقرأوا).

قد قيل: إن الصابئين من النصارى، وقيل: إنهم يستنون فهم من اليهود،  
وقيل: إنهم من المحوس <sup>(٢)</sup>، وقيل: إنهم يعبدون الكواكب ويقولون: إن الكواكب  
السبعة آلهة وإن الفلك حي ناطق وعلى هذا فلا يقرون بالجزية. والذي اختاره  
المصنف: أنهم من النصارى، والسامرة من اليهود، وأنهم إن كان كل من

(١) التوبة: ٢٩.

(٢) قاله مجاهد والحسن كما في التصغير الكبير ٣: ١٠٥.

والأقرب تقرير المتولد بين الوثني والنصراني بالجزية، بعد بلوغه إن كان أبوه نصرانياً، وإلا فلا.

الفريقين عند فريقه كافرًا لمخالفته له في الاعتقاد م يقرّوا بالجزية، وإن كانوا عندهم مبتدعة لا يخالفونهم في أصل الاعتقاد بهم مهم حقيقة يقرّون بالجزية.

لكن قد يقال: إن المرجح في ذلك أن كان إلى اليهود والنصارى شكل، من حيث أن الأقدام على قتلهم بقول الكدر الذير لا يؤمنون مما يخالف أصول المذهب، والإطلاع على حالهم إلا من قبهم عزيز.

ولو قيل بأخذ الجزية منهم، تعويلاً على ما نقل من كونهم من النصارى واليهود إلى أن يعلم تكفيرهم إياهم (عنده، أو رجوعاً إلى إخبارهم عن أنفسهم بذلك، وبأنهم لا يكفرونهم لكان وجهاً، لأن دعوى من ادعى أنه من أهل الجزية مسموعة ما لم يعلم خلافها.

قوله: (والأقرب تقرير المتولد بين الوثني والنصراني بالجزية بعد بلوغه إن كان أبوه نصرانياً وإلا فلا).

أما إذا كان الأب نصرانياً فلا بحث لثبوت تبعيته له، وأما إذا كانت الأم نصرانية خاصة فيشكل الحكم، لتحقيق لحاقه بها، والولد يتبع أشرف الطرفين.

فإن قيل: ليست الأم من أهل الجزية والأب وثني، فلا مقتضى لتقريره بها.

قلنا: ثبوت التقرير بالجزية له ليس بتبعية الأم، بل بكونه نصرانياً من أهل الكتاب، وتبعيته لها ثابته، فيكون تابعاً لها في الدين.

وقد أفق المصنف بما اختاره هنا في كتبه كالتحرير<sup>(١)</sup> والتذكرة<sup>(٢)</sup> والمنتهى<sup>(٣)</sup>، والذي يسوق إليه الطر عدم الفرق بين الأم والأب في التبعية

(١) تحرير الأحكام ١: ١٤٩.

(٢) التذكرة ١: ٤٣٨.

(٣) المنتهى ٢: ٩٦٤.

ولو توثن نصراني وله ولد صغير، ففي زوال حكم التصبر عنه نظر، فإن قلنا بالزوال لم يقبل منه بعد بدوغه إلا الإسلام، وإن قلنا بالبقاء جاز اقراره بالجزية.

ولو تصبر الوثني وله ابن صغير وكبير، فأقاما على التوثن، ثم ببغ الصغير بعد البيعة جاز اقراره على التصبر لو طلبه بالجزية دون الكبير. ولا بد من التزام الذمي بحري أحكام مسلمين عليه.

الثاني: العاقد: وهو الامام أو من ينصبه، ويجب عليه القبول إذا بذلوه، إلا إذا خاف غائلتهم، ولا يقبل من الجاسوس.

ولو عقد مسلم لم يصح وإن كان لواحد، لكن لا يعتال بل يرد الى مأمنه، فإن أقام سنة لم يطالب بها.

وصورة العقد أن يكون ساعداً اقررتكم بشرط الجزية، والتزام أحكام الإسلام، أو ما يؤدي هذا المعنى، فيقول الذمي: قبلت، فهذا شرطان لا بد منهما، والبواقي بد شرطت وحببت.

ويصح العقد مؤقتاً على اشكال ينشأ: من أنه بدل عن الإسلام فلا يصح فيه التوقيت كالمبدل، ويصح مؤبداً، ولو قال: ما شئت صح.

بالدين، وكون الأم لا جرية عليها عبر قاذح، لأن المانع من جهة كونها امرأة لا من جهة الدين، وقوة هذا الوجه طاهرة.

قوله: (ولو توثن نصراني وله ولد صغير، ففي زوال حكم التصبر عنه نظر).

الأصح لا يزول، لأن استصحاب ما ثبت إلى أن يعلم المزيل لازم.

قوله: (ويصح العقد مؤقتاً على اشكال...).

الأصح الصحة، نظراً إلى ظاهر قوله تعالى: (حتى يعطوا الجزية) <sup>(١)</sup> فإن

غاية القتال إعطاؤها.

ولا يصح تعليقه بمشيئة الإمام على إشكال: من حيث أنه ليس للإمام الابتداء بالنقض، ومن حيث اشترط.

ولو قال: ما شاء الله، أو ما أقركم الله فكان تعليق بمشيئة الكافر؛ لأنه تعالى أمرنا بالتقرير ما دام باذلاً للجزية.

ولا تقدير للجزية، بل بحسب ما يراه الإمام. ويجوز وضعها على رؤوسهم، وعلى أرضهم، وله الجمع على رأي.

وتؤخذ عند انتهاء كل حوب، فإن أسلم قبل الأداء سقطت، وإن كان بعد الحول على رأي.

قوله: (ولا يصح تعليقه بمشيئة الإمام على إشكال، من حيث أنه ليس للإمام الابتداء بالنقض، ومن حيث اشترط).

الرد. أن الإمام عليه السلام يمتنع كونه العقد مؤقتاً بمشيئته، إذ لا مشيئة له فيه نظراً إلى أنه لازم من طرف الإمام، ومن الجزية إذا بذلها الذمي وحب قبولها، ومتى كان لازماً من طرفه لم يكن له ربحه ولا نقصه، فانتفى كونه بمشيئته، فامتنع تعديقه بها، لأن اشتراطه يناقض مقتضى العقد.

ويمكن أن يقال: إن تعليقه بمشيئته استقلالاً من دون رضى الكافر مخالف لمقتضى العقد، لا تعليقه بها مع رضى الكافر بذلك، لأن غايته تمويص المشيئة إليه، والمشيئة فيه ثابته للكافر، وتفويضها أمر ممكن لأنه فعل قابل للنيابة فيجوز.

قوله: (أو ما أقركم الله).

الصواب: أو ما أقركم بغير فك الادغام.

قوله: (وله الجمع على رأي).

له ذلك ولا مانع منه، وإطلاق الآية يتناول<sup>(١)</sup>.

قوله: (وإن كان بعد الحول على رأي).

هذا هو الأصح، لامتناع أخذ الجزية من المسلم، ولأن الإسلام يجبت ما



نعم لو باعها الإمام أخذت منه. ولو مات بعد الحول قبل الأداء  
أخذت من صلب تركته. وإذا فسد العقد لم تقتلهم بل نلحقهم بأهلهم،  
فإن أقاموا سنة عندنا أخذت الجزية.  
ولو دخل الكفر دارنا بغير أمان لم نأخذ منه شيئاً؛ لأنه لم يقبله،  
لكن نقتاله.

ولو قال: دخلت لسمع كلام الله أو لسفارة صدقناه، ولا نقتاله  
وإن لم يكن معه كتاب.

ويجوز أن يشترط عليهم ضيافة من يريد منهم من المسلمين.  
ويشترط أن يكون زائداً على أقل ما يجب عليهم من الجزية لو  
اقتصر على الضيافة، وأن يكون معلوم المقدار بأن يعين عدد الأيام، وعدد  
قله.

قوله: (فإن أقاموا سنة عندنا أخذنا الجزية).

الفرق بين هذا وبين ما إذا عقد واحد من المسلمين: أن العاقد هنا له  
أهلية العقد فيؤثر رضاه، بخلاف ما هناك.

قوله: (ويشترط أن يكون زائداً على أقل ما يجب عليهم من الجزية  
لو اقتصر على الضيافة).

أي اشترطت الزيادة لينتفعق الأمر، أعني: الجزية، والضيافة معاً، التي  
هي مشروطة رائداً على الحرية، وهذا صريح لشيخ في المبسوط<sup>(١)</sup> والمتأخرون<sup>(٢)</sup>،  
ولأن مصرفها مختلف كما سيأتي.

قوله: (وأن يكون معلوم المقدار بأن يعين عدد الأيام...).

لأن الجهالة مائعة من المطالبة بمقدار معين، ولقائل أن يقول: إذا جاز  
ضرب الجزية بمهولة فيسحر ضرب الضيافة كذلك، لأنها جزية، أو شرط مع

(١) المبسوط ٢: ٣٨.

(٢) مهم: يحيى بن سعيد في الجامع بشرائع ٢٣٥، ولحقق في الشرائع ١: ٣٢٩.

من يضاف ، وقدر القوت والأدم ، وعلف الدواب وجنسه .  
وينبغي أن يكون النزول في فضل بيعهم ، وكنائسهم ومنازلهم .  
وليس لنا اخراج ارباب المنازل وإن ضاقت عنا ، وحينئذ من  
سبق الى منزل فهو أولى .

### فروع :

أ: وضع علي عليه السلام على الفقير في كل حول اثني عشر  
درهماً ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين ، وعلى الغني ثمانية وأربعين .

الجزية ، ولم أظفر في ذلك بشيء نفي ولا إثبات .  
ولا تتقدر الضيافة بثلاثة أيام على الأصح اتباعاً للشرط ، وقوله  
عليه السلام : «الضيافة ثلاثة أيام» <sup>(١)</sup> محمول على الضيافة المعتادة ، وتلك لا شرط  
فيها .

قوله : (وقدر القوت والادام وعلف لدواب وجنسه) .  
أي : جنس كل واحد من ذلك .  
قوله : (وينبغي أن يكون النزول في فضل بيعهم وكنائسهم  
ومنازلهم) .

أي : فيما فصل عن حاجتهم من هذه المذكورات ، وهذا على طريق  
الاستحباب على الظاهر ، فيحوز النزول مطلقاً . نعم لا يجوز اخراج ارباب المنازل  
على حال ، ويؤمرون بتوسعة أبواب الكنائس وتعميتها .  
قوله : (وحيث من سبق إلى منزل فهو أولى) .

أي : وحين ضيق المنازل عما إلى آخره ، ووجه لأولوية : أنها كالربط  
حينئذ ، لاستواء المسلمين في جواز النزول فيه ، فمن سبق إلى منزل كان أولى . ولو  
قام وترك متاعه مريداً للعود فالأولوية بحاها ، وقال الشيخ : يقرع <sup>(٢)</sup> ، والأصح

(١) الكافي ٢٨٣ : ٩ حديث ٢ .

(٢) للبوط ٢ : ٣٩ .

وليس ذلك لازماً، بل بحسب ما يراه الإمام في كل وقت، فهو  
قدّر على الغني قدرأ ثم علم أنه غير واجب لم يكن له الرجوع، إلا أن ينهد  
العهد ثم يرجع الى بذل لأقل فيجوز مع المصلحة.  
ولو ما كس الإمام بالزيادة، فامتنع من بذلها وجب القبول  
بالأقل.

الأول، أما لو حاووا دفعة فالقرعة مع الضيق.  
قوله: (فلو قدر على، يعني قدرأ ثم علم أنه غير واجب لم يكن له  
الرجوع، إلا أن ينهد العهد، ثم يرجع إلى بذل الأقل).  
أي: إذا كان تقدير الجزية بحسب ما يراه الإمام على اختلاف الأوقات،  
فلو قدر على المعنى قدرأ، ثم علم الغني أن ذلك التقدير غير واجب في شرعاً بالأصل  
فمكس عقد لزمة على الأقل، لم يكن له الرجوع عنه إلى بذل الأقل، لتحقيق  
العقد المشتمل على اشتراط ذلك لمقتضي لوجوبه، إلا أن ينهد العهد ويمسح  
العقد، فإن له مسحه، لأنه غير لازم من طرفه، ثم يرجع إلى بذل الأقل.  
ولقائل أن يقول: إذا كان تقدير الجزية برأي الإمام وبحسب ما يراه،  
فليس للكافر المسخ والرجوع إلى الأقل، لأنه قد رأى ذلك القدر لأنه المفروض.  
وحيابه: أن التقدير من طرفه منوط برأي الإمام لا من طرف الكافر، بناء  
على أنه لا مقدّر لها، ومن ثم لو بدد الكفر الذمي من أول الأمر جزية قليلة  
وحب قبولها إذا صلح المبدول لكونه حزية، وامتنع الكافر مما سواه.  
وللإمام المماكسة إذا اقتضتها المصلحة، رعاية لمصلحة المسلمين، فإن  
امتنع الكافر من بذل الزيادة أصلاً وجب قبول الأقل. وفي كون الجزية مقدرة  
أم لا أقوال:

أ: تقديرها كثرة وقلة.

ب: تقديرها في طرف الفنة.

ج: عدم التقدير مصفاً، وكونها بحيث لا يعلم الكافر بقدرها -الذي هو  
معنى الصغار عند بعضهم- ينافي الأول.

ب: لو اجتمع عليه جزية منتين لم تتداخل، ولومات في أثناء السنة فالأقرب السقوط بالكلية.

وتقدم الجزية على الوصايا، وتقسط التركة بينها وبين الدين.

ج: ينبغي أن يكون عدد الضيعة على الغني أكثر، ولا يفرق بينه وبين الفقير بجنس الطعام.

واعلم أن شيخنا الشهيد قل في حواشيه: إن هذا الحكم إما يتم على تقدير الجزية، أما على عدم التقدير فيه بحسب ما وضعه الإمام. وليس بجيد، نظراً إلى أن سوق العبارة يقتضي تفريع هذا الحكم على عدم التقدير، ثم إنه لا يستقيم في نفسه أيضاً على التقدير، لأنه على هذا لا يسوع له الرجوع إلى الأقل وإن نذ العهد، إلا أن يحمل على أن لأقل الجزية مقدراً، ويقدر الإمام بأزيد منه، ثم يعلم الكافر عدم وجوب الزائد، وفيه مالا يخفى.

قوله: (ولومات في أثناء لسنة فالأقرب السقوط بالكلية).

لعدم العلم بوجوبها بحصول أحرار حول شيئاً فشيئاً المقتضي للشك في وجوب بعضها ببعض الحول، فالأصح السقوط.

قوله: (وتقسط التركة بينها وبين الدين).

لأن دبر، ولا فرق بين كونها مضروبة على الرؤوس وعلى الأرضين، لأن ضربها على لأرض ضرب معامة، وليس مقتضاه أن يؤدي منها.

قوله: (ينبغي أن يكون عدد الضيعة على الغني أكثر).

هذا الحكم على الامتناع، لأن الجزية موط تقديرها برأي الإمام، فلو رأى خلاف ذلك جاز.

لكن قد يقال: إن كان عليه السلاء قد رأى تقدير العدد على الغني أكثر باقتضاء المصلحة لم يحز مخالفته، فلا يكون مستحاً بل واجباً؛ ويمكن الجواب: بأنه مع اقتضاء المصلحة - العقد مطلقاً - يستحب له انكثير على الغني.

قوله: (ولا يفرق بينه وبين الفقير بجنس الطعام).

ولا تحتسب الضيافة من الدينار، ويختص الدينار بأهل الفيء،  
والضيافة مشتركة بين الطارقين من المسلمين وإن لم يجاهدوا.  
د: الصغار إن جعلناه عدم علمه بالمقدار لم تجب الإهانة، وإلا  
فالأقرب الوجوب، فلو وكلّ مساماً لأدائها لم يجز.  
وتؤخذ منه قائماً، والمسم قاعداً، وبأمره بإخراج يده من جيبه  
ويطأطئ رأسه.

لأنه الفرق بالقدر كاف في التعاوت، ولا يختلف الحال على المسلمين في  
طعامهم.

قوله: (ولا تحتسب الضيافة من الدينار).

لعل المراد: أن الضيافة لا تكون محوبة من مال الجزية بذي ربحا قدر  
بالدينار وفي حواشي شيخنا الشهيد حمل ذلك على تقدير الجزية بالدينار، ومنه  
بعد، لأنه قد سبق في كلامه أنه لا مقدار لها سوى ما رآه الإمام.

قوله: (ويختص الدينار بأهل الفيء، والضيافة مشتركة...).

هذا أيضاً كالذي قبله، وقد يستفاد من هذه العبارة والتي قبلها: معايرة  
الجزية للضيافة، مع أنه قد سبق في كلامه حوز الاقتصار عليها.  
ويجيب بأنه قد سبق أيضاً وحوب زيادتها على مقدار أقل الجزية ليتحقق  
الأمران معاً، فإن الجزية لا تختص بسوء من الأموال كالتقدي مثلاً، بل كل ما يعد  
مالاً يؤخذ منها.

قوله: (الصغار إن جعلناه عدم علمه بالمقدار لم تجب الإهانة).

قد ينظر في ذلك، بأن يكون الموجب للإهانة شيء آخر، من شيء  
منقول في السنة ونحوه.

قوله: (وإلا فالأقرب الوجوب).

مقتضاه: إما إذا لم نجعله عدم العلم بالمقدار تجب الإهانة، وليس بظاهر،  
لأننا إذا لم نقل بذلك يمكن القول بأنه جريان أحكامنا عليهم كما هو مقالة

هـ: لو طلبوا أداء الجزية باسم لصدقة، ويزيدون في القدر جازت الإجابة مع المصلحة.  
والأقرب في الجبران مراعاة مصلحة المسمين في القيمة لسوقية،

المبسوط<sup>(١)</sup>، فلا يظهر ما قاله، ولو تم له ذلك بأن يكون هو مدلول الآية على هذا التقدير، فلا معنى لقوله: (فالأقرب).

ويمكن أن يعتذر له: بأن المراد إذا فسرا الصغار معدم علم المقدان فلا شبهة في عدم دلالة على الإهانة، فلا تجب الإهانة بمقتضى الآية، وإن لم يفسره بذلك احتمال إرادته لأنه أحد الأقوال وهو الأقرب عند المصنف، وحينئذ<sup>(٢)</sup> فلا خلل في العبارة.

فإن قيل: إن فسرنا الصغار بأجراء أحكامنا عليهم فلا دليل على وجوب الإهانة، وإن فسرناها بإهانتهم فأبي دليل على اعتبار جريان أحكامنا عليهم؟ قلت: اعتبار جريان أحكامنا عليهم أمر مجمع عليه، والظاهر من الآية اعتبار الإهانة، وهو ما عليه أكثر المفسرين<sup>(٣)</sup>.

قوله: (لو طلبوا أداء الجزية باسم الصدقة ويزيدون في القدر...). وهل يبقى وجوب الإهانة بحاله إن قلنا به؟ ظاهرهم عدمه، لأن بدل الزيادة للتخلص من الإهانة، وهل يعتد - الشق -<sup>(٤)</sup> والوقص<sup>(٥)</sup> فيه نظر.  
قوله: (والأقرب في الجبران مراعاة المصلحة).

(١) المبسوط ٢: ٣٨.

(٢) في «ن»: (والشيخ) بذلك (وحيئذ).

(٣) الأسطر الأربعة السابقة كانت مقدمة على العقدة التي قبلها في النسخة الحجرية و«ب» و«هـ» فأخرناها اعتماداً على ما في «س»، وهو الصحيح.

(٤) قال الطريحي: الشق - بالتحريك - في الصدقة ما بين مريتين، وهو ما لا تتمتع به زكاة كالزائد من الألبان حتى الخمس إلى التسع، وما زاد من عشر إلى أربع عشرة، والجمع أشناق، وبعضهم يخص لشق بالألبان والوقص بالبقرة، مجمع تبحر (شق) ٥ ١٩٧.

(٥) قال الطريحي: الوقص - بالتحريك - وفي أسكان القوف نقتل. واحد الأوقاص من الصدقة، وهو ما بين القريتين، والقص يجعل الوقص في البقرة خاصة، مجمع تبحر (وقص) ٤ ١٩٠.

أو التقدير الشرعي.

و: لو خرقوا النعمة في دار الاسلام ردهم الى مأمئهم، وهل له قتلهم واسترقاقهم ومفاداتهم؟ فيه نظر.

ولو اسلموا قبل الحكم سقط الجميع، إلا القود والحد والمال.

ولو اسلموا بعد لاسترقق والمفاداة لم يسقط ما حكم عليهم.

ز: يُمضي الإمام الثاني ما قرره الأول، اذا لم تخرج مدة تقريره، فلو شرط الدوام في الجزية لم يغيره الثاني، ولو اطلق الأول جاز له التغيير بحسب المصلحة.

ح: يكره أن يبدأ النمي بالسلام.

ويستحب أن يضطر إلى أضيق الطرق، ويمنع من جادة الطريق.

هذا هو الأصح، إذ ليس ذلك زكاة بالأصالة، فيعتبر أغبط الأمور للمسلمين.

قوله: (لو خرقوا النعمة في دار الإسلام ردهم إلى مأمئهم).

أي: جوازاً بدليل قوله: (وهل له قتلهم...).

قوله: (وهل له قتلهم واسترقاقهم ومفاداتهم؟ فيه نظر).

الأظهر وجوب ردهم إلى مأمئهم، عملاً باستصحاب الحكم السابق، إلا أن يقاتلوا المسلمين، أو يقتلوا منهم، أو يسبوا الله ورسوله ونحو ذلك.

قوله: (فلو شرط الدوام في الجزية لم يغيره الثاني).

إن قيل: قد تقتضي المصلحة التغيير فيجب أن يجوز قلنا: إنما شرط الإمام دوامه، مع علمه بعدم اختلاف المصلحة لأنه معصوم، بخلاف ما لو أطلق.

قوله: (ويمنع من جادة الطريق).

هذا مع استطراق المسلمين لا مطلقاً، والمراد: منعه من صدر الجادة ليضطر إلى جانبها، فيضيق عليه.

الثالث : حكم العقد: ويجب لهم بعقد النعمة وجوب الكف عنهم وأن يعصمهم بالضمان نفساً ومالاً .

ولا يتعرض لكتائبهم، ولا لخمورهم وخنائيرهم بشرط عدم الظاهر، فمن أراق خمرهم، أو قتل خنزيرهم مع السر ضمنه بقيمته عندهم، ولا شيء مع الظاهر، ولو غصبهم وجب رده.

ولو ترافعوا إلينا في خصوماتهم تخير الحاكم: بين: الحكم بشرع الاسلام، وردهم إلى أهل نحلتهن ليحكموا بمقتضى شرعهم؛ ويجب دفع

قوله: (ويجب لهم بعقد الدِّمة وجوب الكف عنهم).

أي: يثبت لهم وجوب ذلك؛

قوله: (وأن يعصمهم بالضمان نفساً ومالاً).

أي: وأن يعصمهم العقد أو الامام بدليل السياق، والمراد بقوله: (بالضمان) أي: بضمان كل منها على من يشف واحداً منها، فإن ضمانها موجب للعصمة في كل منها، ونصبها في العبارة على تبين للنسبة في (يعصمهم). ويمكن أن يكون معناه: وأن يعصمهم في النفس والمال بصماها الحاصل بالعقد، لأنه يصير دماءهم وأموالهم كدماء المسلمين وأموالهم.

قوله: (ولو ترافعوا إلينا في خصوماتهم تخير الحاكم بين الحكم بشرع الاسلام، وردهم إلى أهل نحلتهن ليحكموا بمقتضى شرعهم).

يتعين الحكم في مواضع:

الاول: إذا كان أحد الخصمين مسلماً، فإنه لا يجوز إجراء حكم الكافر على المسلم، وظاهر قوله: (ولو ترافعوا) قد يشير بذلك.

الثاني: لو تحاكموا إلى حكامهم ففضوا عليهم بالجور ترافعوا إلينا، ويجب الحكم بشرع الاسلام، وفي رواية هارون بن حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام ما



الكفار عنهم. ولو انفردوا ببلدة بعيدة عن بلاد الاسلام، ففي وجوب دفع  
من يقصدهم من الكفار اشكال. ولو شرطناه وجب، ولو شرطنا عدم الذب لم  
يجب، ويحكم العقد عليهم باشياء:

يؤمّن الى ذلك<sup>(١)</sup>.

الثالث: لو كان المتحاكمان من أهل مدين، ولم يتراصيا بحاكم من  
إحدى المدين حدراً من وقع الفتنة، فإن ادفع عنهم واحب عيباً.  
الرابع: إذا كان المتحاكمان في عدونا لا عندهم، كما لو أئلف  
أحدهم خيراً أو خزيراً على آخرهم في محل التطاهر، فانه لا شيء على المتلف  
حينئذ، عدنا، فلا يجوز الرد عليهم ليقضوا بالغرم في هذه الحالة، لأن الاتفاق  
واجب حينئذ.

الخامس: إذا فعل أحدهم ما يوجب العقوبة عدنا خاصة من حد أو  
تعزير لم يجز الرد إليهم، لئلا ينقض حد الله تعالى، معهم، لو اتفقت الملتان في  
إيجاب شيء جاز الرد. ولا عبرة بالاختلاف في لكم والكيف.

قوله: (ولو انفردوا ببلدة بعيدة عن بلاد الإسلام ففي وجوب دفع  
من يقصدهم من الكفار إشكال).

ينشأ من ظاهر قوله عليه السلام: «دماؤهم كدمائنا، وأموالهم  
كأموالنا»، ومن عدم صراحته في الدلالة، وانتفاء الصرر عن المسلمين، إذ  
ليسوا في حوزتهم وبلادهم، ولما في جمع العاكر وإثارة الحرب من الضرر العظيم،  
والوجوب أحوط. ومثله ما لو كانوا في بلدة بين بلاد الإسلام وبلاد الكفر.

قوله: (ولو شرطناه وجب، ولو شرطنا عدم الذب لم يجب).

أي: والحال انفردهم ببلدة بعيدة، كما أننا لو شرطنا عدم الذب مع  
القرب بطل، لئلا فاته مقتضى العقد.

أ: الكنائس، فلا يمكنون من بناء كنيسة في بلدة مصرها المسمون، ولا في بلدة ملكناها منهم قهراً أو صلحاً، فإن احدثوا شيئاً نقض، ولهم الاستمرار على ما كان في الجميع، ورم المستهدم منها، ويكره للمسلم اجارة الرم.

ولو وجد في بلد المسلمين كنيسة، ولم يعلم مقها ولا تأخرها لم ينقض؛ لاحتمال أن تكون في برية واتصلت بعمارة المسلمين. ولو صلحونا على أن الأرض للمسلمين، ولهم السكنى وبقاء الكنائس حاز، ولو شرطنا النقض جاز.

قوله: (في بلدة مصرها المسلمون).

مثل: الكوفة، والبصرة، وبغداد.

قوله: (ولا في بلدة ملكناها منهم قهراً أو صلحاً).

أي: على أن الأرض للمسلمين، وعلى رقابهم الجزية بدليل (ملكناها).

قوله: (ولهم الاستمرار على ما كان في الجميع).

أي: حتى في التي مصرها المسلمون، بأن كانت الكنيسة مثلاً في فلاة، ثم دخلت في حطة<sup>(١)</sup> بلد المسلمين، كما به عليه في بعد.

قوله: (ورم المستهدم منها).

وهو المشرف على الانهدام، ومثله المهدم، لامتناع بقاء البناء مدة طويلة من دون إصلاحه ومرمته.

قوله: (ولو صلحونا على أن الأرض للمسلمين ولهم السكنى وبقاء الكنائس...).

هذا كاليان لما سبق إجماله، ولهم لاستمرار على ما كان في الجميع، فإن منه الأرض التي ملكناها بالصلح، ومقتضى ذلك: الاستمرار بها مطلقاً، فتبه

(١) قال الجوهري: و ليطقة بالكسر الأرض يتبعها الرجل سمه، وهو أن يُعم عليها علامة بالخط ليعلم أنه قد احتارها ليسبها داراً، ومنه حفظ الكوفة والبصرة نظراً للصالح (حفظ) ١١٢٣:٣.

ولو اطلقوا احتمال النقص؛ لأننا ملكنا الأرض بالصلح، وهو يقتضي صيرورة الجميع لنا، وعدمه عملاً بقرينة حالهم؛ لافتقارهم الى مجتمع لعبادتهم.

ولو صالحناهم على أن الأرض لهم، ويؤدون الخراج فلهم تجديد الكنائس فيها، وكل موضع منعنا من الاحداث لم نمنع من إصلاح القديم. نعم لو انهضت ففي إعادة نظر،

لهذا.

فرع: لو صالحوا على أن الأرض لنا، وأن يחדثوا كنيسة مثلاً، قال في التذكرة: جان لأن لهم استثناء لأرض كلها فبعضها أولى<sup>(١)</sup>، وهو قريب. قوله: (ولو اطلقوا احتمال النقص، لأننا ملكنا الأرض بالصلح، وهو يقتضي صيرورة الجميع لنا).

هذا بحسب ظاهر النقط، لكن القرائن الحالية دالة على استثناء موضع عبادتهم، لامتناع بقائهم عادة من دون موضع لعبادتهم، إذ ليس في مللهم العبادة حيث اتفق، كما امتنع بقاؤهم في تلك الأرض من دون مسكن، فما دل على استثناء المسكن دل على استثناء موضع العبادة. قوله: (وعدمه عملاً بقرينة حالهم...).

وهو الاصح.

قوله: (نعم لو انهضت ففي الاعادة نظر).

أي: انهضت كلها كما هو ظاهر النقط، وإن كانت عبارة الشارح ولد المصنف قد توهم خلافه<sup>(٢)</sup>. ومنشأ النظر: من أنها كنيسة قد استثنيت، فتكون إعادتها كابقائها، ومن ظاهر قوله عليه السلام: «لا كنيسة في الاسلام»<sup>(٣)</sup> وهو

(١) التذكرة ١: ٤٤٦.

(٢) إيضاح العوائد ١: ٣٩٠.

(٣) وردت الرواية في إيضاح العوائد ١: ٣٩٠ بنقط: «لا حص في الاسلام ولا كنيسة».

ولا يجوز لهم توسيع حطتها.

ب: عدم تعلية بنائه المسجد على جاره المسلم وإن كانت دار جاره في غاية الانخفاض، وفي المساواة اشكل.

ولا يجب أن يقصر عن بناء جميع المسلمين في البلد، بل بناء محله، ولو كانوا في موضع منفرد فلا حجر.

ولا يمنع من شراء دار مرتفعة، ولا تهدم لو ملكها. نعم لو اشتراها من ذمي ظلم بالارتفاع هدم المرتفع.

ولو اشتراها المسلم من هذا الظالم لم تهدم، فلو باعها المسلم فالأقرب إقراره على العلو.

أقوى. ولا فرق بين الامناء والأعداء، ولا نسلم أن الاستثناء مطلقاً إنما هو للابقاء دون غيره.

قوله: (ولا يجوز لهم توسيع حطتها).

لأنها ككنيسة مهدنة.

قوله: (وفي المساواة إشكال).

الأصح لا يجوز لظاهر قوله عليه السلام: «الاسلام يعلم ولا يعلم عليه»<sup>(١)</sup>، ولأن الذمي مأخوذ بما فيه الدلة والإهانة؛ وما قيل: من أن أول الحديث يدل على منع المساواة وآخره يدل على جوازها ليس بشيء، لأن أوله يدل مطابقة وآخره يشعر بمفهومة الضعيف، ومثل هذا كيف يعد دلالة، خصوصاً مع التصريح في أوله بمنع المساواة.

قوله: (بل بناء محله).

المراد به: بناء جيرانه عرفاً.

قوله: (فلو باعها المسلم فالأقرب بإقراره على العلو).

ولو انهدمت المرتفعة مطلقاً لم يجز له أن يعلو في الاعادة، ولا يلزمهم إخفاء العمارة.

ج: عدم دخول المساجد، لا للاستيطان ولا للاجتياز، سواء أذن لهم مسلم أو لا.

د: عدم استيطان الحجاز، والمراد به: مكة والمدينة، وهي داخلة في جزيرة العرب، لأن حدها من عدن إلى ريف عبادان طولاً،

أي: لو باعها المسلم من ذمي تركه لظهوره، ووجه القرب عدم الظلم استصحاباً لما ثبت للمسلم وهو الأصح.

قوله: (ولو انهدمت المرتفعة مصقلاً لم يجز أن يعلو في الإعادة).

المراد بالاطلاق: كونه لارتفاع وقع أو لحق، وإما لم يجز لأنه حيث بناء للتمي، والارتفاع الأول إما أبقى لأنه بناء لمسلم محرم، فاستصحب حكمه.

وربما احتل الخوان لثبوت استحقاق إبقائه. ولا وجه له، لأن استحقاق إبقائه لا من جهة كونه حقاً للكافر، بل من جهة كون البناء محترماً من جهة أنه كان للمسلم، وهو منتف بها.

قوله: (ولا يلزمهم إخفاء العمارة).

لا بأن ينسوا داس الجدار إذا أشرف على الانهدام جداراً آخر، ولا بكونها ليلاً أو نحت الأرض.

قوله: (عدم استيطان الحجاز والمراد به: مكة والمدينة).

وكذا الطائف ومخاليفها ونواحيها، وإما سمي حجازاً لأنه حزين نجد وتهامة، وهي بكسر لاء، وهي أرض معروفة وراء مكة، وقد يقال لمكة: تهامة.

قوله: (وهي داخلة في جزيرة العرب، لأن حدها من عدن إلى ريف عبادان طولاً).

عدن: بلد في اليمن، ولريف: هي المزارع ومواضع المياه، وعبادان:

ومن تهامة وما والاها إلى أطراف الشام عرضاً.  
ويجوز لهم الاجتياز بالحجاز، والامتياز منه.  
ولا يُمكن من الإقامة أزيد من ثلاثة أيام على موضع سوى  
الدخول والخروج، ويمنع من الاجتياز بالحرم، فلو جاء لرسالة خرج إليه من  
يسمعه. ولو دفن به نبش قبره وأخرج، ولو مرض وخيف موته بنقله نقل.

جزيرة تحيط بها شعبتان من دجلة والفرات.  
قوله: (ومن تهامة وما والاها إلى أطراف الشام عرضاً).  
وإنما كانت هذه جزيرة، لأن بحر الهند - الذي هو بحر الحبشة - وبحر فارس  
والفرات ودجلة يحيط بها؛ وإنما نسخت إلى العربية لأنها منزهة وممكنهم  
ومعديهم.

وقيل: يحرم استيطانهم بجزيرة العرب كلها لشرفها، بكونها مسراً للعرب  
الذين منهم النبي صلى الله عليه وآله<sup>(١)</sup>، وقد روي عن ابن عباس: أن النبي صلى  
الله عليه وآله أوصى بإخراج المشركين من جزيرة العرب<sup>(٢)</sup>، وقال عليه السلام:  
«لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»<sup>(٣)</sup>.

وحمل ذلك المصنف على إرادة الحجاز لشرفه ببعث النبي صلى الله عليه  
وآله، ولأنه لولا ذلك لوجب إخراج أهل أسمة من اليمن، وليس بوحب، ولم  
يخرجهم عمر. ويشك: بأن المتبادر من جزيرة العرب جميعها دون الحجاز خاصة،  
وفعل عمر بعيد عن أن يكون حجة.

قوله: (ولو دفن به نبش قبره).  
في عبارة المبسوط: لم يخرج للنبي عن نبش<sup>(٤)</sup>، وهو ضعيف.

(١) قاله العلامة في النتهى ٩٧١: ٢، والتذكرة ٤٤٥: ١.

(٢) صحيح البخاري ١٣٠: ٤.

(٣) جامع الأصول ٣٤٣: ٩ حديث ٩٩٧٩.

(٤) المبسوط ٤٨: ٢.

هـ: التزام جميع ما تقدم من الشروط.

نكتة: حكم انتفاض العهد بالقتال الاغتيال، وما عداه يرد الى مأمته، ولو نبذ اليها لعهد الحق بالمأمن أيضاً.

ولو كذب بعد اسلامه على رسول الله صلى الله عليه وآله عزّز، فان كذبه فهو مرتد، فان نسبه الى الزنى فهو مرتد، فإن أسلم لم يلزمه شيء واحتمل القتل؛ لأن حد قذف النبي صلى الله عليه وآله القتل، وحد القذف لا يسقط بالتوبة، ووجوب ثمانين؛ لأن قذف النبي صلى الله عليه وآله ارتداد، وقد سقط حكمه بالتوبة وبقي حد القذف.

المطلب الرابع: في المهادنة: وهي المعاهدة على ترك الحرب مدة من غير عوض.

قوله: (اللتزام جميع ما تقدم من الشروط).

أي: في أول الكتاب.

قوله: (وما عداه يرد إلى مأمته).

قد سبق التردد في ذلك للمصنف، مرجع عنه هنا إلى الجزم بعدم الاعتبار ويستثنى نفسه بالقتال، وبما سبق ذكره.

قوله: (واحتمل القتل، لأن حد قذف النبي صلى الله عليه وآله القتل).

هذا أظهر، وقوله بعد: (لأن قذف النبي صلى الله عليه وآله ارتداد...). ليس بشيء، لأنه ارتداد وموجب القتل، فإذا سقط أحد الحكمين بالاسلام لم يلزم سقوط الآخر، بل يبقى كما كان، ولو تم استدلاله لم يجب شيء أصلاً ولا ثمانون، لعدم مقتضي له أصلاً.

قوله: (في المهادنة: وهي: المعاهدة على ترك الحرب مدة من غير عوض).

هذا القيد الأخير لمردمه: أن المهادنة مبنية وموضوعة على عدم العوض،

وهي جائزة مع المصلحة للمسلمين، وواجبة مع حاجتهم إليها، إما لقتلهم، أو لرجاء إسلامهم مع الصبر، أو ما يحصل به الاستظهار،

فإن حاز اشتراطه وأراد به: أنه ليس كالجزية من شرطه العوض فيحوز بعوض، لأنه شرط سائغ لا ينافي مقصود المهادنة، فيحوز اشتراطه للعموم.

قوله: (وواجبة مع حاجتهم إليها).

في التذكرة<sup>(١)</sup> والمنتهى<sup>(٢)</sup>: بها لا تحب بحال، لعدم الأمر بالقتال، ولعمل الحسين صلوات الله عليه.

وحوايه ظاهر، فإن الأمر بالقتال محقق بمقتضى: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)<sup>(٣)</sup>. وأب فعل الحسين صلوات الله عليه فإنه لم نعم منه أن المصلحة كانت في المهادنة وتركها؛ ولعله عليه السلام علم أنه لو هادن يريد عليه لعة لم ينف له، أو أن أمر الحق يصعب كثيراً بحيث يلتزم على النفس، مع أن يريد لعه الله كان متهتكاً في نفسه، معلماً بمحاجة سيئ، غير مظاهر كأي لعة الله عليها، ومن هه شأنه لا يمنع أن يرى إمام حق وحب جهاده وإن علم أنه يستشهد، عى أنه عليه السلام في الوقت الذي تصدى لمحرب فيه لم يبق له طريق إلى المهادنة، فإن ابن زياد لعه الله كان عيباً في أمرهم عليهم السلام، وربما فعل بهم ما هو فوق القتل أصعافاً مضاعفة.

قوله: (أو لرجاء إسلامهم مع الصبر).

في إدخال هه القسم في الحاجة مناقشة، بل هو بما فيه مصدحة أصق، ربما لجواز أشبه، اللهم إلا أن تظهر علامات إرادتهم الإسلام، بحيث يغيب على الظن ذلك، فإنه يبعد القول بجواز قتالهم حينئذ.

قوله: (أو ما يحصل به الاستظهار).

أي: أو لرجاء ما يحصل به الاستظهار، بأن يكون في المسلمين قوة وفي

(١) التذكرة ١. ٤٤٧.

(٢) المنتهى ٢. ٩٧٤.

(٣) البقرة: ١٩٥.



فان لم تكن حاجة، ولا مضرة لم تجب الاجابة، بل ينظر الى الأصلح، فان كان في طرف الترك لم تجز المهادنة، وإنما يتولاها الامام أو من نصبه لذلك. ويشترط خصوها عن شرط فاسد كشرط ترك مسلم، أو ماله في ايديهم، وشرط دفع مال اليهم إلا مع الخوف، والتظاهر بالمناكير، واعادة المهاجرات.

ثم إن لم يكن الامام مستظهاً لضعف المسلمين، وقوة شوكة العدولم تتقدر المدة، بل بحسب ما يراه ولو عشر سنين.

المشركين أيضاً، ويرجى بالمهادنة محمد مصنف للمشركين أو قوة للمسلمين.

قوله: (فان لم تكن حاجة ولا مضرة لم تجب الاجابة).

قد يقال: قوله: (فان لم تكن سياسة) مضمن عن قوله: (ولا مضرة).

قوله: (وإنما يتولاها الامام أو من نصبه لذلك).

إما لخصوصه أو لأمر عام دخلت فيه.

قوله: (والتظاهر بالمناكير، وإعادة المهاجرات).

تقديم الاستثناء على هذين الأمرين دليل على عدم حوازمها مطلقاً، بخلاف ما قبلها فانه يجوز مع الخوف، فأما إعادة المهاجرات فلا يجوز على حال، لورود القرآن بالمنع منه<sup>(١)</sup>. وينبغي أن يكون من لا يؤمن أن يعتنوه عن دينه كذلك، وبه صرح في التحرير<sup>(٢)</sup>.

وأما انتظاهر بالمناكير فقد عده في المبسوط من الشروط الفاسدة، وعد من جنتها رد من جاء منهم مسلماً وأطلق<sup>(٣)</sup>، وقد يقال: إن الضرورة لو دعت إلى اشتراط إظهار المناكير لم يكن أعظم من رد من جاء منهم إلينا مسلماً.

(١) المتنحة: ١٠.

(٢) تحرير الأحكام ١: ١٥٣.

(٣) المبسوط ٢: ٥٢.

ولو انعكس الحال لم تجز الزيادة على سنة لقوله تعالى: (فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين).

وتجاوز إلى أربعة أشهر لقوله تعالى: (فسيحوا في الأرض أربعة أشهر) وفيها بينها خلاف أقربه اعتبار الأصلح.

قوله: (ولو انعكس الحال لم تجز الزيادة على سنة...)،  
الأوجه أن يقال: لم يجز إلى سنة، فإن الآية<sup>(١)</sup> تدل على وجوب الجهاد في السنة، ولو حازت المهادنة سنة لا نتق وجوب الجهاد فيها، وهو غير جائز مع الإمكان، وبه صرح شيخنا في الدروس، قال: ويتقيد المهادنة بما دون السنة فيراعى الأصلح<sup>(٢)</sup>. وفي المبسوط: ولا يجوز إلى سنة وزيادتها عليها بلا خلاف، لقوله تعالى: (فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)<sup>(٣)</sup> فقتلهم ذلك قتلهم بكل حال - إلى أن قال: فأما إذا كانت المدة أكثر من أربعة أشهر وأقل من سنة فالظاهر المتقدم يقتضي أنه لا يجوز وقيل: أنه يجوز مثل مدة الجزية<sup>(٤)</sup>.

وهذه العبارة تقتضي مساواة ما فوق لأربعة للسنة، وهو ضعيف، بل الحق أن مادون السنة كالأربعة، لأن القتال بعد الأربعة غير متعتم، بل يجب كونه في السنة مرة كما سبق، أما السنة فلا يجوز إلا مع الضرورة.

قوله: (وفيها بينها خلاف أقربه اعتبار الأصلح).  
عبارة المبسوط تشعر بعدم جواز ما فوق لأربعة<sup>(٥)</sup>، واختار المصنف أقوى، لما قلناه.

(١) التوبة: ٥.

(٢) الدروس: ١٦٢.

(٣) التوبة: ٥.

(٤) قاله الشيخ في المبسوط ٢: ٥١-٥٠.

(٥) المبسوط ٢: ٥١.

ولو عقد مع الضعف على أزيد من عشر سنين بطل الزائد.  
ولا بد من تعيين المدة، فلو شرط مدة مجهولة لم يصح، ولو أطلقها  
بطلت الهدنة، إلا أن يشترط الخيار لنفسه في النقص متى شاء، وحكم العقد  
الصحيح وجوب الوفاء به إلى آخر المدة أو إلى أن يصدر منه خيانة وعلموها،  
فإن لم يعلموا أنه خيانة فينذر ولا يفتال.

قوله: (ولو عقد مع الضعف على أزيد من عشر سنين بطل الزائد).

لأن ما زاد عليها لا يجوز لأن النبي صلى الله عليه وآله إما صالح على  
العشر في الهدنية<sup>(١)</sup>. ومما لا يذكر<sup>(٢)</sup> والمنتهى<sup>(٣)</sup> إلى الحواز مع الضرورة،  
وليس بذلك البعيد فباء على الأول يبطل الشرط خاصة. والمتح به بطلان الشرط  
والعقد جميعاً، لأن التراضي إما وقع عليها.

قوله: (ولو أطلقها بطلت الهدنة).

إذ لا شيء يمكن الرجوع إليه حينئذ.

قوله: (إلا أن يشترط الخيار لنفسه في النقص متى شاء).

فانه يجوز لأن التراضي إذا وقع على ذلك كان في الحقيقة مبيحة للجميع  
- أعني: الإمام والمشركون - ولا مانع من ذلك، لأن الجهالة تنفي حينئذ، وليس  
هذا من العقود التي يمنع من صحتها الفرار.

قوله: (أو إلى أن يصدر منه خيانة وعلموها، فإن لم يعلموا أنه  
خيانة فينذر ولا يفتال).

الظاهر أن ضمير (وعلموها) يعود إلى المسلمين، أي: وتحققوا أنها خيانة،  
فحينئذ يفتال المشركون، وإن لم يعلموا ذلك ويتحققوا وجب إنذاره ولم يجز

(١) تاريخ الطبري ٢ : ٦٣٥.

(٢) التذكرة ٩ : ٤٤٧.

(٣) المنهى ٢ : ٩٧٤.

ولو استشعر الإمام خيانة جازله أن ينبذ العهد اليهم، وينذرهم.  
ولا يجوز نبذ الجزية بمجرد التهمة، ولو شرط مع الضعف عشرين  
فزال الضعف وجب الوفاء بالشرط.  
وحكم الفاسد أن لا يفتال إلا بعد الانذار، ويجب الوفاء بالشرط  
الصحيح.

اغتياله، واحتمال عود الضمير إلى المشركين بعيد، فإن توحيد ضمير (منه) و(ينذر)  
و(لا يفتال) بأبي ذلك.

قوله: (ولا يجوز نبذ الجزية بمجرد التهمة).  
فرق بينها بأمر:

الأول: إن عقد النعمة لمصلحة أهل الكتاب، ولهذا تجب على الامام  
إجابتهم عليه، وعقد الهدنة والأمان لمصلحة المسلمين لا لحقهم، فافترقا.  
وفيه نظر، فإن عقد النعمة أيضا لمصلحة المسلمين، ولهذا لو كان فيه مضرة  
للمسلمين لم يجر عقدها.

ولو فرق: بأن لأهل الكتاب في عقد الجزية حق، بخلاف الهدنة - فإنها  
لمحض مصلحة المسلمين، فما دام لم يظهر المقتضي لنبذها يجب التمسك به، لوجوب  
إجابتهم إليه مع عدم ظهور المفسدة. لكان أولى.

الثاني: إن عقد النعمة أكد، لأنه عقد معاوضة ومؤبد، بخلاف الهدنة  
والأمان، وما يدل على تأكيد: أنه لو نقص بعض أهل النعمة وسكت الباقي لم  
ينتقض عهدهم، ولو كان في الهدنة انتقض، صرح به الأصحاب، ومنهم المصنف  
في المنتهى<sup>(١)</sup> والتذكرة<sup>(٢)</sup>، وتأثيره في الفرق غير ظاهر.

الثالث: إن عقد الهدنة منوط بحال الضرورة، ومع خوف الخيانة  
فالضرورة تقضي عدمه، بخلاف عقد الجزية.

(١) المنتهى ٢: ٩٨٠.

(٢) التذكرة ١: ٤٥٠.

والعادة إن بشرط رد من جاءنا منهم عليهم وهو سائح، إلا في المرأة إذا جاءت مسلمة، ومن لا يؤمن أن يفتن عن دينه إذا جاء مسلماً لقلة عشيرته.

الرابع: إن أهل النعمة في قبضة لامام ولا يخشى الضرر كثيراً من نقصهم، بخلاف أهل العنت، كذا ذكره؛ ولعله لكون الحزبية إنما يرضى ببلدنا المشركون بعد كمال الضعف، لأن الصبر على الصغار وتحمل الإهانة، وعدم ركوب الخيل ولبس السلاح، ومحو ذلك، وبذل مال الجزية غير معلوم المقدار أمر شديد لا يصبر عليه عن قوة يذ.

فان قلت: قوله تعالى: (وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ)<sup>(١)</sup> صالح لأهل النعمة أيضاً قلنا: لما كان قبول الجزية من أهل الدمة واجباً ما بذلوه، لقوله تعالى: (حق يعطوا الجزية عن يد)<sup>(٢)</sup> وجب أن لا يشهد جواز النقص هنا، إلا متحقق السبب.

قوله: (والعادة أن يشترط رد من جاءنا منهم عليهم). إنما عبر بالعادة، لأنه قد وقع ذلك في عمله عليه السلام في صلح الحديبية. قوله: (ومن لا يؤمن أن يفتن عن دينه إذا جاء مسلماً لقلة عشيرته).

لا بد من التقيد بضعفه أيضاً، ومثله من كثرت عشيرته ولا يدفعون عنه. والذي ينبغي أن لا يراد بفتنه عن دينه: رجوعه عنه، فانه لو كان قوي الإيمان شديد البصيرة لا عشيرة له ولا يستطيع إظهار دينه لا يجوز رده، بل يراد فتنه عن دينه طاهراً، فان بلاد الشرك لا يجوز الإقامة بها لمن لا يقدر على إظهار دينه، فلا يجوز اشتراط إقامته. واعلم أن المراد بالعشيرة والرهط هنا واحد وهم: قرابته الأدنى والأبعد.

ولو أمثاً أن يفتنوه عن ديه لكثرة رهطه جازرده، فإذا هاجرت منهم امرأة مسلمة لم يجز ردها وإن كانت ذات عشيرة، إذ رهطها لا يمنعونها عن التزويج بالكافر بخلاف الرجل، فإذا هاجرت وأسلمت لم ترد على زوجها، وإن طلبها زوجها دفع إليه ما سلمه ليها من مهر خاصة، دون غيره من نفقة وهبة.

ولو كان المهر الذي دفعه إليها محرماً كخمر وشبهه، أو لم يكن قد دفع إليها شيئاً لم يدفع إليه شيء، ولا قيمة المحرم وإن كانت قضته كافرة. ولو جاء أب الزوج أو أخوه أو شبهه لم يدفع إليه شيء أيضاً، والدافع في موضعه إنما هو الإمام من بيت آل بيته من المصالح، هذا إذا قدمت إلى بلد الإمام أو حليفته ومع من ردها.

قوله: (إن طلبها زوجها...).

لا بد من تقييد الطلب بكونه في اعدة، لما سأتي من التبيه عليه.

قوله: (ولو كان المهر الذي دفعه إليها محرماً كخمر وشبهه، أو لم يكن قد دفع إليها شيئاً لم يدفع إليه شيء ولا قيمة المحرم).

أما الأول: فلما سبق من أن المحرم يسقط عن دعة الحربي إذا أسلم، كما لو أسلم داعمه، ولا تثبت قيمته في فتمته.

وأما الثاني: فلقوله تعالى: (وآتوه ما أفقروا)<sup>(١)</sup> ومن لم يدفع شيئاً لم يتفق شيئاً، لأن المراد هو المهر خاصة.

قوله: (ولو جاء أب الزوج أو أخوه أو شبهه لم يدفع إليه شيء أيضاً).

لأن الطلب حق للزوج خاصة، وهم دائم يكن أحدهم وكيلاً له، فإن طلب وكيل الزوج طلب الزوج، بخلاف طلب أحد من أقاربه أو أقاربها.

ولو قدمت غير بلدهما فنمها غير الإمام، وغير خليفته لم يدفع اليه شيء، سواء كان المانع العامة أو رجال الإمام.

### فروع:

أ: لو قدمت مجنونة، أو عاقلة فجنت لم يجب الرد لجواز تقدم إسلامها، ثم إن علم تقدم الإسلام دفع اليه مهرها.  
ولو اشتبه لم يجب، فإن أفاقت واعترفت بتقدم إسلامها أعيد عليه، وإن قالت: لم أزل كافرة ردت عليه.

قوله: (ولو قدمت غير بلدهما فنمها غير الإمام وغير خليفته لم يدفع اليه شيء، سواء كان المانع العامة أو رجال الإمام).

لأن الدفع من سهم المصالح بيت المال إنما هو إلى الإمام ونائبه، وليس للباقيين في ذلك دخل، فلا يتوجه الأمر بالنفع إليهم ويجب عليهم المنع لأن ذلك من جملة المعروف الواجب فيجب الأمر به، فإن تمكن الكافر من المسلمة غير جائز.

قوله: (لو قدمت مجنونة أو عاقلة فجنت لم يجب الرد، لجواز تقدم إسلامها).

ينبغي أن يراد بعدم وجوب الرد تحريمه، لأن الاحتمال كافٍ في المنع.  
قيل: استصحاب الحال يقتضي بقاء كفرها، فيجب الرد.  
قلنا: شرط الرد كونها كافرة، وتجويز الإسلام مانع، فلا يقدح استصحاب الكفر لأن الاستصحاب لا ينافيه الاحتمال، وهو مضاف لجواز الرد. نعم لو كان شرط الرد الحكم بكونها كافرة لزم ذلك، وليس كذلك، بل الشرط العلم بكونها كافرة بعد الامتحان المأمور به في الآية<sup>(١)</sup>، وذلك متعزلاً بعد الإفاقة.

قوله: (ولو اشتبه لم يجب).

أي: إن اشتبه تقدم الإسلام لم يجب دفع المهر، لانقضاء الشرط أو السبب،

ب: لو قدمت صغيرة فوصفت بالإسلام لم ترد لجواز الافتنان، ولا المهر إلى أن تبلغ، فإن بلغت وأقامت عن الإسلام رد المهر، ولا ردت هي.

ج: لو قدمت مسلمة، فحاض زوجها ليطلبها فارتدت لم ترد؛ لأنها بحكم المسلم، فيحب أن تتوب أو تحبس، ويرد عليه المهر للحيلولة.

د: لو جاء زوجها يطلبها فمات قبله، أو ماتت كذلك فلا شيء له، وإن مات أحدهما بعد المطالبة أعيد عليه أو على وارثه.

هـ: لو قدمت مسلمة فطبقها بائناً أو خالها قبل المطالبة لم يكن له المطالبة؛ لزوال الزوجية فتزول الحيلولة، ولو كان رجعيًا فراجعها عادت المطالبة.

وهو: الحيلولة بالإسلام.

قوله: (لو قدمت صغيرة فوصفت بالإسلام).

المراد بها: نطقت بما يقتضيه، وعمر بالوصف لأن الإسلام متعذر في حقها، فلم يبق إلا نطقها بالغاظة الذي هو: عذرة عن وصفها إتياء.

قوله: (ويرد عليه المهر للحيلولة).

أي: للحيلولة المعهودة، وهي حيلولة لإسلام بيته وبنيها؛ لأن إسلامها هو الذي جعلها بعد الارتداد بحكم المسمين، معني: أن كثيراً من أحكام المسلمين يجري عليها.

قوله: (فإن مات أحدهما بعد المطالبة...).

للاستحقاق بالمطالبة.

قوله: (ولو كان رجعيًا فراجعها عادت المطالبة).

اشتراط المراجعة في المطالبة لأنه بعد نطق لا يستحق المطالبة بها، لأن الطلاق يوجب لتفريق والمباعدة وإن كان رجعيًا، فكيف يستحق معه المطالبة؟  
فإن قيل: لم لا تكون المطالبة رجعية؟



و لو قدمت مسلمة، فجاء زوجها وأسلم في العدة الرجعية ردت إليه، فإن كان قد أخذ من مهر استعدناه؛ لأن المهر للحيلولة ولم يحل بينها، وإن أسلم بعدها لم ترد عليه، فإن كان قد طالب بالمهر قبل انقضاء العدة فمنعناه كان له المطالبة؛ لحصول الحيلولة.

ولو طالب بعد الانقضاء لم يكن له، لأنه التزم حكم الإسلام، وليس من حكمه المطالبة بعد البينونة.

ز: لو قدمت أمة مسلمة ذات زوج لم ترد عليه؛ لأن إسلامها يمنع من ردها ويحكم بحريتها.

وإن كان الزوج حراً منه، لمطالبة بمهرها، وإلا فلسيده،

قلنا: لا دلالة لها على ذلك إلا بضميمة خارجية، فإن تحققت أمكن القول بأنها رجعة، لأنها حيث كانت كتابية<sup>(١)</sup>.

قوله: (فجاء زوجها، وأسلم في العدة الرجعية).

تسمية هذه العدة رجعية مجاز من حيث أن الزوج لو أسلم فيها لكان أحق بالزوجة، فكان إسلامه قبل العدة رجعة، أو من حيث أنه لو وقع الطلاق في مثل هذه لكان مستحقاً للرجعة.

ولأول أولى؛ لأنها لو كانت مطلقة اثنين عندما مثلاً، ثم اختلف الدين لكان أحق بها إذا أسلم في العدة، فإن عدة اختلاف الدين لا تنقسم إلى البائن والرجعي. وذن بإسلامه في العدة على أنه لو لم تكن ذات عدة كغير المدخول بها ليست كذلك، فإما تبين بمجرد إسلامها.

قوله: (والا فلسيده).

أي: وإن لم يكن لزوج حراً فالمطالبة بالمهر لسيدته؛ لأن المال حق للسيد لا له، لكن لا يدفع إليه إلا إذا حضر الزوج وطالب بالزوجة؛ لأنه للحيلولة بينها وبين الزوج، فإذا حضر الزوج وطالب ثبتت المطالبة بالمهر لسولى، فيعتبر

وأما سيدها فلا ترد عليه ولا قيمتها.

ح: لو قدمت مسلمة، فادعى زوجيتها مشرك لم يحكم إلا باعترافها، أو بشاهدين عدلين. ولو ادعى دفع المهر قبل فيه شاهد وامرأتان، وشاهد ويمين.

ط: لا اعتبار بالمهر الذي وقع عليه العقد، بل بالمقبوض منه، فلو اختلفا قدم قولها مع اليمين، فإن أقدم بينة بالزائد اعطي.

حضورهما، واختاره في التذكرة<sup>(١)</sup>، وقال في المنتهى: وعندي في وجوب رد مهر الأمة نظر<sup>(٢)</sup>.

قلت: ينشأ من عموم الآية بالأمر بالرد<sup>(٣)</sup>، ولأن إنشاء الصد غير ممكن إرادته؛ لأنه لم ينفق شيئاً ولا يملك شيئاً، وسيد ليس زوجاً. وقد يرتفع الوجه الأول بأنه كبس في الآية تعيين الإيتاء للخروج، وإنما يعلم ذلك من خارج.

فإن قيل: فيلزم وجوب الدفع إلى السيد بمجرد مطالبة؛ لأن الاتفاق منه، وظاهر الآية يقتضيه.

قلنا: قد وقع الاتفاق على اشتراط مطالبة بالزوجة في العدة في وجوب دفع المهر، وذلك حق للزوج لا للسيد، فلا بد من تحققه، ولا ريب أن الوجوب أقوى.

قوله: (وأما سيدها فلا ترد عليه).

قد يقال: ما سبق من الحكم بحريتها يفني عن التعرض إليه.

قوله: (لم يحكم إلا باعترافها، أو بشاهدين عدلين).

لأن النكاح لا يثبت إلا بشهادة لعدلين، وقيل: إنه يثبت من طرف

(١) التذكرة ١٦: ٤٤٩.

(٢) المنتهى ٢: ٩٧٨.

(٣) المتحفة: ١٠.

ي: لو شرط إعادة الرجال مطلقاً بطل الصلح؛ لتناوله من يؤمن  
افتتانه لكثرة عشيرته أو لقوته، ومن لا يؤمن. وكل من وجب رده لا يجب  
حمله، بل يخلّى بينه وبينهم.

وإذا رد من له عشيرة لم نكرهه عليه، ولا نمنعه إن اختاره، ولا يمنع  
عنه من جاء ليرده ونوصيه أن يهرب، فإذا هرب منهم ولم يكن في قبضة  
الامام لم يتعرض له.

المرأة بما يثبت له المال.

قوله: (لو شرط إعادة الرجال مطلقاً بطل الصلح).

يحتمل أن يريد بقوله: (مطلقاً) وقوع الشرط مقيداً بالإطلاق الذي  
يقتضي عموم الإعادة سواء كان المعاد فيه يسوعاً أم لا.  
ويحتمل أن يراد به. وقوع الشرط على الإطلاق، أي: معرى عن القيد،  
بأن شرط إعادة لرجال ولم يقيد بمن يؤمن افتتانه ومن لا يؤمن، ولا ريب في  
البطلان في الأول؛ لأنه صريح في تناول من لا تجوز إعادته.

وأما الثاني فيمكن القول بصحته وإن كان طاهره يتناوله، لأن إطلاق  
العقود إنما ينزل على الصحيح منها دون الفاسد، والبطلان قوي نظراً إلى أن  
(الرجال) لكونه جمعاً محلى مالاّم يتناول هذا الفرد ويندرج فيه، والتنزيل على  
إرادة ماسواه يحتاج إلى محصل.

قوله: (فإذا هرب منهم، ولم يكن في قبضة الإمام لم يتعرض له).  
يفهم من العبارة أنه لو كان في قبضة الإمام يتعرض له، وليس كذلك  
فإن من هرب وغيره سواء في التحية بينهم وبينه.

ولعل المراد: أنه كما لا يجب حمله لو كان في قبضة الإمام لا يجب التعرض  
له لو لم يكن في قبضته.

إذا عرفت هذا فهل يجوز التعرض به في هذه الحالة، وحمله في الأول؟  
ينبغي أن لا يجوز ذلك، لأن الشروط هو عدم المنع، وما سواه حكم على المسلم بما

خاتمة : ما يؤخذ من أموال المشركين حال الحرب فهو للمقاتلة بعد الخمس ، وما تأخذه سرية بغير إذن الإمام فهو للإمام . وما يتركه الكفار فرعاً ، ويفارقونه من غير حرب فهو للإمام . وما يؤخذ صلحاً أو جزية فهو للمجاهدين ، ومع عدمهم لفقراء المسلمين . وما يؤخذ سرقة من أهل الحرب في زمان هدنة يعاد عليهم ، وفي غير زمانها لآخذه وفيه الخمس .

ومن مات من أهل الحرب وحلف مائلاً ولا وارث له ، فهو للإمام . وإذا نقض الذمي العهد ولحق بدائر الحرب فأمان أمواله باق ، فإن مات ولا وارث له مسم ورثه الذمي وحربي ، فإذا انتقل إلى الحربي

لم يثبت جوازه ، فيقتصر على المشروط .

قوله : ( ما يؤخذ من أموال المشركين حال الحرب ... ) .

قد سبق أنه بعد الخمس ، والحماش ، والرصع ، والنفل ، والنسب إذا كان مما ينقل ويحول .

قوله : ( وما تأخذه سرية بغير إذن الإمام فهو للإمام ) .

قد سبق أيضاً التنبيه على الخلاف في غنيمة من غزا بغير إذنه ، وأن هذا هو المشهور .

قوله : ( وما يتركه الكفار فرعاً ، ويفارقونه من غير حرب فهو للإمام ) .

قد سبق أيضاً أن هذا حيث لا يوحف المسلمون عليهم بالخييل والركاب ، فإن ما يتركونه في هذه الحالة غنيمة على الأصح .

قوله : ( وما يؤخذ صلحاً ، أو جزية فهو للمجاهدين ) .

إذا كان مما ينقل ويحول .

قوله : ( ورثه الذمي والحربي ) .

أي : كل منها له صلاحية لإرث ، سواء اجتمعوا أو انفردوا إلا أنه إذا

زال الأمان عنه، وصغار أولاده باقون على النعمة، فإن بلغوا خيروا بين عقد النعمة بأداء الجزية، وبين الإنصراف إلى مأمهم.

تنمة: إذا انتقل النسي إلى دين لا يقرأه عليه أكرم بالإسلام، أو قتل.

ولو انتقل إلى ما يقرأه عليه فني القبول خلاف، ينشأ من كون الكفر ملة واحدة، ومن قوله تعالى: (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً)،

انتقل إلى الحربي زال الأمان عنه، ونصار للإمام عليه السلام كما به عليه بقوله: (فاذا انتقل إلى الحربي...).

قوله: (وصغار أولاده باقون على النعمة).

المراد بهم: المشركون في دار الإسلام، بقريته قوله: (فإن بلغوا خيروا...).

قوله: (ولو انتقل إلى ما يقرأه عليه، ففي القبول خلاف ينشأ من كون الكفر ملة واحدة، ومن قوله تعالى: (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً قلن يقبل منه)<sup>(١)</sup>.

يضعف الأول بأن المراد من كون الكفر ملة واحدة الحان للقطع بأنه ملل لاملة، والمعنى: الكفر بالنسبة إلى الإسلام كاملة الواحدة لكامل المباينة بين الإسلام والكفر، وثبوت الاشتراك بين الملل في معنى الكفر.

قيل: قوله تعالى: (فس يقبل منه) لا دلالة فيه، لأن المراد عدم كونه مرضياً عند الله، لا أنه لا يقر عليه. وهو ضعيف، لأن القبول ضد الرد، فما كان غير مقبول كان مردوداً. وأظهر منه دلالة قوله عليه السلام: «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(٢)</sup> والدين أعم، ولا اعتبار بتخييل أن المراد به الإسلام، ولأنه مأمور بالإسلام على كل حال، واستثنى له الإقرار على دينه، فيبقى ما سواه على الأصل،

(١) آل عمران: ٨٥.

(٢) دعائم الإسلام ٢: ٤٨٠، صفح ابن ماجه ٢: ٨٤٨.

فإن عاد فضي قبوله قولان، فإن أصرف قتل قبل: لا يمدح أطفاله للاستصحاب.  
ولو فعل النمي السائغ عندهم خاصة لم يتعرض، إلا أن يتجاهر  
فيعمل معه بمقتضى شرع الإسلام، ولو فعل ما ليس بسائغ عندهم أيضاً  
فالحكم فيه كالمسلم، وللحاكم دفعه إلى أهل ملته ليقيموا عليه الحد  
بمقتضى شرعهم.

ولا يصح للكافر شراء المصحف وإن كان ذمياً، والأقرب  
كراهية كتب الأحاديث.

وهذا هو الأصح.

قوله: (فإن عاد فضي قبوله قولان).

أي: إن عاد إلى دينه الذي كان عليه، والأصح أنه لا يقرب، لأنه قد  
حوطب بالإسلام، وتحتم عليه، وزال ما كان ثبوت له بعمدة دينه الأول.

قوله: (فإن أصرف قتل قبل: لا يمدح أطفاله للاستصحاب) (١).

أي: فإن أصرف على ترك الإسلام وقد حوطب به، وهذا من المصنف، إما  
بناء على الترجيح لعدم القبول، وإما على التدين، والأصح أنهم لا يمكنون.

قوله: (فيعمل معه بمقتضى شرع الإسلام).

أي: يتحتم ذلك لئلا يتعطل حق الله.

قوله: (ولا يصح للكافر شراء المصحف وإن كان ذمياً).

لأنه لا يؤمن على كتاب الله وكلامه العزيز، ولمافاته التعظيم.

قوله: (والأقرب كراهية كتب الأحاديث).

للأصل ولأن تعظيمها لا يبيح مرتبة تعظيم كلام الله، وإن كان الحكم  
بالتعريم، وبطلان البيع، طريقاً إلى الاحتياط.

ولا تصح وصيته ببناء بيعة، أو كنيسة، أو بصرف شيء في كتابة التوراة والإنجيل، ولو أوصى لرهب جاز.

ومانع الزكاة مستحلاً مرتد، وغيره يقاتل حتى يدفعها.

**المطلب الخامس:** في أحكام البغاة: كل من خرج على إمام عادل فهو باغ، ويجب قتاله على كل من يستغفره الإمام، أو من نصه عموماً

قوله: (ولا تصح وصيته ببناء بيعة أو كنيسة).

إلا أن يجعلها منزلاً للمارة من أهل النعمة خاصة<sup>(١)</sup>، لأن ذلك لا يعد معصية، بخلاف ما لو أريد منها المقصود الأصلي، وهو كونها بيتاً لعبادتهم الفاسدة. وفي حوشي شيخنا الشهيد: إن هذا ليس على إطلاقه، بل هو في موضع ليس لهم الاستعداد له وليس بشيء؛ لأنه وإن ثبت لهم جواز الاستعداد ليس لنا تنفيذ هذه الوصية (لأنها وصية)<sup>(٢)</sup> في أمر محرم. نعم، ليس لنا أن نتعرض لهم ما لم يترافقوا إلينا، ولو أرادوا إعادتها بالبياء في موضع ليس لهم ذلك منعناهم من البياء خاصة.

وهكذا لو أوصى أحدهم في شراء الخمر والخنزير، أو أوصى بالوقف عليها، فإنهم ما لم يترافقوا بياء، أو يتظاهروا بالمكر لا نتعرض لهم.

قوله: (أو بصرف شيء في كتابة التوراة والإنجيل).

لأنها محرمان مع نسخها، فهما باطلان لا يجوز لنا تنفيذ الوصية بكتابتها.

قوله: (ولو أوصى للراهب جاز).

ولنا أن ننفذه؛ لأنه ليس وصية في محرم.

قوله: (ومانع الزكاة...).

قيل: إنه انتقل إلى حكم الزكاة بغير علاقة.

قوله: (كل من خرج على إمام عادل).

(١) في «س»: من أهل النعمة والمسلمين، أو من أهل النعمة خاصة.

(٢) لم ترد في «ن» و«هـ».

أو خصوصاً على الكفاية، فمن امتنع فعل كبيرة إن عينه الإمام، أو لم يقم به من فيه كفاية.

والفرار هنا كالفرار في حرب المشركين، بل يجب الشات لهم إلى أن يفيثوا أو يقتلوا؛ وهم قسمان:

من له فئة يرجع إليها، فيجوز أن يجهز على جريحهم ويتبع على مدبرهم ويقتل أسيرهم.

ومن لا فئة له، فلا يتبع لهم مدبر، ولا يقتل لهم أسير، ولا يجهز على جريحهم، ولا تسبى ذراري الفريقين ولا نسائهم، ولا تملك أموالهم الغائبة وإن كانت مما ينقل ويحول.

ظاهر العساة يقتضى اعتبار خروجهم بالسيف، لأنه المتبادر من قوله: (خرج على إمام عادل). وهي بمعنىها تساوي الآحاد، وما فوقهم.

واعتبر الشيخ<sup>(١)</sup>، وابن ادريس كثرتهم بحيث يكونون في منعة<sup>(٢)</sup>. وقوى المصنف في المنهى الأول حتى لو كان واحداً، كما في عبدالرحمن بن ملجم عليه اللعنة<sup>(٣)</sup>. واعتبروا خروجهم عن قبضة الامم وأحكامه، وانفرادهم عنه ببلد أو بادية، وفي التأليف بينه وبين اختيار المنهى تأمس.

واعتبروا -أيضاً- أن يكون لهم تأويل مائع عندهم، وإلا فهم قطاع الطريق، وإنما يقاتلون بعد سؤالهم، وحل شبههم إن كانت<sup>(٤)</sup>. قوله: (على الكفاية).

أي: يجب قتاله على كل من يستغفره الامام على الكفاية.

(١) البوط ٧: ٢٦٤.

(٢) السرائر: ١٥٨.

(٣) المنهى ٢: ٩٨٣.

(٤) مجلة: «وإنما» الخ لم ترد في «س» و«هـ».



وفي قسمة ما حواه العسكر بين لغاتمين قولان، أقربها المنع.  
وعلى الجواز يقسم لسراجل سهم، وللغارس سهمان، ولذي  
الأفراس ثلاثة.

وماب الإمام لعادل يقتل، وإذا عاون النمي البغاة خرق النعمة،  
وللإمام الاستعانة بأهل النعمة في قتل البغاة.

ولو اتلف الباغي مال عادل، أو نفسه حال الحرب ضمن.  
ولو فعل ما يوجب حداً، واعتصم بدار الحرب أقيم عليه مع الظفر.  
المقصد الخامس: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولا خلاف في وجوبها مع وجوب المعروف، وإنما الخلاف في

مقامين:

قوله: (وفي قسمة ما حواه العسكر بين الغاتمين قولان: أقربها  
المنع).

بل الأصح الجواز وهو لا شهر بين الأصحاب، واحترره المصنف في  
المختلف<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولو أتلف الباغي مال عادل...).

أي: شخص متابع للإمام العادل ولو كان دميّاً.

قوله: (وإنما الخلاف في مقامين...).

لا دلالة لقوله تعالى: (ولنكرنكم أمة يدهون إلى الخين ويأمرون  
بالمعروف)<sup>(٢)</sup> الآية، لأنّ يجابه على بعض لا ينافي إيجابه على البعض الآخر بدليل  
آخر.

وسره أنّ الامتثال أمر واحد، فربما كفى فيه البعض، على أنه لو كان  
كفائياً لم يجب على أمة، ويكفي فيه مادون ذلك، مع أنّ الوحوب الكفائي يتعلق

(١) المختلف: ٣٣٧.

(٢) آل عمران: ١٠٤.

أحدهما: أنها واجبان على الكفاية، أو على الأعيان.  
والثاني: أنها واجبان عقلاً أو سمعاً. والأول في المقامين أقوى.  
ثم الأمر بالمعروف ينقسم بانقسام متعلقه إلى واجب، وتندب باعتبار  
وجوب متعلقه ونديته. ولما لم يقع المنكر إلا على وجه القبح كان النهي عنه  
كله واجباً.

بجميع المكلفين. ولفرق بينه وبين العمي، أن الثاني يتعلق بالمكلفين نظراً إلى  
خصوص كل واحد، والأول يتعلق بهم لا باعتبار عيهم، بل باعتبار وجوب إيجاد  
الماهية، ولا أولوية.  
قوله: (والأول في المقامين أقوى).

بين لأصح أن الوجوب عيني لظاهر: (وأمر بالمعروف)<sup>(١)</sup> وغير ذلك، ولا  
محدود، لأن الواجب على الجميع المصادرة إلى الأمر والنهي، ولا يكفي بعض عن  
بعض، فلو تخلف بعض كان أثماً وإن حصل المطلوب بالسبب الآخر، ولا  
كذلك الوجوب الكفائي، وليس المراد أنه بعد التأثير يبقى وجوب الأمر والنهي  
على الباقيين.

وأما أن الوجوب عيني؛ نظراً إلى كونه لظناً، فإن أريد في كل معروف  
فشكل والظاهر خلافه، وإن أريد في بعض أفراد المعروف والمنكر مسلم، إلا أن  
الظاهر أن المبحث عنه في المسألة خلافه، ونحن لأظهر أن الوجوب سمعي.

قوله: (ولما لم يقع المنكر إلا على وجه القبح، كان النهي عنه  
واجباً).

خالف بعضهم في ذلك، فجعل المنكر قسمين: الحرام والمكروه<sup>(٢)</sup>، وهو  
خلاف المتبادر من المنكر، فما ذكره المصنف أوجه.

(١) الأعراف: ١٩٩.

(٢) منهم: ابن حزم في الوصية: ٢٣٢.

وإنما يجبان بشروط أربعة:

أ: علم الأمر والنهي بوجه الفعل، لئلا يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف.

ب: تجويز التأثير، فلو عرف عدم المطاوعة سقط.

قوله: (وإنما يجبان بشروط أربعة).

مقتضاء: أن الوجوب مشروط بجميع هذه الأمور، وفي اشتراطه بالأول نظر، فإن من علم أن زيداً قد صدر منه منك، وترك معروفاً في الرحلة بنحو شهادة عدلين، ولا يعلم المعروف والمنكر، يتعلق به وجوب الأمر والنهي، ويجب تعلم ما يصح معه الأمر والنهي، كما يتعلق بالحدث وحب الصلاة، ويجب عليه تحصيل شروطها.

والأصل في ذلك أنه لا دليل يدل على اشتراط الوجوب بهذا الأمر الواقع، بخلاف غيره، وتقييد الأمر المطلق بشيء ليصير الواجب مشروطاً بالنسبة إلى ذلك الشيء يتوقف على الدليل.

قوله: (فلو عرف عدم المطاوعة سقط).

يشكل إذا جئنا أدنى مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اعتقاد وجوب المتروك وتحريم المفعول، فإن هذا لا يعقل سقوطه بمعرفة عدم المطاوعة.

والذي يقتضيه التحقيق هو أن يقال: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يعقل كونه بالقلب وحده، إذ لا يعد ذلك أمراً ولا نهياً، لا لغة ولا عرفاً، إذ لا يعد من اعتقد ذلك أمراً ولا ناهياً، فوجوبه من هذا الباب لا يتجه، وإنما هو اعتقاد ذلك بالقلب من توابع الإيمان بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله فلا بد من اعتبار أمر آخر في المرتبة الأولى نصيبته يعد في الأمر والنهي، وهو إظهار عدم الرضى بضرب من الإعراض، وإظهار الكراهة أو التجرد.

واعلم أنه يكفي في معرفة عدم المطاوعة الظن الغالب، كما صرح به

ج: اصرار المأمور، والمنهي على ما يستحق بسببه أحدهما، فلو ظهر الإقلاع سقط.

د: انقضاء المفسدة عن الأمر والنهي، فلو ظن ضرراً في نفسه، أو ماله، أو بعض المؤمنين سقط الوجوب.  
فيجبان بالقلب مطلقاً، وأقله اعتقاد وجوب ما تركه، وتحريم ما يفعله، وعدم الرضى به.

المصنف في التذكرة<sup>(١)</sup> والنتهى<sup>(٢)</sup>، ولا بعد في ذلك، فإن إطلاق المعرفة على ما غلب عليه الظن أمر شائع في الشرعيات.  
قوله: (ويجبان بالقلب مطلقاً).

أي: غير مقيد بالوجوب بتجوزيز التأثير ونسأء المفسدة وعدمها<sup>(٣)</sup>. ويرد عليه مناقاته لقوله: (هو حرف عدم المطاوعة سقط)، لأن مفسد: سقط كل مر الأمر والنهي (لانتفاء)<sup>(٤)</sup> فائدتها، إلا أن يتكفف متكفف تقيد السقوط بما عد المرتبة الأولى، أو كون الإطلاق في مقابل شتراط الاصرار، وانتفاء المفسدة خاصة.

وفيه من التكلف مالا يخل، مع أنه غير صحيح؛ لأن الاعتقاد لا يسقط بعدم (تجوزيز)<sup>(٥)</sup> التأثير للأمر والنهي وهو ظاهري. والصحيح ما قدمناه من اعتبار شيء زائد ليصدق الأمر والنهي؛ والأوجه أن يسقط قوله: (ويجبان بالقلب) فلا يبقى في العبارة كلام.

قوله: (وعدم الرضى به).

ينبغي تزييله على إرادة إظهار عدم الرضى، ليتحقق ما قلناه من اعتبار

(١) التذكرة ١: ٤٥٨.

(٢) انتهى ٢: ٩٩٣.

(٣) في «س»: وعدمها.

(٤) لم ترد في «د» و«ه».

(٥) لم ترد في «ن» و«ه».

وكما لو علم الطاعة بضرب من الاعراض، واظهار الكراهية، أو الهجران فيجب.

وباللسان بأن يعرف عدم الاكتفاء بذلك فيأمره نطقاً، وينهاه كذلك بالأيسر من القول فالأيسر متدرجاً، مع عدم القبول الى الأخشن منه. وباليدين مع الحاجة بنوع من الضرب والإهانة، فلو افتقر الى الجراح، أو القتل ففي الوجوب مطلقاً أو بآذن الإمام قولان. وأما إقامة الحدود فإنها في الإمام خاصة، أو من يأذن له، وفقهاء الشيعة في حال الغيبة ذلك

أمر زائد على الاعتقاد القلبي.

قوله: (كما لو علم المطوعة بضرب من الاعراض).

هذا مثال للمرئنة الأولى، لني هي نقل الأمر والنهي، المشروطة بإظهار عدم الرضى كما حققناه.

قوله: (فلو افتقر إلى الجراح، أو القتل ففي الوجوب مطلقاً، أو بآذن الإمام قولان).

أحدهما قول السيد: لا يشترط إذن الإمام<sup>(١)</sup>، وقواه المصنف في المنهى<sup>(٢)</sup> لأن الجرح والقتل غير مقصودين، بما المقصود الاثمار والانزجار وهما غير مشروطين لوجوبها على جميع المكلمين. وإذا لم يكن الواجب مشروطاً، فكذا ما يتوقف عليه أما القتل والجرح المقصودين بذاتها، لا لتوقف شيء آخر عليهما، فيشترطان قطعاً، وتوجه هذا الكلام طاهر.

والثاني: الاشتراط لا يخشى من ثوران الفتنة وهو الأصح، فعلى هذا هل

(١) ذهب إلى الأول السيد المرتضى كما نقله عنه الشيخ في الاقتصاد: ١٥٠، ونقله أيضاً في الإيضاح ٣٩٨: ١، وذهب إليه ابن إدريس في السرائر وذهب إلى الثاني الشيخ في النهاية: ٣٠٠، والاقتصاد: ١٥٠، وفي البراج في المذهب ٣٤١: ١، وملا في المراسم: ٢٦٠.

(٢) المنهى ١٩٣: ٢.

وللمولى في حال الغيبة إقامة الحد على مملوكه، وفي إقامته على ولده وزوجته قول بالجواز.

ولو ولي من قبل الجائر، عالماً بتمكنه من وضع الأشياء في مظانها، ففي جواز إقامة الحد بنية أنه نائب عن سلطان الحق نظر، فإن الزعم السلطان بها جاز ما لم يكن قتلاً ظمناً فلا تقية وإن بلغ حد تلف نفسه.

يجوز للفقهاء الجامع للشرائط أن يتولاه في زمان معينة؟ يسفي لناؤه على جواز إقامة الحدود.

قوله: (وللمولى في حال الغيبة إقامة الحد على مملوكه).

ذكر أصحابنا: أنه قد ورد في ذلك نص، وإطلاقهم يقتضي عدم اشتراط اتصاف المولى بصفات الحكام، وهو قول الأكثر، بل كاد يكون جماعاً. وعلى ما ذكرناه من الإطلاق قاما بجور له ذلك حيث لا يحسب إلى اثبات لموجب بالبيعة؛ لأن ذلك إنما يتولاه الحاكم، ولا بأس بالقول بذلك.

قوله: (وفي إقامته على ولده وزوجته قول بالجواز).

عبارتهم في ذلك مطلقة أيضاً، ومقتضاه عدم اشتراط أهلية الحكم، ويلوح من عبارة المختلف الاشتراط في الجميع حتى في العبد<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فيكون استثناء هذه من عموم المنع من إقامة الحدود.

والأصح: أنه لا يجوز إقامة الحد على الولد والروجة إلا مع الأهلية، وأما المملوك فإن الحكم فيه كاد يكون إجماعياً، وقد ذكروا استفاضة النقل في الترخيص فيه، وما هذا شأنه فتقيده لا يكون بلا بأس.

قوله: (ولو ولي من قبل الجائر عالماً بتمكنه من وضع الأشياء في

مظانها، ففي جواز إقامة الحد له بنية أنه نائب عن سلطان الحق نظر).

ظاهر عبارة الكتاب: أن هذا الحكم فيمن ليس بصفات الحكم، لأنه قد

وللفقهاء الحكم بين الناس مع الأمن من الظالمين، وقسمة الزكوات والاعمال، والإفتاء بشرط اجتماعهم لصفات المفتي، وهي: الإيمان، والعدالة، ومعرفة الأحكام بالدليل، والقدرة على استنباط المتجددات من الفروع من أصولها.

وينتقري معرفة الأحكام إلى معرفة الآيات المتعلقة بالشرع، وهي نحو من خمسمائة آية، وإلى ما يتعلق بالأحكام من الأحاديث، ومعرفة الرواة، وأقوال الفقهاء لئلا يخرج عن الإجماع، ومعرفة أصول الفقه والكلام، وشرائط البرهان، وما يتعلق بالأخبار من النحو واللغة والتصريف.

ولا يشترط حفظ الآيات والأحاديث، بل قدرته على الرجوع إليها من مقلتها، والاحتمال إلى أصل صحيح، وروايتها عن عدل ياستاد متصل كذلك إلى إمام.

ويجب على الناس مساعدتهم، والترافع اليهم في الأحكام، فمن امتنع على خصمه وأثر المضي إلى حكم الجور كان مأثوماً. ولا يحمل لفاقد الشرائط أو

---

حزم بأن لفقهاء في حال الغيبة إقامة الحدود، فواحدة صفات الحكم هنا لم يكن للظروحه. وقد استدلل له: بأنه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس بواضح، لأن الحكم والافتاء وإقامة الحدود باب منفرد عن باب الأمر والنهي، وقد سبق في الأمر والنهي ما يبينه على ذلك، والأصح: أنه إنما يجوز إذا كان بصفات الحكم.

قوله: (ومعرفة الأحكام بالدليل).

إن أراد به: معرفتها بالعمل معناه، فإن ذلك غير شرط في تحقق الاجتهاد، وإن أراد: بالقوة القريبة من الفعل أغنى عنه اشتراط قدرته (على استنباط المتجددات من الفروع من أصولها) والجار الأول: متعلق بالمتجددات، والثاني: بـ (استنباط).

بعضها احكم ولا الافتاء، ولا ينمذ حكمه، ولا يكفيه فتوى العلماء، ولا تقليد المتقدمين، فان الميت لا قول له وان كان مجتهداً.  
ولا يقدح في عدالة ولاية القضاء من قبل الظالمين بالاكراه.  
ويعتمد الحق ما أمكن، فان كره على الحكم بمذاهب أهل الخلاف جاز، ما لم يبلغ قتلاً ظلماً فلا يجوز ارتكابه وإن خاف التلف.

قوله: (ولا الافتاء).

أي: مُسداً ذلك إلى نفسه، فأما إذا حكماء عن المجتهد فانه صحيح، ويجوز التمسك به، ولا تعد الحكاية فتوى.

قوله: (ولا ينمذ حكمه).

أي: لا يعتمد به، فلا يمنع من تأييد رجوع لشأبه، ولا من نقضه بالاحتداد، وإن كان ما حكم به حقاً، لأنه لا أثر لعبارته.

قوله: (فان الميت لا قول له وإن كان مجتهداً).

مما يدل على ذلك: أن الإجماع لا يعتمد مع خلافه حياً، ويعقد بعد موته، ولا يعتد حينئذ بخلافه.

قوله: (فلا يجوز ارتكابه وإن خاف التلف).

ظاهره المنع وإن خاف القتل بطريق أشد.



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	كتاب الزكاة
٥	الشرائط العامة لوجوب الزكاة
١٠	لشرائط الخاصة لوجوب زكاة الأنعام
١٢	الشرائط الخاصة لوجوب زكاة العتلات
١٣	الشرائط الخاصة لوجوب زكاة النقدين
١٤	نصب زكاة الأنعام
١٦	حكم الأشاق
١٦	الصعفات التي يجب توفرها في العريضة
١٨	نُصب زكاة النقدين
٢٠	نصيب زكاة العتلات
٢٢	أحكام زكاة العتلات
٢٥	استحباب الزكاة في مال التجارة
٢٩	استحباب الزكاة في الخيل، والعفار المتحد لهما
٣٠	المستحقون للزكاة: الفقراء، والمساكين
٣١	: اعاملون عليها، وأئولة قلوبهم، وفي الرقاب
٣٢	: اعاملون
٣٣	: في سبيل الله، وابن السبيل
٣٣	ما يشترط توفره في المستحقين للزكاة

٣٤	وقت اخراج لركاة
٣٧	أحكام المُحَرِّج
٣٨	حكم البة في اخراج اركاة
٤٠	أقل ما يُعطى المميز من لركاة
٤١	حكم أجرة لكتال واوراب
٤٢	ركاة الفطرة: من تحب عليه ومن لا تحب
٤٦	: وقت وجوبها
٤٨	: ما يجب فيها
٥٠	الخمس: الأشياء التي يجب فيها الخمس
٥٢	: شرائط وجوبه
٥٣	: المستحقون له
٥٥	: حكم الأفعال

## كتاب الصوم

٥٧	نية الصوم
٦٢	ما يجب الامساك عنه
٦٤	ما يوجب الافطار وما لا يوجب
٦٩	ما يوجب الفصاء أو الكفارة
٧٤	استحياب الامساك للمعطر تشبهاً بهماشم
٧٥	استحياب الامساك للمسافر والمرضى والحائض والغيب تشبهاً بالصائم
٧٥	كفارة الافطار
٧٦	أحكام لفدية
٨١	وقت الامساك وشرائطه
٨٤	استحياب تمرين الصبي والصبية بالصوم
٨٥	أقسام الصوم
٨٧	حكم ما لو قيد بأحد الدهر بالسمير
٨٩	أقسام الصوم انواع
٩٢	كمية العلم بسحون شهر رمضان

٩٤	الاعتكاف: تعريفه
٩٥	: شرائطه
١٠٠	: أحكامه
١٠٣	: بدر الاعتكاف
	<b>كتاب الحج</b>
١٠٨	تعريف الحج لغة وشرعاً
١٠٩	شرائط وجوب الحج
١١٠	أنواع الحج، المتمتع
١١١	لمرن
١١١	الافرد
١١٢	شرائط انواع الحج: شروط المتمتع
١١٤	: شروط الافراد
١١٤	: شروط القران
١١٩	مصطلحات شرائط الحج: اللوع والععل
١٢٢	: الحرية
١٢٦	: الاستطاعة
١٣١	: امكان المسير
١٣٦	حكم ما لو حتمت شرائط الحج في شخص فاهل
١٣٦	حكم ما لو مات صاحب الحج بعد الاحرام ودخول الحرم
١٣٧	حكم ما لو ارتد الحاج بعد احرامه
١٣٨	شرائط ادن الروح وامون في حج العبد والمرأة
١٣٨	شرائط الحج المدور وشبهه
١٤١	شرائط النيابة
١٤٧	مسائل تتعلق بأحكام النيابة
١٥٧	أوقات المتمتع : الاحرام : تعيين التوقيت
١٦٣	: مقدمات الاحرام
١٦٥	: كيفية الاحرام

١٦٩	: ما يستحب فيه وما يكره
١٧١	. أحكام الاحرام
١٧٥	ترك الاحرام
١٨٧	: الطوف واحدته
١٩٧	مسبه
٢٠١	. أحكامه
٢٠٥	: اسمي : أفعاله
٢٠٨	. أحكامه
٢١٠	. التقصير
٢١٤	. احرام حج . وقته وعمله
٢١٦	. كيفية
٢١٨	. أحكامه
٢١٩	دول مي
٢٢٠	انوقوف يعرفه انوف والمحل
٢٢٢	لكفه
٢٢٣	لأحكام
٢٢٤	: الوقوف بالشعر : الوقت والمحل
٢٢٦	بكيفية
٢٢٨	الأحكام
٢٢٣	. معسك مي : رمي الحمار
٢٣٦	: ادبح : أصنافه
٢٤٠	. صفات الهدى وكيفية الدبح
٢٤٥	: هدى القرآن والأصحبة
٢٥٣	: مكان إرفقة الدعاء ورمائه
٢٥٥	: الخلق والتقصير
٢٦١	: باقي المناسك : طواف الزيارة
٢٦٢	: العود الى مي
٢٧٠	: الرجوع الى مكة



: المضي الى المدينة

٢٧٣	
٢٧٨	حكم من التجأ الى الحرم وعليه حد أو تعزير
٢٧٩	أقسام العمرة وأحكامها
٢٨٣	معنى الصد وأحكامه
٢٩٥	معنى الحصر وأحكامه

كفارات الإحرام

٣٠١	عدم وجوب الكفارة في قتل السباع
٣٠٢	جواز قتل البرغوث ورمي الحداة
٣٠٣	جواز شراء القماري والدباسي وإخراجها من مكة للمحل فقط
٣٠٣	حرمة قتل القماري والدباسي وإنكلاها
٣٠٤	كفارة قتل الزنبر
٣٠٤	كفارة قتل النعامة
٣٠٦	كفارة قتل بقرة الوحش ومحاولة تحقيق كتاب ميرزا علوم أسدي
٣٠٧	كفارة قتل الثعلب والأرنب
٣١٧	كفارة كسريض النعام
٣١٨	كفارة كسريض القطاة والقبيج والدراج
٣١٠	وجوب درهم على المحل إذا قتل شاة في الحرم
٣١١	كفارة قتل القطاة أو الحجل أو الدراج
٣١٢	كفارة قتل القنفذ أو الضب أو اليربوع
٣١٣	كفارة قتل العصفور أو القبرة أو الصعرة
٣١٣	كفارة قتل الجرادة ورمي القملة
٣١٤	إجزاء الصغير والمعيب عن مثله
٣١٤	استواء الحمام الأهلي والحرمي في القيمة
٣١٥	حكم ما لو ضرب المحرم الحيوان وهو حامل فسقط حمله
٣١٦	حكم ما لو ضرب المحرم ظلياً فتقصت قيمته
٣١٧	حكم ما لو قتل المحرم ما لا تقدير لقيته
٣١٨	الوقت الذي يقوم فيه الجزاء
٣١٩	حكم ما لو فقد العاجز عن البدنة البر دون قيمته
٣٢١	يتحقق الضمان بـ : المباشرة
٣٢٦	: التسبب

: اليد

٣٣٣

حكم صيد المحل في الحرم

٣٣٦

كراهية صيد ما بين البريد والحرم

٣٣٧

حكم ما لورمى المجل من المحل صيداً في الحرم فقتله، أو بالعكس

٣٣٨

حكم ما لو نتف المحرم ريشة من حمام الحرم

٣٣٩

حكم فداء الحيوان المملوك

٣٤٠

تكرار الكفارة بتكرار القتل

٣٤٣

حكم ما لو اشترى محل بيض نعام محرم فأكله

٣٤٤

حكم ما لو جامع المحرم زوجته عامداً عالماً

٣٤٦

حكم ما لو استمنى المحرم

٣٤٦

حكم ما لو أكره المحرم زوجته المحرمة على الجماع

٣٤٩

حكم ما لو جامع في احرام العمرة المفردة عامداً عالماً

٣٥٠

فيما لو قتل المحرم زوجته بغير شهوة

٣٥١

فيما لو عقد المحرم لمثله على امرأة فدخل بها

٣٥١

كفارة لبس الخيط

٣٥٢

كفارة استعمال الطيب

٣٥٣

كفارة تقليم الأظافر

٣٥٤

كفارة حلق الشعر

٣٥٦

كفارة نتف الأبطين و تغطية الرأس

٣٥٧

كفارة الجدال ثلاث مرات

٣٥٨

كفارة قلع الشجرة الكبيرة أو أعضائها

٣٥٩

كفارة قلع الفرس

٣٦١

عدم وجوب الكفارة على الجاهل والناسي إلا الصيد

٣٦١

تعدد الكفارة بتعدد الأسباب

٣٦٢

كراهية القعود عند العطار المباشر للطيب

٣٦٣

حكم ما لو توشح بالخيط

٣٦٤

## كتاب الجهاد

تعريف الجهاد لغة وشرعاً

٣٦٥

الحالات التي يكون فيها الجهاد واجباً كفائياً

٣٦٥

من يجب عليه الجهاد، ومن لا يجب

٣٦٨

٣٧٠	يشترط في الجهاد حضور الامام أو نائبه
٣٧٠	الحالات التي يكون الجهاد فيها واجباً عينياً
٣٧٢	يستحب للمعجز الموسر أن يستأجر الفقير القادر
٣٧٣	حكم ما لو زال العذر المسقط للجهاد بعد الشروع في القتال
٣٧٤	حكم الإقامة في بلاد الشرك
٣٧٤	معنى الرباط وأحكامه
٣٧٦	من يجب قتالهم
٣٧٧	شرائط الذمة
٣٨١	كيفية القتال
٣٩٠	أحكام الاسترقاق
٤٠٠	معنى الغنيمة وأقسامها
٤١٣	كيفية قسمة الغنائم
٤٢٣	السلب الذي يستحقه القاتل
٤٢٤	شرائط استحقاق القاتل السلب
٤٢٤	أحكام النفل
٤٢٨	أركان الأمان: العاقد
٤٢٩	: المعقود
٤٢٩	: العقد
٤٣١	: الوقت
٤٣٢	أحكام الأمان
٤٤١	عقد الجزية: المعقود له
٤٥٠	: العاقد
٤٥٩	: حكم العقد
٤٦٦	: أحكام المهادنة
٤٨٢	: أحكام البغاة
٤٨٥	وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كفائي وسمعي
٤٨٦	شروط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٤٨٧	مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٤٨٩	حكم إقامة الحد على العبد والزوجة والولد من قبل الوالد والزوج والمولى
٤٨٩	حكم إقامة الحد من قبل من تولى القضاء من قبل الجائر
٤٩٠	يجب على الفقي معرفة الأحكام بالدليل

٤٩١	لا يجل الافتاء لفاقد شرائط الافتاء ولا ينفذ حكمه
٤٩٢	فهرس الموضوعات

• • •



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی